

سيراً على خطا الأشعري
أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه
تأليف
أ.د. محمد محمد عبد العليم دسوقي
الأستاذ بجامعة الأزهر بالقاهرة
الرابطة العالمية لخريجي الأزهر
تقديم
أ.د. عبد الله شاكر الجنيدي
أستاذ العقيدة الإسلامية بجامعات العالم الإسلامي
الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية بمصر
دار اليسر



سيرًا على خطا الأشعري ..
أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه

إعداد

أ.د محمد عبد العليم الدسوقي

الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف

عضو الرابطة العالمية لخريجي الأزهر

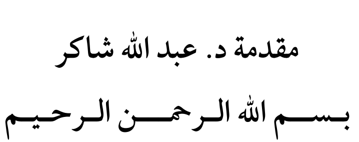
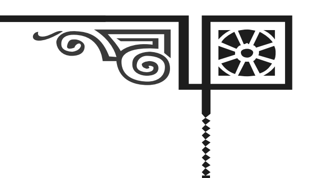
تقديم

أ.د. عبد الله شاكر الجنيدي

تاذ العقيدة الإسلامية والرئيس العام لجماعة أنص




بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة د. عبد الله شاكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على الهادي إلى أقوم طريق، وعلى آله وأصحابه السالكين نهجه إلى يوم الدين .. وبعد:

فتأتي هذه الدراسة المتعمقة لفضيلة الأستاذ الدكتور: محمد عبد العليم الدسوقي الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف، ضمن دراسات أخرى في الحديث عن مذهب أهل السنة والجماعة في قضية توحيد الصفات، أبان خلالها عما يجب على المسلم أن يؤمن به في دينه ويصحح معتقده، وقد أبرز من خلال كتاباته السابقة رجوع الإمام أبي الحسن الأشعري – رحمه الله – إلى منهج السلف.

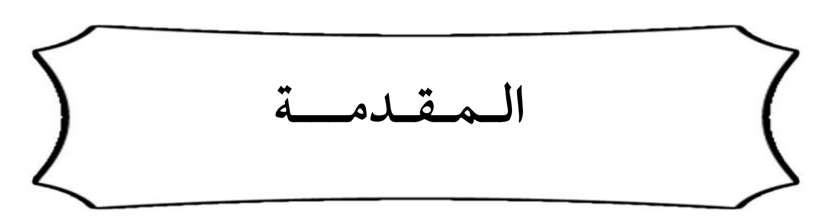
ومن المعلوم أن الإمام له أتباع كثيرون في شتى البقاع، بعضهم سلك منهجه الأخير الذي لقي الله عليه، وبعضهم مال إلى شيء من الفلسفة والكلام، ومع كل هذا فقد رجع نفر من هؤلاء إلى مذهب شيخهم الأخير، وقال بقول أهل السنة والجماعة، وقد ذكر فضيلة الدكتور طرفًا من ذلك في هذا البحث، ووفقه الله في الوقوف على نصوص كثيرة لأئمة المذهب الأشعري من التي وافقوا فيها مذهب إمامهم وساروا بعدها على طريقه.

وهو بهذا يقدم للأمة الإسلامية عملًا علميًا موثقًا يدفع كل منصف باحث عن الحقيقة – خاصة في المباحث العقدية – لأن يرجع إلى الحق وأن يستفيد من تجارب هؤلاء الأئمة الأعلام رحم الله الجميع.

وصل اللهم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أ.د. عبد الله شاكر الجنيدي
أستاذ العقيدة الإسلامية والرئيس العام لجماعة أنصار السنة اة
في
٤/ ٣/ ١٤٣٥ الموافق ٥/ ١/ ٢٠١٤





المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، إنه من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له وليًا مرشدًا.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ①﴾ [النساء: ١] ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ⑦①﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١] .. وبعد:

فمن المهم .. والمهم جدًا، أن تظل الأمة المسلمة محتفظة بثوابتها وصحيح معتقدها حتى تتعافى ويعود لها مجدها التليد، وحتى تنجو وتسلم من الآفات والفتن .. ومن تيك الثوابت: الحفاظ على معتقدها في توحيد الصفات، وذلك لعدة أمور:

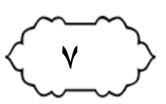
أولها: أن مما هو معلوم بالضرورة: أن جانب توحيد الخالق في أسمائه وصفاته، وكذا إثبات صفاته تعالى على النحو الذي يليق بجلاله دون ما تعطيل أو تأويل أو تفويض لمعناها أو إخراج لها عن ظاهرها، هو: من أصول الدين، ولقد تكلم أهل العلم سابقًا ولاحقًا، واستقر أمرهم على أن الخلاف في مثله لا يجوز .. ومن جليل ما ذكره ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص ٤٥٨، ٤٦٤، ما جاء في قوله في هذا الصدد: "وأما اختلاف التضاد، فهو: القولان المتنافيان، إما في الأصول، وإما في الفروع عند الجمهور الذين يقولون: (المصيب واحد)، والخطب في هذا - يعني: في اختلاف التضاد دون التنوع - أشد، لأن القولين يتنافيان" .. ذلك أنه تعالى "يجب أن



يوصف بما وَصف به نفسه وبما وَصفه به رسوله ﷺ، من غير تشبيه، فلا يقال: (سمع كسمعنا، ولا بصر كبصرنا)، ونحوه .. ومن غير تعطيل، فلا يُنفى عنه ما وَصف به نفسه أو وَصفه به أعرف الناس به رسوله ﷺ، فإن ذلك تعطيل .. ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل ولم يصب التنزيه" .. والمؤمن الحق هو الذي يُسلم بهذا، ويسعى إليه، ولا يناطح فيه.

ثانيها: أن من شأن التسليم بما صح في أمور الاعتقاد: الإذعان بما جاء في كتاب الله تعالى وما كان عليه النبي الكريم ﷺ، لا لشيء سوى أن ذلك من شرائط الإيمان، فالله هو القائل وقوله الحق: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ۝٥١﴾ [النور: ٥١] ، والقائل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٖ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا۝٣٦﴾ [الأحزاب: ٣٦]، ومعلوم أن عدم الإقرار بآي وأحاديث الصفات أو تأويلها أو تعطيلها، معصية أية معصية!، وضلال أي ضلال!.

ثالثها: أن من شأن الحفاظ على ما صح من معتقد توحيد الصفات: التسليم كذلك بما ورد به إجماع الأمة وهو حجة، والقول بأن الأمة لم تجتمع على شيء زعم باطل بطلانًا بينًا ويبعث على الفوضى والتفرقة والعصف بكيان الأمة، وليس هنا مجال الخوض في التدليل على كذب هذه المقولة الآثمة .. وعليه فإن تجنب الخروج على ما تم فيه الإجماع – من نحو إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم من أهل القرون الفاضلة على الإيمان بصفات الله الخبرية والفعلية – مما يجب السعي إليه بشتى الوسائل، والتسليم له بكافة السبل، والدفاع عنه بكل الطرق.



أقول ذلك لأنه ظهر في الآونة الأخيرة، ما ظهر قبلُ من عوامل التفرقة بين أفراد هذه الأمة الواحدة، فثمة شبيبة تصر – وباستماتة – على السير على باطل ما كانت عليه الجهمية والمعتزلة ومن جاراهم من أهل الكلام – على الرغم من رجوع من رجع عن هذا الطريق، واضطراب من اضطرب، واعتراف من اعترف على مدار التاريخ – ولا أدري أيجيء ذلك منهم عن حسن نية أم عن سوء قصد؟!، أيريد هؤلاء لأمة محمد ﷺ أن تظل في غيها وضلالها القديم، أم يجب أن تأخذ من قديمها ما تستعلن به لبناء حاضرها ومستقبلها؟!، وهل من مصلحة متحققة أو حتى متوهمة في أن يظل آحاد الأمة تجاه توحيد ربهم سادرين في غيهم لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلًا، أو أن يعمد ضُلالهم في أن يعيدوا عجلة التاريخ إلى الوراء حيث فرق الزيغ والضلال؟!.

والأعجب مما سبق أن يتكلم أحدهم، وكأن التأويل أو التفويض في معاني صفات الله، هي: الأصل، وسلوك ما كان عليه النبي ﷺ وصحابته وتابعيهم بإحسان هو الفرع أو الاستثناء الذي يجب أن يخضع لهذا الأصل .. يتكلم وكأن فرق المعتزلة والجهمية والخوارج والشيعة وغيرها من الفرق التي تأثرت بهم في تأويل الصفات والتي اعوجت عن طريق الإسلام وحادت عما كان عليه ديننا، هم الفيصل في حسم مثل تلك المسائل، وهم الهداة المهتدون الذين يجب أن يُسار خلفهم ويُقتدى بهم ويُهتدى بهداهم ونخضع أنفسنا وديننا لهواهم .. لا أن أصحابها هم الذين يجب اعتزالهم، والنأي بالنفس عن إحياء مناهجهم أو الانخراط في صفوفهم أو الوقوع في براثنهم.

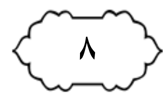
والأعجب من هذا وذاك من تسمعه يقول لك: (هل هذا هو وقت الحديث في مثل هذه المسائل وإثارة تلك القضايا، والأمة الإسلامية تموج بالأحداث وتعج بالفوضى ويجب أن نعمل على جمعها ونسعى إلى خلافة ترأب صدعها وتلمّ شعثها؟!).

وغاب عن هذا الغافل أن الأمة المسلمة لن تقوم لها قائمة إلا إذا:

١- غيرت ما بأنفسها وفق سنن الله القائل: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا







بِأَنفُسِهِمْۗ .. . ﴿١١﴾[الرعد: ١١].

٢- وتوحدت على مصادر تشريعها على النحو الذي فصلنا.

٣- وسار أمر ربها وأمر نبيها هو المقدم والمعظم في كل صغيرة وكبيرة، من دون سائر الطواغيت التي يريدون أن يقدموا أمرهم على أمرهما.

٤- وسَلِمت عقيدتها من كل دخن، فأذعنت - مخلصة متبعة منقادة - لعبادة الله على النحو الذي يرضاه هو دون سواه، وعملت على توحيد ربها توحيد ألوهية فلا تصرف أوجه عبادتها إلا لله، وتوحيد أسماء وصفات فلا تحرف آي القرآن وأحاديث السنة عن مواضعه وعلى هواها، ولا تقول بما كان يقول به فرق الضلالة .. إذ بهذا وعلى هذا وحده: ربى النبي ﷺ صحابته، وظل كذلك ثلاث عشرة سنة لم يتعجل الثمرة، فإذا بالوفود فيما بعدُ تأتيه من كل حدب وصوب، تنشد هي عدل الإسلام ونور الإيمان، وتطلب هي منه أن يبعث بهداته إلى ربوع بلادها ليدخل الناس في دين الله أفواجًا .. وإذا بخلافة النبوة تسطع على المعمورة وتمتد شرقًا وغربًا تملأ الأرض عدلًا ونورًا ورحمة بعد أن ملأت جورًا وضلالًا وقسوة.

أما هذا العبث الذي نراه من نشدان ذلك في الاستعانة والاستقواء بأعداء الإسلام، وقتل الأبرياء من المسلمين وأهل الذمة، وإهلاك الحرث والنسل، ونشر الفوضى والفساد، والخصومة في أصول الدين والتهاون في أسسه وأركانه، والسعي إلى غايات نبيلة بطرق خسيسة وخبيثة، والانكباب على السلطة والحرص على الإمارة، وهجران الدعوة إلى صحيح الدين .. فإن كل هذا يؤخر ولا يقدم، ويضر ولا ينفع، ويعطل ولا ينتج، ويخرب ولا يعمر، ويكاد ينطبق على أصحابه قول النبي ﷺ فيما أخرجه مسلم عن جابر بن سمرة: (إن بين يدي الساعة كذابين، فاحذروهم) .. وإلى الله وحده المشتكى.

لقد غاب عن هذا الغافل: أنه واهم فيما فاه به، وأني أعُدُّ - بما يستنكره - لهذا المشروع الإصلاحي الذي من شأنه أن يساهم في تصحح العبادة لتحقيق ما وعد به رب العزة في قوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِى ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنًاۚ



يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ وَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴿٥٥﴾ [النور: ٥٥]، ووعد به الصادق المصدوق وأخبر عنه في قوله فيما أخرجه أحمد والبيهقي عن النعمان بن بشير: (تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها الله تعالى، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها الله تعالى، ثم تكون ملكًا عاضًا فتكون ما شاء الله لها أن تكون ثم يرفعها الله تعالى، ثم تكون ملكًا جبرية فيكون ما شاء الله أن يكون ثم يرفعها الله تعالى، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة) .. أقول: أعد لهذا وأجهد فيه نفسي، منذ ما يربو عن العشر سنوات – وذلك من خلال ما أفاء الله به عليّ من جهد وجمع وتصنيف في صحيح العقيدة – ليقيني أنه لن ينصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلُح به أولها، وأن هذه هي البداية الحقة لمن أراد طريق الرشاد وسعادة الدارين .. والله من وراء القصد وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

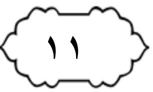




الفصل الأول

شيوع ظاهرة التراجع إلى مذهب السلف
في قضية توحيد الصفات

- *المبحث الأول: ظاهرة التراجع إلى مذهب السلف في مرحلة ما قبل أبي الحسن الأشعري (الوليد بن أبان الكرابيسي نموذجًا).*
- *المبحث الثاني: طرفًا من شهادات أهل العلم والفضل بتخلي الكثير من مدعي شرف الانتساب للأشعري عن مذهب شيخهم الوسطي في توحيد الصفات.*



المبحث الأول
ظاهرة التراجع إلى مذهب السلف
في مرحلة ما قبل أبي الحسن الأشعري

كنت قد ذكرت في كتابي (صحيح معتقد أبي الحسن الأشعري في توحيد الصفات) وهو من مطبوعات دار اليسر، و(مجمل اعتقاد أبي الحسن في توحيد الصفات) وهو من مطبوعات المكتبة الإسلامية، أن أبا الحسن الأشعري في آخر مراحله وجولاته في الوقوف على صحيح ما كان عليه النبي ﷺ وصحابته وتابعيهم بإحسان، قد تراجع عما كان عليه من مذهبي المتكلمة والمعتزلة، وأن ذلك قد جرى له على إثر رؤيا رأى فيها النبي ﷺ يوصيه فيها بنصرة سنته.

والذي يهدف إليه هذا الكتاب: هو أن يصل بقارئه الكريم إلى نتيجة مفادها: أن أبا الحسن الأشعري فيما تراجع إليه، لم يكن بدعًا من أهل التحقيق ولا مبتغي الوصول إلى الحق والحقيقة في هذا الأمر الجلل من توحيد الله تعالى في ذاته وصفاته وأفعاله، وأن غيره قد سبقه أو لحقه إلى هذا الفضل، وهم كثر، ونذكر ممن انضموا لقافلة الآيبين لصفوف هداة الأمة في مرحلة ما قبل الأشعري، ورجع عما سبق أن انتابه وشاب عقيدته من دخن في مسألة توحيد الصفات وغيرها: (الوليد بن أبان الكرابيسي).



(١) الوليد بن أبان الكرابيسي

ودرس في التخلي عن مذهب أهل الكلام والتحلي بمذهب أهل الحديث

الوليد بن أبان: أحد الأئمة المتكلمين في الأصول وعلم من أعلام المعتزلة[١]، قال أبو بكر بن الأشعث – فيما أورده الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) ١٣/ ٤٧١ –: (كان – الكرابيسي – أعرف الناس بالكلام بعد حفص الفرد[٢]، وكان حسين الكرابيسي صاحب الشافعي[٣] قد تعلم منه الكلام) .. كما أورد الخطيب في كتابه (شرف أصحاب الحديث) ص ٦ أن الإمام أحمد قد سئل عنه وعما أظهر: فكلح وجهه ثم قال: "إنما جاء بلاؤُهم من هذه الكتب التي وضعوها، تركوا آثار رسول الله ﷺ وأصحابه وأقبلوا على هذه الكتب" .. لكن الكرابيسي – رحمه الله – أعلن في نهاية حياته توبته، وأوصى بنيه بترك ما كان يتبناه إلى ما كان عليه سلف الأمة وأصحاب الحديث، وتوفي – رحمه الله – على ذلك وكانت وفاته سنة ٢١٤ من الهجرة المباركة.

---

(١) وله في الاعتزال مقالات معروفة يقوي بها مذاهب المعتزلة وقد أثنى عليه المسعودي على علمه وفضله .. تُرجم له في: سير الأعلام للذهبي ١٠/ ٥٤٨، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٣/ ٤٧١، ٤٧٢ معجم المؤلفين لكحالة ١٣/ ١٦٩–١٧٠، النجوم الزاهرة لابن تغري ٢/ ٢١٠.

(٢) وهو: أبو يحيى من أهل مصر، قدم البصرة فسمع بأبي الهذيل واجتمع معه وناظره، فقطعه أبو الهذيل المعتزلي، وكان صاحب كلام في الصفات والقدر يقول بخلق القرآن، قال النسائي عنه: "صاحب كلام، لكنه لا يُكتبُ حديثه".

(٣) هو أبو علي الحسين بن علي بن يزيد الفقيه البغدادي تفقه ببغداد، سمع الحديث الكثير وصحب الشافعي وحمل عنه العلم وهو معدود في كبار أصحابه، وله تصانيف في الجرح والتعديل وكان عالمًا في الفقه والحديث، إلا أنه كانت بينه وبين أحمد صداقة وكيدة فلما خالفه في القرآن عادت تلك الصداقة عداوة ت ٢٤٨ .. تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٠ واللباب ٢/ ٨٨ وتاريخ بغداد ٨/ ٦٤.





أعلام الهدى يتوفرون على رواية الكرابيسي التي أعلن فيها تراجعه، ويتناقلون وصيته لفلذات أكباده بنبذ الكلام والعض على الأخذ بالحديث بالنواجذ:

١- فالحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ يسوق في كتابه (شرف أصحاب الحديث) برقم ١٠٥ ص ١٠٩ عبارة الكرابيسي، وفيها عن أحمد بن سنان(١) قال: "كان الوليد الكرابيسي خالي، فلما حضرته الوفاة قال لبنيه: (تعلمون أحدًا أعلم بالكلام مني؟)، قالوا: لا، قال: (فتتهموني؟)، قالوا: لا، قال: (فإني أوصيكم، أتقبلون؟)، قالوا: نعم، قال: (عليكم بما عليه أصحاب الحديث فإني رأيت الحق معهم، لست أعني الرؤساء، ولكن هؤلاء المزقين، ألم تر أحدهم يجيء إلى الرئيس منهم، فيخطئه ويهجنه)" .. كما ساقها في تاريخ بغداد ١٣/ ٤٧٢ بسنده لكن بلفظ: "ألم تر أحدهم يجيء إلى الرئيس منهم، فيخطئه ويهجيه"(٢) .. إشارة إلى أنه لا يروم ذوي الهيئات المتباهين بأنفسهم، بل يقصد العلماء المتواضعين من أهل الحديث.

٢- وأبو الفتح المقدسي المعروف بابن أبي حافظ والمتوفى سنة ٤٩٠وذلك في كتابه (الحجة على تارك المحجة) .. فقد ذكر نحوًا من ذلك.

٣- والإمام الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني ت ٥٣٥ يذكر بسنده في كتابه (الحجة في بيان المحجة) ١/ ٢٢٥، ٢٢٦ تحت عنوان: (فصل في ذم الأئمة لعلم

---

(١) أحمد بن سنان بن أسد بن حبان القطان (ت ٢٥٦هـ) كان إماما بارعا صنف المسند، وكان يقول: (ليس في الدنيا مبتدع إلا ويبغض أصحاب الحديث، وإذا ابتدع الرجل بدعة نزعت حلاوة الحديث من قلبه) له ترجمة في: السير (٢/ ٢٤٤) ، التهذيب (١/ ٣٤).

(٢) وينظر في ذلك أيضًا : اختلافات المحدثين والفقهاء في الحكم على الحديث ص ١٥ : ١٧، و(قواعد المنهج السلفي) د. مصطفى حلمي على هامش ص ٢٢٤.



الكلام) نحوًا من عبارة الوليد السالفة الذكر فيقول: "حدثنا أبو الشيخ[1]، قال: حكا أبو بكر بن أبي داود ابن الأشعث[2] قال: سمعت أحمد بن سنان الواسطي يقول: كان الوليد الكرابيسي خالي – وكان من أعلم الناس بالكلام – فلما حضرته الوفاة قال له بنوه: أوصنا، قال: (أوصيكم بواحدة إن لزمتموها كنتم بخير، هل تعلمون أحدًا أعلم بالكلام مني؟)، قالوا: لا، قال: (فعليكم بما عليه أصحاب الحديث، فإني رأيت الحق يدور معهم، لست أعنيكم أصحاب القلانس ولكن هؤلاء المزقين، ألم تروا إلى الواحد منهم يجئ إلى الرجل الجليل فيبدعه ويمزق في وجهه؟!)".

٤- وابن الجوزي ت ٥٩٧ يروي قصة تراجع الكرابيسي: فيحكي بسنده في كتابه (تلبيس إبليس) ص ٩١، ٩٢ عنه وعما اشتمل عليه عموم مذهب أهل الاعتزال، فيقول – وقد نقل روايته صاحب كتاب (علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين) ص ١٣ –: "نُقل إلينا إقلاع منطقيي المتكلمين عما كانوا عليه لَما رأوا من قبح غوائله .. فأخبرنا أبو منصور القزاز، حدثنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، حدثنا أبو منصور محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزار، حدثنا صالح الوفاة بن أحمد بن محمد الحافظ، حدثنا أحمد بن عبيد بن إبراهيم، حدثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث قال: سمعت أحمد بن سنان قال: كان الوليد بن أبان الكرابيسي خالي، فلما حضرته الوفاة قال لبنيه: (تعلمون أحدًا أعلم بالكلام مني؟!)، قالوا: لا، قال: (فتتهمونني؟)،

---

(١) هو الإمام الحافظ أبو عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان ت ٣٦٩.

(٢) أبو بكر بن أبي داود هو أحد رواة الحديث وابن الإمام أبو داود، اسمه عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، ولد في سجستان سنة ٢٣٠ هـ، قال الذهبي الإمام العلامة الحافظ شيخ بغداد أبو بكر السجستاني صاحب التصانيف، وقال الدارقطني ثقة كثير الخطأ في الكلام على الحديث، وقال أبو محمد الخلال كان أبو بكر أحفظ من أبيه أبي داود، ألف ابن أبي داود كتاب المصاحف وكتاب البعث، توفي في بغداد عام ٣١٦.



قالوا: لا، قال: (فإني أوصيكم أتقبلون؟)، قالوا: نعم، قال: (عليكم بما عليه أصحاب الحديث فإني رأيت الحق معهم).

٥- ويحكيها القرطبي ت ٦٥٦ في كتابه المفهم ٦/ ٥٦٣ فيقول: "قال أحمد بن سنان: (كان الوليد بن أبان الكرابيسي، خالي .. فلما حضرته الوفاة .. وذكرها).

٦- ويرويها عنه الحافظ الذهبي ت ٧٤٨ في (سير أعلام النبلاء) ١٠/ ٥٤٨.

٧- وابن الوزير ت ٨٤٠ في (الروض الباسم) ٢/ ١٤

٨- وجلال الدين السيوطي ت ٩١١ في كتابه (مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة) ٤/ ٤٩ بالمجلد الثاني من المجموعة المنيرية.

ما تحمله عبارة الكرابيسي من معاني التخلية والتحلية:

وعلى ما رأينا فإن مراد الكرابيسي من وصيته لأقرب وأحب الناس إليه – وقد تعددت رواياتها وتنوعت ألفاظها – يصب في إطارٍ وهدفٍ واحد، ألا وهو: ذم علم الكلام والتخلي عنه والأخذ في المقابل بمنهج أهل السنة وأصحاب الحديث في التعامل مع أصول الدين وفي المقدمة منها قضية الصفات، وقد وافق بما رجع إليه: جمهرة علماء الأمة حتى ما خفي ذلك عمن له أدنى اطلاع بأقوالهم .. فقد جاءت عبارتهم تدعو لعدم تقديم العقل على النقل، وتنبض بترك موروثات ومصطلحات الأمم الأولى من نحو الجوهر والعرض والأبعاض والأعراض والأغراض وحلول الحوادث والتحيز .. إلى آخر ما تطفح به كتب الفلاسفة وتابعيهم من المتكلمة، والتي تتقول على الله بغير علم وتخوض في كيفيات ما استأثر الله بعلمه وتعجز العقول عن إدراكه، والتي تحمل كذلك من الأفكار والمفاهيم ما هو بعيد وغريب كل البعد والغرابة عن لغة القرآن والحديث .. أما عن نصوصهم في:

أ: نبذ مذهب الخلف بالتخلي عن علم الكلام: فنذكر منها:

١- ما رواه ابن قدامة في ذم التأويل ص ٣٩ والأصبهاني في الحجة في بيان المحجة ١/ ١١٥عن "نوح الجامع، قال: قلت لأبي حنيفة - رحمه الله ت ١٥٠ - ما تقول فيما أحدث الناس من كلام في الأعراض والأجسام؟، فقال: (مقالات الفلاسفة؟!، عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة)".

٢- وما جاء في (أخبارِ القضاة) لوكيع بن خلف ٣/ ٢٥٨ - في ترجمة القاضي أبي يوسف يعقوبَ بنِ إبراهيمَ الأنصاريُّ صاحبِ أبي حنيفة ت ١٨٢- قال: "قال أَبُو يوسف: العلم بالكلام جهل"، و"من طلب العلم به تزندقَ، ومن طلب المال بالكيمياء افتقَرَ، ومن طلب الحديث بالغرائب كذَبَ" ا.هـ[١]

٣- وما جاء عن محمد بن أحمد بن خويز منداد من أقطاب المالكية ت ٣٩٠، قال: "أهل الأهواء عند مالك - ت ١٧٩ - وسائر أصحابنا، هم: أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعريًا كان أو غير أشعري، ولا تقبل له شهادة في الإسلام، ويهجر ويؤدب على بدعته فإن تمادى عليها استتيب منها"[٢]، كما أورد الأصبهاني في الحجة ١/ ١١٤ بسنده عن أشهب بن عبد العزيز قال: سمعت مالك ابن أنس يقول: "إياكم والبدع، فقيل: يا أبا عبد الله وما البدع؟، قال: أهل البدع: الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان".

٤- وما جاء عن الإمام الشافعي ت ٢٠٤ من قوله: "لو علم الناس ما في الكلام من

---

(١) وينظر هذا الأثر ونحوه في الحجة للأصبهاني ١/ ١١٦، ١١٧ وشرح أصول السنة للالكائي ١/ ١٤١ والإبانة لابن بطة ١/ ٣٨٤.

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢/ ٩٤٣.



الأهواء لفروا منه كما يفرون من الأسد!"[١] .. وقوله: "ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح!"[٢] .. وقوله بعد أن ناظر حفصًا، وكره على إثر هذه المناظرة علم الكلام: "والله لأن يفتي العالم فيقال أخطأ العالم خير له من أن يتكلم فيقال: زنديق!، وما شيء أبغض إليَّ من الكلام وأهله!"[٣] .. وقريب من ذلك قوله – وقد سأله المزني عن مسألة في الكلام –: "سلني عن شيء إذا أخطأت فيه قلتَ: أخطأت، ولا تسألني عن شيء إذ أخطأت فيه قلتَ: كفرت"[٤].

ومما ورد عن الشافعي في ذلك أيضًا، قوله لأحد تلامذته: "يا ربيع اقبل مني ثلاثًا: لا تخوضن في أصحاب رسول الله فإن خصمك النبي ﷺ غدًا، ولا تشتغل بالكلام فإني قد اطلعت من أهل الكلام على أمر عظيم! على التعطيل، ولا تشتغل بالنجوم"[٥] .. وقوله – قد وسئل عن شيء من علم الكلام –: "سل عن هذا حفصًا الفرد وأصحابه أخزاهم الله!"[٦] .. وقوله: "حكمي في أهل الكلام حكم عمر في صَبِيغ!"[٧] .. وقوله: "حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد ويطاف بهم في العشائر؛ ينادى عليهم هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام!"[٨] .. وقوله: "مذهبي في أهل الكلام تقنيع رءوسهم بالسياط وتشريدهم في البلاد!"[٩].

---

(١) السير للذهبي ١٠/ ١٦ وحلية الأولياء ٩/ ١١١ وتاريخ ابن عساكر ٤/ ٤٠٥/ ٢ وجامع بيان فضل العلم ٢/ ٩٤١.

(٢) السير ١٠/ ١٨، ٢٧ وآداب الشافعي لابن أبي حاتم ص ١٨٦ وحلية الأولياء ٩/ ١١١ وجامع بيان فضل العلم٢/ ٩٤١.

(٣) السير ١٠/ ١٩ وتاريخ ابن عساكر ٤/ ٤٠٥/ ١ والبيهقي في المناقب ١/ ٤٥٣، ٤٥٤.

(٤) ينظر آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم ص ١٨٥.

(٥) السير ١٠/ ٢٨ وتوالي التأسيس ٧٣.

(٦) السير ١٠/ ٢٩ وحلية الأولياء ٩/ ١١١ وجامع بيان العلم ٢/ ٩٤٠.

(٧) السير ١٠/ ٢٩.

(٨) السير ١٠/ ٣٠ وآداب الشافعي لابن أبي حاتم ص ١٨٩وشرف أصحاب الحديث ١٥٥ ص ١٤٣.

(٩) السير ١٠/ ٢٩ قال الذهبي معلقًا هذا الأثر: "لعل هذا متواتر عن الإمام".

ومن ذلك أيضًا قوله: "لو أن رجلا أوصى بكتبه من العلم لآخَر وكان فيها كتب الكلام لم تدخل في الوصية لأنه ليس من العلم!" .. وقوله: "ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطاليس" .. وقوله: "ما ناظرت أحدا في الكلام إلا مرة وأنا أستغفر الله من ذلك!"[١] .. ومنه ما أخبر به بعض أئمة العلم من أن رجلًا من أهل العراق ناظره وخرج إلى شيء من الكلام فقال لمن معه: (هذا من الكلام، دعه)[٢] .. وما أخبر به المزني، قال: "(كان الشافعي ينهى عن علم الكلام)، وكذا ما ذكره من أنه كان يطالع في علم الكلام قبل أن يقدم الشافعي، فلما قدم سأله عن مسألة في علم الكلام فغلظ له القول حتى ترك الكلام وأقبل على الفقه"[٣]، وعلق الذهبي في السير ١٠/ ١٩يقول: "وهذا دال على أن مذهب أبي عبد الله أن الخطأ في الأصول ليس كالخطأ في الاجتهاد في الفروع".

ومنه ما أخبر به الأصبهاني بسنده عن يونس بن عبد الأعلى قال: أتيت الشافعي بعد ما كلمه حفص الفرد، فقال: غبت عنا يا أبا موسى، ثم قال الشافعي: (لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء والله ما توهمته قط، ولأن يبتلى المرء بما نهى الله خلا الشرك بالله، خير له من أن يبتلى بالكلام)، وفي رواية: (خير له من أن يلقاه بشيء من هذه الأهواء)[٤] .. إلى هذا الحد وأكثر، كان

---

(١) السير ١٠/ ٣٠ .. وينظر إلى جانب السير وشرح السنة: شرف أصحاب الحديث رقم ١٥٥ ص ١٤٣وصون المنطق للسيوطي ص ١٥.

(٢) الحجة للأصبهاني ١/ ١١٧ وشرح أصول السنة ١/ ١٤٠والإبانة لابن بطة ١/ ٣٨٠ وآداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم ص ١٨٥.

(٣) السير ١٠/ ٣٠ وآداب الشافعي لابن أبي حاتم ص ١٨٩ .. وينظر في جملة هذه الآثار إلى جانب ما ذكره الذهبي، أصول السنة للالكائي ١/ ١٤٠، ١٤١والحجة للأصبهاني ١/ ٢٢٤، ٢٢٥.

(٤) ينظر إلى جانب الحجة للأصبهاني ١/ ١١٥، ٢٢٤ شرح السنة للالكائي ١/ ١٤٠ وابن بطة في الإبانة ١/ ٣٨٠ وابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه ص١٨٢، ١٨٧وتوالي التأسيس ص ٦٤ والبداية ١٠/ ٢٥٤



الشافعي يحذر من الكلام ويؤكد بشاعة الخطأ فيه لما يلزم من الخطأ في مسائله من التضليل أو التكفير، خلافًا للخطأ في أمور الفقه فإنه لا يبلغ ذلك.

٥- ومن كلام الإمام أحمد ت ٢٤١ في ذم الكلام قوله: "من خاض في علم الكلام لا يعتبر من أهل السنة وإن أصاب بكلامه السنة، حتى يدع الجدل ويسلم للنصوص" .. ومما كتب به إلى المتوكل: "لستُ بصاحب كلام، ولا أرى الكلام في شيء من هذا إلا ما كان في كتاب الله أو حديث عن رسول الله أو عن أصحابه أو عن التابعين، فأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود"(١) .. ومما قاله ونقله عنه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢/ ٩٤٢: "لا يفلح صاحب كلام أبدًا، ولا تكاد ترى أحدًا نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل" .. ومما قاله: "إن الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه ومنهي عنه، لا يكون صاحبه – وإن أصاب بكلامه السنة – من أهل السنة حتى يدع الجدال ويسلم ويؤمن بالآثار"(٢) .. فالإمام أحمد بما ذكرناه له لم يشترط موافقة السنة فحسب، بل أوجب التلقي والاستمداد منها، فمن تلقى من السنة فهو من أهلها وإن أخطأ، ومن تلقى من غيرها فقد أخطأ وإن وافقها في النتيجة.

٦- ومما أنشد أبو مزاحم الخاقاني لنفسه:

أهل الكلام وأهل الرأي قد عدموا ... علم الحديث الذي ينجو به الرجلُ
لو أنهم عَرفوا الآثار ما انحرفوا ... عنها إلى غيرها، لكنهم جهلوا

٧- ومما أنشد أبو زيد الفقيه لبعض علماء شاش:

والحلية ٩/ ١١١، ١١٢ وجامع بيان العلم ٢/ ٩٣٩ ومناقب الشافعي للبيهقي ١/ ٤٥٣ وتاريخ ابن عساكر ١٤/ ٤٠٥/ ٢.

(١) الحجة ١/ ٢٢٥ ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص ٢٠٤ والإبانة لابن بطة ١/ ٣٨٦.

(٢) ينظر رسالة أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل ص٤٤: ٤٩.



كل الكلام سوى القرآن زندقة إلا الحديث وإلا الفقه في الدين
والعلم متبع ما كان «حدثنا» وما سوى ذاك وسواس الشياطين[١].

٨- ومن النصوص في ذم الكلام وأهله ما جاء عن الدارقطني ت ٣٨٥ فقد نسب إليه الذهبي في السير ١٦/ ٤٥٧ أنه قال: "ما شيء أبغض إليَّ من علم الكلام"، وقال الذهبي معقبًا: "(لم يدخل الرجل أبدًا في علم الكلام ولا الجدال، ولا خاض في ذلك، بل كان سلفيًا)، سمع هذا القول منه أبو عبد الرحمن السلمي".

٩- وما جاء عن ابن عبد البر ت ٤٧٣ في كتابه جامع بيان فضل العلم ٢/ ٩٤٢: "أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ، ولا يعدون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه" .. وأردف يقول: "ليس في الاعتقاد في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصًا في كتاب الله أو صح عن رسول الله ﷺ أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو تفرد أو نحوه، يُسلَّم له ولا يناظر فيه"[٢].

١٠- وما جاء عن أبي المظفر السمعاني ت٤٨٩ في كتابه (الانتصار لأصحاب الحديث) فيما نقله السيوطي عنه في (صون المنطق) ص١٥٠ قال: "لا ينبغي لأحد أن ينصر مذهبه – يعني: بالحديث والاحتجاج به – في الفروع، ثم يرغب عن طريقته في الأصول"[٣].

---

(١) شرف أصحاب الحديث للبغدادي ١٥٥ ص ١٤٣، ١٥٦ ص ١٤٤.

(٢) ٢/ ٩٤٣ وينظر ٢/ ٩٤٦.

(٣) ومما نقله عنه في ص١٧٤ وما بعدها، قوله: "والأصل الذي يؤسسه المتكلمون في إثبات وجود الله، والطرائق التي يجعلونها قاعدة علومهم: مسألة العرَض والجوهر وإثباتها، وأنهم قالوا: إن الأشياء لا تخلو من ثلاثة أوجه: إما أن يكون جسمًا أو عرضًا أو جوهرًا، فالجسم: ما اجتمع من الافتراق، والجوهر: ما احتمل الأعراض، والعرض: ما لا يقوم بنفسه إنما يقوم بغيره"، وإنما أُنكرت طريقة المتكلمين لأنها لم تكن على عهد الصحابة والتابعين، ولاشتمالها على معاني مجملة في النفي والإثبات، كما اعتبرت من قبيل الجدال المنهي عنه في



١١-وما نقله الأصبهاني ت ٥٣٥ في كتابه الحجة ١/ ١١٠، ١١١ عن بعض أئمته، قال: "أنكر السلف الكلام في الجواهر والأعراض، وقالوا: لم يكن على عهد الصحابة والتابعين، ولا يخلو أن يكونوا سكتوا عن ذلك وهم عالمون به فيسعنا السكوت عما سكتوا عنه، أو يكونوا سكتوا عنه وهم غير عالمين به فيسعنا أن لا نعلم ما لم يعلموه، والحديث الذي ذكرناه – يعني حديث عائشة: (من أحدث في أمرنا ما ليس فيه فهو رد) – يقتضي أن ما تَكلَّم فيه الآخرون من ذلك ولم يتكلم فيه الأولون، يكون مردودًا"، كما نقل عن بعضهم قوله: "وقد ذم السلف الجدال في الدين ورووا في ذلك أحاديث، وهم لا يذمون ما هو صواب".

ومما قاله ٢/ ٥٥٠ بحق أهل البدع والكلام مما يجب اعتقاده، أن: "ترك مجالستهم ومعاشرتهم، سنة لئلا تَعلق بقلوب ضعفاء المسلمين بعض بدعتهم، وحتى يعلم الناس أنهم أهل البدعة، ولئلا يكون مجالستهم ذريعة إلى ظهور بدعتهم"، واعتقاد أن "الخوض في الكلام مذموم، ومجانبة أهله محمودة، ليُعلم أنهم ناكبون عن طريق الصحابة رضوان الله عليهم".

ومما سبق – وهو قليل من كثير – يُتأكد أن علم العقيدة، الأصل في مسائله وأصوله الإيمانية: أن تُعتمد وتُستمد من الوحيين الكتاب والسنة، وأن نهج أئمة الأمة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث والأثر، هو تقرير ما تقرر فيهما لا في غيرهما من كلام المتكلمين وافتراءاتهم على الله وعلى رسوله ﷺ بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير .. كما يدل على أن من ذكرنا هم من أثبتوا من الصفات الخبرية والفعلية دون سواهم من أصحاب الهوى والبدع ما أخبر الله به عن نفسه وأخبر به نبيه ﷺ .. آية ذلك: قول يونس بن سليمان السقطي – وكان ثقة –:

الدين لما يستلزمه من مقدمات ونتائج غير مستقيمة ولم تسلم من الاعتراضات، وأفضل منها طريقة أهل الوحي الذي حث الإنسان على التفكر في نفسه وفيما حوله من مخلوقات ليصل بفطرته إلى إثبات خالق هذا الكون.



"نظرت في الأمر، فإذا هو الحديث والرأي، فوجدت في الحديث ذكر الرب تعالى وربوبيته وجلاله وعظمته وذكر العرش .. ونظرت في الرأي، فإذا فيه المكر والغدر والحيل وقطيعة الأرحام وجماع الشر كله"[1] .. وآيته كذلك: أنه ما من أحد من المثبتين لتلك الصفات ممن ذكرنا إلا ويذكر دون ما أدنى حرج طرفًا – قد يقل وقد يكثر – من الأحاديث الواردة فيها.

علم الكلام من الخصومات في الدين ومبتنى على إقحام العقول فيما لا سبيل لها إليه:

١٢- ونذكر مما جاء فيما آل إليه أمر الكلام والمتكلمين، ما ذكره الأصبهاني في الحجة ٢/ ١٤٨عن بعض أئمة السلف، قالوا: "إن أهل الكلام أعداء الدين، لأن اعتمادهم على حدسهم وظنونهم وما يؤدي إليه نظرهم وفكرهم، ثم يعرضون عليه الأحاديث فما وافقه قبلوه وما خالفه ردوه".

١٣- وما جاء عن القرطبي ت ٦٥٦ في كتابه (المفهم بشرح صحيح مسلم) ٦/ ٥٦٠: ٥٦٤ – وقد نقله عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ١٣/ ٣٦٢ في باب (ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى) – قال القرطبي في شرحه لحديث (أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم):

إن "هذا الشخص الذي يبغضه الله، هو الذي يقصد بخصومته مدافعة الحق ورده بالأوجه الفاسدة والشبه الموهمة، وأشد ذلك: الخصومة في أصول الدين كما يقع لأكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التي أرشد إليها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسلف أمته، إلى طرق مبتدعة واصطلاحات مخترعة وقوانين جدلية وأمور صناعية، مدارُ أكثرها على آراء سوفسطائية أو مناقشات لفظية، ينشأ بسببها على الآخذ فيها شبهٌ ربما يعجز عنها وشكوك يذهب الإيمان معها، وأحسنهم انفصالًا عنها: أجدلهم لا أعلمهم، فكم من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها،

(١) شرف أصحاب الحديث ١٥٠ ص ١٤٠.





وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها؛ ثم إن هؤلاء المتكلمين قد ارتكبوا أنواعًا من المحال لا يرتضيها البُله ولا الأطفال لما بحثوا عن تحيز الجواهر والأكوان والأحوال، ثم إنهم أخذوا فيما أمسك عن البحث فيه السلف الصالح من كيفيات تعلقات صفات الله تعالى وتعديدها واتحادها في نفسها، وهل هي الذات أو غيرها؟، وفي الكلام: هل هو متحد أو منقسم؟ .. إلى غير ذلك من الأبحاث المبتدعة التي لم يأمر الشرع بالبحث عنها وسكت أصحاب النبي ﷺ ومن سلك سبيلهم عن الخوض فيها، لعلمهم بأنها بحث عن كيفية ما لا تُعلم كيفيته؛ فإن العقول لها حد تقف عنده لا تتعداه، ولا فرق بين البحث في كيفية الذات وكيفية الصفات، ولذلك قال العليم الخبير: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]".

وأتْبع ذلك ناصحًا: "ولا تبادر بالإنكار فعلَ الأغبياء الأغمار، فإنك قد حُجبتَ عن كيفية نفسك مع علمك بوجودها، وعن كيفية إدراكاتك مع أنك تدرك بها، وإذ عجزتَ عن إدراك كيفية ما بين جنبيك فأنت عن إدراك ما ليس كذلك أعجز" .. وأردف يقول: "وغاية علم العلماء وإدراك عقول الفضلاء، أن يقطعوا بوجود فاعل هذه المصنوعات منزه عن صفاتها، مقدس عن أحوالها، موصوف بصفات الكمال اللائق به".

ثم قال فيما يشبه أن تكون قاعدة ذهبية في باب الصفات: "ثم مهما أخبرنا الصادقون عنه بشيء من أوصافه وأسمائه قبلناه واعتقدناه، وما لم يتعرضوا له سكتنا عنه وتركنا الخوض فيه، هذه طريقة السلف وما سواها مهاوٍ وتلف" لا يأمن صاحبه من الزلل، "ويكفي في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين، ما قد ورد في ذلك عن الأئمة المتقدمين" كعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس والشافعي، وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا في الجوهر والعرض وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين، فمن رغب عن طريقهم فكفاه ضلالًا.



ثم ذكر من كلام أبي الوفاء ابن عقيل قوله: "وقد أفضى الكلام بأهله إلى الشكوك وبكثير منهم إلى الإلحاد، وأصل ذلك وسببه: أنهم ما قنعوا بما بُعثت به الشرائع، وطلبوا الحقائق وليس في قوة العقل إدراك ما عند الله من الحِكم التي انفرد بها" .. إلى آخر ما سيأتي تفصيل القول فيه .. ثم استأنف – رحمه الله – يقول: "ولو لم يكن في الكلام شيء يذم به إلا مسألتان هما من مبادئه، لكان حقيقًا بالذم:

إحداهما: قول طائفة منهم: (إن أول الواجبات الشك في الله تعالى)(١).

والثانية: قول جماعة منهم: إنَّ من لم يعرف الله تعالى بالطرق التي رتبوها والأبحاث التي حرروها لم يصح إيمانه .. وهذا معلوم الفساد من الدين بالضرورة الشرعية الحاصلة بالأخبار المتواترة القطعية"، يعني لعدم وجود ما يدل عليه من كتاب ولا سنة، وأنهما على أن من حقق الشهادتين بغير هذه الطرق الكلامية لا يحكم عليه بكفر ولا خلافه .. وختم القرطبي كلامه بالاعتذار عن إطالة النفس في هذا الموضع، لما قد شاع من هذه البدع بين الناس، حتى اغتر بها كثير من الأغمار فوجب بذل النصيحة، والله يهدي من يشاء(٢).

يضاف لما سبق، أن طرق المتكلمين في الاستدلال فاسدة وأدلتهم لا توصل إلى اليقين، كما أن أهل الحديث والمحققين يرون أن العقل لا يوجب شيئًا، فلا دور له ولا حظ في تحليل أو تحريم

---

(١) يعني باعتباره اللازم عن وجوب النظر أو القصد إلى النظر، وإليه الإشارة بقول أبي المعالي إمام الحرمين ابن الجويني: (ركبت البحر الأعظم).

(٢) وقد عقب أبو مظفر السمعاني على ما ذُكر وأوضح أن السلف من الصحابة والتابعين لم يعتنوا بإيراد دلائل العقل في التوحيد، ولم يشتغلوا بالتعريفات في أحكام الحوادث، وقد قبل الفقهاء ذلك واستحسنوه فدونوه في كتبهم دون أن يلجئوا إلى ما استحدث، وكذا كان الحال بالنسبة إلى علم الكلام .. بل إن الشارع والسلف الصالح نهوا عن الابتداع وأمروا بالاتباع، وصح عن السلف أنهم نهوا عن علم الكلام وعدوه ذريعة للشك والارتياب .. ينظر فتح الباري ١٣/ ٣٦٤ وينظر الحجة٢/ ١١٨ وما بعدها.



أو تحسين أو تقبيح، مستدلين على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء: ١٥]، كما أن القرآن والحديث جاءا مشتملين على البراهين العقلية على أصول الدين ولم يأمرا أهل الكفر بالنظر كما فعل المتكلمون، فكانت طريقتهما وأدلتهما خيرًا من طريقة وأدلة المتكلمين التي أثارت الجدل والخلاف بين المسلمين وشتت أفكارهم، وعلى نهجهما سار السلف.

١٤- يقول ابن عبد البر: (وقد نهى السلف عن الجدال في الله وصفاته) .. وكان مالك ابن أنس يقول: (الكلام في الدين أكرهه)، وأيضا نهى عنه الشافعي وأبو حنيفة والغزالي أيضًا، فقد تبرأ من الفلسفة التي اعتنقها مدة ودرسها وتعمق فيها، وذلك لأنها تشكك في التوحيد، وقد جرَّت إلى الكفر ابن سينا والفارابي وابن عربي، ومن هنا يتبين خطأ قول بعضهم: (الفلسفة الإسلامية)، إذ ليس للإسلام فلسفة، فعلمها من العلوم الذميمة التي أنكرها وقال بحرمتها أكثر العلماء .. والكلام في ذلك يطول وحسبنا منه ما ذكرنا وما سيأتي من عبارات من خاضوا هذه التجارب وثابوا منها إلى رشدهم .. هذا عن كلام الأئمة في أن التخلية وأنها إنما تكون بترك مذهب أهل الكلام .. أما ذهابهم إلى أن:

ب: التحلية إنما تكون بالتمسك بالحديث والأثر: فدليلهم فيه:

١- قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، قال ابن عباس: "فأما الذين ابيضت وجوههم: فأهل السنة والجماعة وأولو العلم، وأما الذين اسودت وجوههم: فأهل البدع والضلالة"(١).

٢-وقوله: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]، فعن عكرمة مولى ابن عباس في قوله: (السائحون) قال: "هم أصحاب الحديث"(٢).

---

(١) شرح أصول السنة١/ ٧٣.

(٢) شرف أصحاب الحديث ١١٥ ص ١١٤ وفي سنده عمر بن نافع الثقفي مختلف فيه.



٣-وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٗۚ فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ١٢٢﴾ [التوبة: ١٢٢] .. قال أحمد بن حنبل سمعت عبد الرزاق يقول في الآية: "هم أصحاب الحديث"(١) .. وقال يزيد بن هارون لحماد بن زيد: يا أبا إسماعيل، هل ذكر الله عز وجل أصحاب الحديث في القرآن؟، فقال: (بلى، ألم تسمع إلى قوله: ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ١٢٢﴾ [التوبة: ١٢٢]، فهذا في كل من رحل في طلب العلم والفقه، ويرجع به إلى من وراءه، يعلمهم إياه)(٢) .. والوجه في ذلك: أن الذين نفروا لطلب الحديث والفقه في الدين، قد رفع الله تعالى – بخروجهم لطلبها – الإثم والحرج عن غيرهم، ومثل هذا لا يتهيأ لأحد كما تهيأ لأهل الحديث.

٤- وقوله تعالى: ﴿يَوۡمَ نَدۡعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَٰمِهِمۡۖ﴾[الإسراء: ٧١] قال بعض السلف: "هذا أكبر شرف لأصحاب الحديث، لأن إمامهم النبي ﷺ"(٣).

٥- ومن السنة المطهرة، قوله ﷺ فيما أخرجه أحمد٥/ ٣٤ وابن أبي عاصم في السنة ٢/ ٣٣٣ وأبو داود ١٠٧٦والترمذي ٢١٩٢ وابن ماجة٦ وابن حبان ٢٣١٣: (لن تزال طائفة من أمتي منصورين، لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة) .. فقد فسر الأئمة (الطائفة المنصورة) بأنهم: (أهل الحديث)، وما ذلك إلا لكونهم المثبتين من خلاله لما تأوله غيرهم من المعطلة

---

(١) البغدادي بسنده في شرف أصحاب الحديث ١١٣ ص ١١٣.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في (شرف أصحاب الحديث) ١١٢ ص ١١٣ بسند صحيح .. وثمة أدلة أخرى عرض لها اللالكائي ١/ ٧٠ بله أنها لم تكن محل اتفاق.

(٣) الحطة في ذكر الصحاح الستة للقنوجي ص ٣٦-٣٧ ومقدمة تحفة الأحوذي ص ١١-١٢.



والنفاة[١] .. ذكر ذلك:

أ – عبد الله بن المبارك – رحمه الله ت ١٨٢ – قال: "هم عندي أصحاب الحديث"[٢].

ب – يزيد بن هارون – رحمه الله ٢٠٦ – قال: "إن لم يكونوا أهل الحديث، فلا أدري من هم؟"[٣].

جـ – علي بن المديني – رحمه الله ٢٣٤ – قال: "هم أصحاب الحديث"[٤].

د – الإمام أحمد بن حنبل – رحمه الله ت ٢٤١ – قال: "إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث، فلا أدري من هم"[٥].

هـ – الإمام البخاري ت ٢٥٦ قال: "يعني: أصحاب الحديث"[٦] .. وقال: "كنا ثلاثة أو أربعة

---

(١) ومصداق ذلك: ما نلمسه بوضوح في كثرة المصنفات وكتب السنة التي أفرد بها أصحابُ الحديث وعلى وجه التفصيل أبوابًا مخصوصة في الصفات .. ومصداقه قول يونس بن سليمان السقطي وهو ثقة، قال: "نظرت في الأمر فإذا هو الحديث والرأي، فوجدت في الحديث ذكر الرب تبارك وتعالى وجلالته وعظمته وربوبيته، وذكر العرش والصراط والميزان والجنة والنار، والنبيين والمرسلين، والحلال والحرام، والحث على صلة الأرحام، والخير كله، ونظرت في الرأي فإذا فيه المكر والخديعة والحيل وقطيعة الأرحام، وجمع الشر كله"[الحجة للأصبهاني ١/ ٢٦٤].

(٢) أخرجه الخطيب في (شرف أصحاب الحديث) ص٦١ وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في (الحجة في بيان المحجة) ١ / ٢٦٣، وهو عند الخطيب ٥٩ بسند موقوف.

(٤) أخرجه الترمذي في (الجامع) ٤ / ٤٨٥ بسند صحيح، ومن طريقه الخطيب في (شرف أصحاب الحديث ٤٥ ص٦٢) وهو عند الخطيب ٩ من وجه آخر بإسناد واه.

(٥) أخرجه الحاكم في (معرفة علوم الحديث) ص: ٣ وصححه الحافظ ابن حجر في (الفتح) ١٣ / ٣٠٦ كما أخرجه البغدادي في شرف أصحاب الحديث لكن بلفظ: (إن لم يكونوا أصحاب الحديث، فلا أدري من هم) وإسناده منقطع والخبر صحيح.

(٦) نقل ذلك عنه الأصبهاني في الحجة١/ ٢٦٣ والبغدادي في شرف أصحاب الحديث ٤٦ ص ٦٢.

على باب علي بن عبد الله فقال: إني لأرجو أن تأويل هذا الحديث – (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم) – أنتم، لأن التجار قد شَغلوا أنفسهم بالتجارات، وأهل الصنعة قد شغلوا أنفسهم بالصناعات، والملوك قد شغلوا أنفسهم بالمملكة، وأنتم تُحيُون سنة النبي ﷺ".

و – أحمد بن سنان ت ٢٥٦ قال: "هم أهل العلم أصحاب الآثار"(١).

ز – الخطيب البغدادي – رحمه الله ت ٤٦٣– قال: "قد جعل رب العالمين الطائفة المنصورة حراس الدين، وصرف عنهم كيد المعاندين، لتمسكهم بالشرع المتين، واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين، فشأنهم حفظ الآثار وقطع المفاوز والقفار وركوب البراري والبحار، في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى، لا يعرجون عنه إلى رأي ولا هوى، قبلوا شريعته قولًا وفعلًا وحرسوا سنته حفظًا ونقلًا، حتى ثبَّتوا بذلك أصلها وكانوا أحق بها وأهلها، وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها، والله تعالى يذب – بأصحاب الحديث – عنها، فهم الحُفَّاظ لأركانها والقوَّامون بأمرها وشأنها، إذا صدف عن الدفاع عنها فهم دونها يناضلون: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴿٢٢﴾﴾ [المجادلة: ٢٢]"(٢).

---

(١) نقل ذلك عنه الأصبهاني في الحجة ١/ ٢٦٣، وينظر ١/ ٢٢٢، كما ينظر الخبر في (النهي عن الخصومات) ١/ ٣٠٤، وفي (ذم الأهواء وأهل البدع واجتنابهم) ١/ ٣١٨، ٣٢٨، ٢/ ٤٠٧ و(شرف أصحاب الحديث) ص ٦٢.

(٢) شرف أصحاب الحديث ٩ ص: ٣١.

حـ- الأصبهاني ت ٥٣٥ قال في كتابه الحجة٢/ ٤٠٩: "والدليل على أن الفرقة الناجية هي أهل السنة والجماعة: أن أحدًا لا يشك أن الفرقة الناجية هي المتمسكة بدين الله، ودين الله هو الذي نزل به كتاب الله وبينته سنة رسوله الله ﷺ".

ط- وشيخ الإسلام ابن تيمية ت ٧٢٨ وله في ذلك كلام كثير، نجتزئ منه قوله في مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٦): "وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية: أهل الحديث والسنة الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله وأعظمهم تمييزًا بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها وأهل معرفة بمعانيها، واتباعًا لها وتصديقًا وعملًا وحبًا، وموالاة لمن والاها ومعاداة لمن عاداها، الذين يردون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة، فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم .. بل يجعلون ما بعث به الرسول ﷺ من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه".إ.هـ

٦- وأما الخبر الثاني في بيان فضل أهل الحديث: فهو حديث زيد بن ثابت – رضي الله عنه –: عن النبي، قال: (نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه، حتى يبلغه غيره، فإنه رب حامل فقه ليس بفقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه)(١) .. قال سفيان بن عيينة – رحمه الله ت ١٩٨ –: "ما من أحد يطلب الحديث إلا وفي وجهه نضرة، لقول النبي ﷺ: (نضر الله امرأ سمع منا حديثا فبلَّغه)"(٢) .. وقال الشيخ أحمد القسطلاني في (إرشاد الساري شرح صحيح البخاري) في فضيلة أهل الحديث: "روينا عن ابن مسعود وذكر الحديث، لكن بلفظ (نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه) رواه الشافعي والبيهقي، وكذا أبو

---

(١) أخرجه أحمد ٥ / ١٨٣، وأبو داود٣٦٦٠، والترمذي ٢٦٥٦، وابن حبان ٧٢، ٧٣ بسند صحيح.

(٢) أخرجه الخطيب في (شرف أصحاب الحديث ٢٣ ص ٤٥ بسند ضعيف، وإنما أوردناه استئناسا لا احتجاجًا.



داود والترمذي بلفظ: (نضر الله امرأ سمع منا شيئًا فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع)"[١] .. فتلك إذًا خاصية لأهل وطالبي الأحاديث والآثار، وقد استحقوا بها دعوة النبي ﷺ.

٧- والحديث الثالث في التأكيد على فضل أهل الحديث وتقدمهم على غيرهم: حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: (إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ غريبًا، فطوبى للغرباء)[٢] .. وقال عبدان بن أحمد الأهوازي – رحمه الله –: "هم أصحاب الحديث الأوائل"[٣].

٨- وأما الحجة في تثبيت فضلهم وذكر علاماتهم من أقوال من تقدم من السلف والأئمة المعتبرين: فهي كثيرة جدًا، وإنما نورد منها قول سفيان الثوري – رحمه الله – ت ١٦١: "الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض"[٤] .. وقول أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة ١٨٢– وهو من أهل الرأي، قال وقد خرج يوما وأصحاب الحديث على الباب –: "ما على الأرض خير منكم، أليس قد جئتم – أو بَكّرتم – تسمعون حديث رسول الله ﷺ"[٥] .. وقول يزيد بن زريع – رحمه الله – ت ١٨٢: "لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد"[٦] .. وقول الخليفة هارون الرشيد ت ١٩٣: "طلبت الكفر فوجدته في الجهمية،

---

(١) قال الترمذي: حسن صحيح، وينظر إلى جانب الإرشاد الحطة للقنوجي ص ٣٧.

(٢) أخرجه مسلم ١ / ١٣٠، وابن ماجة ٣٩٨٦ والخطيب ٣٢ ص ٥٣ وكلهم من طريق: يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة به.

(٣) أخرجه الخطيب في (شرف أصحاب الحديث) ٣٤ ص ٥٤.

(٤) أخرجه الخطيب في (شرف أصحاب الحديث)٨٠ ص ٩١ بسند لا بأس به.

(٥) أخرجه الخطيب في (شرف أصحاب الحديث) ٩٤ ص ٩٩ بسند صحيح إلى إبراهيم الحربي، قال: خرج أبو يوسف .. فذكره.

(٦) أخرجه الخطيب في (شرف أصحاب الحديث) ٨١ ص ٩١ بسند صحيح.



وطلبت الكلام والشَّغب فوجدته في المعتزلة، وطلبت الكذب فوجدته عند الرافضة، وطلبت الحق فوجدته مع أصحاب الحديث"(١) .. وقول الإمام الشافعي – رحمه الله – ت ٢٠٤: "إذا رأيتُ رجلا من أصحاب الحديث فكأني رأيت النبي ﷺ حيًا"(٢) .. وقول الإمام أحمد بن حنبل – رحمه الله – ت ٢٤١: "ليس قوم عندي خير من أهل الحديث، ليس يعرفون إلا الحديث"، وقوله: "أهل الحديث أفضل من تكلَّم بالعلم"(٣).

ونورد منها أيضًا قول شيخ البخاري عثمان بن أبي شيبة – رحمه الله – ت ٢٣٩ وقد رأى بعض أهل الحديث يضطربون –: "أما إن فاسقهم خير من عابد غيرهم"(٤) .. وقول صالح بن محمد الرازي – رحمه الله –: "إن لم يكن أصحاب الحديث هم الأبدال، فلا أدري من الأبدال"(٥) .. وقول أبي جعفر النفيلي: "إن كان أحد على ظهر الأرض ينجو فهؤلاء الذين يطلبون الحديث"(٦) .. وقول عبد الله بن داود: "ليس الدين بالكلام، إنما الدين بالآثار"(٧) .. وقول قتيبة بن سعيد: "إذا رأيت الرجل يحب أهل الحديث مثل: يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه – وذكر قومًا

(١) شرف أصحاب الحديث ١٠٤ص ١٠٨ وبنحوه الأثر ١٥٤ ص ١٤٣ .

(٢) أخرجه الخطيب في (شرف أصحاب الحديث) ٨٥ ص ٩٤بسند صحيح.

(٣) أخرجه الخلال في (العلل)، ومن طريقه الخطيب ٩٠ ص ٩٧ بسند صحيح.

(٤) أخرجه الخطيب في (شرف أصحاب الحديث) ٩٣ص ٩٨ بسند صحيح.

(٥) أخرجه الخطيب في (شرف أصحاب الحديث)٩٥ ص ١٠٠ بسند صحيح.

(٦) شرف أصحاب الحديث ١٠٨ ص١١١.

(٧) شرف أصحاب الحديث ١٢٨، ١٣٠ ص ١٢٤، ١٢٥ بإسنادين صحيحين.



آخرين – فإنه على السنة، ومن خالف هذا فهو مبتدع"(١) .. وقول وكيع بن الجراح: (ما عُبد الله بشيء أفضل من الحديث)"(٢) .. وقول سفيان الثوري بسند صحيح: "لا نعلم شيئًا من الأعمال أفضل من طلب العلم والحديث لمن حسنت فيه نيته"(٣).

وكذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية: "من المعلوم أن أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال، ويمتازون عنهم بما ليس عندهم، فإن المنازع لهم لابد أن يذكر فيما يخالفهم فيه طريقًا أخرى مثل: المعقول والقياس، والرأي والكلام، والنظر والاستدلال، والمحاجة والمجادلة، والمكاشفة والمخاطبة والوجد والذوق ونحو ذلك، وكل هذه الطرق لأهل الحديث صفوتها وخلاصتها، فهم أكمل الناس عقلًا وأعدلهم قياسًا وأصوبهم رأيًا وأسدهم كلامًا وأصحهم نظرًا وأهداهم استدلالًا وأقومهم جدلًا وأتمهم فراسة وأصدقهم إلهامًا وأحدُّهم بصرًا ومكاشفة وأصوبهم سمعًا ومخاطبة وأعظمهم وأحسنهم وجدًا وذوقًا، وهذا هو للمسلمين دون سائر الأمم، ولأهل السنة والحديث بالنسبة إلى سائر الملل، فهم قد شاركوا غيرهم وزادوا عليهم"(٤).

كما أنهم "أمة واحدة، ونسيج واحد، لا اختلاف بينهم ولا تباغض، مهما نأت بهم البلاد وتباعدت الأقطار، يجرون على طريقة واحدة لا يحيدون ولا يميلون، حتى قال أبو المظفر: (لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم نقلوه عن سلفهم، وجدته كأنه جاء من قلب واحد، وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دليل أبين من هذا؟)"(٥) .. ومن علاماتهم

(١) شرف أصحاب الحديث ١٤٣ ص ١٣٤.

(٢) السابق ١٦٢ ص ١٥٠ وإسناده صحيح.

(٣) السابق ٢٦٥ ص ٢١١.

(٤) نقض المنطق ٨٢٧ وينظر الحجة للأصبهاني ٢/ ٢٣٧: ٢٤٠.

(٥) صون المنطق ١٦٧.





ما ذكره الأصبهاني في الحجة ٢/ ٥٣٩، ٥٤٩ "أداء الصلاة في أول وقتها، وصدق اللهجة، والتهجد بالليل، وكتابة الحديث والرحلة فيه والنفقة فيه"، وأنهم "يطلقون ما أطلق الله في كتابه وما أطلقه رسوله في سنته، مثل السمع والبصر والوجه والنفس والقدم والضحك من غير تكييف ولا تشبيه، ولا ينفون صفاته" .. فأين من هذا كله – أهل الأهواء والبدع ومن جعلوا الدين غرضًا للمتاجرة وللمزايدة وللخصومات والفتن؟.





المبحث الثاني
طرفًا من شهادات أهل العلم والفضل بتخلي الكثير ممن يدعون الانتساب للأشعري عن مذهب شيخهم الوسطي في توحيد الصفات

تقارير أهل العلم والفضل بتخلي الأشاعرة عن مذهب شيخهم الوسطي في توحيد الصفات

لعله ومن خلال ما سبق، بات واضحًا للعيان ولمن عنده أدنى بصيرة لما آل إليه أمر الأشعري، مدى مخالفته في قضية توحيد الصفات لما هو رائج الآن عمن ينتسبون إليه وعما تأثروا فيه بالمعتزلة والجهمية وغيرهم، ومدى موافقته بالمقابل من دونهم لمعتقد سلف هذه الأمة .. وأقول: إنه قد شهد له بهذا جمع غفير من أهل العلم من المحققين، ومن هؤلاء على سبيل المثال:

١- شيخ زمانه الحافظ البيهقي ت ٤٥٨، فبعد ثناء على الأشعري قال – فيما نقله عنه ابن عساكر في التبيين ص١٠٣: ١٠٥ –: «أخذ – الأشعري – أقاويل الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة في أصول الدين فنصرها بزيادة شرح، وتبيين أن ما قالوا في الأصول وجاء به الشرع صحيح في العقول، خلاف ما زعم أهل الأهواء – يعني: ممن يخالفونه الرأي – من أن بعضه لا يستقيم في الآراء، فكان في بيانه تقوية ما لم يُدل عليه من أهل السنة والجماعة، ونصرة أقاويل من مضى من الأئمة» .. وقال بعدها: «وحين كثرت المبتدعة في هذه الأمة، وتركوا ظاهر الكتاب والسنة .. أخرج الله عز وجل من نسل أبي موسى الأشعري إمامًا قام بنصرة دين الله، وجاهد بلسانه وبيانه مَن صد عن سبيل الله، وزاد في التبيين لأهل اليقين أن ما جاء به الكتاب والسنة وما كان عليه سلف هذه الأمة، مستقيم على العقول الصحيحة والآراء».



٢- كما نقل الإجماع على ما سبق ذكره للأشعري، أبو القاسم القشيري النيسابوري الملقب بـ (زين الإسلام وشيخ المشايخ) ت ٤٦٥، قال(١): «اتفق أصحاب الحديث على أن أبا الحسن علي بن إسماعيل الأشعري كان إماما من أئمة أصحاب الحديث، ومذهبه مذهب أصحاب الحديث، تكلم في أصول الدين على طريقة أهل السنة ورد على المخالفين من أهل الزيغ والبدع، وكان على المعتزلة والمبتدعين من أهل القبلة والخارجين من الملة سيفًا مسلولًا، ومن طعن فيه أو قدح أو لعنه أو سبه فقد بسط لسان السوء في جميع أهل السنة»ا. هـ.. وقد نقل ابن عساكر هذا الاتفاق عن كثير من العلماء.

٣- والإمام الحجة ابن درباس ت ٦٢٢ قال في رسالته (الذب عن الأشعري) ص٩٩: إن كتاب (الإبانة) "هو الذي استقر عليه أمر الأشعري فيما كان يعتقده .. وكل مقالة تنسب إليه الآن مما يخالف ما فيه، فقد رجع عنها وتبرأ إلى الله منها، وقد نص فيه على أنه ديانته التي يدين الله بها، وروى وأثبت ديانة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث الماضين وقول أحمد بن حنبل، وأنه ما دل عليه الكتاب والسنة".

٤- والحافظ الإمام شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨ فقد ذكر في كتابه العلو ص ١٦٣ أن الأشعري بعد تحوله "صار متكلمًا للسنة، ووافق أئمة الحديث، فلو انتهى أصحابنا المتكلمون إلى مقالة أبي الحسن ولزموها، لأحسنوا .. ولكنهم خاضوا كخوض حكماء الأوائل في الأشياء، ومشوا خلف المنطق فلا قوة إلا بالله».

٥- والإمام السبكي قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب ت ٧٧١، قال في طبقاته: "واعلم أن أبا الحسن الأشعري لم يبدع رأيًا ولم يُنشئ مذهبًا وإنما هو مقرِّرٌ لمذاهب السلف، مناضل عما كانت عليه صحابة رسول الله ﷺ، فالانتساب إليه إنما هو باعتبار أنه عقد على طريق السلف نطاقا وتمسك به، وأقام الحجج والبراهين عليه فصار المقتدي به في ذلك السالك سبيله في الدلائل، يسمى: أشعريا".

(١) فيما رواه عنه السبكي في طبقاته ٣/ ٣٧٤ وابن عساكر في التبيين ص ١١٣.





ثم نقل عن المآيرقي المالكي قوله: "لم يكن أبو الحسن أول متكلم بلسان أهل السنة، إنما جرى على سنن غيره وعلى نصرة مذهب معروف فزاد المذهب حجة وبيانًا، ولم يبتدع مقالة اخترعها ولا مذهبًا به، ألا ترى أن مذهب أهل المدينة نسب إلى مالك، ومن كان على مذهب أهل المدينة يقال له مالكي، ومالك إنما جرى على سنن من كان قبله وكان كثير الاتباع لهم، إلا أنه لما زاد المذهب بيانًا وبسطًا عُزِّي إليه .. كذلك أبو الحسن الأشعري لا فرق، ليس له في مذهب السلف أكثر من بسطه وشرحه وتآليفه في نصرته".

ومما أفاده: أن هؤلاء الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة في العقائد يد واحدة، كلهم على رأي أهل السنة والجماعة يدينون لله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله، وأن عقيدة الأشعري هي عينها ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها علماء المذاهب بالقبول ورضوها عقيدة(١) .. كذا بما يعني أن الخارج عليهما خارج عن مذاهبهم.

٦- والحافظ ابن كثير ت ٧٧٤، ذكر في طبقاته١/ ٢٠٥ أن الأشعري في آخر مراحله قال بـ"إثبات ذلك كله – يعني الصفات العقلية السبعة وهي: (الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام)، والخبرية كـ(الوجه واليدين والقدم والساق ونحو ذلك) – من غير تكييف ولا تشبيه، جريًا على منوال السلف، وهي طريقته في الإبانة التي صنفها آخرًا» .. وقد نقل ذلك عن ابن كثير: المرتضى الزبيدي في كتابه: (إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين) في الجزء الثاني بالصفحة الثالثة.

٧- وممن كان يصدع في الأشاعرة بكلمة الحق وبتخليهم عنها ولا يخشى في الله لومة لائم، القاضي أبو الحسين محمد بن الحسين الفراء ابن القاضي أبي يعلى ت ٥٢٦، فقد ذكر له الذهبي في السير ١٩/ ٢٠٦ أنه "كان كثيرًا ما يتكلم عن الأشاعرة ويُسمعهم، لا تأخذه في الله لومة لائم".

---

(١) ينظر طبقات الشافعية ٣/ ٣٦٥ وما بعدها





٨- وفي بيانِ وتقريرِ مخالفة الأشاعرة بتعطيلهم ما خلا صفات المعاني، للأشعري ولما أجمع عليه أهل السنة ودرج عليه سلف الأمة، يقول شارح السفارينية ص١٠٦: «التعطيل الذي ينفيه أهل السنة والجماعة – يعني المنافي لديهم للإثبات – ينقسم إلى أقسام»، وذكر منها:

«الأول تعطيل جزئي: ويكون بإثبات الأسماء وإثبات سبع من الصفات وإنكار الباقي، وهذا مذهب الأشاعرة، الأشاعرة يثبتون الأسماء لله عز وجل ويثبتون سبعًا من الصفات وينكرون الباقي، فإذا جاءت النصوص بدلالة على الباقي حرفوها، فيكون هؤلاء عطلوا النصوص وعطلوا الصفات فيما نفوه، فمثلًا يقولون في معنى ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾ [المائدة: ١١٩]: (أي: أثابهم)، فيفسرون الرضا بالمفعول المنفصل عن الله وهو: (الثواب)، فهؤلاء عطلوا الصفة وهي الرضا، وعطلوا النص عن مدلوله وهو دلالته على الرضا، إلى الثواب».

٩- وكان مما قال الإمام الآلوسي – مفتي بغداد ومرجع أهل العراق ت ١٢٧٠ – في تفسيره (روح المعاني) ١/ ١٠٣: «جَعْلُ الرحمة – يعني المتعلقة بحق الله، والتي صرفها المتكلمون عن ظاهرها إلى المجاز، بحجة استحالة اتصافه تعالى بها لما تحمله في الظاهر بالنسبة لهم من معنى رقة القلب – مجازًا، نزعة اعتزالية، قد حفظ الله تعالى منها سلف المسلمين وأئمة الدين، فإنهم أقروا ما ورد، على ما ورد .. وأثبتوا لله ما أثبته له نبيه ﷺ من غير تصرف فيه بكناية أو مجاز، وقالوا: لسنا أغير على الله من رسوله، لكنهم نزهوا مولاهم عن مشابهة المحدثات ثم فوضوا إليه سبحانه تعيين ما أراده .. و(الأشعري إمام أهل السنة) ذهب في النهاية إلى ما ذهبوا إليه، وعوَّل في (الإبانة) على ما عولوا عليه، فقد قال في أول الإبانة الذي هو آخر مصنفاته:

(أما بعد: فإن كثيرًا من الزائغين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم إلى التقليد لرؤسائهم ومن مضى من أسلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلًا لم ينزل الله به سلطانًا ولا أوضح به برهانًا، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين ﷺ ولا عن السلف المتقدمين) .. ثم سرد – الأشعري – الكلام



في بيان عقيدته مصرحًا بإجراء ما ورد من الصفات على حالها بلا كيف، غير متعرض لتأويل ولا ملتفت إلى قال وقيل، فما نقل عنه من تأويل صفة الرحمة، إما غير ثابت أو مرجوع عنه، والأعمال بالخواتيم».

وراح الآلوسي يعلق مردفًا ومتعجبًا: «والعجب من علماء أعلام ومحققين فخام، كيف غفلوا عما قلناه وناموا عما حققناه، ولا أظنك في مرية منه وإن قل ناقلوه وكثر منكروه، و﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾[البقرة: ٢٤٩]».

١٠- وشهد للأشعري بما ذكرنا الشيخ حافظ حكمي ت ١٣٨٨ حيث قال في كتابه (معارج القبول) ١/ ٣٠٩ ما نصه: "فكلامه – يعني الأشعري – يدل على أنه مخالف للمتسبين إليه من المتكلمين في .. إثباته الاستواء والنزول والرؤية والوجه واليدين والغضب والرضا وغير ذلك، وقد صرح في مقالاته بأنه قائل بها قال الإمام أحمد بن حنبل وأئمة الحديث، معتقد ما هم عليه، مثبت لما أثبتوه، محرم ما أحدث المتكلمون من تحريف الكلم عن مواضعه وصرف اللفظ عن ظاهره وإخراجه عن حقيقته، وبالجملة فبينه وبين المتسبين إليه بون بعيد، بل هو بريئ منهم وهم منه برا، والموعد الله وكفى بالله حسيبًا، وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله".

١١- والشيخ الثائر والمفكر المحقق محب الدين الخطيب ١٣٨٩، حيث نص بهامش كتابه (المنتقى من منهاج السنة) ص ٤١ على أن الأشعري قد "محَّض طريقته وأخلصها لله، بالرجوع الكامل إلى طريقة السلف في إثبات كل ما ثبت بالنص من أمور الغيب التي أوجب الله على عباده إخلاص الإيمان بها .. وهذا ما أراد أن يَلقى الله عليه .. وكل ما خالف ذلك مما يُنسب إليه، أو صارت تقول به الأشعرية، فالأشعري رجع عنه إلى ما في كتاب (الإبانة) وأمثاله» .. إلى أن قال: «إن أقوال الأشعري تطورت بتطوره الفكري من الاعتزال إلى الجدل الكلامي مع المعتزلة تزييفًا لمقالاتهم، ثم أحسن الله خاتمته بالرجوع إلى مذهب السلف خالصًا صافيًا" .. وأردف يقول: «أما الأشعرية، أي المذهب المنسوب إلى أبي الحسن الأشعري في علم الكلام، فكما أنه لا يمثل الأشعري في طور اعتزاله، فإنه ليس من الإنصاف أن يُلصق به



فيما أراد أن يَلقى الله عليه، بل هو مستمد من أقواله التي كان عليها في الطور الثاني، ثم عدل عن كثير منها في آخرته التي أتمها الله عليه بالحسنى».

١٢- ومما قاله الشنقيطي ت ١٣٩٣ في الإقليد ٦٦: ٧٢ باختصار: "واعلم أن أئمة القائلين بالتأويل رجعوا قبل موتهم عنه، لأنه مذهب غير مأمون العاقبة، لأن مبناه على ادعاء أن ظواهر آيات الصفات وأحاديثها لا تليق بالله لظهورها وتبادرها في مشابهة صفات الخلق، ثم نفْي تلك الصفات الواردة في الآيات والأحاديث لأجل تلك الدعوى الكاذبة المشئومة، ثم تأويلها بأشياء أخرى دون مستند من كتاب أو سنة أو قول صحابي أو أحد من السلف .. وكل مذهب هذا حاله، فإنه جدير بالعاقل المفكر أن يرجع عنه إلى مذهب السلف.

أما كبيرهم الذي هو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى أبي الحسن الأشعري وهو القاضي محمد بن الطيب المعروف بالباقلاني، فإنه كان يؤمن بالصفات على مذهب السلف ويمنع تأويلها منعًا باتًا ويقول فيها بمثل قول الأشعري – الأخير – قال الباقلاني في كتابه (التمهيد) ما نصه: (باب في أن لله وجهًا ويدين): فإن قال قائل: فما الحجة في أن لله وجهًا ويدين؟، قيل له: قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ٢٧﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] .. ولأن قوله: ﴿بِيَدَيَّ﴾، يقتضي إثبات يدين هما صفة له، فلو كان المراد بهما القدرة لوجب أن يكون له قدرتان" .. إلى أن قال: "ولا يجوز أن يكون معنى استوائه على العرش هو استيلاؤه عليه .. لأن الاستيلاء هو القدرة والقهر، والله تعالى لم يزل قادرًا قاهرًا عزيزًا مقتدرًا".

١٣- وفي شرح عقيدة الشيخ شمس الدين محمد بن الأصفهاني – الذي قيل إنه لم يدخل إلى الديار المصرية أحد من رؤوس علماء الكلام مثله – ما نصه: "إن كثيرًا من متأخري أصحاب

الأشعري، خرجوا عن قوله إلى قول المعتزلة أو الجهمية أو الفلاسفة"[١].

١٤- ويقول إسماعيل بن محمد الأنصاري المحدث الأصولي اللغوي ت ١٤١٧: «كان أبو الحسن الأشعري الذي تنتسب إليه الأشعرية، ممن اهتُدى بفضل الله إلى التمسك بنصوص الكتاب والسنة وعدم معارضتهما بما سواهما، وذلك بعد ما تلقى دروس الاعتزال عن زوج أمه الجبائي، فأثبت لله ما أثبته لنفسه دون تعطيل ولا تأويل ولا تكييف ولا تمثيل، وصنف في بيان ذلك كتابه: (الإبانة في أصول الديانة)، وإن كان أكثر المتسبين إليه في الأعصر المتأخرة جهل ذلك أو تجاهله فصار يعارض عقيدة السلف بأشياء يزعم أنها عقيدة الأشعري، وهو في الحقيقة براء منها، وصار ذلك خطرًا عظيمًا على العقيدة وجناية كبرى على ذلك الإمام الذي وُفِق للرجوع إلى الحق»[٢].

١٥: ١٩- كما شهد للأشعري بما ذكرنا لفيف من أهل التحقيق من الدكاترة المعاصرين، منهم من الأردن د. راجح الكردي أستاذ العقيدة في الجامعة الأردنية، حيث أوضح في كتابه (علاقة صفات الله بذاته) ص ٢٠٧ أن الأشعري "لما استقر به الحال، أحسن الله عاقبته فختم حياته برأيه هذا الموافق للسلف، بإثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، صفات بلا كيف، وهو مع هذا محافظ على مبدأ التنزيه ومقاوم للمشبهة، كما هو مقاوم للمعتزلة في الصفات جميعًا فهو يثبتها وهم ينفونها، ويبدو أنه رأى أن الأسلم والأحوط هو إثبات هذه الصفات مع التنزيه والابتعاد عن التأويل فيها".

ومن الكويت د. فيصل بن قزار الجاسم يقول في كتابه (الأشاعرة في ميزان أهل السنة) ص ٧٤١ بعد أن نقل من النصوص ما به تقام الحجة: "وجميع من نقلنا نصوصهم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة ومن لم ننقل عنهم من السلف، مخالفون للأشاعرة في أصول الاعتقاد ومبطلون لأقوالهم ومذهبهم".

---

(١) شرح الأصفهانية لابن تيمية تقديم حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية الأسبق ص ٧٨.

(٢) مقدمة (أبو الحسن الأشعري) للشيخ حماد بن محمد الأنصاري ص ٣ باختصار.



ومن بلاد الحرمين الشريفين د. سعود الخلف رئيس قسم العقيدة في كلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية فقد قال في مقدمة الكتاب السالف الذكر ص ٢٠، قال: "وحقيقة الأمر أن الأشاعرة وخاصة المتأخرون منهم خالفوا أهل السنة مخالفة جذرية في مسألة الصفات، وذلك لأنهم بنوا قولهم فيها على قول المعتزلة"، كما أفاد في ٧٦٠ "أن كثيرًا من تأويلات الأشاعرة لكثير من صفات الله تعالى هي عين تأويلات الجهمية والمعتزلة التي تواتر عن السلف الإنكار على أصحابها والنهي عنهم والتحذير منهم، كتأويلهم للوجه واليدين والعينين والنزول المجيء والضحك ونحوها من الصفات" .. و د. عبد المحسن بن حمد العباد الذي ذكر في كتابه (قطف الجنى الداني) شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ص ٣٧، ٣٨ أن أمر أبي الحسن الأشعري "انتهى إلى اعتقاد ما كان عليه سلف الأمة .. فبين أنه في الاعتقاد: على ما كان عليه إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله وغيره من أهل السنة، وهو: (إثبات كل ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات على ما يليق بالله، من غير تكييف أو تمثيل، ومن غير تحريف أو تأويل، كما قال الله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ⑪﴾ [الشورى: ١١]".

ومن مصر الكنانة د. عبد الله شاكر أستاذ العقيدة ورئيس جماعة أنصار السنة ورئيس مجلس شورى العلماء وعضو هيئة الحقوق والإصلاح، وذلك قوله في مقدمته لتحقيق (رسالة الأشعري إلى أهل الثغر) ص٧٦: «أتباع الأشعري والمتسبين إليه، يضعون مذهبًا لأنفسهم بعيدًا كل البعد عن عقيدة الأشعري التي لقي الله عليها، فأولوا الصفات التي أثبتها الأشعري لله عز وجل، وتَلقَّى الناس عنهم ذلك على أنه مذهب الأشعري، وقد سار في هذا المنوال جميع المتأخرين المنتسبين إليه بلا استثناء، كالفخر الرازي والنسفي وابن عاشور والبيجوري وغيرهم كثير، بل إن كثيرًا من الجامعات الإسلامية اليوم تدرس هذا المذهب المنسوب إلى الأشعري على أنه مذهب الأشعري، والأشعري منه برئ، كما يُلاحَظ أنهم يطلقون



على هذا المذهب، (مذهب أهل السنة والجماعة) باعتبار أنه منسوب لإمام أهل السنة والجماعة وهو الأشعري، وكل ذلك زعم باطل وقول غير سديد».

يقول مردفًا: «وأكتفي بما سبقت الإشارة إليه كدليل واضح لما أردت الوصول إليه، من حقيقة أن بين الأشعري والأشاعرة فجوة كبيرة، أحدثها المتسبون إليه بخروجهم عن عقيدته، وهذا ضياع للحقيقة وهدم لمكانة الأشعري السلفية التي رجع إليها بانتسابه إلى الإمام أحمد .. ولقد تبين لكثير من العلماء والباحثين مدى مخالفة الأشاعرة لإمامهم الأشعري، فنصوا على ذلك في كتبهم».

٢٠- وساق د. شاكر في هذا، قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ت ٧٢٨: «لم يكن الأشعري وأئمة أصحابه على هذا، بل كانوا موافقين لسائر أهل السنة في وجوب تصديق ما جاء به الشرع مطلقًا والقدح فيما يعارضه، ولم يكونوا يقولون: الأدلة السمعية لا تفيد اليقين، بل كل هذا مما أحدثه المتأخرون الذين مالوا إلى الاعتزال والفلسفة من أتباعهم»(١).

٢١- وفي أصول العقيدة ١/ ٣١٠ للدكتور الرضواني ما نصه: "هاهنا حقيقة هامة ربما تخفى على كثير من الدارسين للمذهب الأشعري، تلك الحقيقة التي نستطيع الجزم بها، أن أبا الحسن الأشعري الذي ينتسب إليه جميع الأشعرية في البلاد الإسلامية اليوم، يدين لله في أغلب أمور العقيدة بغير ما يدين به هؤلاء، فطريقته في التوحيد – يعني: من دونهم – طريقة سلفية تنطق بما نطقت به الأصول القرآنية والنبوية" .. ويردف بعد أن ذكر نصوصًا من الإبانة تبين أن الأشعري آب إلى مذهب أحمد وعموم سلف الأمة، فيقول: "إنه أثبت من الصفات الخبرية ما يعتبره الأشعرية من بعده حتى اليوم تشبيهًا وتجسيمًا، وظاهرًا باطلًا مستحيلًا، يجب صرفه عندهم بالتأويل إلزامًا، فأثبت لله وجهًا بلا كيف، ويدين بلا كيف، وعينين بلا كيف، إلى غير ذلك من الصفات الخبرية"أ.هـ.

---

(١) موافقة صريح المعقول لصريح المنقول٢/ ٨، ٩ وينظر رسالة إلى أهل الثغر ت د. شاكر ص٧٧.



٢٢- كما جاء في موسوعة دائرة المعارف البريطانية ما نصه: «إن منهج الأشعري في التدليل في عين القارئ الأوربي، لا يختلف للنظرة الأولى عن منهج أتباع أحمد بن حنبل المغالين في المحافظة، ذلك أن كثيرًا من حججه يقوم على تفسير القرآن والحديث .. وانتهى الأمر في القرون المتأخرة بأن أصبح الكلام عقليًا تمامًا، على أن هذا كان بعيدًا أشد البعد من مزاج الأشعري نفسه»(١).

وابتناءً على كل ما سبق ذكره، فإن تجاهل آخِر ما استقر عليه أمر أبي الحسن الأشعري، وإنكار مثل هذه النصوص التي تفصح في صراحة ووضوح عن أهم وأشرف مراحله، والتشكيك – من ثم – فيما آل إليه أمره في آخر حياته بزعم أن لو صح هذا لاشتهر، هو من العبث بتاريخ هذا الرجل وليس عملًا علميًا يستأهل صاحبه أن يُناقشَ أو يُؤخذَ عنه علم، فضلًا عن أن يؤبه به في معتقد، بل إن ذلك – برأيي – من التعصب المقيت والمذموم الذي من شأنه أن يَضيع معه الحق والحقيقة معًا.

وكنا قد فصلنا القول في غير هذا الكتاب، وعرفنا كيف مرَّ الأشعري – رحمه الله – بثلاث مراحل، كان آخرها رجوعه إلى مذهب السلف الصالح عليهم الرضوان(٢).

لكن وبعد الذي ذكرناه عن أبي الحسن الأشعري وموافقته لما كان عليه الرسول ﷺ وكذا صحابته الكرام وتابعيهم وتابعي تابعيهم، الذين شهد لهم – بأبي هو وأمي – بالخيرية وشهد لهم رب العزة بالرضوان .. يبقى السؤال: هل تعدَّى أمر التراجع لما كان عليه السلف هذا، غيرَ الأشعري من أئمة أهل العلم حتى نستوثق من صحة وصدق هذا التوجه، أم اقتصر عليه وحده؟ .. هذا ما سنجيب عنه في ثنايا الصفحات التالية لهذا الكتاب.



(١) ينظر دائرة المعارف الإسلامية ٣/ ٤٣٤، ٤٣٥.

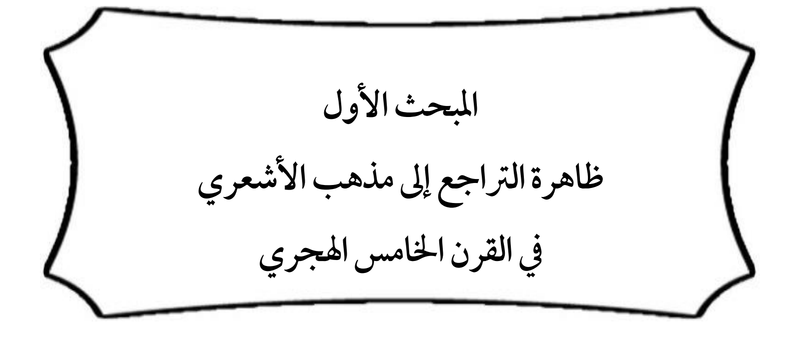
(٢) ينظر صحيح معتقد أبي الحسن ص ٥٠ وما بعدها



الفصل الثاني

سيرًا على خطا الأشعري ..
أئمة الخلف على مدار القرون المتطاولة ..
يتراجعون إلى ما تراجع إليه

- *المبحث الأول: ظاهرة التراجع إلى مذهب أبي الحسن الأشعري في القرن الخامس الهجري (الباقلاني وابن فورك والجويني وابنه أبو المعالي إمام الحرمين .. نموذجًا).*
- *المبحث الثاني: ظاهرة التراجع إلى مذهب أبي الحسن الأشعري في القرن السادس الهجري (الغزالي وعلي بن عقيل .. نموذجًا).*
- *المبحث الثالث: ظاهرة التراجع إلى مذهب أبي الحسن الأشعري في القرن السابع الهجري وما تلاه (الخونجي والآمدي والخسروشاهي وابن واصل الحموي وابن دقيق العيد .. نموذجًا).*



المبحث الأول
ظاهرة التراجع إلى مذهب الأشعري
في القرن الخامس الهجري

ظاهرة التراجع إلى صحيح معتقد توحيد الصفات .. كما يرصدها السابقون واللاحقون

فيما يمثل ظاهرة جديرة بالاعتبار وتُعد سنة حسنة واجبة الاتباع، تراجعت ثلة من أئمة أهل الكلام من الخَلف إلى ما تراجع إليه أبو الحسن الأشعري وكان عليه سلف الأمة الصالح في توحيد الأسماء والصفات .. وهذا من لطف الله بعباده وحكمته في تقويم ما اعوج وفي قيام الحجة على من انحرف عما عليه أهل الفطرة من عامة أهل الإيمان .. يقول العلامة عبد الرحمن المعلمي في كتابه (القائد إلى العقائد) ص ٦٩: "أبلغ الله تبارك وتعالى في إقامة الحجة على اختلال النظر المتعمَّق فيه في الإلهيات، بأن يسر لبعض أكابر النظار المشهورين بالاستقلال أن يرجعوا قبيل موتهم إلى تمني الحال التي عليها عامة المسلمين".، ويقول د. مصطفى حلمي في كتابه (قواعد المنهج السلفي) ص ٢٢١: "وأئمة الأشعرية بعده – يعني: أبا الحسن الأشعري – اتخذوا موقفًا مشابهًا يثير الانتباه ويدعو لبحث هذه الظاهرة التي إن دلت على شيء فإنها تدل على الإخلاص في البحث عن الحقيقة من جهة، كما تدل من جهة أخرى على أنه لا سبيل إلى معرفة أصول الدين إلا من مصادره، من الكتاب والسنة"، يعني: وليس من مذهب المتكلمين الذي أطلق العنان للعقل فيما لا قدرة له على استيعابه.

وقد رصد هذه الظاهرة وتحدث عنها بشيء من التفصيل الإمام ابن الجوزي ت ٥٩٧ في تلبيس إبليس ص ٩٢- ٩٣ وابن أبي العز ت ٧٩٢ في شرحه للعقيدة الطحاوية ص ١٤٧ وما



بعدها، والشنقيطي في (الإقليد) ص ٧٣ وما بعدها، ود. مصطفى حلمي في (قواعد المنهج السلفي) ص ٢٢١ وما بعدها .. كما أقر بها شيخ الإسلام ت ٧٢٨ في مجموع الفتاوى ٤/ ٢٨، ٧٢، ٥/ ١٠ أو الحموية ص ٧ وما بعدها، وتلميذه ابن القيم ت ٧٥١ في مختصر الصواعق ص ٩، ومن قبلهما القرطبي ت ٦٥٦ حيث قال في كتابه (المفهم بشرح صحيح مسلم) ٦/ ٥٦٢ط. دار التوفيقية – وقد نقله عنه ابن الوزير ت ٨٤٠ في (الروض الباسم) ٢/ ١٤ والحافظ ابن حجر ت ٨٥٢ في (فتح الباري) ١٣/ ٣٦٢ وغيرهما – إن الشخص الخصِم المبغوض عند الله والوارد ذكره في حديث عائشة (إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم)، هو:

"الذي يقصد بخصومته مدافعة الحق ورده بالأوجه الفاسدة والشبه الموهمة"، قال: "وأشد ذلك: الخصومة في أصول الدين، كخصومة أكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التي أرشد إليها كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وسلف أمته إلى طرق مبتدعة واصطلاحات مخترعة وقوانين جدلية وأمور اصطناعية، مدار أكثرها على مباحث سوفسطائية أو مناقشات لفظية تَرِد بشبهها على الآخذ فيها شبهٌ ربما يعجز عنها وشكوك يذهب الإيمان معها .. ثم إن هؤلاء المتكلمين قد ارتكبوا أنواعًا من المحال لا يرتضيها البُله ولا الأطفال، لما بحثوا عن تحيز الجواهر والأكوان والأحوال، ثم إنهم أخذوا يبحثون فيما أمسك عن البحث فيه السلفُ الصالح، ولم يوجد عنهم فيه بحث واضح، وهو كيفية تعلقات صفات الله تعالى وتقديرها، واتحادها في أنفسها وأنها هي الذات أو غيرها .. إلى غير ذلك من الأبحاث المبتدعة التي لم يأمر الشرع بالبحث عنها وسكت أصحاب النبي ﷺ ومن سلك سبيلهم عن الخوض فيها، لعلمهم بأنها بحث في كيفية ما لا تُعلم كيفيته، فإن العقول لها حد تقف عنده وهو العجز عن التكييف، ولا فرق بين البحث في كيفية الذات وكيفية الصفات".

ويستطرد ابن الجوزي قائلًا: "ومن توقف في هذا فليعلم أنه إذا كان قد حُجب عن كيفية



نفسه مع وجودها، وعن كيفية إدراك ما يدرك به فهو عن إدراك غيره أعجز، وغاية علم العلماء أن يقطعوا بوجود فاعل لهذه المصنوعات منزه عن صفاتها مقدس عن أحوالها، موصوف بصفات الكمال اللائق به، ثم متى ثبت النقل عنه بشيء من أوصافه وأسمائه قبلناه واعتقدناه وسكتنا عما عداه كما هو طريقة السلف، وما سواها لا يأمن صاحبه من الزلل، ويكفي في الردع عن الخوض في طريق المتكلمين ما قد ورد في ذلك عن الأئمة المتقدمين كعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي، وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا في الجوهر والعرض وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين، فمن رغب عن طريقهم فكفاه ضلالًا" .. إلى أن قال: "وأفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشكوك، وبكثير منهم إلى الإلحاد، وسبب ذلك أنهم ما اقتنعوا بما بُعثت به الشرائع وتطلبهم حقائق الأمور من غيرها، وليس في قوة العقل ما يدرك ما في نصوص الشارع التي انفرد بها".

وقال قبيل ذكره نماذج ممن هداهم الله لطريق أهل السنة وسلف الأمة: "رجع كثير من أئمة المتكلمين، عن الكلام بعد انقضاء أعمار مديدة وآماد بعيدة، لَمَّا لطف الله تعالى بهم وأظهر لهم آياته وباطن برهانه"(١)، فكانوا في تراجعهم نماذج حية تحتذى في التجرد للحق والحفاظ على ثوابت الدين وعقيدة الأمة واحترام إجماع أئمتها .. ونذكر من هؤلاء من بعد الأشعري:



(١) وقال بعد أن أكثر من الكلام في هذا: "وإنما طولت في هذه المسألة الأنفاس، لما قد شاع من هذه البدع في الناس، ولأنه قد اغتر كثير من الجهال بزخرف تلك الأقوال، وقد بذلت بما وجب علي من النصيحة، والله يتولى إصلاح القلوب الجريحة".



(٢) القاضي الباقلاني ت ٤٠٣ هـ - ١٠١٣م (١)

(الذي ليس في المتكلمين الأشعرية أفضل منه مطلقًا).

تلك هي العبارة التي صدر بها الحافظ الذهبي في كتابه (العلو) كلامه عن القاضي الباقلاني .. وقال في سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٩٠ هو "الإمام العلامة أوحد المتكلمين مقدَّم الأصوليين، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم، البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلاني(٢)، صاحب التصانيف، وكان يُضرب المثل بفهمه وذكائه .. وكان ثقة وإمامًا بارعًا، صنّف في الرد على الرافضة والمعتزلة، والخوارج والجهمية والكرامية، وانتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري، وقد يخالفه في مضائق، فإنه من نظرائه(٣) أخذ علم النظر عن أصحابه، وكان سيفًا على المعتزلة والرافضة والمشبهة، وغالب قواعده على السنة".

---

(١) يُنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٥/ ٣٧٩)، و«ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٢/ ٥٨٥)، و«الأنساب» للسمعاني (٢/ ٥٢)، و«تبيين كذب المفتري» لابن عساكر، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٤/ ٢٦٩)، و«اللباب» (١/ ١١٢) و«الكامل» (٩/ ٢٤٢) كلاهما لابن الأثير، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٣٥٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٩٠)، و«دول الإسلام» (١/ ٢٤٢) و«تذكرة الحفاظ» ١٠٧٩ للذهبي، و«الوافي للوفيات» للصفدي ٣/ ١٧٧، ١٧٨ و«مرآة الجنان» لليافعي (٣/ ٦)، و«الديباج المذهب» لابن فرحون (٢٦٧)، و«شجرة النور الزكية» لمخلوف (١/ ٩٢)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٣/ ١٦٨)، و«الفكر السامي» للحجوي (٢/ ١/ ١٢١)، و«تاريخ التراث العربي» لسزكين (٢/ ٣٨٤).

(٢) نسبة إلى باقلا وبيعه .. كذا في الأنساب للسمعاني ٢/ ٥١.

(٣) فجعله الذهبي من نظراء أبي الحسن الأشعري في المكانة والمنزلة ومآل أمره ورجوعه إلى مذهب المثبتة وأهل الحديث.



قال: "وسمعت علي بن محمد الحربي يقول: جميع ما كان يذكر أبو بكر بن الباقلاني من الخلاف بين الناس صنفه من حفظه، وما صنف أحد خلافًا إلا احتاج إلى أن يطالع كتب المخالفين، سوى ابن الباقلاني" إ.هـ.

كما ذكره القاضي عياض في (طبقات المالكية) ص ١٩١ – وبنحوه في (ترتيب المدارك) ٧/ ٤٥ – فقال: "هو الملقب بسيف السنة ولسان الأمة، المتكلم على لسان أهل الحديث وطريق أبي الحسن، وإليه انتهت رئاسة المالكية في وقته، وكان له بجامع البصرة حلقة عظيمة".

نهل العلم من طائفة من علماء بغداد الكبار منهم: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد الطائي ت٣٦٠ صاحب أبي الحسن الأشعري؛ وهذا أخذ الباقلاني عنه المعقول .. وأبو بكر بن مالك القطيعي ت٣٦٨، وأبو محمد بن ماسي ت٣٦٩، وأبو أحمد الحسين بن علي النيسابوري: وقد أخذ عنهم الحديث .. وأبو بكر بن مجاهد؛ درس عليه الأصول .. وأبو بكر الأبهري ت٣٧٥؛ درس عليه الفقه .. وابن أبي زيد القيرواني ت ٣٦٨، وابن ماهي.

حدّث عنه: الحافظ أبو ذر الهروي ت٤٣٤، وأبو جعفر محمد بن أحمد السمناني ٤٤٤، وقاضي الموصل، والحسين بن حاتم الأصولي .. وممن خرّج من الأئمة: أبو عمر بن سعدى ت٤١٠، وأبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي ٤٢٢، وأبو عمران الفاسي ت٤٣٠، وعلي بن محمد الحريري ت٤٣٧، وأبو عبد الله الأزدي، وأبو طاهر الواعظ .. ومن تلاميذه أيضًا: أبو عبد الرحمن السلمي الصوفي ت٤١٢ وجماعة من أهل السنة بشيراز، ورافع بن نصر أبو الحسن البغدادي ت٤٤٧.



مكانته العلمية والأدبية ومميزاته:

كان الباقلاني من العلم والفضل بحيث تنازعه الشافعية والحنابلة، فكلٌّ يريد أن يشرف به، بل كان إمام الأشاعرة، وقائد الكتيبة في الحرب التي دارت رحاها بين الدولة العباسية والدولة الفاطمية، وكان لقلمه الأثر القوي في تمزيق أباطيل الفاطميين وهزيمتهم أنكر هزيمة١.

كما كان رحمه الله ورعًا، كثير العبادة والتنفل، بعيدًا عن مواقع الشبهات، مترفعًا عن مواطن الشهوات، ومن الأقوال الجامعة النفيسة في سيرة أبي بكر: قول ابن عمار الميورقي فيه: «كان ابن الطيب فاضلًا، متورعًا، ممن لم تحفظ له قط زلة، ولا نسبت إليه نقيصة، وكان يلقب بشيخ السنة، ولسان الأمة، وكان فارس هذا العلم، مباركًا على هذه الأمة"، قال: "وكان حصنًا من حصون المسلمين، وما سُرَّ أهلُ البدع بشيء مثل سرورهم بموته"٢.

فهو إمام من أئمة أهل السنة مُجمَعٌ على سعة حفظه، واتساع مداركه، وتنوع علومه، وقبل كل ذلك على إمامته، فقد قال عنه القاضي عياض في ترتيب المدارك ٧ / ٤٤ : «إمام وقته»، وقال ابن خلكان في وفيات الأعيان ٤ / ٢٦٩ : «وكان في علمه أوحد زمانه"، وقال الذهبي في العبر ٢ / ٢٠٧: «أوحد وقته في فنه»، وقال الأتابكي في النجوم الزاهرة ٤ / ٢٣٤: "وكان في وقته أوحد زمانه»، وقال الصفدي في الوافي بالوفيات ٣ / ١٧٧: "وكان في فنه أوحد زمانه».

شهد له أقرانه ومعاصروه بعلو شأنه في شتى الفنون، من فقه وأصول ولغة وكلام، قال الخطيب: « فأما الكلام فكان أعرف الناس به، وأحسنهم خاطرًا، وأجودهم لسانًا، وأوضحهم

---

(١) ينظر الفتح المبين في طبقات الأصوليين ص ٢٢١.

(٢) ينظر ترتيب المدارك للقاضي عياض ص ٧/ ٤٥.



بيانًا وأصحهم عبارة»، وقال عن لغته وفصاحته: «كان أبو محمد الباقي يقول: (لو أوصى رجل بثلث ماله أن يدفع إلى أفصح الناس لوجب أن يدفع لأبي بكر الأشعري)»١.

والإمام الباقلاني ممن يضرب المثل بسعة محفوظاته وكثرتها، وقدرته الهائلة على استحضارها أثناء التأليف، وعن هذه الصفة المميزة نقل لنا الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد أقوال ثلاثة من الأئمة، يصفون من خلالها هذه القدرة لدى هذا الإمام في الحفظ والاستحضار.

وأول هذه الأقوال: قول أبي بكر الخوارزمي: «كل مصنف ببغداد إنما ينقل من كتب الناس إلى تصانيفه، سوى القاضي أبي بكر، فإن صدره يحوي علمه وعلم الناس»، والثاني: قول علي بن محمد الحربي المالكي : «كان القاضي أبو بكر الأشعري، يهم بأن يختصر ما يصنفه فلا يقدر على ذلك لسعة علمه وكثرة حفظه"، قال: "وما صنف أحد خلافًا إلا احتاج أن يطالع كتب المخالفين غير القاضي أبي بكر، فإن جميع ما كان يذكر خلاف الناس فيه صنفه من حفظه»، ثم الثالث: عن أبي الفرج محمد بن عمران الخلال قال: «وكان كل ليلة إذا صلى العشاء وقضى ورده وضع الدواة بين يديه، وكتب خمسا وثلاثين ورقة تصنيفا من حفظه»٢.

فإذا كانت للقاضي هذه الطاقة الكبيرة في الحفظ والفهم والإدراك، وهذه القدرة العالية على استحضار آراء وأقوال العلماء على اختلاف مشاربهم، وتنوع مذاهبهم، من ذاكرته دون الرجوع إلى الكتب، فلا نستغرب إذن مما ذكره القاضي عياض عن أبي عبد الله بن سعدون الفقيه من: "أن سائر الفرق رضيت بالقاضي أبي بكر في الحكم بين المتناظرين"، كما لا نتعجب مما نقله عن أبي

---

(١) تاريخ بغداد ٣/ ٣٦٤، ٥/ ٣٨٠ وينظر ترتيب المدارك ٧/ ٤٨.

(٢) تاريخ بغداد ٣/ ٣٦٦ وينظر ترتيب المدارك لعياض ٧/ ٤٧.



عمران الفاسي من قوله: «رحَلتُ إلى بغداد وكنتُ قد تفقهت بالمغرب والأندلس عند أبي الحسن القابسي، وأبي محمد الأصيلي، وكانا عالمين بالأصول، فلما حضرت مجلس القاضي أبي بكر، ورأيت كلامه في الأصول والفقه مع المؤالف والمخالف، حقرت نفسي وقلت: لا أعلم من العلم شيئا، ورجعت عنده كالمبتدئ»١.

وإن مما يزيد في بيان سعة علم القاضي، ما وقع له من مناظرات سواء مع مخالفيه من الفرق الإسلامية والكلامية الأخرى، أو مع النصارى حين وجهه عضد الدولة في بعض أسفاره إلى ملك الروم، حيث يتبين للناظر فيها ما يتميز به هذا الإمام من طول النفس وسعة العبارة وتوقد الذهن وسرعة البديهة ودقة الجواب وسلامة التعبير، حتى أن بطرك النصارى أقر بعلمه وأدرك خطره حين سأله الملك بعد انتهاء المناظرات قائلًا: ما ترى في أمر هذا الشيطان؟ – يقصد عضد الدولة – قال: تَقضِي حاجته، وتُلاطِفُ صاحبَه، وتبعث بالهدايا إليه، وتخرج هذا العراقي من بلدك من يومك – إن قدرت – وإلا لم آمن الفتنة به على النصرانية٢.

لقد تميز القاضي أبو بكر بعدة مميزات جعلته يتبوأ منزلة رفيعة بين أقرانه من علماء عصره، وجعلت قلوب طلبة العلم تتشوف للنيل من بحر علومه التي لا ساحل لها، فقد كان رحمه الله تقيًّا، ديِّنًا، فصيحًا، بليغًا، طويل النفس، عالي الهمة، قويَّ العبارة، بارعًا في المناظرات، ذكيًّا، سريع البديهة، بل كان في غاية الذكاء والفطنة كما قال ابن كثير، وجيه الاستنباط سريع الجواب كما قال الزركلي٣ .

---

(١) ترتيب المدارك ٧/ ٤٥- ٤٧.

(٢) ينظر ترتيب المدارك ٧/ ٦٨.

(٣) ينظر البداية والنهاية لابن كثير ٢/ ١٧٩٠ والإعلام للزركلي ٦/ ١٧٦.





ومما يُذكر من تمام اعتزازه بدينه، وعدم إظهار الذل والصغار لمن خالف أمر الله ورسوله، كائنا من كان: ما حكاه الباقلاني حين أرسله عضد الدولة في وفد إلى ملك الروم، قال: «وأُخبر الملك بقدومنا، فأرسل إلينا من يلقانا، وقال: لا تدخلوا بعمائمكم حتى تنزعوها، إلا أن تكون مناديل لطاف، وحتى تنزعوا أخفافكم، فقلت: لا أفعل ولا أدخل، إلا على ما أنا عليه من الزي واللباس، فإن رضيتم وإلا فخذوا الكتب تقرؤونها ويُرسل بجوابها وأعود بها، فأُخبر بذلك الملك، فقال: أريد معرفة سبب هذا وامتناعه مما مضى عليه رسمي مع الرسل، فسُئل القاضي عن ذلك، فقال: أنا رجل من علماء المسلمين، وما تحبونه منا ذل وصغار، والله تعالى قد رفعنا بالإسلام، وأعزنا بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وأيضًا، فإن من شأن الملوك إذا بَعثوا رسلَهم إلى ملك آخر، أن يرفع أقدارهم لا أن يُذلهم، لاسيما إذا كان الرسول من أهل العلم، ووضْعُ قدره انهدام جاهه عند الله وعند المسلمين، فعَرَّف الترجمانُ الملكَ بذلك، فقال: دعوه يدخل ومن معه كما يشتهون، فدخل الباقلاني بنفيس ثيابه، وعمامته وطيلسانه، وقد أدناه الملك وقال لترجمانه: قل له قد قبلنا عذرك، ورفعنا منزلتك، وليس محلك عندنا مثل محل سائر الرسل، وإنما محلك عندنا محل الأبرار الأخيار».

وهذا مشهد آخر من مشاهد قوة القاضي وعزته بإسلامه في حضرة ملك الروم، حيث أرسل إليه دعوة لحضور مائدة الطعام، فما كان من هذا الإمام إلا أن قال لرسوله بكل عزة وأنفة: (أنا من علماء المسلمين، ولست كالرسل من سائر الجند وغيرهم، الذين لا يعرفون ما يجب في هذه المواطن عليهم، والملك يعلم أن العلماء لا يُعذرون أن يدخلوا في هذه الأشياء وهم يعلمون، وأخشى أن يكون على مائدته من لحوم الخنازير، وما حرمه الله ورسوله على المسلمين)، فذهب



الترجمان وعاد إليه وقال: يقول لك الملك: (ليس على مائدتي ولا في شيء من طعامي شيء تكرهه، وما أنت عندنا كسائر الرسل، بل أعظم)، قال القاضي: (فمضيت على كل حال، وجلست، وقُدِّم الطعام ومددتُ يدي، وأوهمت الأكل ولم آكل منه شيئًا، على أني لم أر على مائدته ما يكره)١.

ومن ذلك أيضًا ما رواه الخطيب في تاريخ بغداد ٣/ ٣٦٦ من أن الباقلاني لما ورد مدينة الملك، وعُرِّف هذا الأخير خبرَه، وبُيِّن له محله من العلم وموضعه، فكر الملك في أمره وعلم أنه لن يفعل ما يجرى من رسم الرعية من تقبيل الأرض بين يدي الملوك، ومن وضع الملك سريره الذي يجلس عليه بحيث لا يمكن لأحد أن يدخل منه إلا راكعًا، فلما وضع سريره في ذلك الموضع، أمر بإدخال القاضي من الباب، فسار حتى وصل إلى المكان، فلما رآه تفكر فيه ثم فطن بالقصة فأدار ظهره، وأدار وجهه حينئذ إلى الملك! فعجب من فطنته، ووقعت له الهيبة في نفسه .. ويقال إن الملك أحضر بين يديه آلة الطرب المسماة بالأرغل ليستفز عقله بها فلما سمعها الباقلاني خاف على نفسه أن يظهر منه حركة ناقصة بحضرة الملك، فجعل لا يألوا جهدًا أن جرح رجله حتى خرج منها الدم الكثير، فاشتغل بالألم عن الطرب ولم يظهر عليه شيء من النقص والخفة فعجب الملك من ذلك، ثم إن الملك استكشف الأمر فإذا هو قد جَرح نفسه بما أشغله عن الطرب فتحقق الملك من وفور همته وعلو عزيمته .. فلله در الباقلاني من عالم!، اعتز بدينه فأعزه الله، وذكره الناس في سرهم وعلانيتهم، فأطال الله ذكره وأبقى أثره، وورّث محبته في قلوب المؤمنين إلى يوم القيامة.

---

(١) ينظر ترتيب المدارك لعياض ٧/ ٦٠- ٦٣ .



حضور بديهته وقوة ذكائه وبراعته في المناظرة:

هذا، وقد عُرف أبو بكر بقوته في المناظرة، وتوسعه في العبارة وسرعته في الرد، قال ابن خلكان في وفيات الأعيان ٤/ ٢٦٩: «وكان موصوفًا بجودة الاستنباط، وسرعة الجواب، وكان كثير التطويل في المناظرة مشهورًا بذلك عند الجماعة، وجرى يوما بينه وبين أبي سعيد الهاروني مناظرة، فأكثر القاضي أبو بكر المذكور فيها الكلام، ووسع العبارة وزاد في الإسهاب، ثم التفت إلى الحاضرين وقال: اشهدوا علي أنه إن أعاد ما قلت لا غير لم أطالبه بالجواب، فقال الهاروني: اشهدوا عليّ أنه إن أعاد كلام نفسه سلّمتُ له ما قال».

وقد جرت له عدة مناظرات سواء مع الروافض أو المعتزلة أو النصارى أو غيرهم من أصحاب الملل والنحل، ذكرها القاضي عياض في (ترتيب المدارك)، وهي في جملتها تؤكد براعته وطول نفسه في المناظرات، وتبين سعة علمه وإدراكه، وحسن اختياره للألفاظ والمعاني، وجودة ترتيبه للأفكار .. ومن ذلك تلك التي جرت له في مجلس ملك الروم، حين سأله بعض الأساقفة بحضرة ملكهم، فقال: ما فعلت زوجة نبيكم؟! وما كان من أمرها فيما رميت به من الإفك؟، فقال مجيبًا له على البديهة: هما امرأتان ذكرتا بسوء، (مريم) و(عائشة)، فبرأهما الله عز وجل، وكانت (عائشة) ذات زوج ولم تأت بولد، وأتت (مريم) بولد ولم يكن لها زوج – يعني: أن عائشة أولى بالبراءة من مريم عليها السلام، فإن تطرق في الذهن الفاسدِ احتمالٌ إلى هذه فهو إلى تلك أسرع، وهما بحمد الله مبرأتان من السماء بوحي من الله عز وجل – فأفحمه.

فانظر يا رعاك الله إلى هذا الرد المفحم، والتركيب المنطقي في الحجاج، حيث استطاع أن يرد كيد الكافر في نحره، وأن يجعل قوله يرتد عليه .. بل انظر إليه وهو يطبق على خصمه من جميع



الجهات، فلا يترك له مجالا للفرار، ومن أبرز المواقف التي يتضح فيها هذا الجانب: ذلك السؤال الذي وجهه الباقلاني للبطرك قيِّم الديانة حيث سأله فقال له: (كيف الأهل والولد؟)!١؛ فعظم قوله هذا عليه وعلى جميعهم، وتغيّروا له، وصلّبوا على وجوههم، وأنكروا قول أبي بكر عليه، فقال: (يا هؤلاء، تستعظمون لهذا الإنسان اتخاذ الصاحبة والولد، وتربئون به عن ذلك، ولا تستعظمونه لربكم عز وجهه، فتضيفون ذلك إليه، سوأة لهذا الرأي؛ ما أبين غَلطه!)، فسُقط في أيديهم فلم يردُّوا جوابًا٢؛ انتهى .. وإن كان المقام يضيق لتأكيد سرعة جوابه وحضور بديهته وقوة رده، بذكر المزيد من هذه المناظرات، ولمن شاء أن يستفيض فليرجع إليها في مظانها فإنها لا تخلوا من فائدة .

عقيدته وانتصاره لأصحاب الحديث:

لقد عرف على عامة المتكلمين إعراضهم عن علم الحديث وانتقادهم لأهله والمشتغلين به، وتقليلهم من شأنه، لذلك شاع بين الأشعرية رمي أهل السنة والحديث بمصطلح (الحشوية)، ورغم أن الباقلاني من زمرة المتكلمين بل هو أحد أئمتهم، إلا أنه قد حُفظ عنه انتصاره لعلماء الحديث ودفاعه عنهم، وإعلاؤه من قدرهم، حيث قال في نكت الانتصار: «وأما قولهم: إن السلف من أصحاب الحديث حشوية طغام، فما هو بأول كذِبهم وجرأتهم ومن وقف على مصنفات أصحاب الحديث، وما عملوه من الكلام عن مشكله والتدقيق في علله ومعرفة

---

(١) وفي رواية قريبة من هذه أنه وجه سؤاله هذا لراهبهم، فقال الملك: مه! أما علمت أن الراهب يتنزه عن هذا؟ فقال: تنزهونه عن هذا، ولا تنزهون رب العالمين عن الصاحبة والولد.

(٢) ينظر البداية والنهاية لابن كثير ٢/ ١٧٩٠ وترتيب المدارك ٧/ ٦٨ وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٧/ ١٩٢.



المدلسين من رواته، وكلامهم رحمهم الله على أوامر الرسول صلى الله عليه وسلم ونواهيه وآدابه، وما صنفوه من الكلام في أمرائه وسعاته ونقبائه وكتابه وحجابه، ونقش خاتمه، كل ذلك حفظًا منهم لشريعة الرسول عليه السلام حتى لا يشذ منها شيء.

فمن نظر في مثل هذا في كتبهم علم أن أجهل البرية: من نسبهم – أي: السلف – إلى الجهل والغفلة والتصحيف، وكل من تكلم في الحديث وعلله من المعتزلة على قلة عملهم به فإنما يأخذون ذلك من كتب أصحابنا رحمهم الله، لا من عند شيوخهم ومقدميهم، لأنهم لا بصيرة لأحد منهم في ذلك وليس عند أحد منهم علم بحديث ولا فتوى، فسَقط ما قالوه وما توهموه سقوطًا ظاهرًا».

ويرى الباقلاني فيما يرى أن أول الواجبات: النظر في دلائل قدرة الله تعالى فيقول: "أول ما فرض الله على جميع العباد: النظر في آياته، والاعتبار بمقدوراته، والاستدلال عليه بآثار قدرته، وشواهد ربوبيته؛ لأنه سبحانه غير معلوم باضطرار، ولا مشاهد بالحواس، وإنما يعلم وجوده وكونه على ما تقتضيه أفعاله بالأدلة القاهرة، والبراهين الباهرة".

ثم إنه يثبت الصفات عمومًا ولا يقتصر على إثبات الصفات السبع كباقي المتكلمة، ويقسم الصفات إلى صفات ذات وصفات فعل فيقول: "صفات ذاته، هي: التي لم يزل ولا يزال موصوفًا بها، وهي: (الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة، والبقاء، والوجه، والعينان، واليدان، والغضب، والرضا)(١) .. وصفات فعله، هي: (الخلق، والرزق، والعدل، والإحسان، والتفضل والإنعام، والثواب والعقاب، والحشر والنشر، وكل صفة كان موجودًا قبل

---

(١) وإن كان يؤخذ عليه أن يؤول رضاه تعالى: بإثابة المرضي عنه، وغضبه: بعقوبة المغضوب عليه.

فعله لها)، غير أن وصفه لنفسه بجميع ذلك: قديم، لأنه كلامه الذي هو قوله: إني خالق، رازق، باسط، وهو تعالى لم يزل متكلمًا بكلام غير محدث ولا مخلوق" .. ومنه يتبين أنه يثبت الصفات لله تعالى، ولا يفرق بين الصفات الخبرية وبين يُعرف لدى الأشعرية بالصفات العقلية.

وفي كتابه (الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضلالة)١ يستدل الباقلاني للصفات السبع وهي: (الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة) بأدلة نقلية وعقليه .. كما يرى الباقلاني أن صفة (البقاء) من صفات الذات لله، وأنه ليس باقيًا ببقاء٢، فهي صفة نفسية وليست صفة زائدة على الذات .. ويثبت مع ما سبق: الصفات الخبرية لله تعالى كـ (الوجه، واليدين، والعينين)، يقول: "وأخبر تعالى أنه (ذو الوجه الباقي بعد تقضي الماضيات)، كما قال عز وجل: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَه) [القصص: ٨٨]، وقال: (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالْإِكْرَام) [الرحمن: ٢٧]، (واليدين) اللتين نطق بإثباتها له القرآن في قوله عز وجل: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) [المائدة: ٦٤]، وقوله: (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ) [ص: ٧٥] وإنها ليستا بجارحتين، ولا ذوي صورة وهيئة، (والعينين) اللتين أفصح بإثباتها من صفاته القرآن، وتواترت

---

(١) وعلى الرغم من أن هذا الكتاب للباقلاني من الكتب المشهورة له، إلا أنه لا يزال مفقودًا، وقد ذكره القاضي عياض في (ترتيب المدارك) ٢/ ٦٠١، وشيخ الإسلام في (درء تعارض العقل والنقل) ٣/ ٣٨٢، ٣/ ٢٠٦، وفي (نقض التأسيس) ٢/ ٣٤، وابن القيم في (اجتماع الجيوش الإسلامية) ص٣٠٣، وابن كثير في (البداية والنهاية) ١١/ ٣٥٠ باسم (شرح الإبانة)، والذهبي في العلو ص١٧٣، وأشار سزكين إلى هذا الكتاب ضمن مؤلفات الباقلاني ٤/ ٥١.

(٢) إشارة إلى ما صرحت به نصوص الوحي ببقائه من المخلوقات، فإنها باقية بإبقاء الله تعالى لها، خلافًا لبقائه هو سبحانه، فإنه باق ببقاء.



بذلك أخبار الرسول عليه السلام، فقال عز وجل: (لِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي) [طه: ٣٩] (تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا) [القمر: ١٤]، وإن عينه ليست بحاسة من الحواس، ولا تشبه الجوارح والأجناس".

وفي (التمهيد) يستدل – رحمه الله – ببعض هذه الأدلة، ثم يردُّ على من أوَّل (اليدين) بـ (القدرة أو النعمة)، فيقول: "يقال لهم: هذا باطل، لأن قوله: (بيدي) يقتضي إثبات يدين هما صفة له، فلو كان المراد بهما القدرة، لوجب أن يكون له قدرتان، وأنتم تزعمون أن للباري سبحانه قدرة واحدة، فكيف يجوز أن تثبتوا له قدرتين؟ وقد أجمع المسلمون، من مثبتي الصفات والنافين لها على أنه لا يجوز أن يكون له تعالى قدرتان، فبطل ما قلتم، وكذلك لا يجوز أن يكون الله تعالى خلق آدم بنعمتين؛ لأن نعم الله تعالى على آدم وعلى غيره لا تحصى".

كما يثبت الباقلاني (صفة العلو والاستواء لله تعالى)، ويَردُّ على الذين يؤولون (الاستواء) بـ (الاستيلاء)، وعلى الذين يقولون: إن الله في كل مكان، يقول: "فإن قالوا: فهل تقولون إنه في كل مكان؟؛ قيل: معاذ الله، بل هو مستو على العرش، كما أخبرّ في كتابه فقال: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) [طه: ٥]، وقال تعالى: (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُه) [فاطر: ١٠]، وقال: (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ) [الملك: ١٦]، ولو كان في كل مكان لكان في جوف الإنسان وفمه وفي الحشوش والمواضع التي يرغب عن ذكرها تعالى عن ذلك، وأوجب أن يزيد بزيادة الأماكن إذا خلق منها ما لم يكن خلقه، وينقص بنقصانها إذا بطل منها ما كان، ولصح أن يُرغب إليه إلى نحو الأرض وإلى وراء ظهورنا، وعن أيماننا وشمائلنا، وهذا ما قد أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله". ويلاحظ أن عباراته تكاد تكون نفس عبارات أبي الحسن عليهما من الله الرحمة والرضوان.

ثم يرد الباقلاني على من اعترض بالنصوص الدالة على أن الله في السماء إله وفي الأرض إله، وأنه مع المؤمنين وغيرها من النصوص الدالة على المعية، ويُبيِّن أنه لا دلالة فيها .. ثم يقول: "ولا يجوز أن يكون معنى (استوائه على العرش) هو: (استيلاؤه عليه)، كما قال الشاعر: (استوى بشر على العراق)، لأن الاستيلاء هو القدرة والقهر، والله تعالى لم يزل قادرًا قاهرًا، عزيزًا مقتدرًا .. وقوله: (ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ) [الأعراف: ٥٤] يقتضي استفتاح هذا الوصف بعد أن لم يكن؛ فبطل ما قالوه".

أما رأيه في كلام الله تعالى فيقول رحمه الله في رد ما فاهت به الأشعرية: "اعلم أن الله تعالى متكلم، له كلام عند أهل السنة والجماعة، وأن كلامه قديم، ليس بمخلوق ولا مجعول ولا محدث، بل كلامه قديم، صفة من صفات ذاته، كعلمه وقدرته وإرادته ونحو ذلك من صفات الذات، ولا يجوز أن يقال: كلام الله عبارة ولا حكاية"، ويقول: "ويجب أن يُعلم أن كلام الله تعالى مكتوب في المصاحف على الحقيقة، ومسموع لنا على الحقيقة لكن بواسطة وهو القاري"، وحقيقة الكلام عنده – على الإطلاق في حق الخالق والمخلوق –: "إنما هو المعنى القائم بالنفس، لكن جعل لنا دلالة عليه تارة بالصوت والحروف نطقًا، وتارة بجمع الحروف بعضها إلى بعض كتابة دون الصوت ووجوده، وتارة إشارة ورمزًا دون الحرف والأصوات ووجودهما"[١].

تراجع الباقلاني عما خالف فيه السلف وأصحاب الحديث:

والباقلاني وإن كان له في اعتقاداته أمورٌ في الصفات وغيرها يخالف فيها عقيدة أهل السنة والجماعة على العموم والأشعري على الخصوص، أو على حدّ ما جاء في عبارة الحافظ الذهبي فيما

(١) وقد كان يرى قبل ذلك أن كلام الله ليس بحروف ولا أصوات، ولا يحل في شيء من المخلوقات، وهذا يرِدُ عليه ثبوت ذلك بنصوص الوحي والإجماع، دون ما حلول ولا تشبيه له بحروف وأصوات المخلوقات.



سبق أن ذكرناه له من أنه كان "يخالفه في مضائقٍ" ظل عليها ردحًا من الزمن، متأثرًا بالبيئة التي عاش بها حيث أهل التأويل والتحريف .. من نحو قوله: بأن القرآن من كلام جبريل، وقوله بنفي الجهة، ونفي (الصفات الاختيارية القائمة به تعالى – من نحو الإتيان والمجيء والنزول – والمسماة بمسألة حلول الحوادث) (١)، إلا أن الباقلاني استدرك هذا وجعل يقول عند كلامه عن

---

(١) وذلك قوله – قبل رجوعه عما استلزمها من باطل –: "إنه لا يجوز حدوثها له، لأن ذلك يوجب أن تكون من جنس صفات المخلوقين، وأن تكون ذات أضداد كصفات المخلوقين، وأن يكون الباري سبحانه قبل حدوثها موصوفًا بما يضادها وينافيها من الأوصاف، ولو كان ذلك كذلك، لوجب قدم أضدادها، ولاستحال أن يكون القديم سبحانه موصوفًا بها في هذه الحال، وأن يوجد منه من ضروب الأفعال ما يدل على كونه عالمًا قادرًا حيًا، وفي بطلان ذلك دليل على قدم هذه الصفات، وأن الله سبحانه لا يجوز أن يتغير بها ويصير له حكم لم يكن قبل وجودها، إذ لا أول لوجودها" .. وكذا قوله في كتاب (الإنصاف) – وتحت عنوان: (مسألة في إحالة اتصاف الباري بسمات النقص في حقه جلت صفاته) –: "ويجب أن يُعلم أن كل ما يدل على الحدوث أو على سمة النقص فالرب تعالى يتقدس عنه، فمن ذلك أنه تعالى متقدس عن الاختصاص بالجهات والاتصاف بصفات المحدثات، وكذلك لا يوصف بالتحول والانتقال" .

وكل هذا يرِدُ عليه: أن (الجهة) و(حلول الحوادث) فيهما إجمال، فإن أريد أنه تعالى لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفي صحيح، وأما إن أريد من نفي الجهة والصفات الاختيارية: نفي اتصافه بالعلو والفوقية، ونفي الصفات الاختيارية على الوجه اللائق بجلاله وعظمته، فهذا نفي باطل، كما يرد عليه أن جميع صفاته تعالى صفات كمال وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون حصل له الكمال بعد أن كان متصفًا بضده وعليه فحدوثها في وقت دون وقت بهذا الاعتبار، غير ممتنع ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن .. كذا في شرح الطحاوية ص ٥٨.

ومما جاء في كتابه (الإنصاف) قوله وقد تراجع عنه: "والنازل على الحقيقة المنتقل من قطر إلى قطر قول جبريل عليه السلام"، ثم يقول معلقًا بعد أن ذكر الآيات التي توهم ذلك: "هذا إخبار من الله تعالى بأن النظم العربي الذي هو قراءة كلام الله تعالى قول جبريل لا قول شاعر ولا قول كاهن"، ثم يقول – بعد كلام – "فحاصل هذا الكلام أن الصفة القديمة كالعلم والكلام ونحو ذلك من صفات الذات، لا يجوز أن تفارق الموصوف، لأن



(صفة كلامه تعالى) والرد على القول بخلق القرآن: "ويستحيل من قولنا جميعًا أن يفعله في نفسه تعالى، لأنه ليس بمحل للحوادث"، ويقول في صفة المجيء والإتيان – وقد ذكر فيهما عدة أقوال، وكلها تدعم قوله بنفي حلول الحوادث بذات الله وترد عادية المخالفين المعترضين على آيات القرآن –: "واعترضوا أيضًا (بـ) قوله تعالى: (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) [الفجر: ٢٢]، وقوله: (يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ) [البقرة: ٢١٠]، قالوا: والمجيء والإتيان حركة وزوال، وذلك عندهم محال في صفته، فالجواب عن هذا: أنه يجيء ويأتي بغير زوال ولا انتقال ولا تكييف، بل يجب تسليم ذلك على ما ورد وجاء به القرآن".

وكان الباقلاني قد ذَكَرَ رجوعه عن القول بكل ما يخالف فهم السلف في مسائل الاعتقاد، وذلك في كتابه (الذب عن أبي الحسن الأشعري)، ونقل الحافظ الذهبي عنه في (العلو) جزءً مما جاء في هذا الكتاب، وفيه أن الباقلاني نفسه قد نصَّ على تراجعه عن كل ما كان يخالف فيه جماعة أهل السنة وبدَّع وضلل من قال بخلاف قولهم، فكان مما نقله عنه الحافظ الذهبي قوله: "كذلك قولنا في جميع المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفات الله – إذا صح – من إثبات اليدين والوجه والعينين، ونقول: (إنه يأتي يوم القيامة في ظلل من الغمام، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، كما في الحديث، وأنه مستو على عرشه)"(١)، إلى أن قال: "وقد بينا دين الأئمة وأهل السنة:

الصفة إذا فارقت الموصوف اتصف بضدها، والله تعالى متنزه عن الصفة وضدها، فافهم ذلك، فجاء من ذلك أن جبريل عليه السلام علم كلام الله وفهمه، وعلمه الله النظم العربي الذي هو قراءته، وعلم هو القراءة نبينا، وعلم النبي أصحابه .. . لكن المقروء والمتلو هو كلام الله القديم الذي ليس بمخلوق ولا يشبه كلام الخلق". . وهذا كلام عجيب إذ لازمه القول بخلق القرآن ونفي أن يكون كلامه تعالى كلامًا لفظيًا، ولا شك أن الباقلاني كان متابعًا في هذا الأصل لشيوخه الأشاعرة .

(١) وكان شيخ الإسلام ابن تيمية قد نقل عن الباقلاني نفس هذه العبارة في نقض أساس التأسيس ٢/ ٣٤، لكن بلفظ: "وكذلك قولنا في جميع المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفات الله تعالى اذا ثبتت بذلك الرواية من إثبات اليدين اللتين نطق بهما القرآن والوجه والعينين، قال تعالى: {ويبقى وجه ربك ذو



أن هذه الصفات تمر كما جاءت بغير تكييف، ولا تحديد ولا تجنيس ولا تصوير، كما روي، عن الزهري وعن مالك في الاستواء، فمن تجاوز هذا فقد تعدى وابتدع وضل".

وطفق الذهبي يعلق على هذا الكلام ويقول: "فهذا النَّفَسُ؛ نَفَسُ هذا الإمام١، وأين مثله في تبحره وذكائه وبصره بالملل والنحل؟! فلقد امتلأ الوجود بقوم لا يدرون ما السلف، ولا يعرفون إلا السلب، ونفي الصفات وردها، صم بك عتم عجم، يدعون إلى العقل ولا يكونون على النقل، فإنا لله وإنا إليه راجعون"٢.

ويكاد جميع الباحثين يُجمعون على أن للباقلاني دورًا في تطوير المذهب الأشعري، يقول ابن خلدون: "وكثر أتباع الشيخ أبي الحسن الأشعري، واقتفى طريقته من بعده تلاميذه، كابن مجاهد وغيره، وأخذ عنهم القاضي أبو بكر الباقلاني، فتصدر للإمامة في طريقتهم، وهذبها، ووضع المقدمات العقلية التي تتوقف عليها الأدلة والأنظار – وذلك مثل إثبات الجوهر الفرد، والخلاء، وإن العرض لا يقوم بالعرض، وأنه لا يبقى زمانين، وأمثال ذلك مما تتوقف عليه أدلتهم –

الجلال والاكرام} وقال تعالى: {كل شيء هالك الا وجهه}، وقال في قصة ابليس: {من منعك ان تسجد لما خلقت بيدي}، وقال: {بل يداه مبسوطتان}، وقال: {تجري بأعيننا}"، قال: "وروي في الحديث من رواية ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر الدجال قال: (إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور)، فأثبت له العينين، قال: (وهذا حديث غير مختلف في صحته عند العلماء بالحديث) وهو في صحيح البخاري، وقال عليه السلام فيما يروى من الاخبار المشهورة: (وكلتا يديه يمين)، ونقول: (نه تعالى يأتي يوم القيامة في ظلل من الغمام)".. وبذا يكون الباقلاني قد تبنى مذهب السلف وآب إليه وأعلنه في جل كتبه وعلى رأسها: (الإبانة) و(التمهيد) و(الذب عن الأشعري)

(١) ذلك أن قوله عن الصفات أنه "تمر كما جاءت بغير تكييف"، هو إقرار بإثبات جميع معانيها وتفويض لكيفياتها وهو ما عليه سلف الأمة الصالح .. ومن هنا جاءت عبارة الذهبي.

(٢) العلو ص ١٧٥ وهو بمختصره للألباني ص ٢٥٩.



وجَعَل هذه القواعد تبعًا للعقائد الإيمانية في وجوب اعتقادها لتوقف تلك الأدلة عليها، وأن بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول"، تلك القاعدة التي بُنيت – فيما يبدو – على قوله بوجوب المعجزات لثبوت نبوة الأنبياء، لأن بطلان المعجزة يؤدي إلى بطلان نبوة الأنبياء، أو أنها بنيت على قوله بالجوهر الفرد، وأن بطلانه يؤدي إلى بطلان دليل حدوث الأجسام.

ثم يعقب ابن خلدون مشيرًا إلى الظروف التاريخية للقول بهذه الأمور، فيقول: "وجُمِّلت هذه الطريقة، وجاءت من أحسن الفنون النظرية والعلوم الدينية، إلا أن صور الأدلة فيها جاءت بعض الأحيان على غير الوجه القناعي لسذاجة القوم، ولأن صناعة المنطق التي تسير بها الأدلة وتعتبر بها الأقيسة لم تكن حينئذ ظاهرة في الملة، ولو ظهر منها بعض الشيء، لم يأخذ به المتكلمون لملابستها للعلوم الفلسفية المباينة لعقائد الشرع بالجملة، فكانت مهجورة عندهم لذلك"، ولعل هذا هو ما أداه لأن يهجر طريقة المتكلمين ليؤول أمره في النهاية إلى ما آل إليه أمر شيخه أبي الحسن الأشعري، وإلى: ما سطره هو في كتابه (الذي عن أبي الحسن الأشعري) وما علق به الذهبي على كلامه.

اجتهاده وثناء العلماء عليه:

كان الباقلاني أحد كبار علماء عصره، انتهت إليه رئاسة المذهب الأشعري، وإليه انتهت رئاسة المالكية في وقته، ويُعد من أكابر أئمة الأشاعرة بعد مؤسسها أبي الحسن الأشعري، وقد عدّه الكثيرون من مجددي المائة الرابعة .. اشتهر أبو بكر الباقلاني بين شيوخه وأقرانه وتلاميذه، حتى صار يضرب المثل بفهمه وذكائه، وكان من الطبيعي أن يتحدث عنه الأئمة من أبناء عصره،



الذين شهدوا له بقوة الفهم وسعة الإدراك، وحسن والمناظرة، وتيقظ البديهة، وطلاقة اللسان، ودقة المعاني، وجودة المباني .. ونذكر ممن أثنى عليه وجاء ذكره في تراجم الباقلاني:

أبو بكر الخوارزمي، قال: «كل مصنف ببغداد إنما ينقل من كتب الناس إلى تصانيفه، سوى القاضي أبي بكر، فإن صدره يحوي علمه وعلم الناس» .. قال عنه ابن العماد في شذرات الذهب: "القاضي أبو بكر ابن الباقلاني محمد بن الطيب بن محمد بن محمد بن جعفر، البصري، المالكي، الأصولي المتكلم، صاحب المصنفات، وأوحد وقته في فنه .. وكانت له بجامع المنصور حلقة عظيمة" .. وقال ابن الأهدل: "سيف السنة: القاضي أبو بكر بن الباقلاني الأصولي الأشعري .. مجدد الدين على رأس المائة الرابعة على الصحيح وقيل جدد بأبي سهل الصعلوكي، صنف ابن الباقلاني تصانيف واسعة في الرد على الفرق الضالة .. وكان ورعًا لم تحفظ عنه زلة ولا نقيصة وكان باطنه معمورًا بالعبادة والديانة والصيانة" .. وقال عنه ابن تيمية في الفتوى الحموية: "هو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري، ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده" .. وقال عنه ابن خِلِّكان: "كان على مذهب أبي الحسن الأشعري، ومؤيدًا اعتقاده، وناصرًا طريقته، وصنف التصانيف الكثيرة المشهورة في علم الكلام وغيره، وكان أوحد زمانه، وانتهت إليه الرياسة في مذهبه: وكان موصوفا بجودة الاستنباط، وسرعة الجواب وسماع الحديث، وكان كثير التطويل في المناظرة، مشهورا بذلك عند الجماعة" .. وقال عنه صلاح الدين الصفدي في الوافي بالوفيات: "وكان في فنه أوحد زمانه، سمع أبا بكر القطيعي وغيره وكان ثقة عارفًا بالكلام، صنف (الرد على الرافضة والمعتزلة، والخوارج والجهمية)" .



وممن أثنى على الباقلاني وخلد ذكره: ابن عساكر الدمشقي الذي مدحه في (تبيين كذب المفتري) وبيّن مآثره قائلًا: "فأما علم الكلام فكان أعرف الناس به وأحسنهم خاطرًا، وأجودهم لسانًا وأوضحهم بيانًا وأصحهم عبارة" وقال: "أخبرني الشيخ أبو القاسم بن نصر في كتابه إليَّ عن القاضي أبي المعالي بن عبد الملك قال: ذكر الشيخ الإمام أبو حاتم محمود بن الحسين القزويني أن ما كان يضمره القاضي الإمام أبو بكر الأشعري رضي الله عنه من الورع والديانة والزهد والصيانة أضعاف ما كان يُظهره"، وينقل الحافظ ابن عساكر في الكتاب عن الشيخ أبي الحسن التميمي الحنبلي قوله فيه: "تمسكوا بهذا الرجل فليس للسنة عنه غنى أبدًا".

ومما أورده الخطيب في (تاريخ بغداد) بحق القاضي أبا بكر محمد بن الطيب: أبياتٌ لأبي الحسن علي بن عيسى السكري يمدحه، من قصيدة أولها:

يا عتب هل لتعتبي من معتب ... أم هل لديك لراغب من مرغب

إلى أن قال:

فكأنها من حيث ما قابلتها ... شيم الإمام محمد بن الطيب

اليعربي فصاحة وبلاغة ... والأشعري إذا اعتزى للمذهب

قاضي إذا التبس القضاء على الحجى ... كشفت له الآراء كل مغيب

لا يستريح إذا الشكوك تخالجت ... إلا إلى لب كريم المنصب

وصلته همته بأبعد غاية ... أعيى المريد لها سبيل المطلب

أهدى له ثمر القلوب محبه ... وحباه حسن الذكر من لم يحبب

مازال ينصر دين أحمد صادعًا ... بالحق، يهدي للطريق الأصوب

وفي الفتوى رقم (٣٢٦٠٣٥) بتاريخ ٢٥ جمادى الآخر ١٤٣٧ هـ - ٣-٤-٢٠١٦ م على الشبكة العنكبوتية عن مكانة أبي بكر الباقلاني بين العلماء؟ .. جاء ما نصه:

"وقد كان -رحمه الله- في مسائل الاعتقاد على طريقة المتكلمين من الأشاعرة، إلا أنه كان من أقربهم إلى السنة، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله- في درء تعارض العقل والنقل: (إن العراقيين المنتسبين إلى أهل الإثبات، من أتباع ابن كلاب، كأبي العباس القلانسي، وأبي الحسن الأشعري، وأبي الحسن علي بن مهدي الطبري، والقاضي أبي بكر ابن الباقلاني، وأمثالهم، أقرب إلى السنة، وأتْبع لأحمد بن حنبل وأمثاله من أهل خراسان المائلين إلى طريقة ابن كلاب؛ ولهذا كان القاضي أبو بكر بن الطيب، يكتب في أجوبته أحيانًا: (محمد بن الطيب الحنبلي)، كما كان يقول: (الأشعري)، إذ كان الأشعري وأصحابه منتسبين إلى أحمد بن حنبل وأمثاله من أئمة السنة، وكان الأشعري أقرب إلى مذهب أحمد بن حنبل وأهل السنة، من كثير من المتأخرين المنتسبين إلى أحمد الذين مالوا إلى بعض كلام المعتزلة، كابن عقيل، وصدقة بن الحسين، وابن الجوزي، وأمثالهم .. انتهى) .. وقال عنه أيضًا في الفتوى الحموية: (القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتكلم – وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري؛ ليس فيهم مثله لا قبله، ولا بعده .. انتهى)، وللفائدة يرجى مراجعة هذه الفتوى: (١٤٧٤٧٧) والله أعلم.

إن هذه الأقوال والمدائح التي تم نقلها هنا قديمًا وحديثًا مع غيرها مما سبقت الإشارة إليه، لَتُبيِّن لنا مكانة هذا العَلم عند العلماء والأئمة، فلا غرو إذن أن نجد كتب التراجم والسير قد أجمعت على إمامته وِرفعة شأنه، وأطبقت على شهرته وعلو نجمه، حتى شهد له بذلك القاصي والداني والقريب والبعيد والصديق والعدو، وحتى إنه لا يكاد يخلو كتاب من كتب الأصول إلا



ويسرد آراء الباقلاني، ويذكر ترجيحاته واستدلالاته .. فأي شأن أعظم من هذا الشأن!، وأي منصب أعلى من هذا المنصب!.

مؤلفاته:

هذا، ولقد عُرف ابن الطيب بكثرة تآليفه وإملاءاته، يدل على ذلك: ما نقله الخطيب البغدادي سماعًا عن أبي الفرج محمد بن عمران الخلال، قال في تاريخ بغداد ٣/ ٣٦٦: «كان وِرْدُ القاضي أبي بكر محمد بن الطيب في كل ليلة عشرين ترويحة، ما يتركها في حضر ولا سفر"، قال: "وكان كل ليلة إذا صلى العشاء وقضى ورده، وضع الدواة بين يديه وكتب خمسا وثلاثين ورقة تصنيفا من حفظه، وكان يَذكر أن كتبه بالمداد أسهل عليه من الكتب بالحبر، فإذا صلّى الفجر دفع إلى بعض أصحابه ما صنفه في ليلته وأمره بقراءته عليه، وأملى عليه الزيادات فيه" .. وعليه، فلا نستغرب من قول ابن عمار الميورقي: «حُسِبتْ تواليف القاضي وإملاءاته، فقسُّمْت على أيام عمره من مولده إلى موته، فوُجد أنه يقع لكل يوم منها عشر ورقات أو نحوها» .

فهو إذن من المكثرين من التأليف، وإن كانت مصنفاته لم تصل إلينا كاملة لحد الآن، حيث لم يطبع منها إلا حوالي ست كتب فقط، من بين أكثر من خمسين مصنفا ذكرها القاضي عياض في (ترتيب المدارك)، وهي كالتالي:

(كتاب الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضلالة)١ .. و(كيفية الاستشهاد في الرد على أهل الجحد والعناد) .. وكتاب (الكفار المتأولين وحكم الدار) أو (إكفار المتأولين) .. و(التعديل

(١) وقد أفاد منه ابن تيمية في كتاب (العقيدة الحموية الكبرى) والفتاوى ٥/ ٩٨ .. وابن القيم في كتاب (اجتماع الجيوش الإسلامية) .. وابن عماد في كتابه (شذرات الذهب ٣/ ١٦٩- ١٧٠) .. وذكره الذهبي في كتابه

والتجوير) .. و(الرد على المعتزلة فيما اشتبه عليهم من تأويل القرآن) .. و(الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية) .. و(المقدمات في أصول الديانات) .. و(الإنصاف في أسباب الخلاف) .. و(مناقب الأئمة) .. و(الإيجاز) .. و(الكسب).. ومن مؤلفاته كذلك: (التمهيد)١ .. و(شرح اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع) .. و(الأمانة الصغيرة): ولعل الصواب: (الإمامة الصغيرة) .. و(الأمانة الكبيرة) أو هو ما (ذكره فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي ١/ ٤/ ٥١ بعنوان: (الإمامة الكبيرة)٢ .. و(شرح أدب الجدل) .. و(الأصول الكبير في الفقه) .. و(الأصول الصغير) .. و(مسائل من الأصول) .. و(أمالي إجماع أهل المدينة) .. و(فضل الجهاد) .. و(المسائل) .. و(المجالسيات المشهورة) .. و(كتاب على المتناسخين) .. وآخر عن (الحدود على أبي طاهر محمد بن عبد الله بن القاسم) .. وآخر في (المقدمات في أصول الديانات في أن المعدوم ليس بشيء) .. وكتاب: (نصرة العباس وإمامة نبيه في المعجزات) .. و(المسائل

(العلو للعلي الغفار)، حيث قال: « قال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب البصري الباقلاني – الذي ليس في المتكلمين الأشعرية أفضل منه مطلقا – في كتاب (الإبانة) من تأليفه».

(١) وهو من أشهر مؤلفاته واسم الكتاب الكامل: (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)، وهو من كتب الباقلاني المطبوعة، ألفه لابن عضد الدولة بعد أن دفعه إليه الملك ليعلمه مذهب أهل السنة، وقد ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٤ / ٥١، وقال: "وهو توجيه إلى معارضة مختلف الملحدين وغير المؤمنين"، ورضا كحالة في معجم المؤلفين ١٠/ ١١٠ وفؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي ١/ ٤/ ٥٠ بعنوان: (التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة) وقال: "له شرح بعنوان: (التسديد في شرح التمهيد) للقاضي عبد الجليل بن أبي بكر الربعي" .. كما ذكره الذهبي في كتابه (العلو للعلي الغفار) بعد أن جاء بقول له من الإبانة فقال: «وقال مثل هذا القول في كتاب (التمهيد) .. وذكره أيضا ابن تيمية في الفتاوى ٥/ ٩٩.

(٢) وقال: "أفاد منه ابن حزم في كتابه الفصل ٤/ ٢٢٥، وقد ذكره الباقلاني نفسه في التقريب والإرشاد ٢/ ١٨٠-١٨١ حيث قال: «وقد أوضحنا صحة هذه في الكلام في فدك، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يورث في كتاب الإمامة بما يغني الناظر فيه».



القسطنطينية) .. و(جواب أهل فلسطين) .. و(البغداديات) .. و(النيسابوريات) .. و(الجرجانيات) .. و(مسائل سأل عنها ابن عبد المؤمن) .. و(الإصبهانيات) .. و(الهداية)١.

ومن مؤلفاته أيضًا: (التقريب والإرشاد في أصول الفقه)٢ .. و(نقد النقد على الهمذاني) .. و(المقنع في أصول الفقه) .. و(الانتصار للقرآن)٣ .. و(دقائق الكلام)٤ .. و(الكرامات) .. و(نقض الفنون للحافظ) .. و(تصرف العباد والفرق بين الخلق والاكتساب) .. و(الأحكام والعلل) .. وكتاب (الدماء التي جرت بين الصحابة) .. و(كتاب البيان عن فرائض الدين وشرائع الإسلام ووصف ما يلزم ممن جرت عليه الأقلام من معرفة الأحكام) .. و(مختصر التقريب والإرشاد الأصغر)، وله (الأوسط) .. وكتاب (مناقب الأئمة ونقض المطاعن على سلف الأمة) .. وكتاب (التبصرة) .. وكتاب (رسالة الحرة) ولعله المطبوع تحت مسمى: (الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به) .. وكتاب (رسالة الأمير) .. وكتاب (إعجاز

---

(١) وهو كتاب كبير، وعنوانه الكامل (هداية المسترشدين في الكلام): ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٦/ ٤٨ ورضا كحالة في معجم المؤلفين ١٠/ ١٠٩ وفؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي ١/ ٤/ ٥٠، وقال في ص ٥٠ من نفس المجلد: «وله مختصر بعنوان: (تخليص الكفاية من كتاب الهداية)" لمحمد بن أبي الخطاب بن خليل الإشبيلي».

(٢) وهو كتاب كبير مطبوع بتحقيق: الدكتور عبد الحميد بن علي أبو زنيد، قال عنه الزركشي في (البحر المحيط في أصول الفقه) ١/ ٨: «وكتاب (التقريب والإرشاد) للقاضي أبي بكر، وهو أجل كتاب صنف في هذا العلم مطلقا»، كما ذكره إمام الحرمين في موضعين من (البرهان في أصول الفقه) ٢/ ٥٦٩/ ٨٧٧، كما قام رحمه الله بتلخيصه في كتاب سماه: "التلخيص في أصول الفقه" وهو مطبوع.

(٣) وفي تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤/ ٥٢ (الاستبصار في القرآن)، وفي كشف الظنون ٦/ ٤٨. وتاريخ التراث العربي ١/ ٤/ ٥٠ بعنوان: (الانتصار لنقل القرآن).

(٤) ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ٢/ ١٧٩٠ باسم (دقائق الحقائق).





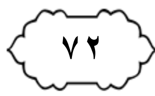
القرآن) .. وكتاب في (إمامة بني العباس) .. وكتاب (معارف الأخيار في تأويل الأخبار) .. وكتاب (سؤالات أهل الرأي عن الكلام في القرآن العزيز) .. و(الملل والنحل) .. و(نهاية الإيجاز في رواية الإعجاز) .. و(نقض أصول النظام) .. و(الذب عن أبي الحسن الأشعري) .. و(تعريف عجز المعتزلة عن إثبات دلائل النبوة وصحتها على مذهب المثبتة).

وبعد: فلقد بقي الإمام الباقلاني على هذه الحال من التأليف والبحث عن الحق والحقيقة، مجاهدًا منافحًا عن دين الله، حيث كان رحمه الله سيفًا على المعتزلة والرافضة والمشبهة، وحصنًا حصينًا من حصون جماعة المسلمين، حتى وافته المنية في يوم السبت لسبع بقين من ذي القعدة سنة ثلاث وأربعمائة ببغداد، وصلى عليه ابنه الحسن ودفن بداره بدرب المجوس من نهر طابق، ثم نقل بعد ذلك فدفن في مقبرة باب حرب في مقربة من قبر الإمام أحمد بن حنبل، وكانت جنازته مشهودة، وما سُرَّ أهلُ البدع بشيء مثل سرورهم بموته، بينا حَزِن عليه علماء السنة حتى أورد الذهبي في (سير أعلام النبلاء) ما كان من شيخ الحنابلة أبي بكر التميمي، فقد أمر مناديًا يقول بين يدي جنازة الباقلاني: (هذا ناصر السنة والدين، والذاب عن الشريعة، هذا الذي صنف سبعين ألف ورقة)، ثم كان يزور قبره كل يوم جمعة .. وكان مما رُثي به القاضي رحمه الله قول قائلهم:

أنظر إلى جبل تمشي الرجال به ... وانظر إلى القبر ما يحوي من الصلف
وانظر إلى صارم الإسلام منغمدًا ... وانظر إلى درة الإسلام في الصدف

رحم الله الباقلاني وجزاه عن الإسلام والمسلمين بقدر ما قدم، والله نسأل أن يلحقنا وإياه بالصالحين وأن يحشرنا في زمرة سيد المرسلين.





(٣) ابن فُورَك وانتهاضته في الإنكار على متأخري الأشاعرة ورجوعه لما تراجع إليه الأشعري وسلف الأمة، واجتماعه وعلماء زمانه على ما عرف بـ (الاعتقاد القادري)

وابن فُورَك هو: الإمام العلامة شيخ المتكلمين الأديب النحوي الأصولي الواعظ، صاحب التصانيف، أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورَك الأصبهاني الشافعي ت ٤٠٦هـ، درس المذهب الأشعري على أبي الحسن الباهلي تلميذ أبي الحسن الأشعري، وكان من كبار أئمة الأشعرية[(١)].

---

(١) سَمِع بالبصرة وبغداد، وحدَّث بنيسابور وبُني له فيها دار ومدرسة، وتُوفي على مقربة منها فنقل إليها ودفن بها، والراجح في أمر موته – والله أعلم – أن المشبهة الكرامية صوبوا له سهاما وتحزبوا عليه، وهو ينتصر عليهم، فأنهوا إلى السلطان محمد سبكتكين: (أنه يعتقد أن نبينا محمدًا ﷺ ليس نبيًا اليوم وأن رسالته انقطعت بموته)، فعظم على السلطان هذا الأمر وقال: (إن صح هذا عنه لأقتلنه)، وأمر بطلبه .. فلما حضر بين يديه وسأله عن ذلك كذَّب الناقل وقال: (ما هو معتقد الأشاعرة على الإطلاق، إن نبينا ﷺ حي في قبره، وهو رسول الله أبد الآباد على الحقيقة لا المجاز، وأنه كان وآدم بين الماء والطين، ولم تبرح نبوته باقية ولا تزال) .. وعند ذلك وضح للسلطان الأمر، وأمر بإعزازه وإكرامه ورجوعه إلى وطنه .. فلما أيست الكرامية وعلمت أن ما وشَتْ به لم يتم، وأن حيَلها ومكايدها قد وهت، عدلت إلى السعي في موته وسَلطوا عليه من سَمَّه حميدًا شهيدًا .. وما رجحناه هنا تأثرًا بما قاله السبكي لا ينفي القول بأن ثمة مناظرات أو مشادات وقعت بين ابن فورك وابن سبكتكين على ما سنورده عن الذهبي في سير أعلام النبلاء، وهذا برأيي هو سر ما أثير وأشيع عنه في سبب وفاته.

هذا وقد تُرجم لابن فورك في: الرسالة القشيرية ٣١٠ وتبيين كذب المفتري ٢٣٢، ٢٣٣وإنباه الرواة ٣/ ١١٠، ١١١ وطبقات ابن الصلاح الورقة ٨ ووفيات الأعيان ٤/ ٢٧٢، ٢٧٣ والعبر٢/ ٢١٣ وتلخيص ابن مكتوم ٢٠٣ والوافي بالوفيات ٢/ ٣٤٤ ومرآة الجنان ٣/ ١٧، ١٨ وطبقات السبكي ٤/ ١٢٧: ١٣٥ وطبقات الإسنوي ٢/ ٢٦٦، ٢٦٧ والنجوم الزاهرة ٤/ ٢٤٠ وطبقات المفسرين ٢/ ١٣٢ وتاريخ الخلفاء ٤١٦ وتاج التراجم ٤٦ وشذرات الذهب ٣/ ١٨١، ١٨٢ وتاج العروس ٧/ ١٦٧ وكشف الظنون٦/ ٦٠



وقد اضطربت أقواله في بعض أصول الدين، وأمعن في تعطيل صفات الخالق سبحانه وتأويلها وإخراجها عن ظاهرها .. ولكن آل أمره في النهاية إلى ما عليه سلف الأمة، فكان أن "أثبت الصفات الخبرية كالوجه واليدين، والفعلية كالمجيء والإتيان، موافقة لأبي الحسن الأشعري فإن هذا قوله وقول متقدمي أصحابه، فقال ابن فورك فيما صنف في أصول الدين – وقد نقله عنه ابن تيمية في دقائق التفسير ٥/ ٣٩ ومجموع الفتاوى ١٦/ ٩٠، ٩١–: (فإن سألتِ الجهمية فقالت: أين هو؟، فجوابنا: إنه تعالى في السماء، كما أخبر في التنزيل عن نفسه بذلك فقال عز من قائل: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾﴾ [الملك: ١٦، ١٧] .. وإشارة المسلمين بأيديهم عند الدعاء في رفعها إليه .. وأنك لو سألت صغيرهم وكبيرهم فقلت: أين الله؟، لقالوا: إنه في السماء، ولم ينكروا لفظ السؤال بـ {أين} لأن النبي ﷺ سأل الجارية التي عُرضت للعتق، فقال: {أين الله؟}، فقالت: {في السماء}، مشيرة بها، فقال النبي ﷺ: {اعتقها فإنها مؤمنة}، ولو كان ذلك قولًا منكرًا لما حكم بإيمانها ولأنكره عليها، ومعنى ذلك أنه فوق السماء لأن {في} بمعنى فوق، قال الله تعالى: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [التوبة: ٢] أي فوقها)، قال: (وإن سألتْ – الجهمية – كيف هو؟، قلنا: {كيف} سؤال عن صفة وهو ذو الصفات العلى، هو العالم الذي له العلم والقادر الذي له القدرة والحي الذي له الحياة، الذي لم يزل منفردًا بهذه الصفات لا يشبه شيئًا ولا يشبهه شيء)، قلت – يعني ابن تيمية –: (فهذا الكلام هو موافق لما ذكره الأشعري في كتاب الإبانة)".

وإيضاح المكنون ١/ ٤٧٥، ٣/ ٤٨٩ وهدية العارفين ٢/ ٦٠ والأعلام٦/ ٨٣ ومعجم المؤلفين٩/ ٢٠٨ وتاريخ الأدب العربي ١/ ١٧٥ وذيله١/ ٢٧٧ وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٢١٤: ٢١٦.



ولفظ شيخ الإسلام في (بيان تلبيس الجهمية) أو (نقض تأسيس الجهمية) ٢/ ٣٣٢: "المعروف عن أبي بكر بن فورك، هو ما عليه وأئمة أصحابه: من إثبات أن الله فوق العرش، كما ذكر ذلك في غير ما موضع من كتبه وحكاه عن الأشعري وابن كُلاب وارتضاه"، إلى آخر ما جاء عن ابن فورك في أمر تراجعه عما كان عليه[١].

وكان له قبلُ كتابًا في: (تأويل مشكل الحديث) وهو ملئ بالتأويلات لأخبار ونصوص الصفات[٢]، فألف القاضي أبو يعلى ت ٤٥٨ كتابه (إبطال التأويلات لأخبار الصفات) ردًا على

---

(١) وينظر تفاصيله في نقض أساس التقديس ص ٣٩: ٥٩، ٨٩، ٩١وما بعدهما.

(٢) والمطلع على كتاب ابن فورك في مشكل الحديث، يلحظ أمرين عجيبين:

أحدهما: البحث عن أوجه التأويل لكل حديث والتكلف في ذلك، وهو يعتقد أن هذه مهمة طائفة من أهل الحديث، فقد قسمهم إلى فرقتين: فرقة هم النقلة وأهل الرواية وحصر أسانيدها وتمييز صحيحها من سقيمها، وفرقة منهم يغلب عليهم تحقيق طرق النظر والمقاييس والإبانة عن ترتيب الفروع على الأصول ونفي شبه الملبسين عنها، فالفرقة الأولى للدين كالخزنة للمَلِك، والفرقة الأخرى كالحرس الذين يذبون عن خزائن الملك .. وواضح أن ابن فورك في كتابه، جعل مهمته: تحقيق هدف الفرقة الثانية، ولذلك ذكر فيه ما ارتآه من مشكل الحديث.

والأمر الآخر: خلطه فيما يورده بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة، حيث جعلها نسقًا واحدًا في الدلالة وضرورة التأويل، وإذا أشار إلى ضعف بعض الروايات لا يكتفي بذلك في ردها وبيان عدم الحاجة إلى بحث ما دلت عليه من الصفة لله تعالى، وإنما يشير إلى ضعفها – إن أشار – بكلمات ثم يجلب بخيله ورجله في تأويلها .. ينظر (موقف ابن تيمية من الأشاعرة) للدكتور عبد الرحمن المحمود ٢/ ٥٦٢، ٥٦٣.

كما يمكن تلخيص دور ابن فورك في تطور المذهب الأشعري بما يلي:

١ـ العناية بالحديث والاهتمام به، مع البقاء على منهج وطريقة أهل الكلام وتأويلاتهم، وبذلك خف الحاجز الذي كان يفصل بين أهل السنة من أهل الحديث الذين يثبتون ما دلت عليه النصوص، وأهل الكلام الذين



تأويلاته، وحصلتْ على إثر ذلك فتنة، عندها أمر الخليفة العباسي (القائم بالله[(١)] ابن القادر بالله) أن يُشهَر ما عرف بـ (الاعتقاد القادري)، وأن يُقرأ على الأمة بعد أن أخذ توقيعات العلماء على الإقرار بما فيه وأنه المعتقد الصحيح، وكان ابن فورك ضمن من أذعن له وأقر بما فيه، وقال عبارته التي ساقها له ابن الجوزي وغيره: "لا اعتقاد لنا إلا ما اشتمل عليه هذا الاعتقاد".

قصة (الاعتقاد القادري) الذي أقره ابن فورك واجتمع عليه علماء عصره:

وقصة هذا الاعتقاد وملابساته، تتلخص في أن المسلمين كانوا على الجادة حتى ظهرت الفرق الكلامية وحصلت الفتن .. وبعد أن رجع أبو الحسن الأشعري ت ٣٢٤ إلى طريقة أحمد وسلف الأمة وألف كتابه (الإبانة) – وتحديدًا في أواخر القرن الرابع وأوائل الخامس – بدأ يظهر بعض رءوس أهل الكلام، فتصدى لهم أهل الحق لدحر فتنتهم وكشف زيفها وإبطالها، حتى كُتبت للخليفة العباسي (القادر بالله) المتوفى ٤٢٢ عن عمر يناهز الـ ٨٦ عامًا[(٢)]، تلك العقيدة

كانوا بعيدين عن الاهتمام بعلم الحديث رواية ودراية، وهذا المنهج الذي سلكه ابن فورك هو ما نجده بشكل أقوى وأوضح، عند البيهقي.

٢ـ الغلو في التأويل، وكأنه صار هو الأصل، والإثبات هو القليل.

٣ـ تأويل صفة الاستواء والعلو، وهذا تطور خطير وكبير في المذهب الأشعري، وإن كان – كغيره من الأشاعرة – قد أُثر عنه فيما بعد المنع من تأويلهما.

(١) ولد ٣٩١ ثم بويع له بحضرة القضاة والأمراء والكبراء في ٤٢٢ سنة وفاة أبيه، وأمه كان يقال لها قطر الندى، ينظر البداية والنهاية١٢/ ٣١، ٣٢.

(٢) هو: أبو العباس القادر بالله أحمد بن إسحاق بن المقتدر بن المعتضد بن الأمين أبو أحمد بن الموفق بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بن المهدي بن أبي جعفر المنصور، ولد سنة ٣٣٦ وكان عابدًا زاهدًا عالمًا فقيهًا، مقسطًا مهيبًا، آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر مبغضًا للبدعة محبًا للسنة ولأهلها، بويع له بالخلافة بعد خلع الطائع، فأقام الشروط العمرية وهتك أستار العبيديين، وأظهر مذهب السنة واستتاب المبتدعة ومنعهم من التدريس والمناظرات، وكان ذلك كله سببًا بينًا في ظهور نفوذه، وتحقق هيبته واستقرار خلافته التي استمرت (٤١)



المعروفة بـ (الاعتقاد القادري) أو (العقيدة القادرية)[1] وأقرتها طائفة أهل السنة، وقُرأت في بغداد وأمر أن يُرسل بها إلى أنحاء الدولة العباسية وأطراف الأمة الإسلامية بعد أن وقَّع عليها علماء ذلك الوقت كالقاضي أبي يعلى وأبي الحسن القزويني وغيرهما، وكانت هذه العقيدة قد كتبها (أبو أحمد الكرجي) المعروف بـ (القصاب) والمتوفى سنة ٣٦٠[2]، ما يعني أنه قد كتبها للقادر بالله قبل

سنة بدءً من سنة (٣٨١هـ) إلى أن توفي سنة (٤٢٢) عن عمر يناهز الستة وثمانين عامًا .. قال الخطيب في تاريخ بغداد ٤/ ٣٧: "كان القادر من الستر والديانة والسيادة وإدامة التهجد بالليل وكثرة البر والصدقات وحسن الطريقة، على صفة اشتهرت عنه، وعرف بها كل أحد مع حسن المذهب وصحة الاعتقاد"، وذكر ابن كثير في طبقات الشافعية ١/ ٣٦٥ أنه "كان على طريقة السلف في الاعتقاد، وله في ذلك مصنفات كانت تقرأ على الناس" .. وكان قد تفقه على العلامة أبي بشر الهروي الشافعي وصنف كتابا في الأصول ذكر فيه فضل الصحابة وأورد فيه إكفار المعتزلة والقائلين بخلق القرآن، وكان ذلك الكتاب يُقرأ كل جمعة في حلقة أصحاب الحديث بجامع المهدي وبحضرة الناس مدة خلافته، وجهوده في إقامة دين الله، والذب عن السنة تلحقه بخلفاء العصر العباسي الأول، كالمهدي والرشيد والمتوكل.

(١) ومما يميزها: أنها على طريقة أهل السنة والجماعة، وقد أثنى عليه الأئمة أبو يعلى وولده وابن الجوزي وابن تيمية والذهبي وابن كثير وغيرهم، كما أن لها أثرها الايجابي ونفعها المتعدي في إظهار مذهب أهل السنة ومدافعة أهل البدعة، وهي قد صنفت في مواجهة المدِّ العُبيدي الذي وصل إلى أوج تسلطه وفي صد بدع المتكلمين الظاهرة آنذاك، ثم إنها حظيت بالاهتمام فكان أن جُمع لها العلماء والأشراف وقرئت عليهم في دار الخلافة وأخذت خطوطهم وتكرر ذلك غير مرة، وقرئت أيضا في المساجد والجوامع .. كما يميزها الاختصار والسهولة وتناولها مسائل مهمة .. وقد نقل الذهبي بعضًا منها في كتابه (العلو للعلي الغفار) ص ١٧٨وقال عن صاحبها (القادر بالله): "له معتقد مشهور قرئ بمشهد من علمائها وأئمتها، كما أنه قول أهل السنة والجماعة وفيه أشياء حسنة".

(٢) ذكر ذلك الإمام ابن الجوزي في المنتظم ١٦/ ١٠٥، ١٠٦ في أحداث سنة ٤٦٠ وشيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل ٦/ ٢٥٢ والصفدية ٢/ ١٦٢ومعارج القبول ١/ ١٥٠ .. والكرجي هو الإمام الحافظ المجاهد محمد بن علي بن محمد، كان من أئمة الحديث، وقد عرف بالقصاب لكثرة ما أهرق من دماء





توليه الخلافة التي تمت له سنة ٣٨١، ثم أظهرها (القادر) في خلافته وأرسل بها إلى الآفاق لاعتناقها والعمل بها.

وقد جاء فيها: "كان ربنا وحده، لا شيء معه ولا مكان يحويه، فخَلق كل شيء بقدرته وخلق العرش لا لحاجته إليه، فاستوى عليه كيف شاء وأراد .. وهو القادر بقدرة، والعالم بعلم أزلي غير مستفاد، وهو السميع بسمع والمبصر ببصر، لا يبلغ كنههما أحد من خلقه، متكلم بكلام لا بآلة مخلوقة كآلة المخلوقين، لا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به نبيه عليه السلام، وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله ﷺ، فهي صفة حقيقة لا مجازية .. إلخ".

وممن عمل بهذا الأمر بهدف نشر العقيدة الصحيحة ودعوة الناس إليها، أعظم ملوك الدولة الغزنوية وفاتح الهند العظيم (محمود بن سبكتكين)[١]، فقد أمر بالسُّنة واتِّباعها، وأمر بتبكيت أهل البدع بأصنافهم على المنابر .. قال شيخ الإسلام في تلبيس الجهمية ٢/ ٣٣١، ٣٣٢ وبنحوه في مجموع الفتاوى٤/ ١٥، ٢٢: "اعتمد محمود بن سبكتكين في مملكته نحو هذا – من فعل (القادر بالله) من نشر السنة وقمع البدعة – وزاد عليه بأن أمر بتبكيت أهل البدع على المنابر، فبُكتت الجهمية والرافضة والحرورية والمعتزلة والقدرية" وغيرهم من مخالفي المقالات الإسلامية من أهل البدع، "حتى جرت بسبب ذلك نزاع وفتنة .. وجرت لابن فورك محنة بأصبهان وجرت له مناظرة مع ابن الهيصم بحضرة السلطان محمود"أ.هـ بتصرف .. وقال الذهبي في سير أعلام

الكفار في الغزوات .. العلو ص ١٧٥، وينظر المزيد من ترجمته في تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٣٨، ٩٣٩ والوافي الوفيات ٤/ ١١٤ وطبقات الحفاظ ٣٧٩ وهدية العارفين ٢/ ٤٧ والسير ١٦/ ٢١٣.

(١) الغزنوي، ولد ٣٦١ وتوفي ٤٢١، ظل يحكم أكثر المشرق الإسلامي إلى الهند واستمر حكمه ما بين ٣٨٨-٤١٢هـ .. وينظر في شأن ترجمته البداية والنهاية ١٢/ ٢٩ فما بعدها والأعلام ٨/ ٤٧، ٤٨ ودرء التعارض ٦/ ٢٣٥ بالهامش.





النبلاء ١٥/ ١٣٥: "وامتثل ابن سبكتكين أمر (القادر) فبثَّ السُّنة بممالكه، وتهدَّد بقتل الرافضة والإسماعيلية والقرامطة والمشبهة والجهمية والمعتزلة، ولُعنوا على المنابر".

ثم لما كان في خلافة (القائم بالله ابن القادر)، رفع بعض المتكلمة رءوسهم وظهر كتاب (إبطال التأويلات لأخبار الصفات) ردًا على تأويلات ابن فورك وحصلت فتنة، عندها أمر الخليفة (القائم بأمر الله) أن تُعاد قراءة (الاعتقاد القادري)، وأن يُؤخذ توقيعات العلماء على الإقرار بما فيه وأنه المعتقد الصحيح، وكان ذلك في سنة ٤٣٣هـ.



أئمة العلم يتوافرون على ذكر تراجع ابن فورك إلى ما كان عليه الأشعري وسلف الأمة:

وفي ذكر (الاعتقاد القادري) والعمل على نشره حسمًا لمادة الخلاف في عهد القادر والقائم، وبشأن رجوع ابن فورك إليه وإلى صحيح المعتقد:

١- يقول الحافظ أبو القاسم اللالكائي ت ٤١٨ في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) ١/ ٦٣٦ لَمَّا ذَكر عقوبات الأئمة لأهل البدع، قال: "واستتاب القادر بالله الخليفة فقهاء المعتزلة، فأظهروا الرجوع وتبرؤا من الاعتزال والرفض والمقالات المخالفة للإسلام، وأُخذت خطوطهم بذلك وأنهم متى خالفوا أحل فيهم من النكال والعقوبة ما يُتعظ به .. وامتثل محمود بن سبكتكين أمر أمير المؤمنين في ذلك، واستن بسنته في أعماله التي استخلفه عليها من بلاد خراسان وغيرها في قتل المعتزلة والرافضة والإسماعيلية والقرامطة والجهمية والمشبهة وصلبهم وحبسهم ونفيهم والأمر بلعنهم على المنابر، وإبعاد جميع طوائف أهل البدع وطردهم عن ديارهم وصار ذلك سنة في الإسلام".

٢- وينقل البيهقي ت ٤٥٨ في (الأسماء والصفات) ص ٥٧٥ عن ابن فورك قوله: "(استوى) بمعنى: علا، وقوله في ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ ١٧﴾ [الملك: ١٦، ١٧]. أي: (من فوق السماء)" .. وفيه إقرار صريح بإثبات ابن فورك علوَّه تعالى واستواءه على عرشه على النحو الذي يليق بجلاله، وبترك تأويلاته التي حشا بها كتابه (مشكل الحديث)، والتي لا تختلف بحال عن تأويلات المعتزلة والجهمية ومن تأثر بهم من متأخري الأشاعرة.

٣- وفي كتابه (ذم الكلام وأهله) ٤/ ٤٣٠ يقول شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي ت ٤٨١ بحق السلطان محمود الغزنوي: "قرأت كتاب محمود الأمير يحث فيه على كشف أستار هذه الطائفة – ويعني بها: طائفة المتكلمة التي ظهر نجمها واستشرى



أمرها – والإفصاح بعيبهم"، ثم يردف قائلًا عنه: "فطار والله في الآفاق للحامدين كل مطار؛ وسار في المادحين كل مسار؛ لا ترى عاقلًا إلا وهو ينسبه إلى متانة الدين وصلابته، ويصفه بشهامة الرأي ونجابته"أ.هـ بتصرف.

ثم راح يحكي ما جرى بعدُ في خلافة القائم في مملكة السلاجقة – ظفرلنك وذويه – من تبكيت المبتدعة من أهل الكلام .. ويحكي ما وقع منه من ذكر رسالة أبي بكر البيهقي إلى الوزير في استدراك ذلك وبيان أنهم من أهل السنة .. ولقد أحسن البيهقي بما فعل إذ التبكيت وما شابه يزيد المعاند عنادًا، وإنما تبسط القضايا على موائد الكتاب والسنة بفهم المرضي عنهم، وتُجلى المسائل وتُقام الحجج بالحكمة والموعظة الحسنة ولاسيما مع من هم أقرب إلى أهل السنة من غيرهم.

٤- ويقول ابن أبي يعلى ت ٥٢٦ في طبقات الحنابلة ٢/ ٢١٠، ٢١١: "وما ذكرناه من الإيمان بأخبار الصفات من غير تعطيل ولا تشبيه ولا تأويل، هو قول السلف بدءً وعودًا، وهو الذي ذكره أمير المؤمنين القادر في (الرسالة القادرية)، قال فيها: (وما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ: فهو صفات الله عز وجل على الحقيقة لا على المجاز)، وعلى هذا الاعتقاد جمع أمير المؤمنين (القائم بأمر الله) من حضره مع الوالد من علماء الوقت، وزاهدهم: أبو الحسن القزويني سنة ٤٣٢، وأخذ خطوطهم باعتقاده"[1].

---

(١) إلا أن ابن الجوزي ذكر ذلك في حوادث سنة (٤٣٣) بالمنتظم ١٥/ ٢٧٩ وتابعه الذهبي في تاريخه .. ولا ضير فقد كان هذا المعتقد يقرأ طوال مدة خلافة (القادر بالله) في كل جمعة وفي حلقات أصحاب الحديث، بل كان يقرأ على الناس في المشاهد والمجامع والمساجد وعند حدوث الاضطرابات والنزاعات العقلية بين الفرق والمذاهب، واستمر الحال على هذا سنين عديدة حتى بعد تولية القائم من بعده .. وهذا سر ذكر أبي يعلى وولده وابن الجوزي والذهبي وابن كثير وغيرهم لهذا الحدث أكثر من مرة وفي غير ما سنة .. وفي تعليقه على ما جرى يقول د. فيصل بن قزار الجاسم في كتابه (الأشاعرة في ميزان أهل السنة) ص ١١٤ متعجبًا وآملًا في





وعقَّب ابن أبي يعلى بقوله: "وقد قال الوالد السعيد في أخبار الصفات: المذهب في ذلك: قبول هذه الأحاديث على ما جاءت به، من غير عدول عنه إلى تأويل يخالف ظاهرها، مع الاعتقاد بأن الله سبحانه بخلاف كل شيء سواه وكل ما يقع في الخواطر من حد أو تشبيه أو تكييف فالله تعالى عن ذلك، والله .. لا يوصف بصفات المخلوقين الدالة على حدثهم، وأنه لم يزل ولا يزال وأنه الذي لا يتصور في الأوهام، وصفاته لا تشبه صفات المخلوقين ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى/ ١١]، وأما كتابه في (إبطال التأويلات) فمبني على هذه المقدمات، وأن إطلاق ما ورد به السمع من الصفات، لا يقتضي تشبيه الباري سبحانه بالمخلوقات" .. وهذا – بالطبع – ما ارتضاه ابن فورك وأقر به ورجع إليه على ما سبق بيانه[1].

تكرار ذلك بغية اجتماع الأمة على صحيح العقيدة على غرار ما كان عليه الحال وقتئذ: "فانظر إلى هذه العقيدة التي انتشرت في الأفاق ووقع عليها العلماء وقرئت في المساجد والمدارس، وفيها التصريح بأن صفات الله تعالى على الحقيقة لا المجاز".

(١) ويشير ابن أبي يعلى في (طبقاته ٢/ ١٩٧، ١٩٨) مرة أخرى إلى ما جرى بخصوص هذه الواقعة – بما يعني تكرارها – فيقول: "حضر الوالد السعيد في سنة ٤٣٢هـ في دار الخلافة في أيام القائم بأمر الله مع الجم الغفير والعدد الكثير من أهل العلم، وكان صحبته الشيخ الزاهد (أبو الحسن القزويني) لفساد قول جرى من المخالفين لَمَّا شاع قراءة كتاب (إبطال التأويلات)، فخرج إلى الوالد من الإمام القائم بأمر الله (الاعتقاد القادري) في ذلك بما يعتقد الوالد السعيد، وكان قبل ذلك قد التمس منه حمل كتاب (إبطال التأويلات) لِيُتأمل فأعيد إلى الوالد وشُكر له تصانيفه .. وذكر بعض أصحاب الوالد السعيد أنه كان حاضرًا في ذلك اليوم قال: (رأيت قارئ التوقيع الخارج من القائم بأمر الله، قائمًا على قدميه والموافق والمخالف بين يديه)، ثم أُخذت في تلك الصحيفة خطوط الحاضرين من أهل العلم والفقهاء على اختلاف مذاهبهم، وجعلت كالشرط المشروط، فأول ما كتب الشيخ الزاهد (القزويني): (هذا قول أهل السنة وهو اعتقادي وعليه اعتمادي)، ثم كتب الوالد بعده وكتب القاضي أبو الطيب الطبري وأعيان الفقهاء من بين موافق ومخالف"ا.هـ.





٥- ومن غير ما ذكره ابن الجوزي ت ٥٩٧ في المنتظم ١٥/ ٢٧٩ مما جرى في أحداث ٤٣٣ من قراءة المعتقد القادري بمشهد من الزهاد والعلماء الذين أخذت خطوطهم وتوقيعاتهم عليه، ذكر – رحمه الله – بنفس المصدر ١٦/ ١٠٥، ١٠٦ ما نصه:

"قَرأتُ بخط أبي علي بن البناء قال: اجتمع الأصحاب وجماعة الفقهاء وأعيان أصحاب الحديث .. بالديوان العزيز، وسألوا إخراج (الاعتقاد القادري) وقراءته، فأجيبوا وقُرئ هناك بمحضر من الجمع .. وكان أبو مسلم الليثي البخاري المحدِّث، معه كتاب (التوحيد) لابن خزيمة فقرأه على الجماعة .. ونهض ابن فورك قائمًا فلعن المبتدعة، وقال: (لا اعتقاد لنا إلا ما اشتمل عليه هذا الاعتقاد)، فشكرته الجماعة على ذلك، وكان الشريف أبو جعفر والزاهد أبو طاهر الصحراوي – وقد سألا أن يسلم إليهم الاعتقاد – فقال لهما الوزير ابن جهير: (ليس هاهنا نسخة غير هذه، ونحن نكتب لكم نسخة لتُقرأ في المجالس)، قال: (هكذا فعلنا في أيام القادر، قرئ في المساجد والجوامع، وهكذا تفعلون، فليس اعتقاد غير هذا)، وانصرفوا شاكرين"[1]أ.هـ.

٦- ومن كلام ابن تيمية ت ٧٢٨ في ذلك[2] قوله في درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٢٣٦ في مَعْرِض حديثه عن تأويلات أهل الكلام: "هؤلاء يقرنون بالأحاديث الصحيحة أحاديث كثيرة موضوعة، ويقولون بتأول الجميع، كما فعل بشر المريسي وأبو بكر بن فورك في كتاب (مشكل الحديث)" .. وقوله في دحض ذلك بالصفحة التالية بنفس المصدر – وبنحوه في مجموع الفتاوى ٦/ ٥٤ –: "صنف القاضي أبو يعلى كتابه في (إبطال التأويل) ردًا لكتاب ابن فورك، وهو وإن

---

(١) المنتظم أحداث ٤٦٠.

(٢) من غير ما سبق أن ذكرته له في المجموع والدقائق وغيرهما وفي عبارة اللالكائي التي أوردها في الفتاوى الكبرى٥/ ٣٣٢ ودرء التعارض ٣/ ٢٢٩ وعبارة البيهقي التي أوردها في نقض تأسيس الجهمية ٢/ ٣٣٢.



كان أسند الأحاديث التي ذكرها وذكر مَن رواها، ففيها عدة أحاديث موضوعة"(١) .. الأمر الذي يتوجب حيال كتاب كهذا له من الأهمية ما له، أن يَعكف أهل التحقيق على تهذيبه وكشف ما في أحاديثه من وضع أو ضعف، ليتميز صحيحه من سقيمه وغثه من سمينه، ويفاد منه على النحو المطلوب.

وفي سياق متصل، ذكر شيخ الإسلام في نقض أساس التأسيس ص ٤٣ وما بعدها، أن ابن فورك نقل عن أبي الحسن الأشعري (جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة)، ثم قال: "قال شيخنا أبو الحسن عند انتهاء حكايته ذلك عنهم: (وهذه جملة ما يؤمنون به ويستعملونه)"، قال: "فحقق قواعد ذلك من ألفاظه: أنه معتقِدٌ لهذه الأصول التي هي أصول أهل الحديث وأساس توحيدهم ومهاد دينهم، وأنه إنما سلك بها صنف إظهار حجج الله تعالى في دينه، وأبان خطأ المبتدعين وإبطال أباطيلهم ليُعرف قوة الحق والسنة وضعف الباطل والبدعة" .. إلخ ما نقله ابن فورك عن (مقالات الإسلاميين) معربًا فيه عن شديد تأثره بالأشعري رحمة الله على الجميع.

وكان شيخ الإسلام قد أشار في كتابه درء التعارض ٣/ ٢٢٩ إلى طرفٍ من تلك المشاحنات التي كانت تدور بحضرة السلطان محمود بن سبكتكين فيقول: إنه قد "تناظر عنده ابن الهيصم

---

(١) وفي تأكيد ذلك أوضح الذهبي في السير ١٨/ ٩١ أن أبا يعلى "لم تكن له يد طولى في معرفة الحديث، فربما احتج بالواهي" .. أقول وهذه طامة كبرى ربما ضاع بسببها الوصول إلى صواب ما عليه أمر توحيد الصفات، إذ كثيرًا ما يتخذ ذلك ذريعة لتشويه وتخطئة ما عليه سلف الأمة من الصحابة وتابعيهم بإحسان، وإنما يعالج ذلك بتحقيق الأحاديث والآثار الواردة بالكتاب وتنقيتها – على غرار ما فعل الشيخ الألباني في سلسلتيه الصحيحة والضعيفة – وبذل الجهود المضنية في إحياء وتصويب ما جاء في الكتاب، وليس بالطعن على عموم ما اشتمل عليه .. ولا يبعد أن يكون موفق الدين ابن قدامة عنى أبا يعلى بقوله في (ذم التأويل) ص ٤٦: "وليُعلم أن من أثبت لله تعالى صفة بشيء من هذه الأحاديث الموضوعة، فهو أشد حالًا ممن تأول الأخبار الصحيحة"، وهذا من فقه ابن قدامه – عليهم جميعًا من الله الرحمة والرضوان.

وابن فورك في مسألة العلو، فرأى قوة كلام ابن الهيصم فرجح ذلك .. ويقال: إنه قال لابن فورك: (لو أردت أن تصف المعدوم كيف كنت تصفه بأكثر من هذا؟!)، أو قال: (فرِّق لي بين هذا الرب الذي تصفه وبين المعدوم!)، وأن ابن فورك كتب إلى أبي إسحق الإسفراييني يطلب الجواب عن ذلك، فلم يكن الجواب إلا أنه لو كان فوق العرش للزم أن يكون جسمًا"، وغاب عن الأخير أنه تعالى منزه عن هذا[1] .. لكن من الواضح أن ذلك كان قبل تراجع ابن فورك على إثر سماعه (الاعتقاد القادري)، وإقراره بما ذكره القاضي أبو يعلى في رد تأويلاته، وكذا بما ذكره ابن تيمية عنه بنقله كلام الأشعري، على ما مر بنا.

٧- ويحكي الذهبي ت ٧٤٨ في العلو ١٧٣ ما سبق أن ذكرناه للبيهقي من قول ابن فورك: "(استوى) بمعنى: علا، وقوله في ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ

---

(١) وقد ساق ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١٦/ ٨٢، ٨٣ بشيء من التفصيل قول ابن فُورَك في كتابه الذي كتبه إلى أبي إسحاق الإسفراييني يحكي ما جرى له، قال: "وجرى في كلام السلطان: أليس تقول إنه يري لا في جهة؟، فقلت: (نعم، يرى لا في جهة، كما أنه لم يزل يرى نفسه لا في جهة ولا من جهة، ويراه غيره على ما يرى ورأى نفسه، والجهة ليست بشرط في الرؤية) .. وقلت أيضًا: (المرئيات المعقولة فيما بيننا هكذا نراها في جهة ومحل، والقضاء بمجرد المعهود لا يمكن دون السير والبحث؛ لأنا كما لا نُري إلا في جهة ومحل، كذلك لم نر إلا متلونًا ذا قدر وحجم يحتمل المساحة والثقل، ولا يخلو من حرارة ورطوبة أو يبوسة، إذا لم يكن عرضًا لا يقبل التثنية والتأليف وغير ذلك، ومع هذا فلا عبرة بشيء من هذا) .. قال: ثم بلغني أن السلطان ذلك اليوم والليلة وثاني يوم، يكرر على نفسه في مجلسه: كيف يعقل شيء لا في جهة؟، وما شغل القلب في أول الأمر وتربي عليه فإن قلعه صعب، والله المعين .. غير أنه فَرِحت الكرامية بما كان منه في ذلك، فلما رجعتُ إلى البيت فإذا أنا برقعة فيها مكتوب: (الأستاذ -أدام الله سلامته - على مذهبه أن الباري ليس في جهة، فكيف يُري لا في جهة؟)، فكتبتُ: (خبر الرؤية صحيح، وهي واجبة كما بشرهم النبي ﷺ، وفيه دلالة على أن الله يري لا في جهة؛ لأنه ﷺ قال (لا تضامون في رؤيته)، ومعناه: لا تضمكم جهة واحدة في رؤيته، فإنه لا في جهة" .. إلى آخر ما جاء في كلامه.

تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ۖ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾﴾ [الملك: ١٦، ١٧]: أي (من فوق السماء)" .. ويحكى بنفس المصدر ص ١٧٥ بعضًا مما ذكره الكرجي في العقيدة التي ألفها وكتبها الخليفة القادر بالله وصدَّق بها ابن فورك .. ويكشف في كتابيه (تذكرة الحفاظ) ٣/ ٣٣٩ مجلد٢ و(سير أعلام النبلاء) ١٦/ ٢١٤ عن زيادة كان القصاب قد أضافها في كتاب (السنة) قال فيها: "كل صفة وصف الله بها نفسه أو وصفه بها رسوله ﷺ فهي صفة حقيقة لا صفة مجاز"، ويعلق الذهبي على ذلك بقوله مقررًا: "نعم لو كانت صفةَ مجاز لتحتم تأويلها ولقيل معنى البصر كذا ومعنى السمع كذا ومعنى الحياة كذا، ولفسرت بغير السابق إلى الإفهام، فلما كان مذهب السلف إمرارها بلا تأويل، عُلم أنها غير محمولة على المجاز وأنها حق بين)"إ.هـ.

ويشير الذهبي في السير أيضًا ١٧/ ٤٨٧ إلى ما جرى من مناظرة ابن سبكتكين لابن فورك في قوله: "لا يجوز أن تصف الله بالفوقية، لأنه يلزمك أن تصفه بالتحتية، لأنه من جاز أن يكون له فوق جاز أن يكون له تحت"، ومن رد السلطان عليه بقوله: "ما أنا وصفته حتى يلزمني، بل هو وصف نفسه" .. فما كان ممن نقل الذهبي عنه هذه القصة إلا أن قال معلقًا: "فبهت ابن فورك".

٨- كما يحكي السبكي ت ٧٧١ في طبقاته ٤/ ١٣٤ ما أثر عن ابن فورك من قوله: "كل موضع ترى فيه اجتهادًا ولم يكن عليه نور، فاعلم أنه بدعةٌ خفية"، وهذا – على حد قول السبكي – "كلام بالغ في الحسن دال على أن الأستاذ كثير الذوق، وأصله قول النبي ﷺ: (البر ما اطمأنت إليه النفس)"[1][2] .. وفيه إشارة من طرف خفي إلى حصول ذلك برجوعه للحق وتركه التكلف في تأويل آي وأحاديث الصفات، لكون ذلك لا محالة مما تطمئن إليه النفس.

---

(١) وهو جزء من حديث في الأربعين النووية، وقد حسنه النووي والمنذري والشوكاني، وحسنه الألباني لغيره في "صحيح الترغيب" (١٧٣١).

(٢) وتنظر إلى جانب طبقات السبكي في عبارة ابن فورك، تذكرة الحفاظ للذهبي ٢٥/ ١٤٨ أحداث ٤٠١: ٤٢٠.



٩- ولم يكتف الحافظ ابن كثير ت ٧٧٤ في البداية والنهاية ١٢/ ٦ بنقل عبارة اللالكائي السالفة الذكر في استتابة الخليفة القادر بالله أصحاب المقالات المخالفة .. حتى طفق يشير بنفس المصدر ١٢/ ٢٠ أحداث ٤٢٠ – وبنحوه في ١٢/ ٩٦ أحداث ٤٦٠ – إلى ما جرى من نصرة ابن سبكتكين للسنة والتأكيد على الأخذ بها في (الاعتقاد القادري) وما كان من أمر تراجع ابن فورك .. وحتى جعل يقول في ١٢/ ٤٩ أحداث سنة ٤٣٣هـ ما نصه: "وفيها قُرِئ (الاعتقاد القادري) الذي جمعه الخليفة القادر في الديوان، وأخذت خطوط العلماء والزهاد عليه بأنه اعتقاد المسلمين ومن خالفه فسق وكفر .. وقد سرده الشيخ أبو الفرج ابن الجوزي بتمامه في منتظمه[1]، وفيه جملة جيدة من اعتقاد السلف".

ومن محصلة ما سبق من تبرئة ابن فورك من المبتدعة، ومن مآثره التي سقنا بعضًا منها، ومن تضافر الأئمة الأعلام: اللالكائي والبيهقي والهروي والقاضي ابن أبي يعلى وابن الجوزي وابن تيمية والذهبي وابن كثير، يتأكد لنا – بما لا يدع مجالًا لشك – أوبة ابن فورك إلى ما كان عليه الأشعري وسلف الأمة، وأن القول بخلاف ذلك يعد طعنًا في شهادة من ذكرنا من الأئمة، وإنكارًا وتشويهًا لتاريخ الرجل ومعتقده.

نتفًا مما أورده القاضي أبو يعلى وأذعن له ابن فورك على ما هو مفادٌ مما سبق:

هذا، ومما أورده القاضي أبو يعلى في كتابه (إبطال التأويلات) الذي بش له ابن فورك وأذعن واعترف وأقر بأنه تارك لأجله ما كان يقول به، والذي ألفه أبو يعلى أصلًا للرد على تأويلاته، قوله ص ٢٦، ٢٧- وقد نقله عنه فيمن نقله: الذهبي في العلو ص ١٨٣وابن تيمية في مجموع الفتاوى٥/ ٨٩ أو الحموية ص ٥٣-: "واعلم أنه لا يجوز رد الأخبار على ما ذهب إليه جماعة من

---

(١) المنتظم ١٥/ ٢٧٩: ٢٨٢ في حوادث سنة ٤٣٣، وأيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل ٦/ ٢٥٤ ونقض أساس التقديس ص ١١٣.

المعتزلة، ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية، والواجب حملها على ظاهرها وأنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن شيخنا وإمامنا أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وغيره من أئمة أصحاب الحديث أنهم قالوا في هذه الأخبار: (أمِرُّوها كما جاءت)، فحملوها على ظاهرها في أنها صفات لله تعالى لا تشبه صفات سائر المخلوقين".

وقوله بنفس المصدر ص ٤٢ وبعد أن ساق كلام الزهري وحماد بن سلمة وابن عينة والفضيل ووكيع وابن مهدي وابن راهويه والطبري وغيرهم في هذا الباب، وفي سياق أدلة بطلان تأويل الصفات: ويدل "على إبطال التأويل: أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها ولم يتعرضوا لتأويلها ولا صرفها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغًا لكانوا إليه أسبق لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة" .. وقوله ص ٤٣: "إن من حمل اللفظ على ظاهره، حمله على حقيقته، ومن تأوله عدل به عن الحقيقة إلى المجاز، ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفاته".

وقوله ص ١٣٤ في إثبات الفوقية والاستواء والعلو، وبعد أن ذكر حديث الجارية: "اعلم أن الكلام في هذا الخبر على فصلين: أحدهما: في جواز السؤال عنه سبحانه بـ (أين هو؟)، وجواز الإخبار عنه بأنه في السماء .. والثاني: قوله: (اعتقها فإنها مؤمنة)" .. وعقب يقول: "أما الفصل الأول: فظاهر الخبر يقتضي جواز السؤال عنه، وجواز الإخبار عنه بأنه في السماء، لأن النبي ﷺ قال لها: (أين الله؟)، فلولا أن السؤال عنه جائز لم يسأل، وهي قد أجابته بأنه (في السماء) وأقرها على ذلك، فلولا أنه يجوز الإخبار عنه سبحانه بذلك لم يقرها عليه" .. إلى أن قال: "وقد أطلق أحمد القول بذلك فيما خرجه في (الرد على الجهمية)"(١).

---

(١) ينظر: الرد على الجهمية لأحمد بن حنبل ت. صبري شاهين ص ١٤٢ وما بعدها، والعلو للذهبي ص ١٨٣.

وفيما يبدو فيه تأثر القاضي أبي يعلى بما كان عليه الإمام أحمد على سبيل التفصيل وإثبات حقيقة المجيء والنزول قوله بنفس المصدر ص ١٥٠ : "وقد قال أحمد في رسالته إلى مسدد: (إن الله عز وجل ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ولا يخلو منه العرش)، فقد صرح أحمد بالقول: (أن العرش لا يخلو منه)، وهكذا القول عندنا في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، والمراد به: مجيء ذاته لا على وجه الانتقال".

لا مجال لتعصب السبكي لما كان عليه ابن فورك قبل تراجعه، ولا لتعقب الذهبي في أمره:

وإنما بدا ذلك من قول الإمام الذهبي في تاريخ الإسلام٢٥/ ١٤٧: ١٤٩ حوادث٤٠١: ٤٠٢٠: "كان ابن فورك رجلًا صالحًا .. وكان مع دينه صاحب فلتة(١) وبدعة"، وفي رده هذه العبارة التي أطلقها الذهبي وتأثر بها غيره، يقول السبكي في طبقات الشافعية٤/ ١٣٣وبنزعة تعصبية لما عليه الأشعرية يغلب عليها عدم إدراكٍ لحقيقة ما كان عليه الأمر: "وأما قول الذهبي: (إنه مع دينه كان صاحب فلتة وبدعة)، فكلام متهافت، فإنه يشهد بالصلاح والدين لمن يقضي عليه بالبدعة"، وأردف يقول: "ثم يا ليت شعري، ما الذي يعني بالفلتة؟، إن كانت قيامه في الحق – كما نعتقده نحن فيه – فتلك من الدين، وإن كانت في الباطل فهي تنافي الدين"أ.هـ.

ونقول للرد على ما ذكره السبكي: إن الكمال لله وحده، وإن لكل عالم كبوة .. ثم إن ما أقر به كلٌّ من القاضي أبي يعلى وابن الجوزي وابن تيمية والذهبي وابن كثير على ابن فورك مما سبق بيانه والتصريح به، بل وما أقر هو به على نفسه من القول – بعد أن لعن المبتدعة – بصحة ما رد به القاضي أبو يعلى على تأويلاته، وكذا من قوله – على إثر ذلك وبحضور جماعة الفقهاء وأعيان أهل الحديث – إنه: "لا اعتقاد لنا إلا ما اشتمل عليه هذا الاعتقاد" يعني: ما عُرف بـ (الاعتقاد القادري) وشكر الحاضرين له هذا الصنيع، إلى آخر ما ذكرناه .. كل ذلك يدحض ما ادعاه

(١) هي لدى الذهبي بلفظ: (قلْبَة)، لكن السبكي نطقها بالفاء، وأظنها الأرجح.



السبكي ويصب في صالح ما ذكره الإمام الذهبي من أن ابن فورك كان صاحب فلتة وأنه قد رجع عما فاته صوابه من أمر تأويلاته الصفات، وإخراجها – من ثم – عن ظاهر معناها إلى المجاز، بل وتكشف اللثام عن أن توسعه وإغراقه في التأويلات قد أحدث هزة كبيرة في المجتمع الإسلامي إبان زمانه، الأمر الذي استحق أن يثور له الخليفة وأن يحدث ما حدَّث به مؤرخو الأمة.

على أن ما ذكرته هنا بحق تجني السبكي على الذهبي، ينسحب بالطبع على رد ادعاءاته وتشككاته بشأن كل من صدع بالحق ورجع إليه في مسألة توحيد الصفات الخالق جل وعلا .. والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون .. وإلى الملتقى بمشيئة الله تعالى لنستكمل مسيرة الآيبين إلى الحق غير الخاشين في الله لومة اللائمين.

(٤) تراجع الإمام الجويني[1] ت ٤٣٨

هو: الإمام الحجة أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيَّوية الشافعي .. أوحد زمانه علمًا وزهدًا وتقشفًا، كان يلقب بركن الإسلام كما كان مهيبًا شديد الاحتياط لدينه لا يجري بين يديه إلا الجد، وله معرفة تامة بالفقه والأصول والنحو والتفسير والأدب، قال عنه القشيري: (كان أئمتنا في عصره والمحققون من أصحابنا يعتقدون فيه من الكمال البشري والفضل والخصال الحميدة ما لو جاز أن يبعث الله نبيًا في عصره لما كان إلا هو من حسن طريقته وزهده وكمال فضله)، ولد في جوين ثم سكن نيسابور ومات بها .. ظل – رحمه الله – حينًا من الدهر متحيرًا بسبب تأثره بعلم الكلام الذي تلقاه عن شيوخه، ثم هداه الله بتركه إلى المعتقد الصحيح في فهم الاستواء وسائر الصفات، وما كان منه إلا أن ألف في ذلك رسالة نافعة قدمها نصيحة لإخوانه أسماها: (النصيحة في صفات الرب جل وعلا) وهي مطبوعة بشكل مستقل في (المكتب الإسلامي) بتحقيق زهير الشاويش، ومطبوعة أيضًا ضمن (مجموعة الرسائل المنيرية) ١/ ١٧٤:

---

(١) ينظر في ترجمته سير أعلام النبلاء ١٧/ ٦١٧، ٦١٨ طبقات العبادي ص ١١٢ ودمية القصر ٢/ ٩٩٨، ٩٩٩ والأنساب ٣/ ٣٨٥ وتبيين كذب المفتري ٢٥٧، ٢٥٨ والمنتظم ١٥/ ٣٠٦، ٣٠٧ ومعجم البلدان ٢/ ١٩٣ ومنتخب السباق ورقة ٥٥ واللباب ١/ ٣١٥ والكامل في التاريخ ٨/ ٢٧٥ وطبقات ابن الصلاح الورقة ٥٥ ووفيات الأعيان ٣/ ٤٧ والمختصر في أخبار البشر ٢/ ١٦٨ والعبر ٢/ ٢٧٤ وتتمة المختصر ١/ ٥٢٩ ومرآة الجنان ٣/ ٥٨ وطبقات السبكي ٥/ ٧٣: ٩٣ وطبقات الإسنوي ١/ ٣٣٨: ٣٤٠ وطبقات الشافعية لابن كثير ١/ ٣٧٣، ٣٧٤ والبداية والنهاية ١٢/ ٥٥ والنجوم الزاهرة ٥/ ٤٢ وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٥٣: ٢٥٥ وطبقات ابن قاضي شهبة ٢٢٠ ومفتاح السعادة ٢/ ١٨٤ وطبقات ابن هداية الله ١٤٤، ١٤٥ وكشف الظنون ٣٣٩، ٣٨٥، ٤٤٥ وشذرات الذهب ٣/ ٢٦١، ٢٦٢ وهداية العارفين ١/ ٤٥١ مع مراعاة اختلاف الصفحات لطبعات بعض هذه المراجع.



١٨٧ من المجلد الأول تحت عنوان: (رسالة في إثبات الاستواء والفوقية)، وكان مما جاء فيها، قوله حاكيًا عن تجربته وما آل إليه أمره:

«كنت متحيرًا في الأقوال المختلفة الموجودة في كتب أهل العصر من تأويل الصفات وتحريفها، أو إمرارها والوقوف فيها، أو إثباتها بلا تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل، فأجد النصوص في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ناطقة منبئة بحقائق هذه الصفات .. ثم أجد المتأخرين من المتكلمين في كتبهم، منهم من يؤول (الاستواء): بـ(القهر والاستيلاء)، ويؤول (النزول): بـ(نزول الأمر)، وأمثال ذلك، ثم أجدهم مع ذلك يجعلون كلام الله معنى قائمًا بالذات بلا حرف ولا صوت ويجعلون هذه الحروف عبارة عن ذلك المعنى القائم، وممن ذهب إلى هذه الأقوال أو بعضها قوم لهم في صدري منزلة .. ولي فيهم الاعتقاد التام لفضلهم وعلمهم، ثم إنني مع ذلك أجد في قلبي من هذه التأويلات حزازات لا يطمئن قلبي إليها، وأجد الكدر والظلمة منها، وأجد ضيق الصدر وعدم انشراحه مقرونا بها .. وكنت أخاف من إطلاق القول بإثبات العلو والاستواء والنزول مخافة الحصر والتشبيه، ومع ذلك فإذا طالعت النصوص الواردة في كتاب الله وسنة رسوله أجدها نصوصًا تشير إلى حقائق هذه المعاني وأجد الرسول قد صرح بها مخبرًا عن ربه واصفًا له بها، وأعلم بالاضطرار أنه ﷺ كان يحضر في مجلسه الشريف والعالم والجاهل والذكي والبليد والأعرابي والجافي، ثم لا أجد شيئًا يَعْقُب تلك النصوص لا نصًا ولا ظاهرًا مما يصرفها عن حقائقها ويؤولها كما تأولها هؤلاء المتكلمين مثل تأويلهم الاستواء بالاستيلاء، ولم أجد عنه ﷺ أنه كان يُحذِّر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفته لربه من الفوقية واليدين وغيرها، ولم يُنقل عنه مقالة تدل على أن لهذه الصفات معانٍ أخر باطنة غير ما يظهر من مدلولها، وأجد الله يقول: (الرحمن على العرش استوى .. طه/ ٥)"، وذكر النصوص في ذلك، ثم استطرد يقول:

"والذي شرح الله به صدري في حال هؤلاء الشيوخ الذين أولوا .. هو: علمي بأنهم ما فهموا في



صفات الرب إلا ما يليق بالمخلوقين، فما فهموا عن الله استواءً يليق به، ولا نزولًا يليق به، ولا يدين تليق بعظمته بلا تكييف ولا تشبيه، فلذلك حرفوا الكلم عن مواضعه، وعطلوا ما وصف الله نفسه به".

وأردف يقول: "لا ريب أنا نحن وإياهم، متفقون على إثبات صفات: (الحياة والسمع والبصر والعلم والقدرة والإرادة والكلام لله تعالى)، ونحن قطعًا لا نعقل من (الحياة) إلا هذا العَرَض الذي يقوم بأجسامنا، وكذلك لا نعقل من (السمع والبصر) إلا أعراضًا تقوم بجوارحنا، فكما أنهم يقولون: (حياته ليست بعرَض، وعلمه كذلك، وبصره كذلك، وإنما هي صفات كما تليق به، لا كما تليق بنا)، فكذلك نقول نحن: (حياته معلومة وليست مكيفة، وعلمه معلوم وليس مكيفًا، وكذلك سمعه وبصره معلومان ليس جميع ذلك أعراضًا، بل هو كما يليق به، ومثل ذلك بعينه فوقيته واستواؤه ونزوله، ففوقيته معلومة ثابتة كثبوت حقيقة السمع وحقيقة البصر، فإنهما معلومان ولا يُكيَّفان، كذلك فوقيته معلومة ثابتة غير مكيفة كما يليق به، واستواؤه على عرشه معلوم غير مكيف بحركة أو انتقال يليق بالمخلوق، بل كما يليق بعظمته)".

يقول: "وجلالة صفاته تعالى معلومة من حيث الجملة والثبوت، غير معقولة من حيث التكييف والتحديد، فيكون المؤمن بها مبصرًا من وجه، أعمى من وجه .. مبصرًا من حيث الإثبات والوجود، أعمى من حيث التكييف والتحديد، وبهذا يحصل الجمع بين الإثبات لما وصف الله نفسه به، وبين نفي التحريف والتشبيه والوقوف، وذلك هو مراد الله تعالى منا في إبراز صفاته لنا لنعرفه بها، ونؤمن بحقائقها وننفي عنها التشبيه، ولا نعطلها بالتحريف والتأويل، لا فرق بين (الاستواء والسمع)، ولا بين (النزول والبصر)، الكل ورد في النص.

فإن قالوا لنا في الاستواء: (شبَّهتُم)، نقول لهم: (في السمع شبهتم، ووصفتم ربكم بالعَرَض!)، فإن قالوا: (لا عَرَضَ بل كما يليق به)، قلنا: (في الاستواء والفوقية لا حصر، بل كما يليق به)، فجميع ما يُلزِمونا به في (الاستواء والنزول واليد والوجه والقدم والضحك والتعجب) من التشبيه، نلزمهم به في (الحياة

والسمع والبصر والعلم)، فكما لا يجعلونها هم أعراضًا، كذلك نحن لا نجعلها جوارح ولا مما يوصف به المخلوق؛ وليس من الإنصاف أن يفهموا في (الاستواء والنزول والوجه واليد) صفات المخلوقين، فيحتاجوا إلى التأويل والتحريف، فإن فهموا في هذه الصفات ذلك، فيلزمهم أن يفهموا في الصفات السبع صفات المخلوقين من الأعراض!!، فما يُلزمونا به في تلك الصفات من التشبيه والجسمية، نُلزمهم في هذه الصفات في العَرَضية، وما ينزهون ربهم به في الصفات السبع وينفون عنه عوارض الجسم فيها، فكذلك نحن نعمل في تلك الصفات التي ينسبونا فيها إلى التشبيه سواء بسواء".

وعقب يقول: "ومن أنصف، عرف ما قلناه واعتقده وقبِل نصيحتنا، ودان لله بإثبات جميع صفاته هذه وتلك، ونفى عن جميعها التشبيه والتعطيل والتأويل والوقوف – يعني: عن معرفة المعنى – وهذا مراد الله منا في ذلك، لأن هذه الصفات وتلك جاءت في موضع واحد وهو الكتاب والسنة، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويل، وحرفنا هذه وأوَّلناها، كان كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض، وفي هذا بلاغ وكفاية»[(١)].

وكلام الجويني هنا الذي رجع إليه، هو – كما نرى – مطابق لسليم الفطرة، موافق حذو القذة بالقذة لما عليه سائر الأئمة الذين نقلنا إجماعهم على الإثبات لمعان صفات الخالق جل وعلا، وذلك بمعرفة معاني ما جاء منها في الكتاب وصحيح السنة، دون ما تفويض ولا تكييف ولا تأويل .. وقد نص على تراجع الجويني جمع من القدامى والمحدثين، منهم الشيخ الألباني في مختصر العلو ص ٢٧، ٢٧٧ ود. العباد في شرحه على مقدمة ابن أبي زيد القيرواني ص ٣٧.



(١) رسالته في إثبات الاستواء بالمنيرية ١/ ١٧٦: ١٨٣ باختصار، وهي مطبوعة في كتاب مستقل بمسمى: (النصيحة في صفات الرب جل وعلا) ص ٤٠: ٤٣ .. كما ينظر مختصر العلو للألباني ص ٢٧: ٣١، ٧٥: ٧٨، ٢٧٧ وشرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني د. حمد العباد ص ٣٧.



(٥) وتراجع ابنه .. أبي المعالي المعروف بإمام الحرمين[١]، ت ٤٧٨

هو عبد الملك علامة الشرق وشيخ الشافعية .. كان رأسًا لمتأخري الأشاعرة وأحد أعمدة مذهبهم الرئيسة ومن كان يقول: رأي السلف أسلم ورأي الخلف أعلم وأحكم .. وقد كان برغم هذا بحرًا من بحور العلم في الأصول والفروع يتوقد ذكاء، لم تر العيون مثله قبله ولا يُرى بعده، تربى على يد أبيه وخلفه في التدريس، وقد وصفه ابن عساكر في التبيين ٢٧٨ بأنّه إمام الأئمّة على الإطلاق وحبر الشريعة المجمع على إمامته شرقًا وغربًا، المُقِر بفضله السراة والحراة عربًا وعجمًا .. كما حكا عنه وكذا الذهبي في السير ١٨/ ٤٧٦ والسبكي في طبقاته ٥/ ١٧١ أن تلامذته لما توفي – وكانوا نحو أربعمائة – كسروا محابرهم وأقلامهم وأقاموا حولًا، ووضعت المناديل عن الرءوس عامًا بحيث ما اجترأ أحد على ستر رأسه، كما كان بعضهم يطوفون بالبلد

---

(١) ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٦٨: ٤٧٧ وتاريخ الإسلام ٢٦/ ٤٦٠ وطبقات العبادي ١١٢٠ودمية القصر ٢/ ١٠٠٠: ١٠٠٢ والسياق الورقة ٤٩أ: ٥٢أ والأنساب ٣/ ٣٨٦، ٣٨٧ وتبيين كذب المفتري ٢٧٨: ٢٨٥ والمنتظم ١٦/ ٢٤٤: ٢٤٧ ومعجم البلدان ٢/ ١٩٣ والكامل ٨/ ٤٤١ واللباب ١/ ٣١٥ وذيل تاريخ بغداد لابن النجار ٨٥: ٩٥ ووفيات الأعيان ٣/ ١٦٧: ١٧٠ والمختصر في أخبار البشر٢/ ١٩٦، ١٩٧ ودولة الإسلام ٢/ ٨ والعبر ٢/ ٣٣٩ والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ١٧٤، ١٧٥ وتتمة المختصر ١/ ٥٧٦ ومرآة الجنان ٣/ ١٢٣: ١٣١ وطبقات السبكي ٥/ ١٦٥: ٢٢٢ وطبقات الإسنوي ١/ ٤٠٩: ٤١٢ والبداية والنهاية ١٢/ ١٢٨، ١٢٩ ووفيات ابن منقذ ٢٥٧، ٢٥٨ والعقد الثمين ٥/ ٥٠٧، ٥٠٨ والنجوم الزاهرة ٥/ ١٢١ ومفتاح السعادة ٢/ ١١٠، ١١١ وتاريخ الخميس ٢/ ٣٦٠ وطبقات ابن هداية الله ١٧٤: ١٧٦ وكشف الظنون١/ ٦٨، ٧٠، ٧٥، ٢٤٢، ٨٩٦، ٢/ ١٠٢٤، ١٢١٢، ١٥٦١، ١٦٤١، ١٧٥٤، ١٩٩٠ وشذرات الذهب ٣/ ٣٥٨: ٣٦٢ والفوائد البهية ٢٤٦ وروضات الجنات ٤٦٣، ٤٦٤ وإيضاح المكنون ١/ ٢٨٨ وهداية العارفين ١/ ٦٢٦ وسلسلة أعلام العرب د. فوقية توفيق رقم٤٠/ ١٩٦٥.



نائحين عليه مبالغين في الصياح والجزع .. رحمة الله على ابن الجويني وأثابه عنهم وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

كان – رحمه الله – في زمانه من أعظم أئمة القائلين بالتأويل وانتصر له في كتاب الإرشاد، لكنه رجع عن ذلك وكان من صريح كلامه بعد التراجع، قوله في العقيدة النظامية ص ١٦٥، ١٦٨ – وقد نقله عنه ابن تيمية في مجموع الفتاوى٥/ ١٠١ أو الحموية ص ٥٩ والذهبي في العلو ص ١٨٧ وابن القيم في أعلام الموقعين ٤/ ٢١٣ وابن حجر في الفتح ١٣/ ٤١٨ والشنقيطي في الإقليد ص ٧٤ وأضواء البيان ٧/ ٣١٧، ٣١٨ ود. مصطفى حلمي في القواعد ص ٢٢١ وغيرهم، كما جاء ذكره في موسوعة أهل السنة١/ ٤٤٨ –:

"ذهب أئمة السلف عن الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب تعالى، والذي نرتضيه رأيًا وندين الله به عقدًا، اتباع سلف الأمة، فالأولى: الاتباع وترك الابتداع، والدليل القاطع السمعي في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة .. وقد درج صحب النبي صلى الله عليه وسلم على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهدًا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغًا ومحتومًا – يعني: كما يقول أهل التأويل – لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك قاطعًا وأنه الوجه المتبع بحق"، ثم قال: "فلتجرِ آية الاستواء والمجيء، وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] و﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] و﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وما صح من أخبار الرسول عليه السلام كخبر النزول وغيره، على ذلك، فهذا بيان ما يجب لله تعالى" .. وقد شهد بتراجع إمام الحرمين عن



التأويل شيخ الإسلام، حيث قال في مجموع الفتاوى ١٦/ ٩١ ما نصه: "أبو المعالي كان يقول بالتأويل، ثم حرمه وحكا إجماع السلف على تحريمه".

والحق أن إمام الحرمين وإن سلِم – بما ذكره – من شائبة التأويل، إلا أن عبارته بحق تفويض الصفات موهمة، إذ لو كان مراده من التفويض تفويض كيفيات تلك الصفات دون معناها المتعارف عليه واللائق بحقه تعالى، فمُسَلم به لكون هذا هو معنى إثبات السلف، بل والمبتنى على أساس قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .. أما إن أراد بالتفويض: (تفويض المعاني المفهومة لتلك الظواهر) على ما هو المفاد من كلامه، فليس هذا[١] هو مذهب السلف، فإن السلف يفهمون معاني تلك الصفات التي وردت بها النصوص ويعتقدونها ولكنهم لا يعلمون كيفياتها[٢].

وعليه، فإنه لا يُقبل من أبي المعالي هنا – ولا كذلك من مثله – ما يُقبل من أئمة السلف عباراتهم في إمرار الصفات، وذلك نظرًا لما بين المقصودين من فرق، ونظرًا لما كان عليه حاله قبل التراجع من خلط وانشغال بعلم الكلام، فلعله لكل ذلك فاته الصواب على وجه الدقة، فيكون قد أخطأ في هذا وأصاب فيما كفَّ عنه .. ولو أنه سار في هذا مسيرة أبيه، لأصاب فيهما[٣].

ومصداقًا لذلك يقول د. علي الجامي في كتابه (الصفات الإلهية) ص١٦٤: "فإمام الحرمين عبد الملك قد سلك مسلك والده الإمام أبي محمد الجويني في إعلانه أن فهم السلف هو الحق

---

(١) على ما أفضنا في كتابنا: (موقف السلف من تفويض الصفات).

(٢) ينظر: هامش التوحيد لابن مندة ١/ ٩٠ .. والغريب أن يقع هذا منه على الرغم من تبنيه وسوقه واستحسانه في نفس السياق لما قاله الإمام مالك رحمه الله من أن: الاستواء معلوم والكيف فيه غير معقول.

(٣) وأقول: إنه بالفعل ترك ثغرة لمن حمل كلامه على محمله، لأن الدلائل تفيد أنه كان يقول بقول المفوضة وإن لم يكن يقصد لذلك، وإنما لمن أراد أن يشكك في تراجعه ولمن فهم التفويض عن السلف فهمًا خاطئًا من نحو السبكي وابن عساكر والكوثري ومن سار على دربهم من القدامى والمعاصرين .. ولا أدل على رد عادية هؤلاء جميعًا من كلام أبيه الإمام الجويني الذي سبق أن أجملناه.



وحده فيما يعتقد العبد نحو ربه سبحانه، وما سواه باطل لا محالة، لأنه تشبيه أو تعطيل أو توقف، وهو يشبه أباه في هذا الموقف بالجملة (ومن يشابه أبيه فما ظلم) .. لكن لم يبلغ درجة أبيه، حيث يوجد في كلامه بعض الثغرات التي يستطيع أن ينفذ منها بعض المغرضين المنحرفين بكلامه بالتحريف فيه، وحمله على غير محمله، بخلاف كلام والده فإنه لم يترك مدخلًا لداخل، يدرك ذلك من يقارن بين ما جاء في العقيدة النظامية للجويني (الابن) وما جاء في (رسالة إثبات الاستواء والفوقية) (للأب)، وعلى كل حال فإن إمام الحرمين بحر لا ساحل له في علمه تدل على ذلك كتب التراجم ومؤلفاته المتنوعة، وكان رحمه الله يكره التقليد والتعصب".

ويحكي شيخ الإسلام الأطوار التي مر بها إمام الحرمين، فيفيد أن أبا المعالي وأتباعه خالفوا الأشعري وقدماء أصحابه في الصفات الخبرية فلم يثبتوها، لكن منهم من نفاها فتأول الاستواء بالاستيلاء، وهذا أول قولي أبي المعالي، ومنهم من توقف في نفيها وإثباتها كالرازي والآمدي، وآخر قولي أبي المعالي: المنع من التأويل[1]، وابن تيمية وإن ذكر تركه التأويل إلا أنه لم يذكر شيئًا عن تركه التفويض في معاني الصفات، الأمر الذي يزيد من أمر احتمال ثباته على موقفه من حمل صفات الخبر والفعل على ظواهرها مع تفويض معانيها، وابتعاده من ثم عن الشق الثاني لما كان عليه السلف الصالح من قصر التفويض على الكيف فقط مع منع التأويل.

وعلى أي حال، فإن مما يدل على صدق توجه إمام الحرمين في ترك ما كان عليه الخلف جملة وتفصيلًا، قوله عقب مقولته الملبسة هذه وقبيل وفاته – وقد تضافر أهل العلم من نحو: ابن الجوزي في تلبيس إبليس ص ٩٢ والقرطبي في المفهم ٦/ ٥٦٣ وابن تيمية في المجموع ٤/ ٧٣، ٥/ ١٠ أو الحموية ص ٧ والفتاوى الكبرى ٥/ ٣٠٠ ودرء تعارض العقل والنقل ٨/ ٤٧ ومنهاج السنة ٥/ ٢٦٩وتلميذه ابن القيم في مختصر الصواعق ص ٩ والذهبي في السير ١٨/

(١) ينظر: مجموع الفتاوى٤/ ١٨، ٧١، ٧٣- ٥/ ١٠١، ٢٩٤ ومجموعة تفسير ابن تيمية ص ٣٢٠.



٤٧٤ وابن أبي العز في شرح الطحاوية ص ١٤٨ وابن الوزير في الروض الباسم ٢/ ١٤ وابن حجر في الفتح ١٣/ ٣٦٢ والسيوطي في (صون المنطق) ص ١٨٤ وابن العماد في شذرات الذهب ٣/ ٣٦١ والعلو للذهبي ص ١٨٨ ومختصره للألباني ص٢٧٦ وشارح السفارينية ص ١١٦ ورضا نعسان في علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين ص ١٤ وغيرهم، على نقله عنه:

"قرأت خمسين ألفًا في خمسين ألفًا، وركبت البحر الخضم – كل ذلك في طلب الحق وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد – وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه – يعني علم الكلام – وغصت في كل شيء نَهى عنه أهل العلم، كل ذلك في طلب الحق وفرارًا من التقليد، والآن رجعت إلى كلمة الحق واعتقدت مذهب السلف، فإن لم يدركني الله بلطفه وأموت على دين العجائز وتختم عاقبة أمري على الحق وكلمة الإخلاص، وإلا فالويل لابن الجويني".

وفي دراسة مستفيضة للدكتورة فوقية محمود عن إمام الحرمين وعما أسرف فيه من علم الكلام، خلصت إلى أنه رحمه الله كان يعتبر التأويل مجرد "وسيلة تهدي الباحث إلى وجود إله منزه عن صفات الافتقار دون أن تهديه إلى حقيقة الذات الإلهية"، وأن هذا يعني "أن الإمام كان يرى في علوم الكلام نقصًا"[1] .. وفي أخرى لأبي عبد الرحمن السيد بن أحمد في كتابه (تفنيد أهل السنة والجماعة لمذهب الأشاعرة) ذكر في ص ٧١، ٧٢ خلاصة تجربة أبي المعالي، وأنه "رحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور فيه أربع سنوات، وذهب إلى المدينة المنورة فأفتى ودرس، ثم عاد إلى نيسابور فبنى له فيها الوزير نظام الملك المدرسة النظامية، وكان يحضر دروسه أكابر العلماء، وبقي على ذلك قريبًا من ثلاثين سنة غير مزاحَم ولا مُدافع، ودافع عن الأشعرية فشاع ذكره في الآفاق، إلا

---

(١) الجويني إمام الحرمين) د. فوقية حسين ص ٢٢٢.



انه في نهاية حياته رجع إلى مذهب السلف"، وذكر طرفًا مما يفيد تخليه عن مذهب الكلام إلى مذهب أهل السنة .. وهو نفس ما خلص إليه أئمة العلم من قبل.

ففي خبر عن أبي المعالي فيما آل إليه حاله قبيل وفاته، يقول ابن الجوزي في كتابه (المنتظم) ١٦/ ٢٤٥: "كان الجويني قد بالغ في الكلام وصنف الكتب الكثيرة فيه، ثم رأى أن مذهب السلف أولى"، ويحكي الذهبي في السير١٨/ ٤٧٤ والسيوطي في صون المنطق ص ١٨٤قوله لأصحابه: "لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام" .. ويروي الذهبي في العلو ص ١٨٨ وبنحوه في السير ١٨/ ٤٧٤، ومن قبله ابن تيمية في الفتاوى الكبرى ٥/ ٣٠٠ ونقض أساس التأسيس ص ٣١عن أبي الفتح محمد بن علي الفقيه، قوله: "دخلتُ على الإمام أبي المعالي ابن الجويني نعوده في مرض موته فأقعِد، فقال لنا: (اشهدوا عليَّ أني قد رجعتُ عن كل مقالة تخالف السنة وما قال السلف الصالح، وإني أموت على ما تموت عليه أمي، أو قال: عجائز نيسابور)"، يعني لكونهن مؤمنات على الفطرة ولم يدرين – على حد ما ذكر الذهبي – ما علم الكلام[1].

---

(١) كما علق ابن تيمية عليه في الفتاوى الكبرى ٥/ ٣٠٠ بقوله: "وعامة المتأخرين من أهل الكلام سلكوا خلفه من تلامذته، وتلامذة تلامذته، وتلامذة تلامذة تلامذته، ومن بعدهم" .. وقد خلص إلى ما خلص إليه ابن تيمية د. أحمد عبد الرحمن القاضي في رسالته عن مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات ود. عبد الله بن حسين الموجان في (الرد الشامل) ود. خالد المصلح في شرحه على الحموية .. وعلى حال ومقال ابن الجويني في كتابه (التنكيل) ٢/ ٢٣٣ يعلق الشيخ المعلمي فيقول: "فتدبَّر كلام هذا الرجل الذي طبقت شهرته الأرض، يتضح لك منه أمور: الأول: حسن ثقته بصحة اعتقاد العجائز وبأنه مقتضٍ للنجاة، الثاني: سقوط ثقته بما يخالف ذلك من قضايا النظر المتعمق فيه، وجزمه بأن اعتقاد تلك القضايا مقتضٍ للويل والهلاك، الثالث: أنه مع ذلك يرى أن حاله دون حال العجائز؛ لأنهن بقين على الفطرة وسلمن من الشك والارتياب، ولزمن الصراط، وثبتن على السبيل، فرجا لهن أن يكتب الله تعالى في قلوبهن الإيمان ويؤيدهن بروح منه،



كما يحكى الذهبي في العلو ص ١٨٩ والسير ١٨/ ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٧ وابن تيمية في المجموع ٤/ ٤٤، ٦١، ٧٣ ونقض أساس التأسيس ص ٣١، ٣٢وابن القيم في اجتماع الجيوش ص ١٠٨ وغيرهم في أسباب توبته بسند صحيح متصل وبأكثر من رواية، أنه وقف مرة عَلَى المنبر وتكلم في أمر العقيدة وفي نفي العلو، وكَانَ أبو جعفر الهمداني(١) جالسًا في المسجد فَقَالَ له: (أيها الشيخ، دع عنك هذا، دعنا من الجدل ومن النقاش ومن العقليات، وأخبرنا عن الضرورة التي يجدها الإِنسَان حين يدعو الله عز وجل، فما من داع يدعو الله إلا ويجد ضرورة أن يتجه إِلَى العلو، فما سر هذه الضرورة الفطرية المغروسة في كل نفس؟!)، فأخذ الجويني يلطم بكمه في المنبر ويقول: (حيرني الهمداني، حيرني الهمداني)، ونزل من عَلَى المنبر(٢)، وهذه الواقعة الثابتة المشهورة، تثبت من دون شك أن علم الكلام مصادم للفطرة السليمة.

فلهذا يتمنى أن يعود إلى مثل حالهن .. وإذا كانت هذه حال العجائز، فما عسى أن يكون حال العلماء السلفيين؟".

(١) هو محمد بن أبي علي الحسن بن محمد ت ٥٣١ وصفه شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٤/ ٤٤ بـ "الشيخ العارف"، وذكر رحمه الله قصتهما.

(٢) ويعلق الشيخ الألباني في مختصره ص ٢٧٧ على هذه الواقعة كذلك فيقول: "إسناد هذه القصة صحيح مسلسل بالحفاظ .. ويبدو لي أن هذه الحيرة كانت قبل استقرار عقيدة أبي المعالي على المذهب السلفي، بل لعلها كانت المنطلق إلى هذا الاستقرار الذي أبان عنه فيما سبق من كلامه في (الرسالة النظامية)" التي ألفها في آخر أيامه ورجع فيها عن كل تأويلات الأشعرية فكان مآل أمره – رحمه الله وغفر له – الرجوع إلى ما يشبه مذهب السلف في الجملة.



ومن كلمات إمام الحرمين التي ختم بها حياته قوله – فيما حكاه عنه أبو الحسن القيرواني وكان ممن يختلفون إلى مجلسه، وذكره الحافظ الذهبي في العلو ص ١٨٨–: "يا أصحابنا لا تشتغلوا بعلم الكلام، فلو عرفتُ أنه يبلغ بي ما بلغ ما تشاغلتُ به"(١).

ويعضد من شأن التجاء أبي المعالي لطرق مذهب السلف ونبذ ما يقابله، ما ذهب إليه في كتابه: (غياث الأمم في التياث الظلم)، فبالرغم من أن الكتاب مخصص لعرض الفقه السياسي الإسلامي فقد قال فيه: "والذي أذكره الآن لائقًا بمقصود هذا الكتاب، أن الذي يحرص الإمام عليه: جمع عامة الخلق على مذاهب السلف السابقين، قبل أن نبغت الأهواء وزاغت الآراء، فقد كانوا –رضي الله– عنهم ينهون عن التعرض للغوامض والتعمق في المشكلات" .. إلى أن قال: "وما كانوا ينكفُّون عما تعرض له المتأخرون عن عيٍّ وحصر وتبلد في القرائح، هيهات!"(٢).

وإنما استدعى أمر الإكثار من أدلة ونقول أهل التحقيق بحق رجوع من ذكرنا من أئمة الخلف وممن سنذكر بمشيئة الله: التأكيد على أن استبعاد السبكي لما جاء عن إمام الحرمين بهذا الشأن، وتحامله بسبب ذلك على الحافظ الذهبي الذي "تأثر به – على حد قول السبكي – كثير من المتعصبين من القدامى والمحدثين" .. يشوبه كثير من التكلف، وهو في غير محله وغير محق فيه(٣).

---

(١) ينظر إلى جانب ما ذكرنا: تلبيس إبليس ص ٩٢ ومختصر العلو للألباني ص٢٧٤: ٢٧٧ وشرح الطحاوية ص ١٤٨ ونقض المنطق ص ٦١ والإقليد للشنقيطي ص ٧٣ وشرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني د. عبد المحسن العباد ص ٣٦ وهامش (التوحيد) لابن مندة١/ ٧٦، ٧٧ وتفنيد أهل السنة لمذهب الأشاعرة للسيد أحمد يوسف ص ٧٢ والقائد في تصحيح العقائد للمعلمي اليمني ص ٧٠.

(٢) غياث الأمم لابن الجويني ص١٤٠، ١٤١ ت د. مصطفى حلمي، د. فؤاد عبد المنعم ط. دار الدعوة بالإسكندرية سنة١٤٠٠، وينظر (قواعد المنهج السلفي) د. مصطفى حلمي ص ٢٢٢.

(٣) ذلك أن قول السبكي في الطبقات ٥/ ١٨٥بعد أن ساق عبارة أبي المعالي (ركبت البحر الخضم وخليت الإسلام وأهله .. إلخ): إن "مراده أنه أنزل المذاهب كلها في منزلة النظر والاعتبار غير متعصب لواحد منها، بحيث لا يكون عنده ميل يقوده إلى مذهب معين من غير برهان، ثم توضح له الحق وأنه الإسلام، فكان على هذه الملة عن اجتهاد وبصيرة، لا عن تقليد"، كلام فيه لبس، إذ الأمر واضح فيم كان تراجعه ..



وأمر آخر يتمثل في: أن هناك من أهل الاجتهاد من يجادل في تراجع أئمة الخلف بغير علم، فهم ما بين جاهل بحقيقة تفويض السلف فحامل إياه من قِبل المتراجعين على غير وجهه، وما بين سائق لحجج واهية لا ترقى لأن تُناقش مناقشة علمية محايدة كمن يدعي أنّ نَفيهم كان لوجوب التأويل لا لجوازه، وما بين مكذب لما تضافر عليه أهل العلم من أمر رجوعهم، وما بين مستبعد أو منكر لهذا الأمر بما حاصله أن التوبة لم ينقلها غير مخالفيهم أو ممن بينهم وبين من تراجعوا مفاوز، وما بين مدع بأن القائلين برجوعهم لم يأتوا بدليل صريح من كتبهم أو من أقرب الناس إليهم تفيد أنهم رجعوا عن المنهج الأشعري، إلخ.

ونحن بدورنا لا ولن نطيع في أئمتنا – ابن الجوزي والقرطبي والذهبي وابن القيم وابن كثير وابن أبي العز وابن الوزير وابن حجر والزبيدي والشنقيطي والألباني وغيرهم ممن ذكرنا وممن لم نذكر – أحدًا أبدًا، فإن هذا الأحد ليس أحق بالأخذ عنه والتأثر بكلامه الذي يريد فرضه على الأمة، ولا أعرف ممن ذكرنا من أئمة الهدى وجهابذة العلم .. كما أنه بما أقدم عليه أساء الظن بمن نقل عن المتراجعين أمر تراجعهم، بل وبأولئك المتراجعين من الأئمة أنفسهم وغاب عنه أن الذي حداهم للرجوع، هو: الانصياع للحق والرغبة في عدم التمادي في الباطل، وليته اقتدى بهم في هذا، إذن لأفلح وهُدي إلى سواء السبيل.



ثم إن السبكي لم يكتف بذلك حتى طفق يبعد النجعة ويشكك في نصيحة أبي المعالي التي فيها (يا أصحابنا لا تشتغلوا بعلم الكلام .. إلخ) ويكذبها على الرغم من تضافر من نقلها عنه أيضًا، بل لم يكتف السبكي بكل ذلك حتى جعل يتهم الذهبي بتحامله على أبي المعالي قوله عنه: "وكان أبو المعالي مع تبحره في الفقه وأصوله لا يدري الحديث"، بل ويتهم عبد الغافر أن ذكر من أمر تراجعه ما ذكر .. مع ما هو معروف من أن تراجع إمام الحرمين وكذا عدم تبحره في الحديث، لا يعيبه .. بل يجعله متحليًا بفضيلتي الرجوع إلى الحق وعدم التمادي في الباطل، وهو ما لم يتَّسِم به الإمام السبكي في الحقيقة مع احترامنا الشديد لقدره وعلمه.





المبحث الثاني
ظاهرة التراجع إلى مذهب الأشعري
في القرن السادس الهجري

(٦) الغزَّالي أبو حامد يتراجع هو الآخر عن تأويل الصفات إلى ما كان عليه الأشعري .. ويموت وصحيح البخاري على صدره

أبو حامد الغزَّالي حجة الإسلام محمد بن محمد بن أحمد الطوسي النيسابوري ت٥٠٥: هو من المعدودين عند ابن عساكر من الطبقة الخامسة، السائرين على منوال الأشعري في القديم الذي شابه التأويل[١] .. كان يجنح قبل تراجعه إلى أن الاستواء بمعنى الاستيلاء ويدافع عن ذلك دفاعًا شديدًا، فيقول

(١) تُرجم له في الأعلام ٧/ ٢٢ ووفيات الأعيان ١/ ٤٦٣، ٤/ ٢١٦: ٢١٩ وسير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٢٢: ٣٤٦وتبيين كذب المفتري ٢٩١: ٣٠٦ والمنتظم ١٧/ ١٢٤: ١٢٧ واللباب ٢/ ٣٧٩ والكامل لابن الأثير٩/ ١٤٦ وطبقات ابن الصلاح ٢١/ ٢، ٢٣/ ٢ والمختصر في أخبار البشر٢/ ٢٣٧ وتاريخ الإسلام ٤/ ١٧٣/ ٢- ١٧٦/ ٢ ودول الإسلام ٢/ ٣٤ والعبر ٢/ ٣٨٧ وتتمة المختصر ٢/ ٣٥ والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ٣٧: ٣٨ والوافي بالوفيات ١/ ٢٧٤: ٢٧٧ وعيون التواريخ ١٣ لوحة ٢٦٢، ٢٧٢ ومرآة الجنان ٣/ ١٧٧: ١٩٢ومرآة الزمان ٨/ ٢٥، ٢٦ والمنتظم ١٧/ ١٢٤: ١٢٧وطبقات الشافعية للسبكي ٦/ ١٩١: ٢٨٩ وطبقات الإسنوي ٢/ ٢٤٢: ٢٤٥ والبداية والنهاية ١٢/ ١٧٣، ١٧٤ ووفيات ابن منقذ ٢٦٦، ٢٦٧والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٠٣ والأنس الجليل ١/ ٢٦٥ ومفتاح السعادة ٢/ ٣٣٢: ٣٣٦، ٣٤١: ٣٤٣، ٣٤٧: ٣٥٠، ٥٦٠: ٥٦٢ وأسماء الرجال لابن هداية الله ٦٤ وطبقات ابن هداية الله خ ٦٩: ٧١ وكشف الظنون ١٢/ ٢٣، ٢٤، ٣٦ وشذرات الذهب ٤/ ١٠: ١٣ وإتحاف السادة المتقين ١/ ٦: ٥٣ وروضات الجنات ١٨٠: ١٨٥ وإيضاح المكنون ٢/ ١١: ١٧١ وهدية العارفين ٢/ ٧٩: ٨١ وبروكلمان ١٤٠٨: ١٤١٦ ومعجم المؤلفين ١١/ ٢٦٦: ٢٦٩ والمجددون في الإسلام ١٨١: ١٨٤.



في (الاقتصاد) ص ٤٠:

«يصلح الاستيلاء على العرش لأن يُمتدح به، ويُنَبَّه به على غيره الذي هو دونه في العظم، فهذا مما لا يحيله العقل ويصلح له اللفظ، فأخلِق بأن يكون هو المراد قطعًا، أما صلاح اللفظ له فظاهر عن الخبير بلسان العرب، وإنما ينبو عن فهم مثل هذا، أفهام المتطفلين على لغة العرب، الناظرين إليها من بُعد، الملتفتين إليها التفات العرب إلى لسان الترك، حيث لم يتعلموا منها إلا أوائلها"، ويخلص من كل هذا إلى أنه "من المستحسن في اللغة أن يقال: (استوى الأمير على مملكته)، حتى قال الشاعر»، وراح يستشهد ببيت الأخطل النصراني:

استوى بشر على العراق ... من غير سيف أو دم مهراق

ليصل من كل هذا في النهاية إلى ترسيخ القاعدة التي أرساها في كتابه (المنخول) ومؤداها: «أن كل ما لا تأويل له فهو مردود، وما صح وتطرق إليه التأويل قُبِل»[1] .. وله في غير صفة الاستواء كلام مثل هذا ..

---

(١) المنخول من تعليقات الأصول ص ٢٨٧ .. وينظر لمزيد من الرد عليها كتابنا (موقف السلف من المجاز) صفحات ٥٣، ٩٥، ١١٨، ١٣٢ وما بعدها، كما ينظر (بغية المريد في رسائل التوحيد) وهي ضمن جملة رسائل مفيدة نص فيها الغزالي على ما يجب على المخلوق للخالق، وعلى ما يجب على كل إنسان معرفته من علم التوحيد، كما تحدث فيها عن تنزيه الخالق وأنه لا يشبهه شيء ولا يشبه شيئًا، وأن كل ما خطر بالبال والوهم والخيال من التكييف والتمثيل فإنه سبحانه منزه عنه، وقد نص في هذه الرسالة على نفي ما قد يتوهمه بعض الناس من أن إثبات الاستواء على العرش يلزم منه أن العرش يحمل الرب سبحانه، وفي نفي هذا الوهم يقول الإمام الغزالي: "وليس العرش بحامل له سبحانه؛ بل العرش وحملته يحملون لطفه وقدرته، وأنه تقدس عن الحاجة إلى مكان قبل خلق العرش وبعده، وأنه يتصف بالصفات التي كان عليها في الأزل"، وقال في موضع آخر من الرسالة نفسها: "وهو سبحانه مقدس من صفات المخلوقين منزه، وهو في الدنيا معلوم وفي الآخرة مرئي، كما نعلمه في الدنيا بلا مثل ولا شبه، لأن تلك الرؤية لا تشابه رؤية الدنيا ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ .. وقد نقل عنه كل هذا الجامي في (الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه) ص١٦٦- ١٦٧



لكنه بفضل الله كان من أبرز المتراجعين عن كل ذلك، وأضحى من أشهر الشخصيات الفكرية والدينية الراغبة عن منهج التأويل والمنتقدة لعلم الكلام وأهله بعد أن كان واحدًا منهم، فقد ذمه في آخر أيامه واعتبره تعطيلًا وبدعة مخالفة لنهج أهل السنة، وأفتى بحرمته موضحًا أن علاج وهم التشبيه أهون من علاج التعطيل.

وممن نص على تراجعه عن منهج المتكلمين إلى مذهب السلف وصحيح وآخر ما كان عليه أبو الحسن في إثبات ما صح في نصوص السنة من الصفات دون تأويل: الحافظ ابن كثير ت ٧٧٤ في البداية والنهاية ١٢/ ١٧٤ والإمام القاضي ابن أبي العز ت ٧٩٢، قال في شرحه على الطحاوية ص ١٤٧: "وكذلك الغزالي رحمه الله، انتهى آخر أمره إلى الوقف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق وأقبل على أحاديث الرسول ﷺ فمات والبخاري على صدره" .. ومن قبلهما تاج الدين السبكي ت ٧٧١ حيث ذكر في طبقاته ٦/ ٢١٠، ٢١٤ "أنه أقبل في أواخر عمره على الأحاديث الصحاح، وأن لو عاش لسبق الكل في ذلك الفن بيسير من الأيام يستفرغه في تحصيله"، وأنه "سمع صحيح البخاري من أبي سهل محمد عبد الله الحفصي".

وممن نقل تحول الغزالي عما كان عليه أيضًا، المرتضى الزبيدي ت ١١٤٥ فقد حكا استنكارَ الغزالي الشديد لطريق التأويل وعلم الكلام، وأنه بدعة مذمومة ومخالفة للسلف، وأنه أفتى بحرمة خوض العلماء والوعاظ في التأويل، قائلًا في كتابه (إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين) ٢/ ٨٢، ٨٣ ما نصه: "ذكر المصنف في (إلجام العوام) أنها – يعني: طريقة السلف – تتضمن سبعة أمور: التقديس ثم التصديق ثم الاعتراف بالعجز ثم السكوت ثم الكف ثم الإمساك ثم التسليم لأهل المعرفة .. فهذه سبعة وظائف لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها، ثم قال بعد كلام طويل: (ولهذا أقول: يحرم على الوعاظ على رؤوس المنابر الجواب عن هذه الأسئلة بالخوض في التأويل



والتفصيل، بل الواجب عليهم الاقتصار على ما ذكره السلف وهو المبالغة في التقديس والتنزيه ونفي التشبيه وأنه تعالى منزه عن الجسمية وعوارضها)".

كما نص على تراجع الغزالي: الإمام الشنقيطي في (الإقليد للأسماء والصفات) ص ٧٥ قال: "وكذلك أبو حامد الغزلي، كان في زمانه من أعظم القائلين بالتأويل ثم رجع عن ذلك، وبيَّن أن الحق الذي لا شك فيه هو مذهب السلف"، الذي يعني إجراء النصوص على ظاهرها من غير تأويل .. ورضا نعسان في كتابه: (علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العلمين) ص ٦١، قال: "إن الغزالي قد تراجع عن منهجه السابق في التأويل في آخر أمره، واتجه قِبلة السلف كما هو مقرر في رسالته (إلجام العوام عن علم الكلام) التي يقول فيها: (اعلم أن الحق الصريح الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف أعني الصحابة والتابعين".

ود. مصطفى حلمي في كتابه: (قواعد في المنهج السلفي) ص ٢٢٢، قال: "مات الغزالي على خير أحواله، مات على الصحيحين البخاري ومسلم طالبًا علم الحديث، فتحول من الكلام إلى السنة من مصادرها الصحيحة" .. وهذا كله دليل على توافر إخلاصه الذي حدث عنه الذهبي في السير جـ ١٩ بقوله: "ولولا إخلاصه لأتلف نفسه". يعني في مهاوي الفلاسفة والمتكلمة.

وكان الغزالي قبلها، قد عكف – في سبيل البحث عن طريق المعرفة – على دراسة علم الكلام حتى أتقن أصوله ومقدماته وصار أحد كبار علمائهم .. ثم رجع عنه بعد أن علم فساده، ثم توجَّه بعدُ لعلم الفلسفة فدرسها وفهمها، ثم نقدها بشدة في كتابه (تهافت الفلاسفة) .. ثم درس بعدها الباطنية فردّ عليهم وهاجمهم وأظهر تلاعبهم بالنصوص .. ثم درس التصوف الذي رجع عنه هو الآخر إلى الانشغال بالحديث.

وقد ألف إبان انشغاله بعلم الكلام عدة كتب أصبحت فيما بعد مرجعًا في هذا العلم مثل كتاب (الاقتصاد في الاعتقاد)، إلا أنه لم يجد ضالته المنشودة في علم الكلام، وأوضح أن أدلته لا



تفيد اليقين وأنه غير واف بمقصوده، فأعلن عن ذلك بمثل قوله: «فلم يكن – علم – الكلام في حقي كافيًا، ولا لدائي الذي كنت أشكوه شافيًا"[١] .. بل ورد عنه ذمه بشدة وذلك في كتابه الإحياء ١/ ١٦٧، ١٦٨حيث ذكر تحريم الشافعي وأحمد ومالك وصاحبي أبي حنيفة وسفيان وجميع أهل الحديث، ثم راح يقول مبينًا خطره:

"أمَّا مضرَّته، فإثارةُ الشبهات وتحريك العقائد، وإزالتها عن الجزم والتصميم، فذلك مِمَّا يحصل في الابتداء، ورجوعُها بالدليل مشكوك فيه ويختلف فيه الأشخاص، ومن أضراره تأكيد اعتقاد المبتدعة للبدعة، وتثبيته في صدورهم، بحيث تنبعث دواعيهم، ويشتدُّ حرصُهم على الإصرار عليه بواسطة التعصُّب الذي يثور من الجدل" .. إلى أن قال:

"وأمَّا منفعتُه، فقد يُظنُّ أنَّ فائدَتَه كشفُ الحقائق ومعرفتُها على ما هي عليه، وهيهات؛ فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعلَّ التخبيط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف، وهذا إذا سمعته من محدِّث أو حشوي ربَّما خطر ببالك أنَّ الناسَ أعداءُ ما جهلوا، فاسمع هذا مِمَّن خَبِر الكلامَ ثم قلاه بعد حقيقة الخِبرة وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلِّمين، وجاوز ذلك إلى التعمُّق في علوم أخر تناسبُ نوع الكلام، وتحقق أنَّ الطريقَ إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود، ولعمري لا ينفكُّ الكلام عن كشف وتعريف وإيضاح لبعض الأمور، ولكن على الندور في أمور جليَّة تكاد تفهم قبل التعمُّق في صنعة الكلام".

وقد نقل شارحُ الطحاوية عنه كلامه هذا وعقب يقول ص ١٤٤: "وكلامُ مثلِه في ذلك حجَّة بالغة" .. ونقله كذلك ابن الوزير اليماني ت ٨٤٠ في كتابه الروض الباسم ٢/ ١٢ وعقب يقول: "فهذه نصوص الغزالي الذي قيل فيه: (لم تر العيون قبله ولا بعده أزكى منه)" .. كما ذكره د. العباد في مقدمته لرسالة ابن أبي زيد القيرواني ص ٣٣ تحت عنوان: (متكلمون يذمون علم

---

(١) المنقذ من الضلال ص ٩١ ت د. عبد الحليم محمود ط. دار الكتاب اللبناني.



الكلام ويظهرون الحيرة والندم)، وقدم له بقوله: "فأبو حامد الغزالي من المتمكنين في علم الكلام، ومع ذلك فقد جاء عنه المبالغة في ذمه، ولا ينبئك مثل خبير".

على أن الإمام الغزالي لم يكتف بذم الكلام وأهله، ولا كان كلامه فيه اقتصارًا على رد كلام أبي إسحق الإسفراييني الذي ذهب إلى إيقاف صحة إيمان كل أحد على معرفة الأدلة من علم الكلام[(١)]، حتى طفق يبدع طريقتهم في ذكر السلوب ويعد التأويل تعطيلًا ويؤصل لما رجع إليه، فكان أن ألف في أواخر حياته:

أ- رسالة بعنوان: (فيصل التفرقة بين الإيمان والزندقة) وهو ضمن مجموعة (الجواهر الغوالي) وقال فيها ما نصه: "وإذا تركنا المداهنة صرحنا بأن الخوض في هذا العلم حرام لكثرة الآفة فيه"، ووصف أدلته بأنها لا تفيد اليقين .. ومما قاله فيها ص ٨٨: إن "إثبات الفوْق لله تعالى مشهور عند السلف، ولم يذكر أحد منهم أن خالق العالم ليس متصلًا بالعالم ولا منفصلًا، ولا داخلًا ولا خارجًا، وأن الجهات الست خالية منه، وأن نسبة جهة فوق إليه كنسبة جهة تحت، فهذا قول بدع" .. ومما نص عليه في

---

(١) وهذا الرأي لاقى معارضة شديدة حتى من أكثر أئمة الأشاعرة وفي مقدمتهم أبو حامد الغزالي، حيث اعتبر الغزالي أن موقف الإسفراييني يقود إلى تكفير عوام المسلمين الذين لم يعرفوا العقائد بالأدلة الكلامية، فهي – على حد عبارة ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص ١٤٤ بعد أن ساق تراجع الغزالي – لحمُ جَمل غثٍّ على رأس جبل وَعْر، لا سهلٌ فيُرتقى، ولا سمين فيُنتقل، وأحسنُ ما عندهم فهو في القرآن أصحُّ تقريرًا وأحسن تفسيرًا، فليس عندهم إلاَّ التكلُّف والتطويل والتعقيد" .. واستطرد أبو العز يقول: "ومن المحال أن لا يحصلَ الشِّفاءُ والهدى والعلمُ واليقين من كتاب الله وكلام رسوله، ويحصلُ من كلام هؤلاء المتحيِّرين، بل الواجب أنَّ يجعل ما قاله اللهُ ورسولُه هو الأصل، ويتدبَّر معناه ويعقله، ويعرف برهانَه ودليلَه، إمَّا العقلي، وإمَّا الخبري السَّمعي، ويعرف دلالته على هذا وهذا، ويجعل أقوال الناس التي توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيُقال لأصحابها: هذه الألفاظ تحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يُوافق خبر الرسول قُبل، وإن أرادوا بها ما يُخالفه رُدَّ" .. وبذا اتجه القول السائد عند الأشاعرة إلى عدم تكليف العوام باعتقاد الأصول بدلائلها، لأن في ذلك مشقة كبيرة.



هذا الصدد قوله بنفس المصدر ص ٩٧: "من أشد الناس غلوًا وإسرافًا طائفة من المتكلمين كُفِّروا عوام المسلمين، وزعموا أن من لا يعرف الكلام معرفتنا، ولم يعرف العقائد الشرعية بأدلتنا التي حررناها، فهو كافر، فهؤلاء ضيقوا رحمة الله الواسعة على عباده" .. وقال في رد ذلك وقد نقله عنه ابن القيم في أعلام الموقعين ٤/ ٢١٤: "الحق الاتباع والكف عن تغيير الظاهر رأسًا، والحذر من اتباع تأويلات لم يصرح بها الصحابة"، إلى أن قال: "ولم تجر عادة السلف بهذه المجادلات بل شددوا القول على من يخوض في علم الكلام ويشتغل بالبحث والسؤال".

ب- وكتاب (إلجام العوام عن علم الكلام) الذي تابع فيه شيخه أبا المعالي الجويني، وعالج مسألة التشبيه قائلًا في ص ٧٣: إن «جميع الألفاظ الموهمة في الأخبار، يكفي في دفع إيهامها قرينة واحدة، وهي معرفة الله وأنه ليس بجسم، وليس من جنس الأجسام، وهذا مما افتتح رسول الله ﷺ بيانه في أول بعثته قبل النطق بهذه الألفاظ».

ومما قاله بنفس هذا المصدر ص ٧٦ وما بعدها: «إن علاج وهم التشبيه أسهل من علاج التعطيل، إذ يكفي أن يقال مع هذه الظواهر: ليس كمثله شيء» .. وعمن سأل عن الاستواء، قال: "الجواب ما قاله مالك، إذ قال: الاستواء معلوم"، وعمن سأل عن الفوق واليد والأصبع، "أن يقال: الحق فيه ما قاله الرسول ﷺ وقال الله تعالى، وقد صدق حين قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ۝٥﴾ [طه: ٥]، فيُعلم قطعًا أنه ما أراد الجلوس والاستقرار الذي هو صفة الأجسام"، وقال عن إثبات اليد والأصبع: "يجوز النطق بما نطق به رسول الله ﷺ على الوجه الذي نطق به، من غير زيادة أو نقصان أو تأويل .. وننقله كما روي، ونقطع بنفي العضو المركب من اللحم والعصب".

ومما قاله في الإلجام ص ٥٨: "إن رسول الله ﷺ والصحابة بأجمعهم ما سلكوا في المحاجة مسلك المتكلمين في تقسيماتهم وتدقيقاتهم، لا لعجز منهم في ذلك، فلو علموا أن ذلك نافع لأطنبوا فيه ولخاضوا في تحرير الأدلة خوضًا يزيد على خوضهم في مسائل الفرائض".

"وفي ذلك يفارق الغزالي ما ذهب إليه من قبلُ، من أن أهل الحق مضطرون إلى تأويل آيات الصفات حينما أولوا صفة الاستواء بالاستيلاء، ويفارق آراءه التي سطرها في كتب العقائد كـ(القسطاس) و(قواعد العقائد) و(الاقتصاد في الاعتقاد)، حيث جري في هذه الكتب على تأويل الصفات على طريقة أهل الكلام



والمنطق .. على أن الكثيرين لا يأخذون بعين الاعتبار المرحلة الأخيرة التي رجع فيها عن آرائه السابقة، بل يأخذون بكتبه التي رجع عنها ويعوِّلون عليها ويَغضُّون الطرف عما خالفها من الآراء، وإن كانت من نفس المؤلف الذي يعتمدون تواليفه السابقة"(١).

والغريب في الأمر أن تجد إلى يومنا هذا، من ينشر ويحقق ويدرُس ويُدرِّس ويجادل وينافح بالباطل عما رجع عنه، وبرأيي أن مثل هؤلاء لا يمكن أن يصلوا أبدًا إلى صواب، ذلك أنه لا جمعَ بين أقواله وأحواله هذه، إلا بما ذكرنا من أنه رجع عما كان يخالف منها فهم السلف.

هذا، ومما حسم به الغزالي أمره، قوله في (إلجام العوام) ص ٣٠: "اعلم أن الحق الصريح الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر، هو مذهب السلف، أعني مذهب الصحابة والتابعين" .. وما انفك الغزالي يرسي – بنفس الكتاب ص ٦٣، ٦٤– القواعد والأصول التي كان عليها الرسول ﷺ وصحابته الكرم في

---

(١) أبو حامد الغزالي والتصوف د. عبد الرحمن الدمشقية ص ٣٦٠، ٣٦٥ .. وإن تعجب فعجب أن تجد – بعد كل ما ذكرنا – من يدعي على الغزالي أن كتابه (إلجام العوام) الذي ينسب إليه الرجوع فيه هو في حقيقة الأمر تأصيل لمسلك السادة الأشاعرة من حيث تنزيه الله تعالى عن سمات الحوادث مثل الجهة والمكان والحروف والأصوات وظواهر المتشابه، بل هو قائل بالتأويل في مواضع من الكتاب، وأنه ما ترك مذهب الأشاعرة ولا رجع عنه، وإنما رجَّح مسلك التفويض على مسلك التأويل، وغاب عن العنجري والسنان القائلين بذلك أن التنزيه أمر لم يختلف عليه أحد وإنما الخلاف في الطريقة التي يتم بها، ولعل فيما ذكره الدمشقية ومن قبل ذلك الغزالي نفسه وكذا فيما ذكره للرد عليهما د. فيصل بن قزار الجاسم في كتابه القيم: (الأشاعرة في ميزان أهل السنة) أكبر رد عليهما في دحض كل ما ادعياه على الغزالي .. ويكفي الغزالي تراجعه الصريح – في كل ما خالف فيه الأشاعرة – إلى ما كان عليه سلف الأمة جملة وتفصيلًا سواء في هذه المسألة أو غيرها، ويكفيه تصديه لمذهب أبي إسحاق الإسفراييني الذي يرى فيه أن صحة إيمان كل أحد متوقف على معرفة الأدلة من علم الكلام، حيث اعتبر الغزالي أن موقف الإسفراييني يقود إلى تكفير عوام المسلمين الذين لم يعرفوا العقائد بالأدلة الكلامية، وبذا اتجه القول السائد عند الأشاعرة، إلى: عدم تكليف العوام باعتقاد الأصول بدلائلها، لما في ذلك من مشقة كبيرة، وكان رده عليهم بالحرف الواحد في الجواهر الغوالي ص ٩٧: "هؤلاء ضيقوا رحمة الله الواسعة على عباده".



هذا الباب، والمبتناة على أنه ﷺ "أعرف الخلق بصلاح أحوال العباد في دينهم ودنياهم، وأنه بلَّغ كل ما أوحي إليه ولم يكتم منه شيئًا، وأن أعرف الناس بمعاني الوحي هم صحابته الذين لازموه وحضروا التنزيل، وأنهم في طول عصرهم إلى آخر أعمارهم ما دعوا الخلق إلى التأويل .. ولو كان ذلك من الدين لأقبلوا عليه ليلًا ونهارًا ولدعوا إليه أولادهم وأهليهم .. فنعلم بالقطع من هذه الأصول أن الحق ما قالوه والصواب ما رووه، لاسيما وقد أثنى عليهم رسول الله ﷺ وقال: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)(١)، وقال: (ستفترق أمتي نيفًا وسبعين فرقة، الناجية منهم واحدة، فقيل من هم؟، قال: أهل السنة والجماعة، فقيل: وما أهل السنة والجماعة؟ فقال: ما أنا عليه وأصحابي)(٢) .. وقد خلص إلى أنه و"بهذه الأصول الأربعة المسلمة عند كل مسلم، نعلم بالقطع أن الحق ما قالوه والصواب ما رأوه"(٣).

١- وهنا يعلق الشيخ الشنقيطي قائلًا: "ولا شك أن استدلال الغزالي هذا بان مذهب السلف هو الحق، استدلال لا شك في صحته ووضوح وجه الدليل فيه وأن التأويل لو كان سائغًا أو لازمًا لبين النبي ﷺ ذلك، ولقال به أصحابه وتابعوهم كما لا يخفى"(٤).

٢- ويؤكد على أن هذا حال الغزالي الذي استقر عليه – من غير شهادات من سبق ذكرهم – قول تلميذه أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي خطيب نيسابور – وقد نقله عنه لفيف من أهل العلم –: "وكانت خاتمة أمره: إقباله على طلب الحديث ومجالسة أهله ومطالعة الصحيحين – البخاري ومسلم – اللذين هما حجة الإسلام"، وتابع السبكي يقول: "ولو عاش لسبق الكل في ذلك الفن بيسير من الأيام

---

(١) رواه البخاري في الشهادات وفضائل أصحاب النبي ﷺ وفي الأيمان، ومسلم ٢٥٣٥ والترمذي ٢٢٢٢، ٢٣٠٣ وأبو داود ٤٦٥٧، ٢٣٠٣٢ والنسائي ٧- ١٧ ، ١٨.

(٢) الحديث وبنحوه رواه أبو داود في السنة١ والترمذي في الإيمان ١٨ وابن ماجة في الفتن ١٧ وأحمد ٢/ ٣٣٢، ١٤٥٣.

(٣) إلجام العوام ص ٦٤، ٦٥ باختصار وينظر علاقة الإثبات ص ٦٢ وعلاقة صفات الله بذاته ص ٢٠٢ وما بعدها و(أبو حامد الغزالي والتصوف) لعبد الرحمن دمشقية ص٦٢، ٣٥٩: ٣٧٠، و(قواعد المنهج السلفي) د. مصطفى حلمي ص ٧٥، ٧٦.

(٤) الإقليد ص ٧٦ وأضواء البيان ٧/ ٣١٨.



يستفرغه في تحصيله، ولا شك أنه سمع الأحاديث في الأيام الماضية واشتغل في آخر عمره بسماعها ولم تتفق له الرواية، ولا ضرر فيما خلَّفه من الكتب المصنفة في الأصول والفروع وسائر الأنواع، تخلَّد ذكره وتقرَّر عند المطالعين المستفيدين منها أنه لم يُخلِّف مثلُه بعدَه"(١).

٣- ولفظ الذهبي ت ٧٤٨ في تاريخ الإسلام: "وكانت خاتمة أمره: إقباله على طلب حديث المصطفى ﷺ ومجالسة أله ومطالعة الصحيحين، ولو عاش لسبق الكل في ذلك الفن بيسير من الأيام".

٤- وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ت٧٢٨ ممن يذَكِّرون بهذه المرحلة الأخيرة التي تعرض لها الغزالي، مكررًا ذلك في غالب كتبه ومؤكبدًا على أن الغزالي اصطحب في آخر حياته أهل الحديث ومات وصحيح البخاري على صدره(٢)، وأنه كان يقول: "أكثر الناس شكًا عند الموت أهل الكلام"(٣) .. ومما قاله بحقه: "وهذا أبو حامد – مع فرط ذكائه وتألهه ومعرفته بالكلام والفلسفة، وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف، ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف والحيرة، ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث، وصنف (إلجام العوام عن علم الكلام)"(٤) .. ولفظه في درء التعارض١/ ١٦٢ أنه "رجع إلى طريقة أهل الحديث ومات وهو يشتغل في صحيح البخاري".

٥- كما سجل له الحافظ ابن كثير ت٧٧٤ هذه المرحلة قائلًا: "إنه مال في آخر عمره إلى سماع الحديث والتحفظ للصحيحين" .. قال: "ثم عاد إلى بلده طوس فأقام بها وابتنى رباطًا واتخذ دارًا حسنًا وغرس فيها بستانًا أنيقًا، وأقبل على تلاوة القرآن وحِفظ الأحاديث الصحاح"(٥).

---

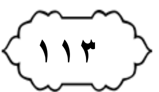
(١) طبقات السبكي ٦/ ٢١٠ والتبيين ٢٩٦ وسير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٢٥ وتاريخ الإسلام ٣٥/ ١١٨.

(٢) درء تعارض النقل والعقل١/ ١٦٢.

(٣) والعبارة ذاتها نقلها عنه في مجموع الفتاوى٤/ ٢٨، ٥/ ١١ أو الحموية ص٨ وهي كذلك في (كتاب الانتصار) لمحمد بن عبد الهادي المقدسي ص ٧٤٤ ومختصر صواعق ابن القيم ص ٩ ومختصر العلو للألباني ص ٣٥ وشرح العقيدة السفارينية ص ١١٦.

(٤) مجموع الفتاوى ٤ / ٧٢.

(٥) البداية والنهاية ١٢/ ١٧٤ وينظر أضواء البيان للشنقيطي ٧/ ٣١٩ والمنتظم ١٧/ ١٢٦.

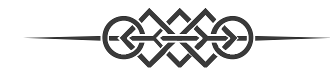


٦- ولابن الجوزي في المنتظم١٧/ ١٢٦ عبارة قريبة مما سبق .. وفيها: "وتشاغل بحفظ القرآن وسمِع الصحاح".

٧- وفي إجماله لما آل إليه أمر الغزالي يقول د. مصطفى حلمي في كتابه قواعد المنهج السلفي ص ٢٢٢ ما نصه: "ورأي الغزالي في علم الكلام، مدون في كتبه معروف مشهور لاسيما (الإحياء)، فقد قال فيه: (وأما منفعته فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه، وهيهات!، فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف ولعل التخبيط والتضليل فيه أكبر من الكشف والتعريف).

وإلى نفس المعنى يذهب في كتابه: (المنقذ من الضلال)، فقد ذم علم الكلام أيضًا وقال بأن أدلته لا تفيد اليقين .. وفي كتابه: (التفرقة بين الإيمان والزندقة) صرح بتحريم الخوض فيه فقال: (لو تركنا المداهنة لصرحنا بأن الخوض في هذا العلم حرام) .. ومات الغزالي على خير أحواله، مات على الصحيحين: صحيح البخاري وصحيح مسلم، طالبًا علم الحديث، فتحول من الكلام إلى السنة من مصادرها الصحيحة".

ولا دلالة ولا معنى لانشغاله بصحيح السنة – في شهادات كل من سبق من أئمة العلم السابقين واللاحقين – سوى اتباع أصحابها من أهل الحديث والأثر المثبتين لما صح عنه ﷺ في باب الصفات وغيرها .. وابتناء على ما سبق ذكره فإن كتبه التي ألفها وفيها ما حذر العلماء منه، ينبغي قصر الإفادة منها على ما لا يخالف الكتاب والسنة، كما قال الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح – فيما نقله عنه ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٤/ ٦٥ – : "أبو حامد كثُر القول فيه ومنه، فأما هذه الكُتب – يعني المخالفة للحق – فلا يُلتفتُ إليها، وأما الرجل فَـيُسكت عنه ويفوض أمره إلى الله" .. والذي يعنينا هنا، هو: أن رجوع شيوخ الأشاعرة قبل أن يكون حقيقةً لا يجحدها إلا منكر للشمس في رائعة النهار، هو شرفٌ ومنقبة لهم تنم عن تجردهم لمعرفة الحق والثبات عليه وعدم تماديهم في الباطل، وأن المخالف هو من فهم خطًا حقيقة ما عليه القوم وما آل إليه أمرهم.





(٧) تراجع العلامة البحر الألمعي (علي بن عقيل) ت ٥١٣ ..
إلى ما تراجع إليه أبو الحسن الأشعري وكان عليه سلف الأمة

هو شيخ الحنابلة في عصره، أبو الوفاء علي بن عَقِيل بن محمد بن عقيل بن عبد الله البغدادي الظَّفري، المتكلم صاحب التصانيف ت ٥١٣، كان بحر معارف وكنز فضائل يتوقد ذكاء، وما كان أحد يجاريه في غزارة علمه وبلاغة كلامه وقوة حجته .. أثنى عليه أهل عصره ومَن بعدهم، فذكر أبو سعد بن السمعاني أنه كان إماما فقيها مبرزًا مناظرًا مجوِّدًا كثيرَ المحفوظ مليح المحاورة حسن العشرة مأمون الصحبة، وأوضح ابن النجار: أنه كان إلى جانب ذلك، حاد الخاطر جيد الفكرة متمكنًا من العلم وكان دائم التشاغل به، وأقام دهرًا طويلًا يفتي ويدرس ومتعه الله بسمعه وبصره.

أطراه ابن الجوزي وعول على كلامه في أكثر تصانيفه، ومما قاله عنه في المنتظم ١٧/ ١٧٩ ونقله عنه الذهبي في السير١٩/ ٤٤٧ وابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة٣/ ١٤٥، ١٤٦ وابن حجر في لسان الميزان٤/ ٢٤٣، ٢٤٤ وغيرهم: أنه كان "فريد دهره وإمام عصره، وكان حسن الصورة ظاهر المحاسن قوي الدين حافظًا للحدود، مات ولدان له فظهر منه من الصبر ما يُتعجب منه، وكان كريمًا ينفق ما يجد، ولم يخلِّف سوى كتبه وثياب بدنه فكانت بمقدار كفنه وقضاء دينه، حضر جنازته جمع يفوق الإحصاء قدَّره بعضهم بثلاثمائة ألف" .. قال: "رأيت بخطه: إني لا يحل لي أن أضيع ساعة من عمري، فإذا تعطل لساني من مذاكرة ومناظرة وبصري من مطالعة، أعمل فكري في حال راحتي وأنا مستطرح فلا أنهض إلا وقد خطر لي ما أسطره، وإني لأجد من حرصي على العلم في عشر الثمانين أشد مما كنت وأنا ابن عشرين"، ومما قاله ابن

عقيل عن نفسه: "ما خالطت مِلعابًا ولا عاشرت إلا أمثالي من طلبة العلم"، كما كان مثالًا في الزهد والورع[1].

(١) وثمة قصة عجيبة نسبها إلى علي بن عقيل سبطُ ابن الجوزي في مرآة الزمان ٨/ ٥٢ ونقلها عنه الذهبي في السير ١٩/ ٤٤٩، ٤٥٠ وتاريخ الإسلام ٣٥/ ٣٥٤ وفيات٤٨١: ٤٩٠، وقد آثرت ذكرها لما فيها من العبرة، وفيها يقول سبط ابن الجوزي: "حكا ابن عقيل عن نفسه قال: حججتُ فالتقطت عقد لؤلؤ في خيط أحمر، فإذا شيخ أعمى ينشده ويبذل لملتقطه مائة دينار، فرددته عليه فقال: خذ الدنانير فامتنعت وخرجت إلى الشام وزرت القدس، وقصدت بغداد فأويت بحلب إلى مسجد وأنا بردانُ جائع، فقدموني فصليت بهم فأطعموني وكان أول رمضان، فقالوا: إمامنا توفي فصلِّ بنا هذا الشهر ففعلت، فقالوا: لإمامنا بنت، فزُوِّجت بها فأقمت معها سنة وأولدتها ذكرًا، فمرضت في نفاسها، فتأملتها يومًا فإذا في عنقها العقد بعينه فقلت لها: لهذا قصة وحكيت لها فقالت: أنت هو والله، لقد كان أبي يبكي ويقول: اللهم ارزق ابنتي مثل الذي رد العقد علي، وقد استجاب الله منه، ثم ماتت فأخذتُ العقد والميراث ثم عدت إلى بغداد".

غير أن بعضهم نسب هذه القصة إلى القاضي أبي بكر ابن البزاز المشهور بقاضي المارستان، وأحد أئمة الحديث الحفاظ، وأحد شهود واقعة توبة علي بن عقيل ورواتها .. وقد حَكا أنه كان بمكة في موسم حج، وكان مفلسًا لا يملك شيئًا من حطام الدنيا، وقد اشتد به الجوع ذات يومٍ فخرج يبحث عن كسرة خبزٍ أو أي شيءٍ يسد به رمقه، فإذا به يجد صرةً من الحرير الأحمر ملقاة على الأرض، ففتحها فوجد بداخلها عقدًا ثمينًا من اللؤلؤ، تقدر قيمته بخمسين ألف دينار، فأخذه وقفل راجعًا، فبينا هو في طريقه، إذا برجلٍ ينشد العقد، وينادي في الناس؛ يقول أنه افتقد صرة من حرير، فمن وجدها فله خمسون دينارًا!! فسأله وماذا يوجد بداخل الصرة، قال: بداخلها عقد لؤلؤٍ ثمين، فسأله عن علامة العقد، فلما أخبره بها دفع إليه الصرة على الفور، فأخرج له خمسين دينارًا وناولها له، فأبى أن يأخذها، قائلًا: ما ينبغي لي أن آخذ مقابلًا على لقطةٍ وجدتها وأعدتها لصاحبها، فإني ما أعدت لك هذا العقد طمعًا في الجائزة، بل طمعًا في رضا ربي، فرفض أخذ المال وهو حينها يتضور جوعًا ولا يجد كسرة خبز يابسة يسد بها رمقه، فدعا له ذلك الرجل بخير، ومضى لحال سبيله ..



مكث هذا القاضي المحدِّث بمكة أيامًا ثم قرر أن يركب البحر لعله يصيب شيئًا يتموَّل به، فبينما هم في عرض البحر، إذ هبت عاصفة هوجاء، لم تزل تتلاعب بسفينتهم حتى حطمتها وأغرقتها، فتعلق القاضي بلوحٍ من حطام السفينة، وما زال متشبثًا بذلك اللوح والموج يتقاذفه على مدى أيام حتى ألقى به على الشاطئ، وقد بلغ به الجهد والإعياء مبلغًا عظيمًا، فاستجمع قواه وجر نفسه حتى وصل إلى أقرب مسجد فارتمى في داخله، وهو لا يدري شيئًا عن هذه المحلة ولا يعرف أحدًا من أهلها .. ثم لم يلبث أن دخل ذلك المسجد رجل، فلما رآه سأله عن حاله، فلما قص عليه قصته؛ أتى له بطعامٍ وشرابٍ وثوبٍ يستدفئ به، وقال له إنهم يبحثون عن رجلٍ يستأجرونه ليؤمهم في الصلاة في ذلك المسجد، فلما أخبره أنه يحفظ كتاب الله تعالى، سارعوا باستئجاره إمامًا للمسجد، فلما علموا أنه يجيد الكتابة، استأجروه ليعلِّم لهم أبناءهم، قال فتموَّلت، وأصبحت بخير حال، فجاءوني يومًا وقالوا لي: إن لدينا فتاةً يتيمة نريد أن نزوِّجك بها، وألحُّوا عليَّ في ذلك فوافقت، فلمَّا أدخلوني عليها رأيت على صدرها عقدًا من اللؤلؤ، فلم أتمالك نفسي من إمعان النظر في ذلك العقد، وأنا في حالٍ من الذهول والعجب، إذ إنه هو ذات العقد الذي وجدته بمكة، فبينما أنا أحملق في العقد؛ إذا بالفتاة تخرج باكيةً منتحبة، وهي تقول إنه لا يريد أن ينظر إلى وجهي، فهو لا يرفع بصره عن العقد الذي على صدري .. فلما صليت بهم صلاة الفجر ذكروا لي ذلك، فأخبرتهم أنني قد وجدت هذا العقد قبل كذا وكذا ملقىً على الأرض في صرة من حرير ببيت الله الحرام، وقد أعدته لصاحبه، فكبَّروا جميعًا، حتى ارتجَّ المسجد بتكبيرهم .. ثم أخبروني أن صاحب العقد هو والد هذه اليتيمة، وليس لديه سواها، وقد كان يؤمهم في الصلاة بهذا المسجد، وأنه توفي قبل مدة، ولكنه منذ أن عاد من الحج لم يفتأ يدعو بهذا الدعاء، ونحن نؤمِّن من خلفه: (اللهمَّ إني لن أجد أحدًا مثل صاحب العقد؛ اللهم لقني به حتى أزوِّجه وحيدتي)، وها قد استجاب الله تعالى لدعائه فجاء بك وزوَّجك من ابنته، ولو بعد موته!!!! وهذا جزاء الأمانة وعفة النفس!!!.

وقال عنه ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٣٣٦: إنه "كان من أفاضل العالم وأذكياء بني آدم، مفرط الذكاء متسع الدائرة في العلوم" .. وفي لسان الميزان لابن حجر٤/ ٢٤٣: أنه كان "فرد زمانه علمًا ونقلًا وذكاءً وتفننًا"(١).

إحاطة ابن عقيل بمذهبي المعتزلة والمتكلمين وتراجعه عنهما وتبرئته منهما:

ومن المستفيض في ترجمة هذا العلامة البارع أنه تأثر أول أمره ببعض شيوخه من المعتزلة، ثم رجع عن ذلك وأشهد على تراجعه جماعة من العلماء .. فقد تكلم يومًا مع الشيخ إِلْكِيَا أبي الحسن، فقال له إلكيا: (هذا ليس مذهبك!)، فقال: (أكون مثل أبي علي الجبائي وفلان وفلان لا أعلم شيئًا؟!، أنا لي اجتهاد، متى ما طالبني خصم بالحجة كان عندي ما أدفع به عن نفسي وأقوم له بحجتي)، فقال إلكيا: (كذاك الظن بك) .. وهو وإن أخطأ في بعض اجتهاداته جراء تأثر وطول مكث بنزعة الاعتزال، ونتيجة ما كان يعرف عنه من قلة البضاعة في الحديث، إلا أنه أبدى من نواياه الحسنة، ما يجعلنا نقرر خطورة مخالطة أهل البدع والتحذير من طول صحبتهم،

---

(١) وكان قد علق كتاب (الفنون)، وهو كتاب ضخم "حشد فيه كل ما كان يجري له مع الفضلاء والتلامذة، وما يسنح له من الدقائق والغوامض، وما يسمعه من العجائب والحوادث"، كذا في السير١٩/ ٤٤٥ .. وقد تُرجم لابن عقيل في: طبقات الحنابلة لأبي يعلى ٢/ ٢٥٩ وذيله لابن رجب ٣/ ١٤٢: ١٦٥ ومناقب الإمام أحمد ٥٢٦: ٥٢٧ والمنتظم١٧/ ١٧٩: ١٨٢ والكامل في التاريخ٩/ ١٩٠ وتاريخ الإسلام٣٥: ٣٥١: ٣٥٤ ودول الإسلام ٢/ ٤١ والعبر ٤/ ٢٩ ومعرفة القراء الكبار١/ ٣٨٠ وميزان الاعتدال ٣/ ١٤٦ والوافي بالوفيات م١٢/ ١٢١ وعيون التواريخ ١٣/ ٣٥٣: ٣٥٥ ومرآة الزمان٨/ ٥١: ٥٤ ومرآة الجنان٣/ ٢٠٤ والبداية والنهاية ١٢/ ١٨٤ وغاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٥٥٦: ٥٥٧ ولسان الميزان٤/ ٢٤٣: ٢٤٤ والنجوم الزاهرة ٥/ ٢١٩ والمنهج الأحمد ٢/ ٢٥٢: ٢٧٠ وكشف الظنون٥/ ٦٩٥ وشذرات الذهب ٤/ ٣٥: ٤٠ وجلاء العينين ٩٩ وإيضاح المكنون ١/ ٨٥، ١٣٠ وهداية العارفين ١/ ٦٩٥ وسير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٤٣: ٤٥١.

وضرورة تجنب السالك طريق ربه ومعرفته تعالى بصفاته: مذموم علم الكلام وأن يكتفي – إن كان ولا بد – بالقليل مما تمس إليه الحاجة من محموده، بل وما يجعل منه هو نموذجًا يحتذى في الاجتهاد في الرجوع إلى الحق الذي كان عليه سلفنا الصالح من الصحابة وتابعيهم بإحسان، وفي عدم التمادي في الباطل.

وفي بيان ما ذكرنا يقول ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٣/ ١٤٤ط دار المعرفة وابن العماد في الشذرات ٤/ ٤٧ في تعليل ما لقيه ابن عقيل من أصحابه الحنابلة، أنهم "كانوا ينقمون عليه تردده إلى ابن الوليد وابن التبان شيخَي المعتزلة، وكان يقرأ عليهما في السر علم الكلام، ويظهر منه في بعض الأحيان نوعُ انحرافٍ عن السنة[١]، وتأوّلٌ لبعض الصفات، ولم يزل فيه بعض ذلك إلى أن مات رحمه الله" .. ويقول ابن رجب في الذيل٣/ ١٥٧: "وكان يخونه قلة بضاعته في الحديث، فلو كان متضلعًا من الحديث والآثار، ومتوسعًا في علومها لكملتْ له أدوات الاجتهاد .. وكان اجتماعه بأبي بكر الخطيب، ومن كان في وقته من أئمة الحفاظ كأبي نصر بن ماكولا والحميدي وغيرهم، أولى وأنفع له من الاجتماع بابن الوليد وابن التبان، وتركه لمجالسة مثل هؤلاء هو الذي حرمه علمًا نافعًا في الحقيقة، ولكن الكمال لله".

(١) وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية في (درء تعارض العقل والنقل) ٨/ ٦٠، ٦١ – وبنحوه في مجموع الفتاوى٥/ ٣٩٧ – نوع الخطأ الذي وقع فيه، فقال: "ولابن عقيل أنواع من الكلام، فإنه كان من أذكياء العالم، كثير الفكر والنظر في كلام الناس، فتارة يسلك مسلك نفاة الصفات الخبرية وينكر على من يسميها صفات .. وتارة يثبتها ويرد على النفاة والمعتزلة بأنواع من الأدلة الواضحات .. وتارة يوجب التأويل .. وتارة يذمه ويحرمه وينهى عنه كما في كتابه (الانتصار لأهل الحديث)، فيوجد في كلامه من الكلام الحسن البليغ ما هو معَظم مشكور، ومن الكلام المخالف للسنة والحق ما هو مذموم مدحور".



ومهما يكن من أمر، فعلى نحو ما كان ابن عقيل خبيرًا بمذهب الاعتزال الذي تبرأ منه في الجملة وكان يجتهد في دحضه ودفعه، على ما هو مفاد من كلام (الشيخ إلكِيا) السالف الذكر – وقد ساقه له ابن الأثير في تاريخه ١٠/ ٥٦١ والذهبي في تاريخ الإسلام ٣٥/ ٣٥٤ وعلى ما تفيده عبارة ابن حجر في لسان الميزان ٤/ ٢٤٣ وفيها أنه: "خالف السلف ووافق المعتزلة في عدة بدع .. ثم أشهد على نفسه أنه تاب عن ذلك وصحت توبته ثم صنف في الرد عليهم" – فقد "كان خبيرًا بمذهب أهل الكلام، مطلعًا – على حد قول ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٣/ ١٥١– على مذاهب المتكلمين، وله بعد ذلك في الكلام وأهله شيء كثير .. كما له من الكلام عن السنة والانتصار لها والرد على المتكلمين شيءُ كثير، وقد صنف في ذلك مصنفًا"، كذا بما يعني أن الله قد منَّ عليه بترك الكلام الذي رجع عنه أيضًا.

ومن الواضح أن ابن عقيل تأثر كثيرًا بما كان يسمعه من أصحابه الذين أرادوا به خيرًا، يظهر ذلك فيما نقله عنه الإمام القرطبي في المفهم شرح مسلم ٦/ ٥٦٢ من قوله: "قال بعض أصحابنا: (أنا أقطع أن الصحابة رضي الله عنهم ماتوا وما عرفوا الجوهر والعرض، فإن رضيتَ أن تكون مثلهم فكن، وإن رأيت أن طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيته)"، وراح القرطبي يكشف اللثام عن أن هذه المراجعة لم تكن قاصرة على ابن عقيل وحسب، ويذكر في ذات السياق عبارته الشهيرة التي يقول فيها: "وقد رجع كثير من أئمة المتكلمين عن الكلام، بعد انقضاء أعمار مديدة وآماد بعيدة، لمَّا لطف الله بهم وأظهر لهم آياته وباطن برهانه".

ابن عقيل يعلن توبته ويسوق بنفسه تجربته:

وتشهد كتب التراجم والسير أنه لم يكن لابن عقيل في زمانه نظير في بدعته، لكنه – وكما أوضحنا – رجع عنها وتاب منها .. وممن نص على توبته وذكر كلامه في ذلك بفصه ونصه:



١- الإمام الحافظ ابن قدامة ت ٦٢٠، وذلك من كتابه (الرد على ابن عقيل) الذي ألفه ليرد على ما جعله ابن عقيل كالنصيحة لإخوانه، مع ما بهذه النصيحة من بدع قبيحة "لولا أنه قد تاب إلى الله منها، وتنصل ورجع عنها، واستغفر من الله تعالى من جميع ما تكلم به من البدع أو كتبه بخطه أو صنفه أو نُسب إليه" إلى غير ذلك مما "وجب أن يحمل من هذه البدع والضلالة، على أنها كانت قبل توبته في حال بدعته".

قال ابن قدامة: "وها أنا أذكر توبته وصفتها بالإسناد؛ ليُعلم أن ما وجد من تصانيفه مخالف للسنة فهو مما تاب منه، فلا يغتر به مغتر ولا يأخذ به أحد فيضل" .. وطفق – رحمه الله – يذكر بالسند ومن غير ما طريق قول القاضي أبي بكر محمد بن عبد الباقي بن البزّار، ت ٥٣٥: "(حضرت يوم الاثنين الثامن من المحرم سنة خمس وستين وأربعمائة توبة الشيخ الإمام أبي الوفاء ابن عقيل في مسجد الشريف أبي جعفر في نهر مُعَلى، وحضر في ذلك اليوم خلق كثير)، قال: يقول علي بن عقيل: (إنني أبرأ إلى الله تعالى من مذاهب المبتدعة: الاعتزال وغيره، ومن صحبة أربابه وتعظيم أصحابه، والترحم على أسلافهم والتكثُّر بأخلاقهم، وما كنت علَّقتُه ووُجد بخطي من مذاهبهم وضلالاتهم؛ فأنا تائب إلى الله تعالى من كتابته وقراءته، وإنه لا يحل لي كتابته ولا قراءته ولا اعتقاده)، ثم قال: (فإني أستغفر الله وأتوب إليه من مخالطة المبتدعة المعتزلة وغيرهم، ومكاثرتهم والترحم عليهم والتعظيم لهم، فإن ذلك كله حرام، ولا يحل لمسلم فعله؛ لقوله ﷺ: (من عظّم صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام)"[1].

---

(١) ينظر ص٨٣: ٨٥ ط دار الآثار بالقاهرة، وللكتاب المذكور طبعة أخرى لدار عالم الكتب بالرياض ١٤١٠ وثالثة لدار الكتب العلمية .. والنص موجود أيضًا بكتاب (تحريم النظر في كتب الكلام) لابن قدامة ص ٣٣ .. أما الحديث الذي أورده ابن عقيل فهو من كلام بعض أتباع التابعين وقد أخطأ ابن عقيل في نسبته للنبي ﷺ.



ومما ذكره ابن البزَّار من قول ابن عقيل فيما نقله عنه ابن قدامة: "وقد كان سيدنا الشريف أبو جعفر ومن معه من الشيوخ والأتباع، سادتي وإخواني - أحسن الله عن الدين والمروءة جزاءهم - مصيبين في الإنكار عليَّ لِمَا شاهدوه بخطي في الكتب التي أبرأ إلى الله تعالى منها، وأتحقق أنني كنت مُخطئا فيها غير مصيب، ومتى حُفظ عني ما ينافي هذا الخط وهذا الإقرار، فلإمام المسلمين مكافأتي على ذلك بما يوجبه الشرع من ردع ونكال وإبعاد وغير ذلك، وأشهدت الله وملائكته وأولي العلم على جميع ذلك غير مجبر ولا مكره، وباطني وظاهري - يعلم الله تعالى - في ذلك سواء، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ﴾ [المائدة: ٩٥]".

وعقب ابن قدامة يقول في رده ص ٩٧: "فهذا ابن عقيل الذي زعم أنه استفرغ وسعه في علم الكلام مع الذكاء والفطنة في طول زمانه، ما أفلح ولا وفق لرشد، بل أفضى أمره إلى ارتكاب البدع المضلات والخطأ القبيح ومفارقة الصواب، حتى استتيب من مقالته وأقر على نفسه ببدعته وضلالته .. وإننا لو نظرنا في الدليل، وجدناه يقضي خلاف ما دعا إليه ابن عقيل من الإيمان بالآيات وأخبار الصفات، مع الإقرار والتسليم وترك التأويل والتعطيل والتشبيه والتمثيل، على ما هو مذهب السلف الصالح والأئمة المرضيين .. وبيان ذلك من وجوه"، وراح ابن قدامة يعدد من خلالها مخاطر التأويل ويبين أثره في فساد العقيدة .. ولله دره!.

٢- وممن نقل توبة ابن عقيل من غير ابن قدامة: الإمام ابن الجوزي ت ٥٩٧، فقد نقل في كتابه (تلبيس إبليس) ص ٩٢من مآثر أبي الوفاء ابن عقيل، عبارته التي خاطب بها تلامذته، وكان قد ساقها قبلُ لبعض أصحابه ومشايخه على ما أفاده القرطبي فيما سبق أن ذكرته له، ولفرط تأثره بها لم يكن يكف عن تردادها لتعقيل تلامذته به، وفيها يقول: "أنا أقطع أن الصحابة ماتوا وما عرفوا الجوهر والعرض، فإن رضيت أن تكون مثلهم فكن، وإن رأيت طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيت، وقد أفضى الكلام بأهله إلى الشكوك، وبكثيرٍ منهم إلى



الإلحاد"، وأردف يقول: "وأصل ذلك: أنهم ما قَنِعُوا بما قنعتْ به الشرائع وطلبوا الحقائق – يعني البحث في الكيفيات – وليس في قوة العقل إدراك ما عند الله من الحِكمة التي انفرد بها، ولا أخرج الباري من علمه لخلقه ما علمه هو من حقائق الأمور" .. وقد ذكر عبارته تلك لفيف من أهل العلم القدامى والمعاصرين، منهم: رضا بن نعسان في كتابه: (علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين) ص , ١٤

٣- والحافظ أبو العباس القرطبي ت ٦٥٦ حيث ذكر في كتابه المفهم بشرح صحيح مسلم ٦/ ٥٦٣ عبارة ابن الجوزي السالفة الذكر، وراح ينقل عن ابن عقيل قوله: "ولو لم يكن في الجدال إلا أن النبي ﷺ أخبر أنه الضلال كما قال فيما صححه الترمذي: (ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل)"[١]، يعني: لكان ذلك كافيًا في تركه[٢].

ومما حكاه القرطبي عن ابن عقيل، قوله – وقد نقله عنه ابن رجب في الذيل ٣/ ١٥٢ وابن الوزير في الروض الباسم ٢/ ١٤ومن قبلهم ذكره ابن الجوزي في التلبيس ص ٩٢ –: "لقد بالغتُ في الأصول طول عمري، ثم عدتُ القهقرى إلى مذهب المكتب"، يعني: حيث عقيدة

(١) الحديث خرجه إلى جانب الترمذي ابن ماجة وحسنه الألباني في صحيح الجامع ٥٦٣٣.

(٢) ينظر إلى جانب المفهم وتلبيس إبليس: درء تعارض العقل والنقل ٨/ ٤٨ وفيه يقول شيخ الإسلام: "سأل رجل ابن عقيل فقال له: (هل ترى لي أن أقرأ الكلام فإني أحس في نفسي بذكاء؟)، فقال لي: (إن الدين النصيحة، فأنت الآن على ما بك مسلم سليم وإن لم تنظر في الجزء – يعني الجوهر الفرد – وتعرف الطفرة – يعني طفرة النظَّام المعتزلي – ولم تخطر ببالك الأحوال ولا عرفت الخلاء والملاء والجوهر والعرض، وهل يبقى العرض زمانين؟، وهل القدرة مع الفعل أو قبله؟، وهل الصفات زوائد على الذات؟، وهل الاسم هو المسمى أو غيره؟، وهل الروح جسم أو عرض؟، فإني أقطع أن الصحابة ماتوا وما عرفوا ذلك ولا تذاكروه، فإن رضيت أن تكون مثلهم بإيمان ليس فيه معرفة هذا، فكن .. وإن رأيت طريقة المتكلمين اليوم أجود من طريقة أبي بكر وعمر والجماعة فبئس الاعتقاد والرأي)" .. وهذا هو.



الفطرة والصبية الذين ما دروا ما علم الكلام .. وكان ابن الجوزي قد علق على تلك المقولة بقوله: "وإنما قالوا: إن مذهب العجائز أسلم لأنهم لما انتهوا إلى غاية التدقيق في النظر، لم يشهدوا ما ينفي العقل من التعليلات والتأويلات، فوقفوا مع مراسم الشرع وجنحوا عن القول بالتعليل، وأذعن العقل بأن فوقه حكمة إلهية، فسلَّم".

٤- وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ت ٧٢٨، فقد أفاد في مجموع الفتاوى ٥/ ٢٩٤ أن أبا الوفاء بن عقيل - ومِن قبله الغزالي وأبو المعالي ابن الجويني - كان ضمن أئمة أجلاء ناظروا الفلاسفة ومن تأثر بهم من المتكلمين مناظرة قوية وأثبتوا فساد أصولهم .. كما ذكر في الجزء الرابع ص١٧ وما بعدها أنهم ومن كانوا على شاكلتهم من الحنابلة وغيرهم، ما عُظموا إلا بموافقتهم في الأصول، السنة والحديث .. بل صرح في الجزء ٤/ ١٦٤ بتحول ابن عقيل وأن "الغالب عليه إذا خرج عن السنة أن يميل إلى التجهم والاعتزال في أول أمره، بخلاف آخر ما كان عليه، فقد خرج إلى السنة المحضة".

٥- والحافظ الذهبي ت ٧٤٨، وذلك في كتابه (ميزان الاعتدال) ٣/ ١٤٦، فقد أوضح فيه - إلى جانب ما ذكرناه له في كتاب (تاريخ الإسلام) - أن ابن عقيل خالف السلف في مسألة تأويل الصفات وغيرها، ثم رجع عن ذلك فيما بعد وأعلن توبته، كما ساق الذهبي في كتابيه التاريخ ٣٥/ ٣٥١ والسير ١٩/ ٤٤٦ قصة ابن عقيل مع شيخه إلكِيا وقول الأخير - بعد أن اطمأن على عدم نزوعه إلى مذهب الاعتزال وأنه قصد إليه بغرض الرد عليهم من خلال حججهم -: "كذلك الظن بك".

٦- والحافظ ابن رجب الحنبلي ت ٧٩٥، قال في كتابه (ذيل طبقات الحنابلة) ٣/ ١٤٤ - وقبيل ما سبق ذكره من لفظ التبرئة وقد نقله عنه ابن العماد في الشذرات٤/ ٣٧-: "إن أصحابنا - الحنابلة - كانوا ينقمون على ابن عقيل تردده إلى ابن الوليد وابن التبان شيخي المعتزلة، وكان

يقرأ عليهما في السر علم الكلام، ويظهر منه في بعض الأحيان نوع انحراف عن السنة وتأول لبعض الصفات .. وفي سنة٤٦١ اطلعوا له على كتب فيها شيء من تعظيم المعتزلة والترحم على الحلاج وغير ذلك، ووقف على ذلك الشريف أبو جعفر وغيره، فاشتد ذلك عليهم وطلبوا أذاه، فاختفى ثم التجأ إلى دار السلطان، ولم يزل أمره في تخبيط إلى سنة ٤٦٥، فحضر في أولها إلى الديوان ومعه جماعة من الأصحاب، فاصطلحوا ولم يحضر الشريف أبو جعفر .. فمضى ابن عقيل إلى بيت الشريف وصالحه وكتب ابن عقيل خَطّه، يقول علي بن عقيل بن محمد: (إني أبرأ إلى الله تعالى من مذاهب مبتدعة الاعتزال وغيره، ومن صحبة أربابه وتعظيم أصحابه والترحم على أسلافهم والتكثر بأخلاقهم، وما كنت علَّقته ووُجد بخَطِّي من مذاهبهم وضلالتهم فأنا تائب إلى الله تعالى من كتابته، ولا تَحل كتابته ولا قراءته ولا اعتقاده)".

ثم سرد ابن رجب ما رواه ابن قدامة عن البزاز من قول ابن عقيل، لكن بلفظ: "إني أستغفر الله تعالى وأتوب إليه من مخالطة المعتزلة والمبتدعة وغير ذلك، والترحم عليهم والتعظيم لهم، فإن ذلك كله حرام، ولا يحل لمسلم فعله" إلخ .. وقد مر بنا كلام ابن رجب في بيان أن ابن عقيل كان خبيرًا بمذهب أهل الكلام وأنه أعد في رده مصنفًا.

٧- وممن شهد لابن عقيل بصدق توجهه: ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢، فقد ترجم له في كتابه (لسان الميزان) ٤/ ٢٤٣، وقال ما نصه: "علي بن عقيل بن محمد أبو الوفاء الظفري الحنبلي أحد الأعلام .. له كتاب الفنون في أزيد من أربعمائة مجلد، إلا أنه خالف السلف ووافق المعتزلة في عدة بدع نسأل الله العفو والسلامة، فإن كثرة التبحر في الكلام ربما أضر بصاحبه و(من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه)" .. وأردف ابن حجر يقول: "وهذا الرجل من كبار الأئمة نعم كان معتزليًا، ثم اشهد على نفسه أنه تاب عن ذلك وصحت توبته ثم صنف في الرد عليهم".



٨-وابن العماد، حيث ذكر في شذرات الذهب ٤/ ٣٨ حوار ابن عقيل مع (إلْكِيا) وما يحمله من دلالة على هجران طريق أهلي الاعتزال والكلام .. كما أوضح – قبل ذلك مباشرة وبشأن توبة أبي الوفاء – أن ابن عقيل "كتب خطه بالتبري من موالاة أهل البدع والترحم على أمواتهم وعلى الحلاج وأمثاله، وأشهد عليه جماعة كثيرة من الشهود والعلماء".

العلامة ابن عقيل يثني على أهل الحديث وعلى مذهبهم في إثبات الصفات بلا تأويل ويوقن بسلامته:

أوضح ذلك الحافظُ أبو بكر الإسماعيلي في كتابه (اعتقاد أهل السنة) الذي طبع حديثًا ضمن إصدارات مكتبة دار المنهاج بالرياض .. وقد جاء في آخر المخطوط المُعتمد في التحقيق ما نصه: "(فصلٌ عن العلاّمة أبي الوفاء عليّ بن عقيل البغدادي الحنبلي صاحب كتاب الفنون في الثناء على أصحاب الحديث، وأنهم على السلامة وطريقة السلف الصالح) .. قال ابن عقيلٍ: قال حنبليٌ – يعني نفسه –: (اعلم أنني حقّقتُ النظر تحقيقًا لنفسي ولمعتقدي، فوجدت أنَّ أصحاب الحديث على السلامة وطريقة السلف، وما وجدت ذلك بيقين إلا بعد أنّ خُضت مقالات النّاس خوضًا، وجُبْتُ مذاهبَ الأصوليين جَوبًا، وعلمتُ أنَّ أصحاب الحديث لَمَّا لم يُصغوا إلى شبههم سَلموا، وقلَّ أن يسلم أحدٌ من الشُّبه المُردية مع خوضه، ولكنَّ الله نفعني بذلك؛ حيث قَويتُ على دفع شُبه المبتدعين، بما قد ضمنتُه كتابي هذا كثيرًا من الفصول، وعلمت أنَّ السلامة للقوم بما قد علمتُه)"ا.هـ.

ومما ساقه ابن رجب عن ابن عقيل بهذا الصدد، قوله في ذيل طبقات الحنابلة ٣/ ١٥٠: "ينبغي لهؤلاء الجماعة – يعني: الذين اتهموا أحمد وأصحابه من الحنابلة المثبتين بالتجسيم – أن يسألوا عن صاحبنا، فإن أجمعوا على حفظه لأخبار رسول الله ﷺ وأفعاله، إلا ما كان للرأي فيه مدخل من الحوادث الفقهية، فنحن على مذهب ذلك الرجل الذي أجمعوا على تعديله .. فإن



وافقوا على أننا على مذهبه فقد أجمعوا على سلامتنا معه، لأن متبع السليم سليم .. وإن ادعوا علينا أنا تركنا مذهبه وتمذهبنا بما يخالف الفقهاء، فليذكروا ذلك ليكون الجواب بحسبه، وإن قالوا: أحمد ما شبَّه وأنتم شبهتم، قلنا: الشافعي لم يكن أشعريًا وأنتم أشعرية، فإن كان مكذوبًا عليكم فقد كذب علينا، ونحن نفزع من التأويل مع نفي التشبيه، فلا يُعاب علينا إلا ترك الخوض والبحث وما ليس بطريقة السلف، ثم ما يريد الطاعنون علينا ونحن لا نزاحمهم على طلب الدنيا"أ.هـ.

وخلص ابن رجب في طبقاته ٣/ ١٥٦ إلى القول بأن ابن عقيل "كان كثير التعظيم للإمام أحمد وأصحابه والرد على مخالفيهم، ومن كلامه في ذلك: (من عجيب ما تسمعه من هؤلاء الأحداث الجهال أنهم يقولون: أحمد ليس بفقيه ولكنه محدِّث، وهذا غاية الجهل لأنه قد خرّج عنه اختيارات بناها على الأحاديث بناء لا يعرفه أكثرهم، وخرج عنه من دقيق الفقه ما لا تراه لأحد منهم)، وذكر ابن عقيل مسائل من كلام أحمد ثم قال: (وما يقصد هذا إلا مبتدع قد تمزق فؤاده من خمود كلمته وانتشار علم أحمد، حتى إن أكثر العلماء يقولون: أصلي أصل أحمد وفرعي فرع فلان، فحسبك بمن يُرضى به في الأصول قدوة)"[(١)] أ.هـ.

وعندما تأتي مثل هذه العبارات ممن خبِر علم الكلام وأُشرِب قلبه بمذهب أهله من المتكلمة، ثم أضحى بعدُ من أبرز الذاهبين إلى أن المتكلمين هم أعظم الناس شكًا واضطرابًا، وأضعفهم يقينًا، ويقول – فيما نقله عنه ابن الجوزي في تلبيس إبليس ص ٩٢ وابن تيمية درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٨/ ٤٨ – إن "هذا العلم – علم الكلام – قد أفضى بأربابه إلى الشكوك وأخرج كثيرا منهم إلى الإلحاد، تشم روائح الإلحاد من فلتات كلامهم»، ويؤول أمره في نهاية المطاف إلى ما ذكرنا .. فإن هذا منه يعدّ محصلة تجربة قاسية، حري أن يستفيد منها ويأخذ

---

(١) وينظر في شأن ذلك إلى جانب الذيل شذرات الذهب ٤/ ٣٨.



منها العظة والعبرة كل من جاء بعده إلى يوم الناس هذا وإلى يوم القيامة، كما يعد إلى جانب هذا نقضًا لما تضافر عليه المتكلمة ومن تأثر بهم من أن رأي الخلف هو الأعلم والأحكم، إذ ليس ذلك إلا لما عليه السلف، كما أنه ينم عن مدى خطورة الخوض في علم الكلام واتخاذه سبيلًا إلى معرفة الله تعالى وتنزيهه.

وإذا كانت هذه هي قصة جهبذ انتهت رحلته في معرفة الحق إلى ما رأينا، فحري بأنفسنا وإخواننا الذين هداهم الله لمذهب أهل السنة والجماعة – عقيدة ومنهاجًا – أن يسألوا الله تعالى أن يثبتهم عليه وأن يوفقهم للعمل بمقتضاه والدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن.



المبحث الثالث
ظاهرة التراجع إلى مذهب الأشعري
في القرن السابع الهجري وما تلاه

(٨) ندم الخُونَجي وإعلانه الخروج من طلب علم الكلام بلا شيء

والخُونَجي هو: قاضي قضاة مصر وأعمالها في زمانه أبو عبد الله محمد بن ناماور بن عبد الملك، الشافعي المتكلم الفارسي الأصل الملقب بـ (أفضل الدين)، درس بالصالحية وصنف وألف وأفتى، وكان متقنًا في الأمور الشرعية وعالمًا بالحكمة والأدب والمنطق متوسعًا فيما يسمونه بعلوم الأوائل حتى تفرد برئاسة ذلك في زمانه، انتقل من موطنه ببلاد فارس إلى مصر ووُلى قضاءها وتوُفي بها سنة ٦٤٦[1].

فقد أبدى هو الآخر ندمه:

---

(١) من تصانيفه: (كشف الأسرار عن غوامض الأفكار) في الحكمة و(الموجز) في المنطق وغيرهما .. وقد تَرجم له مع الثناء عليه: ابن أبي أصيبعة في (عيون الأنباء)٣/ ١٩٩: ٢٠٠ والذهبي في السير ٢٣/ ٢٢٨ و(العبر) ٣/ ٢٥٥، ٢٥٦ والصفدي في (الوافي بالوَفيَات) ٥/ ١٠٨: ١٠٩ وابن السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى) ٨/ ١٠٥: ١٠٦ وابن كثير في (البداية والنهاية) ١٣/ ١٧٥ وابن قاضي شهبة في (طبقات الشافعية)١/ ٤٤٤، ٤٤٥ وابن حجر في (رفع الإصر) وابن العماد في (شذرات الذهب) ٥/ ٢٣٦، ٢٣٧ .. كما تُرجم له أيضًا في (هدية العارفين) ١/ ١٢٣ و(الأعلام) للزركلي ٧/ ١٢٢ و(معجم المؤلفين) ١٢/ ٧٢ و(مفتاح السعادة) ١/ ٢٤٦و(كشف الظنون) ٦٠٢، ١٤٨٦، ١٩٨٦و(ذيل الروضتين) لأبي شامة ص ١٨٢ و(صلة التكملة لوفيات النقلة) لشرف الدين الحسيني الورقة ٥٤ و(عيون التواريخ) لابن شاكر الكتبي ٢٠ / ٢٥- ٢٦ و(طبقات الشافعية) للأسنوي ١ / ٥٠٢- ٥٠٣ و(حسن المحاضرة) للسيوطي: ١ / ٥٤١، و(ديوان الإسلام) ٢/ ٢٢٢.



١- وروى عنه شارح الطحاوية ص ١٤٩ في ذلك قوله عند موته: "(ما عرفت مما حصلتُه شيئًا سوى أن الممكن يفتقر إلى المرجح)، ثم قال: (الافتقار وصف سلبي، أموت وما عرفت شيئًا)".

٢- وذكر ابن تيمية رحمه الله هذه المقولة في درء التعارض ١/ ١٦٢ لكن بلفظ: "(أموت ولم أعرف شيئًا إلا أن الممكن يفتقر إلى الممتنع، والافتقار وصف سلبي، أموت ولم أعرف شيئًا)، حكاه عنه التلمساني وذكر أنه سمعه منه وقت الموت" .. وعبارته في درء التعارض ٣/ ٢٦٢ نصها: "بلغني بإسناد متصل عن بعض رءوسهم – وهو الخونجي صاحب (كشف الأسرار في المنطق) وهو عند كثير منهم غاية في هذا الفن – أنه قال عند الموت: (أموت وما علمت شيئًا إلا أن الممكن يفتقر إلى الواجب)، ثم قال: (الافتقار وصف عدمي، أموت وما علمت شيئًا)".

وهي في (الرد على المنطقيين) ص ١١٤ أو مجموع الفتاوى ٩/ ١١٣، ١١٤ بلفظ: "حدثونا بإسناد متصل عن فاضل زمانه في المنطق وهو الخُونَجي أنه قال عند الموت: (أموت وما عرفت شيئا إلا علمي بأنَّ الممكن يفتقر إلى الممتنع، والافتقار وصف سلبي، فأنا أموت وما عرفت شيئًا)"، وهنا علق شيخ الإسلام يقول: "فهذا أمر يعرفه كل من خبرهم .. إلا من علم منهم علمًا من غير الطرق المنطقية، فتكون علومه من تلك الجهة لا من جهتهم، مع كثرة تعبهم في البرهان الذين يزعمون أنهم يزنون به العلوم، ومن عَرف منهم بشيء من العلوم لم يكن بواسطة ما حرروه في المنطق"، كذا بما يعني فساد ما يتكئون عليه في استدلالاتهم على قضايا الاعتقاد.

٣- وذكرها كذلك محمد بن الموصلي في استعجال الصواعق لتلخيص الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية ص ,٩

٤- كما ذكر مقولة الخونجي السالفة الذكر، الإمام السيوطي ت ٩١١ في كتابه (صون المنطق) ٢/ ١٢٦، ١٢٧ قال: "حكا من كان حاضرًا عند موت إمام المنطقيين في زمانه الخونجي

أنه قال: (أموت وما أعلم شيئًا إلا علمي بأن الممكن يفتقر إلى الواجب)، ثم قال: (الافتقار وصف سلبي، أموت وما علمت شيئًا)" .. وعلق السيوطي يقول: "فهذا ما لهم إذا كان منتهى أحدهم (الجهل البسيط)، وأما من كان منتهاه (الجهل المركب) فكثير، والواصل منهم إلى علم، يشبهونه بمن قيل له: (أين أذنك؟)، فأدار رأسه ومدها إلى أذنه بكلفة، وقد كان يمكنه أن يوصلها إلى أذنه من تحت رأسه وهو أقرب وأسهل".

٥- كما نقلها عنه د. العباد في مقدمته على شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني ص ٣٧ وأعقبها بتعليق شارح الطحاوية والتي فيها يقول: "وتجد أحد هؤلاء عند الموت يرجع إلى دين العجائز، فيقروا بما أقروا به ويعرض عن تلك الدقائق المخالفة لذلك، التي كان يقطع بها ثم تبين له فسادها أو لم يتبين له صحتها، فيكونون في نهايتهم – إذا سلموا من العذاب – بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء والأعراب".

على أن الزعم بأن حكاية الخونجي وإن صحت واتصل سندها من قِبل ابن تيمية رحمه الله، فإن الإبهام بحق من كان حاضرًا عند موت الخونجي يصيره مجهول العدالة والضبط وهذا من شأنه أن يضعف السند، وكذا الزعم بأن الذين ترجموا للخونجي وأثنوا عليه لم يثبتوا له هذا التراجع، وأن لو بلغهم عنه شيء من هذا لذكروه في تراجمهم .. كلام لا يستقيم .. ذلك أن نقلها لم يكن قاصرًا على ابن تيمية، فقد رواها عنه – على نحو ما رأينا – غير واحد من أئمة الإسلام القدامى والمعاصرين، وعليه فلا صحة بانفراد ابن تيمية بروايتها .. كما لا يعني عدم نقل بعض من ترجموا للخونجي أنها – بالضرورة – غير ثابتة عنه، وبخاصة وقد ذكرنا بعض من أثبتها منهم .. وأيضًا فإن كلمة (مَن) الواردة في عبارة ابن تيمية كما أنها تطلق على الواحد، فإنها تطلق على الجماعة وهم هنا من حضروا الواقعة، على ما أفاده قوله رحمه الله: "حدثونا بإسناد متصل".

وإذا كان خبر الثقة العدل في أحاديث الآحاد يقبل ويصح الحديث به، فما بالك لو كان ذلك – عند التنزل – بحق خبر كهذا .. ثم ما الذي يجعل أمرًا كهذا مستحيلًا أو مستبعدًا من "فاضل






زمانه"، وهؤلاء أسلافه وأقرانه من كبار علماء الأشاعرة قد سبقوه إلى فضيلة الرجوع إلى الحق التي هو خير من رذيلة التمادي في الباطل؟ .. على أن قيل هنا بحق الخونجي في الرد على من دأبه التشكيك في مثل هذه الروايات ليسلم له ما تعصب له من مذهب متأخري الأشاعرة من تأويل أو تفويض، يقال في نظائره.



(٩) حيرة واضطراب شيخ المتكلمين في عصره:
سيف الدين الآمدي

والآمدي، هو: أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، الفقيه الأصولي شيخ المتكلمين في عصره، الملقب: بـ (سيف الدين)، كان حسن الأخلاق سليم الصدر رقيق القلب، وكان في أول أمره حنبلي المذهب ثم انتقل إلى المذهب الشافعي وتعلم في بغداد والشام، وانتقل إلى القاهرة فدرس فيها واشتهر فيها فضله، وانتفع الناس بعلمه، كَانَ يجلس ويقرر المسائل العظيمة في علم الكلام وفي الأصول، وفي الجدل والمناظرة والبحث حتى كان العز بن عبد السلام يقول: (ما تعلمت أصول البحث والمناظرة إلا من السيف الآمدي)، ويقول: (لو أن زنديقًا جَاءَ ليجادل المُسْلِمِينَ لوجب أن ينبري الآمدي لمناظرته)، يعني: لقوته في الجدل وفي الحجج العقلية[1]، وكان يحفظ المستصفى وغيره من كتب الأصول وهي من

---

(١) تُرجم له في: مرآة الزمان ٨/ ٦٩١ وتكملة المنذري ٣/ ٢٥٠٨ وذيل الروضتين ١٦١ ووفيات الأعيان ٢/ ٤٥٥: ٤٥٦ والمختصر في أخبار البشر لأبي الفداء ٣/ ١٦٣ وتاريخ الإسلام الورقة ١١٢: ١١٣ (أيا صوفيا) ٣٠١٢والعبر ٥/ ١٢٤: ١٢٥ ودول الإسلام ٢/ ١٠٣ والوافي بالوفيات ٢١/ ٣٤٠: ٣٤٦ ونثر الجمان ٢/ الورقة ٦٠: ٦١ وطبقات الإسنوي ١/ ١٣٧: ١٣٩ والبداية ١٣/ ١٤٠: ١٤١ والعقد المذهب الورقة ١٧٥ والنجوم الزاهرة ٦/ ٢٨٥: ٢٨٦ وحسن المحاضرة ١/ ٣١٢ وشذرات الذهب ٥/ ١٤٤: ١٤٥ وديوان ابن الغزي الورقة ٦ والسير ٢٢/ ٣٦٤: ٣٦٧ وميزان الاعتدال ٢/ ٢٥٩ ولسان الميزان ٣/ ١٣٤: ١٣٥ وعيون الإنباء في طبقات الأطباء ص ٦٥٠: ٦٥١ وطبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٣٠٦: ٣٠٧ ولابن قاضي شهبة ١/ ٣٩٧: ٣٩٩ وديوان الإسلام ١/ ٧٦: ٧٧ ومعجم المؤلفين ٧/ ١٥٥ والأعلام ٤/ ٣٣٢ وإخبار العلماء بأخبار الحكماء ٢٤٠: ٢٤١ ومرآة الجنان لليافعي ٤/ ٧٣: ٧٥ الدارس في تاريخ المدارس للنعيمي ١/ ٣٩٣ وتاريخ الحكماء للقفطي ٢٤٠: ٢٤١ وهدية العارفين للبغدادي ١/ ٧٠٧ ومفتاح السعادة لطاش كبري ٢/ ١٧٩: ١٨١ وكشف الظنون ٤، ١٧، ٧٥٨، ٩١٣، ١١١٣، ١٤٨٤، ١٨٤٦، ١٨٥٧، وإيضاح المكنون ١/ ٢٨١: ٢٩٨، ٤٣٢، ٤٧٩، ٢/ ١٣٧، ٣٢٧، ٣٤٠، ٣٥٨، ٥٧٢، وروضات الجنات

أعقد وأصعب العلوم، وله: (الإحكام في أصول الأحكام) في الأصول، و(أبكار الأفكار) في الكلام، و(دقائق الحقائق) في الحكمة، و(إحكام الأحكام) في أصول الفقه .. ثم نسبه فريق إلى فساد العقيدة وانحلال الطوية(١) .. فخرج مستخفيًا إلى حماة ومنها إلى دمشق وبها توفي سنة ٦٣١.

وبمقارنة الآمدي بالرازي ت ٦٠٦ نلحظ أن الآمدي لم يتزعزع يقينه في أن أدلة السمع ظنية لا تفيد اليقين، بخلاف الرازي الذي يشكك أحيانًا في أدلة العقل، فيحيل على أدلة السمع، وقد رد الآمدي عليه في تعويله على إثبات صفة الكلام على أدلة السمع، وكذلك في إثبات صفة السمع والبصر، وفي إثبات الرؤية، وبين صحة الدليل العقلي لها، غير أن الإشكالية عند متأخري الأشاعرة لا تكمن في هذا، وإنما يظهر آثارها في تعطيل الصفات الخبرية وصفات الأفعال، وكلاهما عد أدلة السمع في هذا أدلة ظنية لا تفيد اليقين وقدم عليها العقل الذي يفيده بزعمهم وبالمخالفة لما كان عليه سلف الأمة.

٤٨٩: ٤٩٢ ومختصر دول الإسلام ٢/ ١٠٣ والآمدي وآراؤه الكلامية لحسن الشافعي ومعجم البلدان ١/ ٥٦ ومفرج الكروب ٥/ ٣٦ والصواعق المرسلة ٣/ ٨٤١.

(١) وقد كان من حاله ما حكاه الحافظان الذهبي وابن حجر .. قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٣/ ١٣٥): "قرأت بخط الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام قَالَ: (كَانَ شيخنا القاضي تقي الدين سليمان يحكي عن الشيخ شمس الدين ابن أبي عمر، قال: كنا نتردد إلى السيف الآمدي فشككنا هل يصلي؟ فتركناه حتى نام وعلّمنا على رجله بالحِبر فبقيت العلامة نحو يومين مكانها)"!، فعلموا أنه لا يتوضأ ولا يصلي! .. وبظني أن يكون قول ابن كثير في البداية والنهاية ١٣/ ١٤٠، ١٤١: "وقد تكلموا فيه بأشياء الله أعلم بصحتها، والذي يغلب على الظن أنه ليس لغالبها صحة"، وكذا صاحب النجوم الزاهرة ٦/ ٦٨٥ في قوله نقلًا عن أبي المظفر: "وكان يُرمى بأشياء ظاهرها أنه كان بريئًا منها، لأنه كان سريع الدمعة رقيق القلب"، لنفي نحو ذلك عنه، والله تعالى أعلم بعباده.



الآمدي بعد عناء في طلب العلم وبذله، يقف – بسبب علم الكلام – حائرًا في المسائل الكبار:

فقد جاء عن ابن أبي العز ت ٧٩٢ في شرحه على الطحاوية ص ١٤٧ أنه كان "أفضل أهل زمانه"، ومع ذلك فهو **"واقف في المسائل الكبار حائر"**، ويبدو أن الشارح تأثر في هذه العبارة بشيخ الإسلام ابن تيمية ت ٧٢٨ الذي أخبر عن الآمدي قائلًا في مجموع الفتاوى ٥/ ٥٦٢ (شرح حديث النزول): **"والآمدي تغلب عليه الحيرة والوقف في عامة الأصول الكبار**، حتى إنه أورد على نفسه سؤالًا في تسلسل العلل، وزعم أنه لا يعرف عنه جوابًا، وبنى إثبات الصانع على ذلك، فلا يقرر في كتبه لا إثبات الصانع، ولا حدوث العالم، ولا وحدانية الله، ولا النبوات، ولا شيئًا من الأصول التي يُحتاج إلى معرفتها"، والعبارة في درء التعارض ١/ ١٦٢ بلفظ: **"وأبو الحسن الآمدي في عامة كتبه واقف في المسائل الكبار يزيف حجج الطوائف ويبقى حائرًا واقفًا"**.

وهي في ترجمة الذهبي في السير ٢٢/ ٣٦٦ له بلفظ: "قال لي شيخنا ابن تيمية: **يغلب على الآمدي الحيرة والوقف**، حتى إنه أورد على نفسه سؤالًا في تسلسل العلل، وزعم أنه لا يعرف عنه جوابًا، وبنا إثبات الصانع على ذلك، فلا يقرر في كتبه إثبات الصانع (الله سبحانه وتعالى)، ولا حدوث العالم، ولا وحدانية الله، ولا النبوات، ولا شيئًا من الأصول الكبار".

وما أجاب الذهبي به من أن "هذا يدل على كمال ذهنه"، بدعوى أن "تقرير ذلك بالنظر لا ينهض، وإنما ينهض بالكتاب والسنة"، كان يمكن أن يَصْدق بحق الآمدي لو أنه تمسك في الاحتجاج على المسائل الكبار بما ذكر من أمر الكتاب والسنة ولم يُعرض عن الاحتكام إليهما، لكن الأمر لم يكن كذلك وإلا فما دلالة حيرته التي أعلن عنها الذهبي نفسه، ومن قبله شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن بعدهما ابن أبي العز؟!، وما الوجه في مقابلة علماء عصره بما أتاه الآمدي من إخلال بالثوابت وإغراق في إعمال العقل أوصلهم لحد اتصافه واتهامه بفساد العقيدة وانحلال الطوية، وأن يخرج بعدها مستخفيًا على النحو الذي سبق ذكره؟!.



ويزكي هذا الجواب، ما فاه به الآمدي نفسه في عبارة نقلها عنه شيخ الإسلام في درء التعارض ٣/ ٢٦٢ وفيها يقول حاكيًا عن أهل الثقة عما كان عليه أمره جراء تعلقه بعلم الكلام: **"أمعنت النظر في الكلام، وما استفدت منه شيئًا إلا ما عليه العوام"**.

وعلى أي حال فإن هذا يُظهر ويؤكد تعصب من يتحاملون على شيخ الإسلام في التحذير مما كان عليه، كما يظهر ويؤكد على أن الخوض في الغيبيات، وبالذات: ما يتعلق منها بأصول العقائد – من نحو الكلام عن الله وأفعاله وصفاته، والملائكة، والأنبياء والكتب المنزلة عليهم، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره – من غير اتكاء على نصوص الوحي لا يورث في النفس إلا الحيرة والعذاب وضياع هدوء القلب، وسكينة الجوارح، ذلك أن مرد هذه المسائل النقلُ والنقلُ وحده، وليس للعقل قدرة على فك شفرتها – على حد ما ذكر بعض أهل العلم – أو الإجابة على أي سؤال من أسئلتها، ناهيك عن الإحاطة بها.

وعليه: فسواء رجع الآمدي عما لم يستفد منه شيئًا أم لم يرجع، فإن المحصلة والعبرة من وراء ذلك أن يستفيد العاقل من تجربة غيره وأن يتخذ منها العظة والعبرة، وأن يقف على نهاية أقدام من سبقوه ولا يبدأ من حيث بدئوا فيقع فيما وقعوا فيه من الشك والحيرة .. وكما جاء في الخبر عن الأحنف بن قيس: (اتعظوا بمن كان قبلكم قبل أن يتعظ بكم من بعدكم)، وعن ابن مسعود مرفوعًا: (السعيد من وعظ بغيره) .. ومن ذا الذي طلب علم الكلام فأفلح، أو خلط العقيدة بالفلسفة فأنجح؟.



(١٠) الخسروشاهي يبكي حاله ويعلن حيرته لما فاته من صحيح المعتقد

والخسروشاهي[١]: هو السيد الصدر الكبير العلم، شمس الدين عبد الحميد بن عيسى بن عمويه بن يونس بن خليل، إمام العلماء وسيد الحكماء، قدوة الأنام وشرف الإسلام، قد تميز في العلوم الحكمية، وحرر الأصول الطبية، وأتقن العلوم الشرعية ولم يزل دائم الاشتغال، جامعًا للفضل والأفضال، حسن السمت، مليح الكلام قوي الذكاء، وكان شيخه الإمام فخر الدين بن خطيب الري وهو من أجل تلامذته، ومن حيث وصل إلى الشام اتصل بخدمة السلطان الملك الناصر صلاح الدين داود ابن الملك المعظم، وأقام عنده بالكرك سنين كثيرة، وهو عظيم المنزلة عنده وله منه الإحسان الكثير والإنعام الغزير، ثم توجه شمس الدين بعد ذلك إلى دمشق وأقام بها إلى أن توفي رحمه اللهّ في شوال سنة ٦٥٢، ودفن بجبل قاسيون[٢].

---

(١) نسبة إلى بلدته خسروشاه وهي ضيعة قريبة من تبريز.

(٢) وقد رثاه – ضمن من رثاه –: الشيخ عز الدين محمد بن حسن الغنوي الضرير الآربلي بقصيدة قال فيها:

فتى علم بالحــــق بالخير عامـــل ... وما كل ذي علـــــم من الناس عامل
فتىً بـــذ كـل القائليـن بصمـته ... فكيف إذا وافيـــــــته وهو قائـــل
وكنا لحــــل المشكـلات نعـــده ... إذا أعيت الحـــــذّاق منــــا المسائل
فربُّ الحجا من بعده اليوم قـد خلا ... وحيد المعالي من حلى الفضل عاطل
أتدريالمنايا مـــن رمت بسهامها ... وأي فتى أودى وغــــال الغــــوائل
رمت أوحـد الدنيا وبحر علـومها ... ومن قصرت في الفضل عنه الأوائل
ولو كان بالفضل الفتى يدفع الردى ... لما غيبت عبد الحميـــــد الجنـــادل
ولكنَّ دفــع الموت ما فيـــه حيلة ... ولا في بقـــاء المرء يطمع آمـــــل
فبعدك شمس الـــدين أعــوَز عالم ... وأبدى الدعـــاوى في المحافل جاهل

ولشمس الدين الخسروشاهي من الكتب: (اختصار المهذب) في الفقه على مذهب الإمام الشافعي لأبي إسحق الشيرازي، و(مختصر كتاب الشفاء للرئيس بن سينا)، و(تتمة كتاب الآيات البينات لابن خطيب



الخسروشاهي يجهش بالبكاء ويندم على أنه لم يتوصل لما توصل له أقرانه من صحيح المعتقد

١- وفي ذلك يقول ابن أبي العز في شرح الطحاوية ص ١٤٨: "وكذلك(١) قال شمس الدين الخسروشاهي – وكان من أجلِّ تلامذة فخر الدين الرازي – لبعض الفضلاء وقد دخل عليه يوما، قال له: ما تعتقد ؟، فقال: ما يعتقده المسلمون، فقال الخسرو: وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به؟، فقال: نعم، فقال: (اشكُرِ الله على هذه، لكني والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد) .. وبكى حتى أخضلت لحيته".

٢- كما حدث بنفس هذه القصة الإمام السيوطي في صون المنطق ٢/ ١٤٦ قال: "وقد كان الخسروشاهي من أعيانهم ومن أعيان أصحاب الرازي، وكان يقول: (ما عثرنا إلا على هذه الكليات)، وكان قد وقع في حيرة وشك حتى كان يقول: (والله ما أدري ما أعتقد .. والله ما أدري ما أعتقد .. والله ما أدري ما أعتقد)".

٣- وحدث بها أيضًا د. العباد في مقدمته على شرح مقدمة رسالة ابن زيد القيرواني ص ٣٦.

الري) .. تُرجم له في: الأعلام ٣/ ٢٨٨ وشذرات الذهب ٥/ ٢٥٥ وكشف الظنون ٥/ ٥٠٦ ومعجم المؤلفين ٥/ ١٠٣ ومعجم البلدان ٣/ ٤٣٨ وهدية العارفين ١/ ٥٠٦ وديوان الإسلام ٢/ ٢٢٤ .. كما ينظر: العبر ٣/ ٢٦٨، ٢٦٩ والبداية والنهاية ١٣/ ١٩٨ وطبقات السبكي ٨/ ١٦١، ١٦٢ وطبقات الإسنوي ١/ ٥٠٣ وطبقات ابن كثير ١٧٥أ وطبقات ابن قاضي شهبة ١/ ٤٢٧والنجوم الزاهرة٧/ ٣٢ والوافي بالوفيات للصفدي ١٨/ ٧٣: ٧٥ وفوات الوفيات للكتبي ٢/ ٢٥٧: ٢٥٩ وعيون الأنباء ٢/ ١٧٣.

(١) يعني: وبمثل مقولات أهل الكلام المفضية إلى الحيرة والتذبذب والشك جراء عدولهم عن نصوص الصفات وتأويلها عند التعارض بزعمهم وردها إلى الآراء المختلفة المفضية إلى ما ذكرنا، كانت مقولة الخسرو مع شيخه الفخر الرازي.





٤- ومن قبل هؤلاء، حدث بها شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله، وذلك في التسعينية ص ٢٠١، ٢٠٢ والصفدية ١/ ٢٩٤ وإليها الإشارة بقوله في (نقض المنطق) ص ١١٤ أو المجموع ٩/ ١١٤ بقوله: "وكذلك – أي وبمثل ما حدثوا بعبارة الخونجي السالفة الذكر – حدثونا عن آخر من أفاضلهم".

ويقال فيمن ضعفها بمثل ما سبق أن قيل في تضعيف حكاية الخونجي .. ويضاف إليه: أن التعصب لنفي مثل هذه القصص لمجرد أن ابن تيمية ذكرها، وعلى النحو الذي نلحظه لدى أولئك الذين يحاولون التشكيك في إياب أئمة الأشاعرة، يخفي وراءه حقدًا دفينًا على شيخ الإسلام ابن تيمية وتلك (شنشنة نعرفها من أخزم)، فلدد الخصومة عند أعداء الشيخ – بغية الانتصار لما تعصبوا له في هذا الأمر وفي غيره وهي خصومة غير معتبرة – قديمة، وقد توارثها من لم يقرأ أو يعتد بكلام الأشياخ الذين ذبوا عنه وعلى رأسهم صاحب (الرد الوافر) الذي ألفه ناصر الدين ردًا على علاء الدين البخاري الظاهري وقرظه الحافظ ابن حجر.

ويضاف إليه أيضًا: أن من قواعد أهل الأصول أن الإثبات مقدم على النفي، إذ لا يبعد أن يكون لدى المثبت دليل لم يصل إليه النافي للخبر .. كما يضاف إليه: أن القول بانفراد ابن تيمية بمثل هذه القصص في المراجعات قول غير صحيح بالمرة وقد ذكرنا بها وسع الوقت جملة من أهل العلم لم يخرجوا فيما قاله رحمه الله قيد أنملة، فهو من ثم حذا حذوهم حذو القذة بالقذة وما فاه إلا بما فاهوا به، وعليه فلا وجه لما تذرعوا به في نفي هذه المراجعات لاسيما لو جاء ذلك من الإمام السبكي ومن لف لفه، لتعصبهم لخطأ ما هم عليه في فهم مراد سلف الأمة على الحقيقة، ولتغافلهم في أمر المراجعات، عن كل من أخبر عنها سوى شيخ الإسلام ابن تيمية.



(١١) و(ابن واصل الحموي) تعرض عليه مقالات المتكلمة، ولا يترجح عنده منها شيء

وابن واصل هو: قاضي حماة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم المازني التميمي الحموي الشافعي .. مؤرخ كبير، وهو إلى جانب ذلك فقيه عالم بالأدب والمنطق والعلوم والحكمة والرياضيات والأخبار والهندسة وسائر العلوم العقلية والنقلية .. وُلد في حماة وطاف ببلاد الشرق الأدنى الكبرى: حلب والقدس والكرك، وأقام في مصر سنوات طويلة في عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب، وشهد أثناء مقامه في مصر حملة لويس التاسع الصليبية عليها، واحتضار الدولة الأيوبية وقيام الدولة المملوكية، إضافة إلى غزوات التتار للعراق والشام وسقوط بغداد، وانتقال مركز الخلافة إلى القاهرة؛ ثم اتصل بالظاهر بيبرس وأرسل سفيرًا عنه إلى (منفرد بن فريديك الثاني)، ملك الصقليين وإمبراطور الدولة الرومانية المقدسة.

وبعد غيبة طويلة عن بلده حماة عاد إليها لِيَلي فيها منصب قاضي القضاة لصاحبها الملك المنصور محمد بن الملك المظفر محمود، وله شرع في سنة٦٧١هـ في تأليف كتابه (مفرج الكروب في أخبار بني أيوب) أرخ فيه للدولة الأيوبية منذ قيامها على يد صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة ٥٦٩ هـ حتى نهايتها سنة ٦٥٨هـ وذلك في تفصيل وافٍ وتحقيق شامل دقيق، ولا غرو فقد اتصل بمعظم ملوكهم في الشام ومصر، وبمعظم رجال الدولة وأدبائها وعلمائها في القطرين، فالحوادث التي يعرضها – وبخاصة في القسم الثاني من الكتاب – يرويها عن مشاهدة حينًا وعن مشاركة فيها حينًا آخر؛ ولهذا كان كتابه الأصل والمرجع الذي أخذ عنه كل المؤرخين اللاحقين في القرون الهجرية التالية (الثامن والتاسع والعاشر) عند تأريخهم للدولة الأيوبية.

ولابن واصل مؤلفات كثيرة في الأدب والهندسة والبيئة والطب والتاريخ، ضاع معظمها وبقي بعضها مبعثرًا في مكتبات العالم المختلفة، ولعل أهم مؤلفاته جميعًا – ما ضاع منها وما بقي

– كتاب التاريخ الكبير: (مفرج الكروب في أخبار بني أيوب) السالف الذكر[1] ت ٦٩٧ هـ.

ابن واصل الحموي يستعرض مقالات الفلاسفة وأهل الكلام .. وما يترجح عنده منها شيء:

وعلى نحو ما ارتأينا، فقد اتسعت دراسات ابن واصل في علم المنطق والفلسفة اللذين هما قرينا علم الكلام، الأمر الذي جعله يقضي وقتًا طويلًا من عمره في التأثر بها لدى المتكلمة، وقد أوصله ذلك إلى الحيرة والندم .. وما كان منه إلا:

١-ما حكاه ابن تيمية عنه في مجموع الفتاوى ٤/ ٢٨ قائلًا ما نصه: "وكان من فضلاء المتأخرين وأبرعهم في الفلسفة والكلام: ابن واصل الحموي، كان يقول: (أستلقي على قفاي وأضع الملحفة على نصف وجهي، ثم أذكر المقالات وحجج هؤلاء وهؤلاء واعتراض هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي شيء)، كأنه يعني: أدلة المتكلمين والفلاسفة" ..

(١) هذا وقد بقي ابن واصل على الرغم من تقدمه في السن مغرمًا بالعلم، عاكفًا على إقرائه والتأليف فيه حتى وافته المنية بحماة عن أربعة وتسعين عامًا مخلفًا وراءه كتبًا كثيرة في الأدب والهندسة وعلم الهيئة والطب والتاريخ منها: (هداية الألباب) و(نخبة الفكر) و(شرح الموجز) في المنطق و(رسالة في علم المناظرة) و(تجريد الأغاني) و(مختصر الأدوية لابن البيطار) و(نظم الدرر) و(التاريخ الصالحي) في التاريخ والسير .. تَرجم له مع الثناء عليه: أبو الفداء في (المختصر في أخبار البشر) ٤/ ٣٩، والذهبي في (العبر) ٣/ ٣٩٠، والصفدي في (الوافي بالوفيات) ٣/ ٨٥ وفي (أعيان العصر)، وابن الوردي في تاريخه ٢/ ٢٤٤ وابن قاضي شهبة في (طبقات الشافعية)١/ ٥١٠، والإسنوي في طبقاته ٢/ ٥٥٤ والمقريزي في (السلوك لمعرفة دول الملوك)، والسيوطي في (بغية الوعاة) ١/ ١٠٨، وابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب) ٥/ ٤٣٨، كما تُرجم له في دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٩٩ وآداب اللغة ٣/ ١٧٢ و(هدية العارفين) ٢/ ١٣٨ و(إيضاح المكنون) ١/ ٤٣٠ والأعلام ٦/ ١٣٣ و(كشف الظنون) ص ٦١ وغيرها و(ديوان الإسلام) ٤/ ٣٨٢ و(معجم المؤلفين) ١٠/ ١٦، ١٧ و(نكت الهميان) ص ٢٥٠.



ونص عبارته كما في رواية درء التعارض ٣/ ٢٦٣: "أبيت الليل وأستلقي على ظهري وأضع الملحفة على وجهي وأبيت أقابل أدلة هؤلاء بأدلة هؤلاء والعكس، وأصبح وما يترجح عندي شيء".

٢-وهي بنص عبارة ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص ١٤٩ – وكذا ابن تيمية في درء التعارض ١/ ١٦٥ ود. العباد في شرحه على مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني ص ٣٧-: "اضطجع على فراشي وأضع الملحفة على وجهي، وأقابل بين أدلة هؤلاء وأدلة هؤلاء حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي منها شيء".

ومهما يكن من أمر، فما أشبه قوله بقولة ابن رشد التي تواترت عنه والتي فيها يقول متسائلًا: "ومن الذي قال في الإلهيات شيئًا يعتد به" .. وتلك هي عاقبة من أدار ظهره عما سلم منه سلف هذه الأمة، وجزاء من أعرض عما كانوا عليه، وفي شأن ذلك يقول ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص ١٤٧: "وهذه الحالة – يعني: حالة التذبذب والاضطراب – حال كل من عدل عن الكتاب والسنة، وعند التعارض يتأول النص ويرده إلى الرأي والآراء المختلفة، فيئول أمره إلى الحيرة والضلال والشك"، ويقول: "ومن يصل إلى مثل هذه الحال، إن لم يتداركه الله برحمته وإلا تذندق، كما قال أبو يوسف: (من طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب، من طلب الدين بالكلام تذندق)" .. نسأل الله العفو العافية والمعافاة في الدين والدنيا والآخرة.







(١٢) وابن دقيق العيد يلج في الأفكار الخاطئة .. ثم يتراجع إلى الفطرة ودين العجائز

وابن دقيق العيد هو: الشيخ الإمام الحافظ القدوة المجدد الزاهد الناسك الورع، محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة، أبو الفتح تقي الدين القشيري القوصي المنفلوطي الأصل[1]، المالكي ثم الشافعي نزيل القاهرة، صاحب التصانيف[2] .. و(دقيق العيد) لقب لجده

---

(١) القشيري – نسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة جد القبيلة التي إليها تنتسب، والقوصي: نسبة إلى قوص بلدة في صعيد مصر نشأ وترعرع فيها، والمنفلوطي نسبة إلى منفلوط لأن والده ولد بها.

(٢) التي أبرزها: شرحه المنسوب إليه على الأربعين النووية، و(الإمام) في أحاديث الأحكام وقد اختصره، و(الإلمام) الذي لم يكمل شرحه، وله أيضا تصنيف في أصول الدين، وشرح مختصر ابن الحاجب في أصول المالكية ولم يكمله، وشرح مختصر التبريزي في فقه الشافعية وشرح مقدمته في أصول الفقه، وله ديوان خطب مفرد معروف، كما صنف (الاقتراح في اختصار علوم ابن الصلاح) في علم الحديث، ومن تصانيفه شرح العمدة وفيه علم غزير، وله أيضا الأربعين في الرواية عن رب العالمين، و(فوائد حديث بريرة) قريب من مائتي فائدة، كما أن له شعر بليغ رقيق في غاية الحسن والانسجام والحسن والعذوبة وصحة المقاصد وغوص المعاني وجزالة الألفاظ ولطف التراكيب، وفيه قوله:

تمنيت أن الشيب عاجل لمتي ... وقرب مني في صبايا مزاره

لآخذ من عصر الشباب نشاطه ... وأخذ من عصر المشيب وقاره

ومن شعره في الديار الحجازية، وحنينه لديها إلى دياره في مصر، قوله:

وللعيس آمال بليلى تعلقت ... أخاف المَنى قبل كوني أنالها

يقرب عندي وصلها حسن لطفها ... ويبعدها استغنائها ودلالها

وإني لأرضى اليوم بعد تشوقي ... إلى أن أراها أن أزور خيالها

فبادر إلى نجدٍ ولذ بنسيمها ... وبرد جناها ثم طيب ظلالها



(وهب)، ولذلك يقال له: (ابن دقيق العيد)، ويقال لوالده أيضًا: (ابن دقيق العيد).

ولد – رحمه الله – على ثبج البحر الأحمر قريبًا من مدينة (ينبع) وذلك أثناء سفر والده إلى مكة وهو ذاهب إلى الحج، ودعا له والده بالعلم والعمل .. ويحكى أن والده قال: (دعوت فاستجيب لي)، فسُئل ما الذي دعوت به؟، قال: (دعوت أن ينشئ الله ولدي محمدًا عالمًا عاملًا)، قال: فنشأ على أزكى قدم من العفاف والمواظبة على الاشتغال والتحرز في الأقوال والأفعال والتشدد في البعد عن النجاسة، ولربما اتهمه البعض لأجل ذلك بالوسوسة في قضايا الطهارة وحكي عنه في ذلك حكايات، والغالب أن يكون ذلك من احتياط الشيخ رحمه الله .. قال السبكي في طبقاته ٩/ ٢١٠: "وكانت والدته بنت الشيخ المقترح (مظفر بن عبد الله المصري) .. ووالده الشيخ البركة مجد الدين .. فأصلاه كريمان"، يعني: لكونه ولد ونشأ في بيت علم من جهة أبيه وأمه.

وما ذكر يفسر لنا بداية طلبه العلم على يد والده، فقد سمع منه ومن غيره الحديث وتعلم الفقه وأصوله حتى فاق الأقران، كما تفقه على شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام وغيره من

هذا وقد تُرجم له في: هدية العارفين ٢/ ١٤٠: ١٤٦ والأعلام ٦/ ٢٨٣، ٢٨٤ ومعجم المؤلفين ١١/ ٧٠ والعبر ٤/ ٦ وإيضاح المكنون ١/ ٥٤، ٢/ ١٢٠ وكشف الظنون ٢/ ١٨٧٧ وشذرات الذهب ٦/ ٥، ٦ ومرآة الجنان ٤/ ٢٣٦ والنجوم الزاهرة ٨/ ٢٠٦، ٢٠٧ والبداية والنهاية ١٤/ ٢٧ والدرر الكامنة ٤/ ٢١٠: ٢١٤ والبدر الطالع ٢/ ٢٢٩: ٢٣٢ وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٨٢ ومفتاح السعادة ٢/ ٣٦١: ٣٦٣ والديباج المذهب ٢/ ٣١٨، ٣١٩ والوافي بالوفيات ٤/ ١٩٣: ٢٠٩ وفوات الوفيات ٢/ ٤٨٤: ٤٩٢ وطبقات الشافعية للسبكي ٩/ ٢٠٧: ٢٤٩ وطبقات الإسنوي ٢/ ٢٢٧: ٢٣٣ وطبقات ابن قاضي شهبة ٢/ ٢٠ والطالع السعيد ٣١٧: ٣٢٨ وديوان الإسلام ٢/ ٢٩٥: ٢٩٦ وحسن المحاضرة ١/ ٢٧٤: ٢٧٦ وطبقات علماء الحديث ترجمة ١١٤٩وطبقات الحفاظ ١١٣٦ والرسالة المستطرفة ١٨٠ ومعجم شيوخ الذهبي ٨٠٥ والمعجم المختص ٣١٣.



علماء مصر فحقق المذهبين المالكي والشافعي، وتصدر للتدريس في مدارسها المشهورة: دار الحديث الكاملية والمدرسة الفاضلية وغيرهما .. ثم رحل بعد إلى دمشق فسمع من ابن عبد الدائن والزين خالد وغيرهما، وجاور بمكة .. وتولى القضاء على مذهب الشافعية في السنوات الأخيرة من حياته وذلك بعد إباء شديد، وعزَل منه نفسه غير مرة، ثم أعيد إليه رغمًا عنه لعلمه ولحاجة الناس إليه .. ولعل من جوانب التجديد عنده: إصلاحاته القضائية.

أقر له الموافق والمخالف وأثنى عليه كثيرون، ومما قاله أحدهم – وهو أبو الفتح بن سيد الناس اليعمري وهو من أخص تلاميذه وقد نقله عنه السبكي ٩/ ٢٠٨ وابن حجر في الدرر الكامنة٤/ ٢١٢ –: "لم أر مثله فيمن رأيت .. كان للعلوم جامعا وفي فنونها بارعًا، مقدمًا في معرفة علل الحديث على أقرانه، منفردًا بهذا الفن في زمانه، بصيرا بذلك سديد النظر في تلك المسالك"، إلى أن قال: "لم يشق له غبار ولا يجري معه سواه في مضمار .. حسن الاستنباط للأحكام والمعاني من السنة والكتاب .. مستعينًا على ذلك بما رواه من العلوم، مستبينًا ما هنالك بما حواه من مدارك الفهوم".

ذكره الذهبي وقال فيما نقله عنه ابن حجر في الدرر ٤/ ٢١١: "كان إمامًا متفننًا مجودًا محررًا متفقهًا مدققًا أصوليًا مدركًا أديبًا نحويًا ذكيًا غواصًا على المعاني وافر العقل كثير السكينة تام الورع مديم السنن، مكبًا على المطالعة والجمع، سمحًا جوادًا زكي النفس نزر الكلام عديم الدعوى"، ومما ذكره الذهبي عنه قوله في تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٨٢: "(سمعت من لفظه عشرين حديثًا .. وله يد طولى في الأصول والمعقول، وخبرة بعلل المنقول، وروى عنه قاضي القضاة القونوي وابن الأخنائي والحافظ قطب الدين الحلبي وطائفة)، قال: (وتخرج به أئمة)".

كما ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ١٤/ ٢٧ فقال: "انتهت إليه رياسة العلم في زمانه وفاق أقرانه ورحل إليه الطلبة ودرس في أماكن كثيرة .. وكان وقورًا قليل الكلام كثير العلوم،



فيه ديانة ونزاهة" .. وقال فيما نقله عنه ابن قاضي شهبة ٢/ ٢٥ إنه كان "أحد علماء وقته، بل أجلهم وأكثرهم علمًا ودينًا وورعًا وتقشفًا، ومداومة على العلم في ليله ونهاره مع كبر السن والشغل بالحكم".

وذكره أيضًا ابن حجر في الدرر الكامنة وخلافه فقال: إنه "الإمام العلم الشهير الماهر في الفقه والحديث ومعرفة طرق الاجتهاد .. وله النظم الرائق والدين المتين والأحكام المسددة والنوادر العجيبة"، كما ذكر من حاله أنه "كان يقول: (ما تكلمت بكلمة ولا فعلت فعلًا إلا أعددت له جوابًا بين يدي الله عز وجل)".

وذكروا كذلك من عباداته وورعه وأخلاقه أنه كان من العبادة والورع بمَحِلٍّ لا يُدرك، وأنه كان يحب أهل العلم ويكرمهم ويتفضل عليهم .. ولم يكن عنده للدنيا قيمة، كما كان مغرمًا بتحصيل الكتب حتى أنه كان قبل أن يلي القضاء يركبه الدين بسبب ذلك .. ومما قاله عنه الحافظ قطب الدين الحلبي فيما نقله عنه ابن حجر في الدرر ٤/ ٢١١ والذهبي في تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٨٢ أنه "كان آية في الحفظ والإتقان والتحري، شديد الخوف دائم الذكر لا ينام الليل إلا قليلا، يقطعه مطالعة وتلاوة وذكرًا وتهجدًا، وكانت أوقاته كلها معمورة، ولم يُر في عصره مثله".

وفي طبقات السبكي ٩/ ٢١١: أنه "ربما استوعب الليلة فطالع فيها المجلد أو المجلدين، وربما تلا آية واحدة فكررها إلى مطلع الفجر" .. وقال عنه ابن القاضي شهبه في طبقاته ٢/ ٢٤ عن العز ابن عبد السلام: "ديار مصر تفتخر برجلين في طرفيها: ابن منير بالإسكندرية وابن دقيق العيد بقوص" .. ت ٧٠٢ عن سبع وسبعين سنة، ودفن بالقرافة الصغرى بمصر المحروسة، رحمه الله رحمة واسعة.



دلالة إخبار ابن دقيق عن ولوجه في الأفكار الخاطئة ثم تراجعه إلى الفطرة ودين العجائز:

ولا دلالة لما أثنى به ابن الزملكاني – وقد نقله عنه ابن حجر في الدرر الكامنة ٤/ ٢١٢ – على ابن دقيق، من أنه "كان صحيح الاعتقاد قويًا في ذات الله، وليس الخبر كالعيان" .. وأيضًا ما ذكره الصفدي في الوافي بالوفيات ٤/ ١٩٧ – وقد نقله عنه الإمام السبكي وابن قاضي شهبة – ونصه: "وما أراه إلا أنه ممن بعثه الله تعالى على رأس كل مائة، ليجدد لهذه الأمة دينها" .. مع ما قاله ابن دقيق عن نفسه من أبيات أبان فيها عن أن ولوجه في الأفكار المحيرة والمضطربة أسفرت عن رجوع إلى دين الفطرة وما كان عليه العجائز، وأجمل فيها تجربته وتجربة من كان في سباق معهم، وفيها يقول:

تجاوزت حد الأكثرين إلى العلا ... وسافرت واستبقيتهم في المفاوز
وخضت بحارًا ليس يدرك قعرها ... وسيرت نفسي في قسيم المفاوز
ولججت في الأفكار ثم تراجع اخـ ... تياري إلى استحسان دين العجائز

أقول: إنه لا دلالة لما سبق ذكره سوى توضيح: أن مرحلة من مراحل حياته مرت به، كان فيها يقول بما يقول به متأخرو الأشاعرة، لكن ما لبث – بعد أن عرف خطأ ما كان عليه – أن استبقهم واستدرك ما فاته وفاتهم، ووصل إلى ما وصل إليه، ونبه وحذر مما خشي أن يقع تلامذته وأتباعه من بعده فيما سبق أن وقع هو وأقرانه فيه، فلله دره من عالم مجتهد وناصح أمين.

هذا وقد ساق أبياته السالفة الذكر جملة من أهل العلم نذكر منهم:

١- الحافظ الذهبي في العلو ص ١٨٨ قال: "وقد كان شيخنا العلامة أبو الفتح القشيري – رحمه الله – يقول: .. " وذكرها.

٢- الصفدي في الوافي بالوفيات ٤/ ٢٠٨.



وعلى نحو ما كان تراجع وتمسك أبي الحسن الأشعري – على ما ذكره في كتاب (الإبانة) – على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل، فقد كان الأمر كذلك بالنسبة لابن دقيق، وذلك قول الإمام ركن الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن القَوبَع، في رثائه له:

صبا للعلم صبًّا في صباه ... فأعل بهمة الصبِّ الصبيِّ

وأتقن والشباب لــــه لباس ... أدلـــــــة مالكٍ والشافعيّ

وهل في أدلتهما إلا ما في أدلة أحمد وما كان عليه سلف الأمة من إثبات صحيح الأحكام والاعتقاد؟.

ابن دقيق يضع قاعدة ذهبية في التعامل مع ما استشكل من صفات الله تعالى:

وفي معتقد ابن دقيق الذي جاء ضمن مجموعة (الرسائل الإيمانية والذخائر الاعتقادية) ص ٨ جاء ما نصه: "نقول في الألفاظ المشكلة الواردة في الكتاب والسنة: تنزه الله عما لا يليق بجلاله، ونؤمن بأنها حق وصدق على الوجه الذي أراد حصولَه ورسولَه، من أوَّل شيئًا منها: فإن كان تأويله قريبًا على ما يقتضيه لسان العرب ويُفهم من مخاطباتهم لم ننكره عليه ولم نبدِّعه، وإن كان تأويلًا بعيدًا توقفنا عن قبوله واستبعدناه، ورجعنا إلى القاعدة في الإيمان بمعناه والتصديق به على الوجه الذي أريد مع التنزيه"(١)، وما كان معناه من صفة الألفاظ ظاهرًا مفهومًا في تخاطب العرب قلنا به من غير توقف، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، فنحمله على (حق الله وما يجب له) أو على قريب من هذا المعنى ولا نتوقف فيه، وكذا قوله عليه السلام: (إن قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن)، نحمله على أن إرادات القلب واعتقاداته متصرفة بقدرة الله تعالى وما يوقعه في القلوب، وهكذا سائر الأمور الظاهرة المعنى المفهوم عند سامعيها ممن يَفهم كلام العرب".

---

(١) وهذا هو معني الإمرار الذي ورد ذكره على ألسنة كثير من أئمة السلف، خشية الوقوع في التكييف المنهي عنه شرعًا.





كذا بما مفاده – على حد ما أوضح ابن حجر في الفتح ١٣/ ٣٩٥ بعد أن ساقه –: "أن الصفات المشكلة حق وصدق على المعنى الذي أراده الله، ومن تأولها نظرنا فإن كان تأويله قريبًا على مقتضى لسان العرب لم ننكر عليه، وإن كان بعيدًا توقفنا عنه ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه .. وما كان منها معناه ظاهرا مفهومًا من تخاطب العرب حملناه عليه كقوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، فإن المراد به في استعمالهم الشائع: (حق الله) فلا يتوقف في حمله عليه، وكذا قوله عليه السلام: (إن قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن)، فإن المراد به إرادة قلب ابن آدم مصرفة بقدرة الله وما يوقعه فيه، وكذا قوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] معناه خرب الله بنيانهم، وقوله: ﴿إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] معناه لأجل الله، وقس على ذلك، وهو تفصيل بالغ قل من تيقظ له" أ.هـ.

وعلى طريقته في اختيار الكلمات اليسيرة وعدم سلوك طريق المراء، فإن ابن دقيق هنا يريد أن يضع لِباب الصفات قاعدة جامعة مانعة يقاس عليها، خلاصتها: بيان أن نصوص الصفات وبخاصة الموهمة منها – بزعم المتكلمة – لمشابهة الحوادث، لا يجوز أن تُجتزء عن سياقاتها أو تخرج عن مقاماتها، لكون ذلك من شأنه أن يوقع في التأويل المذموم غير السائغ .. وما ذكره من أمثلة يعد تطبيقًا عمليًا لضرورة وضع هذا الضابط في الحسبان، فما قال أحد أن النصوص التي استشهد بها هنا أريد منها الحديث عن أوصافه تعالى على جهة الاستقلال.

ولا يلزم من ذلك بالضرورة أن ما جاء منها وصفًا له تعالى – من نحو إثبات الوجه والأصبع والساق له تعالى – يفوض معناه أو يؤول ويصرف عن ظاهره، وليس في كلامه ما يفيد ذلك أو يدل عليه، وإن كان من الواجب عليه بيانه حتى لا يفهم ذلك منه .. كما لا يلزم مما ارتضاه من رسالة بعث بها إليه الشيخ الإمام العلامة ضياء الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عمر بن يوسف بن عمر بن عبد المنعم القرطبي ردًا من هجا الأشعري، وفيها:



قلت إله العرش في العرش كونه ... وأنى لمحدود بمن جل عن حد

هو الله لا أين ولا كيف عنده ... ولا حد يحويه ولا حصر ذي حد

أن يكون مراده التعطيل لعلوه تعالى أو النهي عن السؤال عنه بـ (أين) أو نفي (الجهة) و(المكان) و(الحد) عنه سبحانه نفيًا مطلقًا على نحو ما فهمه البعض، أو التعصبَ للأشعري على حد ما فهمه السبكي عنه في طبقاته ٣/ ٢٧٧ .. لكون الأشعري نفسه مثبت لعلوه تعالى وفوقيته وغير معطل لهما ولا نهى عن السؤال عنه تعالى بـ (أين) .. وأيضًا لاندراج هذه الألفاظ الموهمة للتشبيه ضمن الألفاظ المجملة، فيقال لمن نفاها أتريد بها ما هو للمخلوق؟، فالله ليس داخلًا في المخلوقات، أم تريد بها ما وراء العالم؟، فلا ريب أن الله فوق العالم، فالأول باطل والثاني حق .. ومنه يتبين أن هذه الألفاظ – وإن كانت غير واردة في الكتاب والسنة – فلا ينبغي إثباتها ولا نفيها بزعم التشبيه أو التجسيم، وإلا لكان كل من أثبت الصفات الأخرى له تعالى ككونه حيًا قديرًا سميعًا بصيرًا مشبهًا أيضًا، وهذا ما لا يقول به مسلم ينتسب لأهل السنة والجماعة، خلافًا لنفاة الصفات والمعتزلة وغيرهم.

قال شيخ الإسلام في منهاج السنة ٢/ ٧٥: "فالمعتزلة والجهمية ونحوهم من نفاة الصفات يجعلون كل من أثبتها مجسمًا مشبهًا، ومن هؤلاء من يَعدُّ من المجسمة والمشبهة: الأئمة المشهورين كمالك والشافعي وأحمد وأصحابهم، كما ذكر ذلك أبو حاتم صاحب كتاب (الزينة) وغيره، وشبهة هؤلاء أن الأئمة المشهورين كلهم يثبتون الصفات لله تعالى"، وإثباتها على هذا النحو، مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان من أهل البيت وغيرهم .. يقول – رحمه الله – ص ٨٠ بنفس المصدر: "والمقصود هنا أن أهل السنة متفقون على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا صفاته ولا في أفعاله، لكن لفظ التشبيه في كلام الناس لفظ مجمل، فإن أراد بنفي التشبيه ما نفاه القرآن ودل عليه العقل فهذا حق، فإن الرب لا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته،



وإن أراد بالتشبيه أنه لا يثبت له شيء من الصفات .. لأن العبد موصوف بهذه الصفات، فيلزم أن لا يقال له حي عليم قدير لأن العبد يسمى بهذه الأسماء".

وفي التدمرية ما نصه: "قد يراد بالجهة شيء موجود غير الله، فيكون مخلوقًا كما إذا أريد بـ (الجهة) نفس العرش أو نفس السماوات، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم، ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ (الجهة) ولا نفيه، كما في إثبات لفظ العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك، وقد علم أن ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، والخلق سبحانه مباين للمخلوق، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، فيقال لمن نفى: أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلًا في المخلوقات، أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟، فلا ريب أن الله فوق العالم .. وكذلك يقال لمن قال: (الله في جهة)، أتريد بذلك أن الله فوق العالم، أم تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات، فإن أردت الأول فهو حق وإن أرت الثاني فهو باطل"[1].

"وجملة القول في الجهة: أنه إن أريد بها أمر وجودي غير الله كان مخلوقًا، والله تعالى فوق خلقه لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات، فإنه بائن من المخلوقات .. وإن أريد بـ (الجهة) أمر عدمي وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده، وهذا المعنى الأخير هو المراد من كلام المثبتين للعلو والناقلين عن السلف إثبات الجهة له تعالى"[2] .. وهذا هو الظن بالعلامة ابن دقيق باعتباره واحدًا منهم، وبه يسلم ما قاله ابن حجر بحق ابن دقيق رحمة الله على الجميع .. على أن ما قيل عن الجهة يقال مثله عن (المكان) و(الأين) و(الحد).

---

(١) الرسالة التدمرية ص ٤٥ وينظر منهاج السنة ٢/ ٢٥٢، ومختصر الصواعق لابن القيم ص ١٣٢، ١٣٥، ١٤٩ وما بعدها.

(٢) مختصر العلو للألباني ص ٧٢ وينظر ٦٩: ٧٨.



ويبدو من اتجاه ابن دقيق فيما قعده هنا مدى تأثره بما قاله الإمام الغزالي في ضبط هذا الأمر بعد أن تراجع إلى سبيل الرشاد، حيث يقول – رحمه الله – في ضبط أنواع التأويلات التي يندرج تحتها تأويل التفسير ما نصه: "كل ما لم يحتمل التأويل في نفسه وتواتر نقله ولم يتصور أن يقوم على خلافه برهان، فمخالفته تكذيب محض، وما تطرق إليه احتمال تأويل ولو بمجاز بعيد، فإن كان برهانه قاطعًا وجب القول به، وإن كان البرهان يفيد ظنًا غالبًا ولا يعظم ضرره في الدين فهو بدعة، وإن عظم ضرره في الدين فهو كفر"(١).

وفي بيان أن ابن دقيق لم يكن في هذا وحيد نسجه، يقول صاحب مختصر الصواعق المرسلة ص٢٥ فيما عرض له ابن دقيق بحق آية الزمر: "ليس المراد إثبات الصفة .. بل المقصود حكم آخر وهو إثبات تفريط العبد في حق الله تعالى .. ثم من أين في ظاهر القرآن إثبات جنب واحد هو صفة لله، ومن المعلوم أن هذا لا يثبته أحد من بني آدم، وأعظم الناس إثباتًا للصفات هم أهل السنة والحديث لا يثبتون لله تعالى جنبًا واحدًا ولا ساقًا واحدة .. إنما تفسيرها عندهم: تحسر الكفار على ما فرطوا في الإيمان والفضائل التي تدعو إلى ذات الله واختاروا عليها الكفر والسخرية .. والتفريط فعل أو ترك فعل، وهذا لا يكون قائمًا بذات الله لا بجنب ولا غيره؟!".

يقول رحمه الله بشأن نظير ما سبق: "وليس في ظاهر القرآن ما يدل على أن ذلك – يعني: وصفه تعالى بالساق الوارد ذكره في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]– صفة لله تعالى؛ لأنه تعالى في هذه الآية لم يُضف الساق إليه، وإنما ذكره مجردًا عن الإضافة منكرًا، والذين أثبتوا ذلك صفة لم يأخذوه من ظاهر القرآن، إنما أثبتوه بحديث أبي سعيد الخدري المتفق على صحته، وهو حديث الشفاعة الطويل وفيه: (فيكشف الرب عن ساقه .. الحديث)، ومن حمل

(١) إلجام العوام ص وينظر أعلام الموقعين ٤/ ٢١٤.



الآية على ذلك قال: قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾ مطابقًا لقوله صلى الله عليه وسلم: (فيكشف عن ساقه)، وتنكيره للتعظيم"، وعليه فلا يُستنكر على من قال من الصحابة في الآية ذاتها: إن المراد بها: شدة الأمر، لما سبق ذكره من عدم دلالة السياق في الآية على أنها صفة له سبحانه، وبالطبع لا يسوغ أن يسمى هذا أو يعد تأويلًا.

والشيء بالشيء يذكر، فابن كثير يشير إلى أن المراد بآية النحل ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] التي ورد ذكرها في شرح ابن حجر لكلام لابن دقيق، والتي فيها ذكر النمرود الذي أمر ببناء الصرح إلى السماء: "أي اجتثه من أصله وأبطل عملهم" .. كما يشير إلى أن المراد بقوله ﴿إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩]: "أي: رجاء ثواب الله ورضاه"[(١)] .. ولا يلزم من كل ما ذكر – كما قد عُلم وتقرر – نفي أن يكون لله تعالى وجه ولا إتيان يليقان بذاته، ولا "ما يوجب ألا يكون له إلا جنب واحد وساق واحد، ولا ما يدل على نفي ما زاد عن ذلك لا بمنطوقه ولا بمفهومه"[(٢)].

وبمثل هذا يحمل قوله تعالى في الحديث القدسي الذي رواه البخاري عن أبي هريرة: (من تقرب إلي شبرًا تقربت إليه ذراعًا .. الحديث)، "ذلك أن الإحسان يقتضي قرب العبد من ربه، فيقرُب ربه منه وإليه بإحسانه، فهو سبحانه قريب من المحسنين قربًا ليس له نظير، وهو مع ذلك فوق سماواته على عرشه"[(٣)]، والذي ينقدح في ذهن أي إنسان عند ورود الحديث "أن المراد منه: الإسراع في إثابته وأنه تعالى إلى الإثابة أسرع من الإنسان إلى العمل"[(٤)].

---

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٥٨٤، ٤/ ٤٥٥.

(٢) مختصر الصواعق ص ٢٤ بتصرف.

(٣) مختصر الصواعق ص ٤٩٦ بتصرف.

(٤) شرح عقيدة العلامة السفاريني ص ٢٣٤ لابن عثيمين.



ويحمل تكملة الحديث: – (وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها ولئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه) – على أن المراد بمنطوقه ومفهومه: "أن الله يسدد هذا الرجل في سمعه وبصره ومشيه وبطشه، لأن عندنا دليلًا يدل على ذلك .. فهنا فيه عابد ومعبود، ومتقرِّب ومتقرَّب إليه، وفارض ومفروض عليه، وسائل ومسئول، ومعطٍ ومعطىً، ومستعيذ ومستعاذ به، وكل هذا يدل على التباين بين هذا وهذا، فإذا كان هذا دال على التباين فكيف يكون هذا الشيء المبايِن بعضًا من الشيء المبايَن؟ كيف يكون سمعه وبصره ويده ورجله؟"[1]، وإذا كان التباين في مثل هذا حاصلًا بين المخلوقات نفسها، فكيف لا يكون كذلك فيما بينها وبين الخالق؟.

وبمثله كذلك يحمل قوله تعالى في حديث مسلم عن أبي هريرة أيضًا: (جعتُ فلم تطعمني ومرضتُ فلم تعدني .. الحديث) فإنه "قد فسر في نفس الحديث حيث قال: (إن عبدي فلانًا جاع فلم تطعمه ومرض فلم تعده)، فهذا يدل على أن هذا اللفظ غير مراد، لأن الله تعالى بينه بنفسه"[2].

فالحاصل: أن التأويل نوعان، تأويل في اصطلاح سلف أهل التفسير والفقه والحديث، ومرادهم منه التفسير والبيان أو ما يؤول إليه الكلام، وتأويل عند المعتزلة والجهمية وغيرهم ومرادهم به صرف اللفظ عن ظاهره وهو الشائع في عرف المتأخرين من أهل الاعتقاد والأصول والفقه والتفسير، والأول منهما محمود لجريانه على قواعد اللغة ومبادئ الشريعة خلافًا للثاني.

---

(١) السابق ص ١١١، ١١٢.

(٢) السابق ص ١١٢.



كما أن ظاهر الكلام هو ما يقتضيه سياقه، وألفاظ الآي والأحاديث ليس كل منها له معنى منفرد، بل الألفاظ يكون معناها بضم بعضها إلى بعض، ولا يعد ذلك تأويلًا لوجود ما يدل عليه من خلال السياقات، وعلى التنزُّل بأن هذا تأويل، فإنه تأويل بيان وتفسير قد دل عليه الدليل، وإذا دل عليه الدليل من كلام من تأولنا كلامه لم نكن خرجنا بكلامه عن ظاهره، لأن المتكلم أعلم بمراده"[١] .. والعكس من ذلك صحيح، فإن جميع من أوَّل في الصفات من غير إثبات دليل يدل على تأويله، متعدٍّ على النصوص وعلى المتكلم بالنصوص، لأن هذا التأويل تعدٍّ على النص وإخراج له عن ظاهره، وتعدٍّ على قائل النص حيث كلم الناس بما لا يريد وهذا نوع من التعمية، وهذا معنى قول العلامة السفاريني:

وكـــل من أوَّل في الصفات ... كـــــذاته من غيـــر ما إثبات
فقد تعدى واستطال واجترى ... وخاض في بحـر الهلاك وافترى

على أن قول ابن دقيق العيد فيما سبق ذكره: من أن التأويل "إن كان بعيدًا توقفنا عن قبوله واستبعدناه، ورجعنا إلى القاعدة في الإيمان بمعناه والتصديق به على الوجه الذي أريد مع التنزيه"، لا يعني بحال: القصد – فيما لم يَسُغ تأويله – إلى تفويض المعنى، فإن هذا يتنافي مع الإثبات الذي دأب عليه رحمه الله، كما يتنافى مع ما كان عليه سلف الأمة من الإمرار[٢] ومع صحيح المعتقد الذي أقر هو به وأقر له به غيره.

متعصبو زماننا يفهمون كلام ابن دقيق على هواهم ويحمِّلونه ما لا يحتمل:

ولعلك تدرك معي مدى تعصب بعض متأولي زماننا لما عليه متأخرو الأشاعرة ومدى حَوَل فكرهم، حين ظنوا أن ابن دقيق كان يهدف – من خلال ما ذكرناه له من نصوص ومن توضيح

(١) ينظر السابق.

(٢) ينظر في المزيد من ذلك كتابنا (موقف السلف من تفويض الصفات) ص ١٦٩: ١٨٦.



لملابسات أبياته ومن تحليل لما كان عليه أمره – إلى بيان أن التأويل والتفويض كانا طريق السلف، وأنهم كانوا يؤولون أحيانًا ويفوضون أحيانًا .. وكذا حين فهم هذا البعض منه خطأ أن التفويض كان مذهبًا للسلف وأن التأويل كان مذهبًا للخلف، والوصول من ثم إلى أن التفويض في معاني الصفات كان من دأب سلف الأمة وديدنهم .. بينا الرجل لم يخرج عما كان عليه سلف الأمة في بيان ضرورة أن تراعى عند تفسير آي وأحاديث الصفات سياقاتها، بحيث لا تخرج عما تقتضيه لغة العرب ومخاطباتهم، ولم يزد على ذلك، إذ معلوم لدى الجميع "أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف، من شر أقوال أهل البدع والإلحاد" على حد ما جاء في عبارة صاحب (منهاج السنة) ١/ ١١٨[(١)] .. لكن هكذا يَعمل الهوى والجهل والتعصب في نفوس أصحابه .. نسأل الله السلامة والمعافاة مما ابتلى به غيرنا .. اللهم آمين



(١) وعليه فالقول بأن ابن دقيق كان ينزه الله عن (الجهة) و(المكان أو الأين) و(الحد أو الحصر)، والوصول من وراء ذلك إلى الادعاء بأنه كان ينفي العلو والفوقية وأن هذا ما كان عليه سلف الأمة، يرد عليه كما فصلته: أن هذه الألفاظ المجملة لا يقال فيها بنفي مجمل ولا إثبات مجمل، بل الواجب فيها التفصيل، فإن قصد بنفيها نفي مشابهة الخلق بالخالق جل وعلا فالمعنى صحيح، وإن قصد بنفيها نفي الصفات الثابتة له تعالى وتعطيلها فلا صحة لنفيها ووجب إثباتها له تعالى بالألفاظ الشرعية وعلى الوجه اللائق به من غير تشبيه ولا تجسيم ولا تأويل ولا تكييف ولا تفويض لمعانيها .. وهذا هو الظن بابن دقيق وبخاصة أنه لم يرد عنه خلاف ذلك .. وعلى الافتراض جدلًا أن شيئًا من التعطيل كان ينتاب معتقد ابن دقيق في مسألة الصفات، فقد رجع عنه بما سبق أن ذكرناه له من أبيات في هذا الصدد.



الفصل الثالث

تجنبات بالجملة لنبذ مذهب الأشاعرة

- المبحث الأول: تجنب آلاف من غير من ذكرنا لما عليه الأشاعرة (الدارقطني والأصبهاني والصابوني والبغوي وابن كثير .. نموذجًا).
- المبحث الثاني: دعاوى التأويل المنسوبة لبعض سلف الأمة .. تفنيدها والرد عليها.
- المبحث الثالث: نماذج من المجانبين ما عليه الأشاعرة من فلاسفة المسلمين وفرق الشيعة والمعتزلة (الشهرستاني وابن رشد وابن أبي الحديد .. نموذجًا).
- المبحث الرابع: تراجع إمام مذهب الخلف والمنظر له .. العلامة فخر الدين الرازي.



المبحث الأول
تجنب آلاف من غير من ذكرنا لما عليه الأشاعرة

(١٣ : ١٧) مجانبة الدارقطني والأصبهاني والصابوني والبغوي وابن كثير – ضمن مئات ممن ذكرهم صاحب (جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر) – لما كان عليه متأخرو الأشاعرة

وفي سابقة جديرة بالإشارة وحَرِية بالاعتبار، ذكر ابن المِبْرَد يوسف بن حسن بن عبد الهادي ت ٩٠٩ في كتابه (جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر) جملةً من عصر الأشعري وحتى زمنه ما بين محدث وفقيه وعابد وإمام، كلهم قد جانبوا ما كان عليه الأشاعرة من تأويلات لا مستند لها من كتاب ولا من سنة ولا إجماع، بل وأثبت عن أكثرهم ذم ما كان عليه أولئك الأشاعرة .. ثم قال في ص ١٩٦ من كتابه السالف الذكر – وبعد أن انتقد ابنَ عساكر ذكرَه لبعضهم في كتابه (تبيين كذب المفتري) على أنهم أشاعرة –: "فصل: .. ونحن نذكر جماعة ممن ورد عنهم مجانبة الأشاعرة ومجانبة الأشعري وأصحابه من زمنه وإلى اليوم على طريق الاختصار" .. ثم قال ص ٢٨١ بعد أن ذكر ما يزيد عن الأربعمائة عالم: "ووالله ثم والله ثم والله! لَمَا تركنا أكثر مما ذكرنا، ولو ذهبنا نستقصي ونتتبع كل من جانبهم من يومهم وإلى الآن لزادوا على عشرة آلاف نفس".

والعجب كل العجب أن تُترك معتقدات كل هؤلاء الذين أربى عددهم عن العشرة آلاف عالم حتى زمن ابن المِبرد فقط، ويُتمسك بما هو دونها من معتقدات خرجت في مجموعها عما كان عليه النبي ﷺ وخير القرون من بعده من صحابته وتابعيهم وتابعي تابعيهم .. ويجرنا الحديث عما بدأناه هنا، إلى التركيز



على أشهر من شكك البعض في أمر مجانبته لما كان عليه أشاعرة زمانهم، ونذكر من هؤلاء الأعلام على سبيل المثال:

١ – الإمام الحافظ الدارقطني ت ٣٨٥:

وهو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد المقرئ المحدث البغدادي إمام الجهابذة[١] .. فقد ضمه بعض المعاصرين إلى ركب الأشاعرة استكثارًا للأتباع وتشبعًا بما لم يعطوا، بينا ذكر المحقق ابن المِبْرَد في كتابه (جمع الجيوش والدساكر) أنه كان ممن جانب الأشاعرة، حيث قال ص ٢٠٨: "ومنهم: الإمام أبو الحسن الدارقطني، كان مجانبًا لهم"، قال: "وله كلام في ذمهم".

جهود الدار قطني في إثبات الصفات والانتصار لما آل إليه أمر الأشعري وكان عليه سلف الأمة:
هذا، وللدارقطني في إثبات الصفات ثلاثة كتب هي: (الصفات) و(حديث النزول) و(الرؤية)، وهي في جملتها تعد عمدة في إثبات الصفات والتدليل عليها .. فكتابه (الصفات) ألفه في إثبات صفات الله تعالى التي كان يتأولها المعطلة من الجهمية والمعتزلة والشيعة والكلابية والأشعرية، فعقد بابًا لإثبات القَدَم لله عز وجل، وبابًا لإثبات اليدين، وبابًا لإثبات الضحك، وبابًا لإثبات الأصابع، وبابًا فيما جاء في الكرسي، وبابًا فيما جاء في صورة الرحمن، وبابًا فيما جاء في حثيات الرب عز وجل، وبابًا فيما جاء في يمين الله عز وجل، وبابًا فيما جاء في كف الرحمن .. ثم أعقب هذه الأبواب بباب في بيان منهج السلف في هذه الصفات،

---

(١) كان علمًا من الأعلام المنتهجين للسنة، وإمامًا من الأئمة المثبتين للصفات، وهو أول من صنف في القراءات وعقد لها أبوابًا .. تُرجم له في: تاريخ بغداد ١٢/ ٣٤- ٤٠ والأنساب ٥/ ٢٤٥- ٢٤٧ والمنتظم ٧/ ١٨٣ – ١٨٤ ومعجم البلدان ٢/ ٤٣٢ واللباب ١/ ٤٨٣ ووفيات الأعيان ٣/ ٢٩٧- ٢٩٩ والمختصر في أخبار البشر ٢/ ١٣٠ وتذكرة الحفاظ ٣/ ٩٩١- ٩٩٥ وتاريخ الإسلام والعبر ٣/ ٢٨- ٢٩ وطبقات السبكي ٣/ ٤٦٢- ٤٦٦ وطبقات الإسنوي ١/ ٥٠٨- ٥٠٩ والبداية والنهاية ١١/ ٣١٧- ٣١٨ ووفيات ابن منقذ ٢٢٠ وغاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٥٥٨ – ٥٥٩ والنجوم الزاهرة ٤/ ١٧٢ وطبقات الحفاظ ٣٩٣- ٣٩٤ وطبقات ابن هداية ١٠٢- ١٠٣ وشذرات الذهب ٣/ ١١٦- ١١٧ وهدية العارفين ١/ ٦٨٣- ٦٨٤ والرسالة المستطرفة ٢٣ والسير١٦/ ٤٤٩- ٤٦١.



وهو: (إمرارها على ظاهرها، وعدم التعرض لها بتأويل ولا تشبيه)، ونقل في ذلك كثيرًا من نصوص السلف[١].

وأما كتاب (أحاديث النزول) فقد ركز فيه على صفة النزول لله تعالى، وأثبت أحاديثها وأنها على حقيقتها من غير تشبيه ولا تحريف ولا تأويل، وأنه نزول يليق بجلاله فليس نزول مَلِك ولا نزول أمر ونحو ذلك مما يتأوله الأشاعرة وجميع المعطلة .. وكذا فعل في كتابه (الرؤية)، حيث قرر فيه معتقد السلف في أن الله تعالى يُرى يوم القيامة، يراه المؤمنون في العرصات وبعد دخول الجنة، وجمع فيها الأحاديث المتواترة الدالة على ذلك، ونقل فيه كلام الصحابة والتابعين والأئمة في إثبات ذلك، وأن ألذّ نعيم أهل الجنة: في النظر إلى وجه الله تبارك وتعالى.

وكان الإمام الذهبي قد أشاد بالدارقطني وبكتبه وجهوده ومذهبه، قائلًا: "كان العلامة الحافظ أبو الحسن علي بن عمر نادرة العصر وفرد الجهابذة، ختم به هذا الشأن، فمما صنف: (كتاب الرؤية)، و(كتاب الصفات)، وكان إليه المنتهى في السنة ومذاهب السلف"[٢] .. كما نقل عنه في سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٥٧ قوله: "ما شيء أبغض إليَّ من علم الكلام" .. قال الذهبي معلقًا: "لم يَدخل الرجل أبدًا في علم الكلام ولا الجدال ولا خاض في ذلك، بل كان سلفيًا، وقد سمع هذا القول منه أبو عبد الرحمن السلمي"أ.هـ.

والغريب في الأمر أن نجد بعض متعصبي الأشاعرة من المعاصرين وتحت دعاوى باطلة، يعدُّون الدارقطني – مع كل ما سبق أن ذكرناه له، ومع إقرار الذهبي وغيره بما كان عليه حاله – يعدونه في جملة أهل الكلام وفي عداد الأشاعرة المتأولين، وهذا كلام لا أساس له من الصحة، فهذه كتبه: (الصفات) و(حديث النزول) و(الرؤية) – وهي مطبوعة ومعروفة ومشهورة – تنطق عليهم بالحق، وهي خير شاهد

---

(١) وقد قام بتحقيقه د. علي بن ناصر الفقيهي ونشرته دار إحياء السنة النبوية بمصر المحروسة، وذلك في ٢٣/ ١/ ١٤٠٣، كما قام الفقيهي أيضًا بتحقيق كتاب النزول وطبعته نفس الدار بنفس التاريخ، بينا قام بتحقيق (روية الله جل وعلا) مبروك إسماعيل مبروك وطبعته مكتبة القرآن ط ٢/ ٢٠٠٦.

(٢) العلو ص ١٧١ وينظر مختصره للألباني ص ٢٥٣، ٢٥٤.



على عدم صحة ما ادعوه عليه بالمرة[١]

٢-الحافظ أبو نعيم الأصبهاني ت ٤٣٠:

هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن موسى بن مِهْران صاحب (حلية الأولياء) .. "كان – على ما ذكر الذهبي في العلو ص ١٧٦ – حافظ العجم في زمانه بلا نزاع، جمع بين علة الرواية وتحقيق الدراية"[٢] .. ومع ذا فقد عده البعض من الأشاعرة، اتباعًا لابن عساكر، وذلك قوله في التبيين ص ٣٤١، ٣٤٢: "وقرأت عن إسحاق أنه قال: قال أبي: كلم الشافعي يومًا بعض الفقهاء، فدقق عليه وحقق وطالب وضيق، فقلت: (يا أبا عبد الله هذا لأهل الكلام، لا لأهل الحلال والحرام)، فقال: (أحكمنا ذلك قبل هذا)" .. الأمر الذي حدا بابن المبرد لأن يستدرك على ابن عساكر منتقدًا إلحاقه بالأشاعرة وقائلًا: "ثم ذَكر فيهم أبا نعيم، وليس بمسلم له فيه، وهو اختلاق عليه"[٣].

الأدلة على انتهاج الأصبهاني لطريقة السلف، وأن ما قيل بخلاف ذلك اختلاق عليه:

أ-ويدل على أنه اختلاق، قول الأصبهاني نفسه في كتابه (محجة الواثقين ومدرجة الوامقين) – وقد نقله عنه شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٥/ ٦٠ –: "وأجمعوا أن الله فوق سماواته عالٍ على عرشه،

---

(١) وينظر للمزيد في رد ذلك: كتاب (الأشاعرة في ميزان أهل السنة) لابن قزار ص ٦١٤: ٦١٨.

(٢) تُرجم له في تبيين كذب المفتري ٢٤٦ والمنتظم ٨/ ١٠٠ ومعجم البلدان ١/ ٢١٠ والكامل في التاريخ ٩/ ٤٦٦ وطبقات الأطباء ١٠٨ والمبهمات للنووي ٣٥ أ ووفيات الأعيان ١/ ٩١- ٩٢ وتذكرة الحفاظ٣/ ١٠٩٢- ١٠٩٨ والعبر ٣/ ١٧٠ وميزان الاعتدال ١/ ١١١ ودول الإسلام ١/ ٢٥٥ – ٢٥٦ والوافي بالوفيات ٧/ ٨١- ٨٤ وعيون التواريخ ١٢/ ١٧٦/ ٢ ومرآة الجنان ٣/ ٥٢- ٥٣ وطبقات السبكي ٤/ ١٨- ٢٥ وطبقات الإسنوي ٢/ ٤٧٤- ٤٧٥ والبداية والنهاية ١٢/ ٤٥ وغاية النهاية ١/ ٧١ ولسان الميزان ١/ ٢٠١ والنجوم الزاهرة ٥/ ٣٠ وطبقات الحفاظ ٤٢٣ وطبقات ابن هداية الله ١٤١- ١٤٢ ومنهج المقال ٣٧ وتنقيح المقال ١/ ٦٥ ومنتهى المقال ٣٦ وشذرات الذهب ٣/ ٢٤٥ وروضات الجنات ٧٥ وهدية العارفين ١/ ٧٤ – ٧٥ وأعيان الشيعة٩/ ٥- ١٣ والسير ١٧/ ٤٥٣- ٤٦٤.

(٣) جمع الجيوش والدساكر ص ١٨٦.



مستوٍ عليه لا مستولٍ عليه كما تقول الجهمية: إنه بكل مكان خلافًا لما نزل في كتابه: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾[الملك: ١٦]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، له العرش المستوي عليه، والكرسي الذي وسع السماوات والأرض، وهو قوله: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] .. وأنه – تعالى وتقدس – يجيء يوم القيامة لفصل لقضاء بين عباده، فيغفر لمن يشاء من مذنبي الموحدين ويعذب من يشاء، كما قال تعالى: ﴿يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]"أ.هـ.

ب- كما يدل على أنه اختلاق ما نقله عنه الحافظ الذهبي في العلو ص ١٧٦ قال: "قال الحافظ الكبير أبو نعيم بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، مصنف (حلية الأولياء) في كتاب (الاعتقاد) له: (طريقتنا طريقة السلف المتبعين للكتاب والسنة وإجماع الأمة، ومما اعتقدوه: أن الله لم يزل كاملًا بجميع صفاته القديمة، لا يزول ولا يحول، لم يزل عالمًا بعلم بصيرًا ببصر سميعًا بسمع متكلمًا بكلام، ثم أحدث الأشياء من غير شيء، وأن القرآن كلام الله وكذلك سائر كتبه المنزلة، كلامه غير مخلوق، وأن القرآن في جميع الجهات: مقروءً ومتلوًا ومحفوظًا ومسموعًا ومكتوبًا وملفوظًا، كلامُ الله حقيقة لا حكاية ولا ترجمة .. وأن من قصد القرآن بوجه من الوجوه يريد به خلق كلام الله، فهو عندهم من الجهمية، وأن الجهمي عندهم كافر" .. إلى أن قال:

"وأن الأحاديث التي ثبتت في العرش واستواء الله عليه يقولون بها، ويثبتونها من غير تكييف ولا تمثيل، وأن الله بائن من خلقه والخلق بائنون منه، لا يحل بهم ولا يمتزج بهم، وهو مستو على عرشه في سمائه من دون أرضه"أ.هـ .. وعلق الذهبي يقول: "فقد نقل هذا الإمام، الإجماع على هذا القول ولله الحمد".

جـ –ويدل على كونه اختلاقًا أيضًا، ما نقله الإمام ابن القيم في اجتماع الجيوش ص ١١٠ من قوله في عقيدته: "(وأن الله سميع بصير عليم خبير، يتكلم ويرضى ويسخط ويضحك ويعجب ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكًا، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف يشاء فيقول: هل من داع فأستجيب له؟ هل من



مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجر، ونزول الرب تعالى إلى سماء الدنيا بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، فمن أنكر النزول أو تأول فهو مبتدع ضال، وسائر الصفوة العارفين على هذا).

ثم قال: (وأن الله استوى على عرشه بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل، فالاستواء معقول والكيف مجهول، وأنه سبحانه بائن من خلقه، وخلقه بائنون منه بلا حلول ولا ممازجة ولا اختلاط ولا ملاصقة، لأنه البائن الفرد من الخلق، والواحد الغني عن الخلق) .. وقال أيضًا: (طريقنا طريق السلف المتبعين للكتاب والسنة وإجماع الأمة)، وساق ذكر اعتقادهم، ثم قال: (ومما اعتقدوه أن الله في سمائه دون أرضه)، وساق بقيته"أ.هـ.

فكيف يُتقول على أبي نعيم – وهذا كلامه في معتقده الذي هو معتقد السلف – بما لم يقله من تأويل وعدم إثبات؟، وأنى لهم أن يُركبونه ركب الأشاعرة استكثارًا للأتْباع، وما هو منهم في قليل ولا كثير ولا هم منه؟ وأليس القائل من دونهم بإثبات جميع الصفات لله تعالى على حقيقتها، وبلا تفريق بين صفة وأخرى، وأن من تأول شيئًا منها فهو المبتدع الضال؟ وهلا قالوا بما قال به بدلًا من أن يغالطوا أنفسهم ويضللوا الأمة بما ادعوه عليه؟.

٣-شيخ الإسلام أبا عثمان الصابوني ت ٤٤٩:

هو الإمام إسماعيل بن عبد الرحمن[١]، ذكره ابن المِبْرد ضمن من جانبوا الأشاعرة في تأويلاتهم، فقال في كتابه (جمع الدساكر) ص ٢١٩: "ومنهم أبو عثمان الصابوني شيخ الإسلام،

---

(١) ابن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عابد، الإمام العلامة القدوة المفسر المحدث دوحة العز والجاه في الدين والدنيا، كان عديم النظير دامغ البدعة، تُرجم له في تتمة اليتيمة ٢/ ١١٥ والأنساب ٨/ ٦٠٥ وتاريخ دمشق خ ٤٢٨/ ٢ – ٤٣١/ ٢ ومعجم الأدباء ٧/ ١٦– ١٩ والمنتخب ورقة ٣٨/ أ والكامل ٩/ ٦٣٨ واللباب ٢/ ٢٢٨– ٢٢٩ والمختصر ٢/ ١٧٧ ودولة الإسلام ١/ ٢٦٦ والعبر ٣/ ٢١٩ والوافي بالوفيات ٩/ ١٤٣– ١٤٤ وتتمة المختصر ١/ ٥٤٧ وطبقات السبكي ٤/ ٢٧١– ٢٩٢ والبداية والنهاية ١٢/ ٧٦



كان إمامًا مجانبًا لهم" .. وكان ابن عساكر قد ادعى عليه – وتبعه في ذلك بعض المعاصرين – أنه كان يقول بما يقول به متأخرو الأشاعرة في تأويل الصفات، وراحوا يستدلون على مزاعمهم بحكاية رواها ابن عساكر في التبيين ص٣٨٩ وفهمها – على ما يبدو – بطريق الخطأ، قال فيها:

"سمعت الشيخ أبا بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن محمد البوشنجي الفقيه الزاهد، يحكي عن بعض شيوخه: أن الإمام أبا عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الصابوني النيسابوري، قال: ما كان يخرج إلى مجلس درسه إلا وبيده كتاب (الإبانة) لأبي الحسن الأشعري، ويُظهر الإعجاب به، ويقول: (ما الذي ينكر على هذا الكتاب شرحُ مذهبه؟)"، قال ابن عساكر معلقًا: "فهذا قول الإمام أبي عثمان وهو من أعيان أهل الأثر بخراسان".

والحق أن الاستدلال بمثل هذه الحكاية على أشعرية الصابوني خطأ كبير، لأمور:

أولها: أن هذه الحكاية إن صحت فإنها غير مستغربة، لأن كتاب (الإبانة) الذي ألفه الأشعري في آخر حياته واعترف الصابوني بنسبته إليه، قد مشى فيه على مذهب أحمد وطريقة السلف ورجع فيه عما كان عليه من طريقة ابن كُلاب، على ما صرح بذلك الأشعري نفسه في ذات الكتاب ونص عليه ابن درباس في (الذب عن أبي الحسن الأشعري)، قال في ص٩٩: "اعلموا معشر الإخوان .. بأن كتاب (الإبانة) الذي ألفه الإمام أبو الحسن الأشعري هو الذي استقر عليه أمره فيما كان يعتقده .. وكل مقالة تنسب إليه الآن مما يخالف ما فيه، فقد رجع عنها وتبرأ إلى الله منها، كيف وقد نص فيه على أنه ديانته التي يدين الله بها، وروى وأثبت ديانة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث الماضين وقول أحمد رضي الله عنهم أجمعين، وأنه ما دل عليه

وطبقات ابن قاضي شهبة ورقة ٢٢٣أ والنجوم الزاهرة ٥/ ٦٢ وطبقات المفسرين للسيوطي ٧ وللداودي ١/ ١٠٧– ١٠٨ وشذرات الذهب ٣/ ٢٨٢ – ٢٨٣ والرسالة المستطرفة ١٠٣ وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٣/ ٣٠– ٣٦ والسير ١٨/ ٤٠– ٤٤.



كتاب الله وسنة رسوله .. فهل يسوغ أن يقال: إنه رجع إلى غيره؟، فإلى ماذا يرجع تراه؟!، يرجع عن كتاب الله وسنة نبي الله خلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون وأئمة الحديث الماضين، وقد علم أنه مذهبهم ورواه عنهم!؟، هذا لعمري ما لا يليق نسبته إلى عوام المسلمين، فكيف بأئمة الدين؟!!".

إلى أن قال: "قد ذكر هذا الكتاب واعتمد عليه وأثبته عن الإمام أبي الحسن، وأثنى عليه لما ذكره فيه برأه من كل بدعة نسبت إليه ونقل منه إلى تصنيفه: جماعة من الأئمة الأعلام من فقهاء الإسلام وأئمة القراء وحفاظ الحديث وغيرهم"، ثم ذكر جماعة منهم .. والكلام في ذلك كثير ينظر في تفاصيله (الأشاعرة في ميزان أهل السنة) لابن قزار الجاسم وكتابنا (صحيح معتقد أبي الحسن في توحيد الصفات).

ثانيها: أن الإمام الصابوني قد كتب في بيان المعتقد كتابًا عظيمًا أسماه (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) – وهو مطبوع ومشهور(1)– حكا فيه معتقدهم في الصفات ومما جاء فيه قوله ص ٣٦– ٣٩: "ويثبتون له جل جلاله ما أثبت لنفسه في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ، ولا يعتقدون تشبيهًا لصفاته بصفات خلقه، فيقولون: إنه خلق آدم بيده كما نص سبحانه عليه في قوله: ﴿يَـٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، ولا يحرفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين على النعمتين أو القوتين تحريف المعتزلة الجهمية أهلكهم الله، ولا يكيفونهما بكيف أو يشبهونهما بأيدي المخلوقين تشبيه المشبهة خذلهم الله.

وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن ووردت بها الأخبار الصحاح، من السمع والبصر والعين والوجه، والعلم والقوة والقدرة، والعزة والعظمة والإرادة والمشيئة، والقول والكلام، والرضا والسخط والحب والبغض والفرح والضحك وغيرها، من غير تشبيه

(١) طبعتها دار المنهاج وغيرها، كما أنها بنصها في المجموعة المنيرية ١/ ١٠٥: ١٣٥ من المجلد الأول.



لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله وقاله رسوله ﷺ من غير زيادة عليه ولا إضافة إليه، ولا تكييف له ولا تشبيه، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير، ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب وتضعه عليه بتأويل منكر، ويُجرونه على الظاهر".

ومما قاله في الاستواء والعلو ص ٤٤: "ويعتقد أصحاب الحديث ويشهدون أن الله سبحانه وتعالى فوق سبع سمواته على عرشه كما نطق به كتابه .. وعلماء الأمة وأعيان الأئمة من السلف – رحمهم الله – لم يختلفوا في أن الله على عرشه، وعرشه فوق سماواته"، وساق في ذلك كلام أهل العلم .. فهل بعد هذا يصح نسبة الإمام الصابوني للأشعرية؟!.

ثالثها: وصيته التي أوصى فيها بضرورة التمسك بما كان عليه سلف الأمة من إثبات جميع ما وصف الله به نفسه من غير تأويل ولا تفويض .. وقد ذكر تاج السبكي هذه الوصية بنصها في كتابه: طبقات الشافعية ٤/ ٢٨٥: ٢٩٢ .. وهي في مجملها لم تخرج عما نقلناه له في كتابه السالف الذكر.





٤- الإمام البغوي ت ٥١٦

هو محيي السنة وركن الدين أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، كان سيدًا إمامًا عالمًا زاهدًا لا يُلقي الدرس إلا على طهارة، وقد بورك له في تصانيفه ورزق فيها القبول التام وتناقش العلماء في تحصيلها(١)، ادعى عليه بعض المعاصرين كونه أشعريًا، بينا الأمر في الحقيقة على خلاف ذلك، فقد ذكره ابن المِبْرد ضمن من كان مجانبًا للأشاعرة فقال في كتابه (جمع الدساكر) ص ٢٢٧:

"ومنهم الإمام محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن الفراء البغوي، كان مجانبًا لهم" .. ويشهد بذلك ما سطره البغوي نفسه في تفسيره المسمى: (معالم التنزيل)، وكتابه (شرح السنة)، حيث أقر فيهما معتقد أهل السنة والجماعة وعقد في الأخير منهما فصلًا للرد على الجهمية الذين يتأولون الصفات ومما قال فيه قُبيله وتحديدًا في ١/ ١٥٥ وبعد أن ساق أحاديث الأصابع:

"والإصبع المذكورة في الحديث صفة من صفات الله عز وجل، وكذلك كل ما جاء به الكتاب أو السنة من هذا القبيل في صفات الله تعالى كالنَّفْس والوجه والعين واليد والرِّجل

---

(١) تُرجم له في التحبير ١/ ٢١٣- ٢١٤ والاستدراك ٢/ ٥٧- ٥٨/ ١ ووفيات الأعيان ٢/ ١٣٦- ١٣٧ والمختصر في أخبار البشر ٢/ ٢٤٠ وتاريخ الإسلام ٤/ ٢٢٢/ ٢- ٢٢٣/ ١ ودول الإسلام ٢/ ٤٣ والعبر ٤/ ٣٧ وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٥٧- ١٢٥٩ والوافي بالوفيات ١٣/ ٦٣ وعيون التواريخ ١٣/ ٣٢٧- ٣٢٨ ومرآة الجنان ٣/ ٢١٣ وطبقات السبكي ٧/ ٧٥- ٨٠ وطبقات الإسنوي ١/ ٢٠٥- ٢٠٦ والبداية ١٢/ ١٩٣ والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٢٣- ٢٢٤ ومفتاح السعادة ١/ ٤٣٥، ٢/ ١٨ وطبقات المفسرين للسيوطي ١٢- ١٣ وطبقات الحفاظ ٤٠٠ وطبقات المفسرين للداودي ١/ ١٥٧- ١٥٩ وطبقات ابن هداية الله ٧٤ وأسماء الرجال لابن هداية الله ١/ ٦٥ وكشف الظنون ١٩٥، ٥١٧، ١٦٩٧ وشذرات الذهب ٤/ ٤٨- ٤٩ وروضات الجنات ٢٤٦- ٢٤٨ وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٤/ ٣٤٨ ومقدمة شرح السنة ١/ ١٩- ٣١ و(البغوي ومنهجه في التفسير) عفاف عبد الغفور حميد نشر دار الفرقان ٤/ ٢٧ ط ١٩٨٢ ودائرة المعارف الإسلامية والسير ١٩/ ٤٣٩- ٤٤٣.



والإتيان والمجيء والنزول إلى السماء الدنيا والاستواء على العرش والضحك والفرح"، ثم قال بعد أن ساق الأدلة عليها١/ ١٥٧:

"فهذه ونظائرها صفات لله تعالى ورد بها السمع، يجب الإيمان بها وإمرارها على ظاهرها، معرضًا عن التأويل مجتنبًا عن التشبيه، معتقدًا أن الباري سبحانه لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى: ١١]، وعلى هذا مضى سلف الأمة وعلماء السنة، تلقوها جميعًا بالإيمان والقبول، وتجنبوا فيها عن التمثيل والتأويل، ووكلوا العلم فيها إلى الله عز وجل"، ثم ساق في ذلك جملة من آثار السلف.

فانظر كيف كان إثباته لصفات الله، وكيف أراد بقوله: "ووكلوا العلم فيها إلى الله" تفويض علم حقائقها وكنهها وكيفياتها دون علم معناها، وإلا لما كان لقوله: "وإمرارها على ظاهرها" معنى، فإن الإمرار على الظاهر هو حملها على ما دل عليه لفظها من المعنى المعروف لغة مع نفي التشبيه.

ومما فاه به البغوي – رحمه الله – في (معالم التنزيل) قوله في تفسير قول الله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة/ ٢١٠] ١/ ١٨٤: "والأولى في هذه الآية وفيما شاكلها أن يؤمن الإنسان بظاهرها ويكل علمها إلى الله تعالى أو يعتقد أن الله منزه عن صفات الحدث، على ذلك مضت أئمة السلف وعلماء السنة" .. وقوله في تفسير ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة/ ٦٤] ٢/ ٥٠: "ويد الله صفة من صفات ذاته كالسمع والبصر والوجه، وقال عز وجل: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ۖ﴾ [ص: ٧٥]، وقال النبي ﷺ: (كلتا يديه يمين)، والله أعلم بصفاته، فعلى العباد فيها الإيمان والتسليم، قال أئمة السلف من أهل السنة في هذه الصفات: (أمروها كما جاءت بلا كيف)".



كما جاء في رده على ترهات المعتزلة قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] ٢/ ١٦٥: "أولت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء، وأما أهل السنة فيقولون: الاستواء على العرش صفة لله تعالى بلا كيف، يجب على الرجل الإيمان به ويكل العلم فيه إلى الله عز وجل"، ثم ساق في ذلك مقولة مالك وأئمة السلف رحمهم الله.





٥- الحافظ ابن كثير ت ٧٧٤

عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي، نشأ في بيت علم وتتلمذ على الحافظ الذهبي وشيخ الإسلام ابن تيمية والمزي وابن الشحنة وابن قاضي شهبة والزملكاني وغيرهم من أئمة زمانه، فكان هو من أفذاذ العلماء في عصره، وأثنى عليه معاصروه ومن بعدهم الثناء الجم(١) وهو أيضًا أحد من ادُّعى عليه من قِبل بعض المعاصرين كونه أشعريًا، مستدلين على دعواهم بما ورد في ترجمة ابن القيم في الدرر الكامنة لابن حجر ١/ ٦٠ قال: "ومن نوادره أنه وقع بينه وبين ابن كثير منازعة في تدريس الناس، فقال له ابن كثير: أنت تَكرهني لأنني أشعري، فقال له: لو كان من رأسك إلى قدمك شَعَر ما صدَّقك الناس في قولك أنك أشعري وشيخك ابن تيمية".

وهي قصة لم يذكر ابن حجر من حدثه بها، وعلى القول بصحتها فإن ظاهرها يدل على صحة دعواه لكون شيخه هو: ابن تيمية المعروف بالرد على الأشاعرة وإبطال معتقداتهم التي

---

(١) له من المؤلفات: تفسير القرآن العظيم وهو من أجل كتب التفسير، قال عنه السيوطي: (لم يؤلف على نمط مثله)، وقال عنه الشوكاني: (من أحسن التفاسير إن لم يكن أحسنها) .. وله كذلك: فضائل القرآن وأحاديث الأصول وشرح صحيح البخاري والتكميل في الجرح والتعديل واختصار علوم الحديث وجامع المسانيد والسنن ومسند أبي بكر وعمر والأحكام الصغرى في الحديث والبداية والنهاية والسيرة النبوية وطبقات الشافعية ومناقب الشافعي وابن تيمية، إلى غير ذلك .. ترجم له: ابن تغري بردي في المنهل الصافي والسيوطي في طبقات الحفاظ وابن حجر في الدرر الكامنة وفي إنباء الغمر بأبناء العمر وابن العامد في الشذرات والذهبي في المعجم المختص والداوي في طبقات المفسرين والنعيمي في الدارس في تاريخ المدارس وابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية وابن الجزري في طبقات القراء والسخاوي في الضوء اللامع والزركلي في الأعلام وطاش كبري في مفتاح السعادة وحاجي خليفة في كشف الظنون والبغدادي في إيضاح المكنون وهدية العارفين والشوكاني في البدر الطالع.



خالفوا فيها الكتاب والسنة وما كان عليه السلف، بل والذي عظم انتصاره لمذهب السلف حتى اجتمع عليه أشاعرة عصره وسجنوه عدة مرات، فكيف يكون تلميذه مع كل هذا أشعريًا؟ .. كيف وهذا تفسيره، وتلك رسالته (الاعتقاد)، قد سطر فيهما معتقده بشكل جلي واضح.

ومما قاله في الأخيرة: "إذا نطق الكتاب العزيز ووردت الأخبار الصحيحة بإثبات السمع والبصر، والعين والوجه، والعلم والقدرة والعظمة والمشيئة والإرادة والقول والكلام، والرضا والسخط والحب والبغض والفرح والضحك، وجب اعتقاد حقيقة ذلك من غير تشبيه بشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، والانتهاء إلى ما قاله سبحانه وقاله رسوله ﷺ من غير إضافة ولا زيادة عليه، ولا تكييف ولا تشبيه، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير ولا إزالة لفظ عما تعرفه العرب وتصرفه عليه، والإمساك عما سوى ذلك"(١)، كذا بالإثبات دونما تأويل لأي من صفاته تعالى ولا تفريق فيما بينها.

وفي تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [الأعراف: ٥٤] ٢/ ٢٢٦ ما نصه: "للناس في هذا المقام مقالات كثيرة جدًا ليس هذا موضع بسطها، وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه، وغيرهم من أئمة المسلمين قديمًا وحديثًا، وهو: (إمرارها كما جاءت) من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه وليس كمثله شيء وهو السميع البصير، بل الأمر كما قال الأئمة، منهم شيخ البخاري نعيم بن حماد الخزاعي قال: (من شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله ﷺ

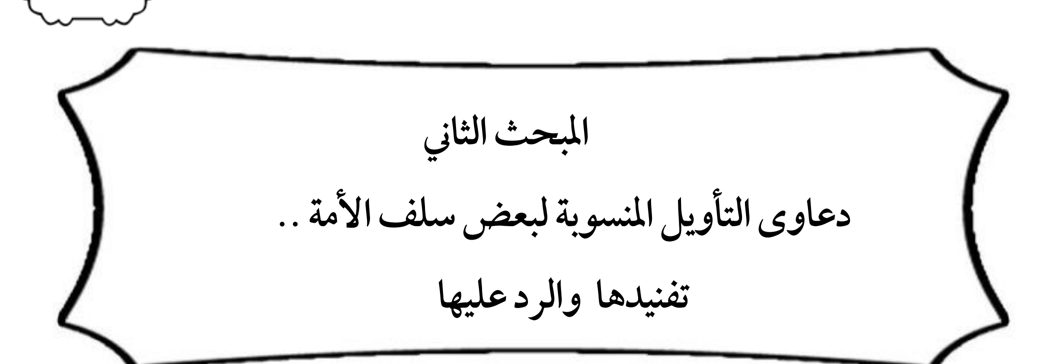
(١) مخطوط نقلًا عن كتاب (علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين لرضا بن نعسان ص ٨٢.



تشبيه)، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله، ونفى عن الله تعالى النقائص فقد سلك سبيل الهدى»[١]، فهل بعد هذا البيان من بيان؟!.



(١) ينظر للمزيد (الأشاعرة في ميزان أهل السنة) لابن قزار ص ٦١٤: ٦٤٢.



المبحث الثاني
دعاوى التأويل المنسوبة لبعض سلف الأمة .. تفنيدها والرد عليها

يحتجُّ كثيرٌ من المتعصبين من أهل الكلام في زماننا وكذا فيما سبق من أزمنة، ببعض آثار وردت ونسبت لأئمة السلف بطرق مشكوك فيها، بغية أن يجدوا مبررًا لما يدينون به من تأويلات باطلة ما أنزل الله بها من سلطان ذكرها أهل الاعتزال وأصحاب جهم وتابعوهم فيها، على الرغم من أنها في مجملها تأويلات بلا مستند من كتاب أو سنة أو أثر صحيح .. ومن المهم أن نورد بعضًا من هذه الآثار فيما يتعلق بموضوع بحثنا، لتفنيدها من جانب، ولنمحض من جانب آخر منهج السلف لنُخرج منه – ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا وبصورة مختصرة – كل دخن ودخل .. ونذكر من ذلك:

١ –تأويلات ابن عباس لمعاني الصفات:

فقد استدل البعض على صحة تأويل الكرسي الوارد ذكره في قول الله تعالى: (وسع كرسيه السموات والأرض) [البقرة: ٢٥٥] بما ورد عن ابن عباس من أنه: العلم، سعيا إلى نفي علوه تعالى واستوائه على عرشه .. وروى ذلك عنه ابن جرير وابن مندة في الرد على الجهمية ص ٤٧ والبيهقي في الأسماء والصفات ص ٢١٠ .. وهذا – عند التحقيق – خبر لم يصح عن ابن عباس لعلل أهمها:

أن مداره على جعفر بن أبي المغيرة، وفيه لين .. قال عنه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب ص ٢٠: "صدوق يهم"، ومثله لا يقبل تفرده بمثل هذا عند المحدثين، لاسيما عند



المكثرين كسعيد بن جبير .. وقد خالف فيما رواه هنا من هو أوثق منه في سعيد بن جبير، فقد أخرج مسلم البطين – وهو أوثق الناس في سعيد بن جبير – عن ابن عباس أنه قال: (كرسيه: موضع قدميه، والعرش لا يقدر قدره)[١] .. كما قال عنه ابن مندة في الرد على الجهمية ص ٤٨: "ليس هو بالقوي في سعيد بن جبير" .. وقال الذهبي في العلو ص ١١٧: "قال ابن عباس: كرسيه علمه، فهذا جاء من طريق جعفر الأحمر، لين، وقال ابن الأنباري: إنما يروي هذا بإسناد مطعون فيه"[٢].

كما استدل البعض على صحة تأويل مجيء الرب بمجيء أمره وقضائه: بما جاء في ذلك عن ابن عباس والحسن البصري، وقد نقله النسفي وغيره في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]: وليس لهذا أصل ولا إسناد، لا عن ابن عباس ولا عن الحسن، ولا ذكره أحد من المنصفين من أهل الرواية[٣].

واستدل البعض على تأويل العين لله تعالى بما ورد عنه في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]، قال: "بمرأى منا" .. وجوابه أنه ليس بثابت عنه، والثابت عنه: "بعين الله"[٤] .. وأورد عطاء عنه في الآية، "قال: أشار بيده إلى عينيه"، وهذا صريح منه في إثبات

---

(١) رواه عبد الرزاق في تفسيره والدارمي في الرد على المريسي وابن أبي حاتم في التفسير وعبد الله في السنة وابن خزيمة في التوحيد وابن أبي شيبة في العرش وأبو الشيخ في العظمة وابن مندة في الرد على الجهمية وابن بطة في الإبانة والدارقطني في الصفات والبيهقي في الأسماء والصفات والذهبي في العلو قال الألباني في مختصره ص ٧٥: صحيح.

(٢) ينظر لمزيد من التفصيل الأشاعرة في ميزان أهل السنة لابن قزار ص ٥٥٣: ٥٥٨.

(٣) ينظر السابق ص ٥٥٩ كما ينظر في رد تأويل المجيء كتابنا: (موقف السلف من المجاز في الصفات) صفحات ٦٦، ١٠٥، ١١٦، ١٣٥ وما بعدها.

(٤) رواه ابن أبي حاتم ٦/ ٢٠٢٦ وابن جرير ١٢/ ٣٤ والبيهقي في الأسماء ص ٣٩٦ .. وإسناده لا بأس به.



العينين لله تعالى، وهو المعروف عن السلف، فقد صح مثله عن أبي عمران الجوني وقتادة ومطرف وخالد بن معدان وأبي نهيك وغيرهم .. ونقل أبو الحسن الأشعري في (مقالات الإسلاميين) و(الإبانة)، إجماع أهل السنة على إثبات العينين لله تعالى.

وعليه فمن ذهب من أئمة السنة إلى تفسير هذه الصفة بلازمها – باعتبار أن نوحًا لم يكن في نفس عين الله لكون ذاته تعالى ليست محلًا للمخلوقات كما هو معلوم لدى كل عاقل – ولم ينكر ثبوتها لله تعالى، فإن ذلك لا يعد في حقه تأويلًا، لكون ثبوت اللازم فرع من ثبوت الملزوم، كما لو قال قائل في قوله تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، أي: (أنتما في حفظي ورعايتي)، لكان صحيحًا وليس هذا من قبيل التأويل للرؤية أو السماع، لكون إثباتها حاصل بثبوت لازمها[١].

واستدل البعض كذلك على تأويل (الأيد) في قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] بالقوة والقدرة: بما ورد من ذلك عن ابن عباس أيضًا كما في تفسير القرطبي وغيره .. والجواب: أن لفظ (الأيد) هنا ليس جمع (اليد)، بل هو مصدر: (آد يئيد أيدًا) إذا اشتد وقوي، يقال: أيَّدته، أي: قوَّيته، و(التأييد): مصدر .. قال تعالى: ﴿إِذۡ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِ﴾ [المائدة: ١١٠]، وقرئ: (إذ آيَدْتـُك) أي: قوِّيتك، وعليه قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِ﴾ [ص: ١٧]، أي: ذا القوة .. كذا أفاده ابن منظور في لسان العرب.

ومما جاء عن أبي الحسن الأشعري في آية الذاريات، قوله في الإبانة في رد ذلك: "وقد اعتل معتل بقول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾، قالوا: (الأيد): القوة، فوجب أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، بقدرتي .. قيل له: هذا التأويل فاسد من وجوه: أحدها: أن

---

(١) ينظر الأشاعرة في الميزان ص ٥٥٩: ٥٦١ كما ينظر في رد تأويل صفة العين لله: (موقف السلف من المجاز في الصفات) صفحات ٨١، ١١٤، ١١٦، ١٣٢ وما بعدها.



(الأيد) ليس بجمع لليد، لأن جمع (يد): أيدي[١]، وجمع (اليد) التي هي نعمة: (أيادي)، وإنما قال تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ فبطل بذلك أن يكون معنى قوله: (بيدي)، معنى قوله: ﴿بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾".

وقال ابن خزيمة في التوحيد: "وزعم بعض الجهمية: أن معنى قوله ﷺ: (خلق الله آدم بيديه)، أي: بقوته، فزعم أن اليد هي القوة، وهذا من التبديل أيضًا، وهو جهل بلغة العرب، والقوة إنما تسمى (الأيد) بلغة العرب، فمن لا يفرق بين (اليد) و(الأيد)، فهو إلى التعليم والتسليم إلى الكتاتيب أحوج منه إلى الترؤس والمناظرة"أ.هـ[٢].

٢-تأويلاته ومجاهد والضحاك والشافعي والبخاري للفظ (الوجه):

واستدل البعض على صحة تأويل (الوجه) في قول الله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٧] بـ (الذات)، وبالتالي تعطيل هذه الصفة: بما ورد عن ابن عباس، قال: "الوجه عبارة عنه" .. كما

عضدوا مذهبهم بأن مجاهدًا والضحاك والشافعي أولوا صفة (الوجه) في قول الله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] بـ "قبلة الله" أو على معنى: "فثم الوجه الذي وجهكم الله إليه".

---

(١) وليست: أيدٍ، فدل ذلك على أن جمع (اليد) – بمعنى الجارحة للعبد، والصفة لله على ما تليق بجلاله – على (أيدي) .. تختلف عن صيغة المصدر: (أيدٍ).

(٢) التوحيد لابن خزيمة ٨٧ وينظر لسان العرب لابن منظور ١/ ١٨٨ مادة (أيد) والإبانة للأشعري ص ١٠٨ والأشاعرة في ميزان أهل السنة لابن قزار ص ٥٦١: ٥٦٣ كما ينظر في رد تأويل صفة اليد كتابنا (موقف السلف من المجاز في الصفات) صفحات ٣٦، ٩٠، ١١٦، ١٣٢ وما بعدها.



وهذا جوابه: أن (الوجه) في الآية الأخيرة: مما اختلف السلف في كونها من آيات الصفات، وأن أكثرهم على أنها ليست من آياته ففسروها بما ذكر، لاسيما أن (الوجه) قد يراد به في لغة العرب: (الجهة)، وعليه فإن مثل هذا لا يسمى تأويلًا، إنما التأويل: صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف.

أما هذا الذي نقله في الآية الأولى عن ابن عباس غير واحد من المفسرين: فليس له أصل، والثابت عنه إثبات الوجه لله تعالى، فقد قال رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]: "الزيادة: النظر إلى وجه الله"[1] .. كما روى الدارقطني في كتاب (الرؤية) عن الضحاك قال: "الزيادة: النظر إلى وجه الله عز وجل"، وقال اللالكائي في (شرح أصول السنة) ٣/ ٤٥٤: ٤٦٣: "سياق ما فُسر من الآيات في كتاب الله عز وجل: على أن المؤمنين يرون الله يوم القيامة بأبصارهم .. وقد روي عن النبي ﷺ فيما صح عنه من تفسيره، أنه: (النظر إلى الله عز وجل) .. وروي ذلك من الصحابة من غير ابن عباس: أبو بكر الصديق وحذيفة بن اليمان وأبو موسى الأشعري وابن مسعود .. ومن التابعين: عبد الرحمن بن أبي ليلى وسعيد بن المسيب والحسن وعكرمة وعامر بن سعد البجلي وأبو إسحاق السبيعي ومجاهد وعبد الرحمن بن سابط وقتادة والضحاك وأبو سنان".

ويؤكد هذا أن مجاهدًا وجميع من نُقل عنهم تفسير الآية من سورة الرحمن، لم ينف صفة الوجه عن الله .. وكذا فَعل البخاري – رحمه الله – عندما عقد بابًا في (كتاب التوحيد) من صحيحه، في إثبات (الوجه) لله مستدلًا بالآية ذاتها، وساق من الأحاديث ما يوضح أن تفسير (الوجه) بـ (الذات) لا ينافي إثبات صفة الوجه، وبها يعني: أن الذي يُنكر في هذا المقام، هو: تعطيل صفة الوجه لله تعالى، أما تفسير هذه الصفة بـ (الذات) فلا غضاضة فيه، فالشيء قد يُعبر

---

(١) رواه اللالكائي ٣/ ٤٥٩ والبيهقي في الأسماء والصفات ص ١٣٣ وإسناده لا بأس به.



عنه ببعض صفاته .. وعليه فقوله: ﴿إِلَّا وَجْهَهُۥۚ﴾ [القصص: ٨٨)] المراد به: ذاته تعالى المتصفة بالصفات العلى ومنها الوجه، وهذا ظاهر لا خفاء فيه، إذ لا يفنى منه شيء تعالى عن ذلك، وإنما عبر الله عن ذلك بذكر صفة من صفاته، وهي: وجهه تعالى.

قال الحافظ ابن كثير – في تفسيره لآية الرحمن بعد أن ساق قول مجاهد بأن المراد من الآية "إلا ما أريد به وجهه" –: "وهذا القول، لا ينافي القول الأول – يعني: تفسيره (الوجه) بـ (الذات) – فإن هذا إخبار عن كل الأعمال بأنها باطلة إلا ما أريد بها وجه الله من الأعمال الصالحة المطابقة للشريعة، والقول الأول مقتضاه: أن كل الذوات فانية وهالكة إلا ذاته تعالى، فإنه الأول الآخر، الذي هو قبل كل شيء وبعد كل شيء"[١].

٣- دعوى تأويل سفيان الثوري للاستواء:

فقد جاء عن بعض من يتذرعون لإساغة صرف آي الصفات عن مفهومها ومدلولها المعروف في لغة العرب، جواز تأويل الاستواء على العرش بـ (قصد أمره)، وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] بالقصد إليها .. بأن ذلك ورد في مرقاة المصابيح ٢/ ١٣٧ عن سفيان الثوري وهو حجة .. وهذا الادعاء يَرِدُ عليه أن المُلا علي القاري ذكره جزافًا بلا إسناد ولا عزو، ولا يُعرف هذا التأويل عن الثوري، بل المعروف المتواتر عنه قوله في جميع الصفات: (أمروها كما جاءت بلا كيف) .. ولا يُعرف عن أحد من السلف قط أنه أول الاستواء لله تعالى بغير (العلو)، سواء ما عُدِّيَ منه بـ (على)، أو ما عدي منه بـ (إلى)[٢].

---

(١) وينظر للمزيد من توجيه تأويلات أئمة السلف: (الأشاعرة في ميزان أهل السنة) لابن قزار ص ٥٦٧، ٥٧٣ وما بعدهما، كما ينظر في رد تأويل صفة الوجه كتابنا: (موقف السلف من المجاز في الصفات) صفحات ٧٢، ١١٠، ١١٦، ١٣٢ وما بعدها.

(٢) ينظر الأشاعرة في ميزان أهل السنة ص ٥٧٩ كما ينظر في رد تأويل الاستواء كتابنا: (موقف السلف من المجاز في الصفات) صفحات ٥٣، ٩٤، ١٦، ١٣٤ وما بعدها.



٤-دعوى تأويل الإمام مالك لصفة النزول:

وذلك فيما لم يصح نسبته إليه، فقد نُسب إليه أنه سئل عن نزول الرب عز وجل، فقال: "يَنزل أمرُه كل سحر، فأما هو عز وجل فإنه دائم لا يزول ولا ينتقل سبحانه لا إله إلا هو" .. والجواب: أن هذا الأثر لا يصح عن الإمام مالك لكونه من رواية حبيب كاتب مالك، وهو كذاب .. قال أبو داود – كما في ميزان الاعتدال ١/ ٤٥٢ –: "(كان من أكذب الناس)، وقال: (أحاديثه كلها موضوعة)، وقال ابن حبان: (يروي الموضوعات عن الثقات)"، وقال ابن عدي كما في الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٤١٤: "وعامة حديث حبيب موضوع المتن مقلوب الإسناد، ولا يحتشم حبيب في وضع الحديث على الثقات، وأمره بين في الكذابين" .. وحسبك بهذا الأثر نكارة أنه لم يُذكر في شيء من كتب السنة المعنية بمعتقدات السلف وأقوالهم، ولا في شيء من كتب أصحاب مالك التي تنقل أقواله واختياراته كالمدونة وغيرها، ولا في الكتب التي تحكي عقيدة مالك كالرسالة لابن أبي زيد القيرواني وغيرها.

ولهذا الأثر طريق آخر ذكره ابن عبد البر في التمهيد ٧/ ١٤٣ من طريق محمد بن علي الجبُّلي عن جامع بن سوادة عن مطرف عن مالك أنه سئل عن حديث النزول فقال: "يتنزل أمره" .. وهذا أيضًا إسناده مظلم، فإن محمد بن علي الجبلي قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد ٣/ ١٠١: "قيل: إنه كان رافضيًا شديد الرفض"، وأما جامع بن سوادة فمجهول، وقد روى له الدارقطني في غرائب مالك حديثًا ثم قال: "الحديث باطل وجامع ضعيف"[1]، وقال عنه ابن الجوزي في الموضوعات بعد أن روى له حديث (الجمع بين الزوجين): "هذا موضوع، وجامع مجهول"[2].

---

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٣٨٧ ولسان الميزان ٢/ ٩٣.

(٢) الكشف الحثيث لابن سبط ابن العجمي ص ٨٣ كما ينظر الأشاعرة في ميزان أهل السنة ص ٥٧٩ وما بعدها.



على أن هذين الأثرين مخالفان للمعروف المشهور عن الإمام مالك من إمرار الصفات عن ظاهرها، وعدم التعرض له بتأويل ولا غيره، كذا بما تقضي به عبارته المحفوظة عن مثل صفة النزول: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول)، وكما تقضي به عبارته كذلك التي في رواية الوليد بن مسلم، قال: "سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد، عن هذه الأحاديث التي فيها (الرؤية) فقالوا: (أمروها كما جاءت بلا كيف)"[1].

---

(١) رواه الآجري في الشريعة ص ٣٢٧ وابن بطة في الإبانة ٣/ ٢٤١ والدارقطني في الصفات ص ١٧٢ والصابوني في اعتقاد أهل الحديث ص ٦٨ واللالكائي ٣/ ٥٢٧ وابن عبد البر في الاستذكار ٢/ ٥١٣ والبيهقي في سننه ٣/ ٤ وفي الأسماء والصفات ٥٦٩ وفي الاعتقاد ١٢٣ وابن تيمية في مجموع الفتاوى٥/ ٣٩.



٥-دعوى تأويل الإمام أحمد مجيء الله وإتيانه بمجيء ثوابه وإتيان أمره:

وقد احتج من تذرع بذلك بما جاء في البداية والنهاية ص٢٣٧ فيما نصه: "روى البيهقي عن الحاكم عن عمرو بن السماك عن حنبل: أن أحمد بن حنبل تأول قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أنه جاء ثوابه، ثم قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه" .. وبما نقله ابن الجوزي عن القاضي أبي يعلى عن أحمد في قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، أنه قال: "المراد به قدرته وأمره" .. وجواب ذلك:

أ- أن الرواية الأولى التي رواها حنبل، إنما قالها الإمام أحمد – على فرض ثبوتها – في مناظرته للجهمية في القرآن، وعنها قال ابن تيمية – رحمه الله – لما ذكر كلام ابن الجوزي وما نقله عن القاضي أبي يعلى: "قلت: هذا الذي ذكره القاضي وغيره: أن حنبلًا نقله عن أحمد في كتاب المحنة، أنه قال في المناظرة لهم يوم المحنة لما احتجوا عليه بقوله عليه السلام: (تجيء البقرة وآل عمران كأنهما غيايتان) قالوا: والمجيء لا يكون إلا لمخلوق، فعارضهم أحمد بقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أو ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ﴾[الأنعام: ١٥٨]، وقال: المراد بقوله تجيء البقرة وآل عمران: ثوابهما، كما في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أمره وقدرته"[(١)].

وهذا يدل على أن الإمام أحمد إنما قاله على سبيل المعارضة وإبطال حجة الخصم من كلامه وما يعتقده في نظير ما احتجوا به عليه، لا أنه يعتقد ذلك .. وهذا من باب التّنزّل وعلى تقدير: (ألستم تقولون ذلك؟!)، فإن الجهمية كانت تتأول مجيئه سبحانه وإتيان أمره، بحجة أن ذلك لا يكون إلا لمخلوق، فعارضهم بهذا الأصل فقال: فكذلك وصف الله سبحانه كلامه وهو القرآن بالمجيء في الحديث، وأراد: أن هذا مثل وصف نفسه بذلك، فلا يدل على أن كلامه مخلوق، بل

(١) مجموع الفتاوى ١٦/ ٤٠٥.



يحمل القرآن – صفة كلامه سبحانه – على مجيء ثوابه كما حملتم مجيئه تعالى على مجيء أمره وقدرته، والمعارضة لا تستلزم اعتقاد المعارض صحة ما عارض به.

ب- وجوابه أيضًا: أن هذا مخالف للمتواتر المشهور عن الإمام احمد في هذا الباب من وجوب إمرار الصفات على ظاهرها ومنع التعرض لها بتأويل أو غيره، بل إن حنبلًا بن إسحاق نفسه نقل عنه ترك التأويل والمنع منه مطلقًا فقال: "قلت لأبي عبد الله: ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا؟، قال: نعم، قلت: نزوله بعلمه أم بماذا؟، قال: (اسكت عن هذا)، وغضب غضبًا شديدًا، وقال: (مَالَك ولهذا؟، أمضِ الحديث كما رُوِي بلا كيف)" .. وقال حنبل: "سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تَروِي أن الله ينزل إلى سماء الدنيا وأن الله يُرى، وأن الله يضع قدمه، وما أشبه هذه الأحاديث .. فقال أبو عبد الله: (نؤمن بها ونصدق بها ولا نَردُّ منها شيئًا، ونعلم أن ما جاء به رسول الله ﷺ حق إذا كانت أسانيد صحاح، ولا نَردُّ على الله قوله، ولا يوصف بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)"[1]، إلى غير ذلك مما يطول ذكره.

٦- **<u>دعوى تأويل البخاري لصفة الضحك:</u>** وهي دعوى مشهورة يحتج بها كثيرًا دعاة التأويل زاعمين ورود ذلك عنه في صحيح البخاري فيما نقله عنه البيهقي في الأسماء والصفات .. وجوابه:

أ-أن هذا لم يثبت عن البخاري البتة، لا في الصحيح ولا في غيره .. والبيهقي إنما علقه عن البخاري ولم يسنده، فقال: "أما الضحك المذكور في الخبر فقد روى الفربري عن محمد بن

(١) ينظر الإبانة لابن بطة ٣/ ٢٤٢ وأصول السنة ٣/ ٤٥٣ وإبطال التأويلات للقاضي أبي يعلى ١/ ٢٦٠ .. كما ينظر ذم التأويل ص ٢١ ودرء التعارض ١/ ٢٥٤ وتلبيس الجهمية ١/ ٤٣١ واجتماع الجيوش ص ٢١١ والأشاعرة في ميزان أهل السنة ص ٥٨٤ وما بعدها.





إسماعيل البخاري أنه قال: (معنى الضحك فيه: الرحمة)"، ولعله أخذه عن الخطابي في أعلام السنن ٢/ ١٣٦٧ حيث قال بعد حديث الأنصاري وامرأته – وفيه: (لقد عجب الله أو ضحك من فلان وفلانة) –: "قال أبو عبد الله: معنى الضحك: الرحمة، وهذا من رواية الفربري، ليس عن ابن معقل" .. قال ابن حجر في الفتح ٨/ ٥٠١ معلقًا: "قلت: ولم أر ذلك في النسخ التي وقعت لنا من البخاري".

ب-ثم إن هذا معارض للمعروف من عقيدة البخاري، من كونه على طريقة شيوخه كالإمام أحمد وإسحاق وأبي عبيد وغيرهم من أئمة السلف، يُثبت الصفات لله تعالى كما جاءت على ظاهرها لا يتعرض لها بتأويل ولا غيره.

وهذا كله يؤكد أن السلف مجمعون على بطلان التأويل والمنع منه في صفات الله تعالى، وأن الواجب فيها إجراؤها على ظاهرها مع نفي التشبيه والتجسيم والتكييف والتفويض عنها، كما يعني ما ذكرنا: بطلان دعاوى المؤولين والمتعصبين لما عليه متأخرو الأشاعرة بالمخالفة لما كان عليه النبي ﷺ وصحابته والتابعين لهم بإحسان.





المبحث الثالث
نماذج من المجانبين ما عليه الأشاعرة
من فلاسفة المسلمين وفرق الشيعة والمعتزلة

(١٨) تراجع الشهرستاني – إمام علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة – وإعلانه الندم عما فاته من صواب ما كان عليه الأشعري وسلف الأمة

وممن أبدوا اضطرابهم وندمهم على ما فاته من صواب ما كان عليه سلف الأمة في قضية توحيد الصفات: الشهرستاني، أبو الفتح الفقيه المتكلم الأصولي العلامة المحدث المفسر محمد تاج الدين بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشافعي، كان إمامًا في علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة، وكان يلقب بالأفضل ويوصف بدماثة الخلق وجميل الصفات ولين الجانب وطيب العشرة وأدب الحوار وحسن اللفظ والعبارة والخط، وهذا ما تشهد به مؤلفاته وما ورد عنه من مناظرات ومحاورات، فلم تُحفظ عنه كلمة نابية أو معاملة سيئة، ولا ما ينبئ عن سوء خلق أو قبح لفظ .. قال ياقوت في وصفه: إنه "الفيلسوف المتكلم، صاحب التصانيف، كان وافر الفضل، كامل العقل، ولولا تخبطه في الاعتقاد ومبالغته في نصرة مذاهب الفلاسفة والذب عنهم، لكان هو الإمام"[١]، ت ٥٤٨.

---

(١) توجه إلى طلب العلم وهو صغير السن، وأول توجهه لطلب العلم كان نحو العلوم الشرعية القرآن وتفسيره والحديث والفقه، وسمع الحديث وهو في سن الخامسة عشرة من أبي الحسن المديني بنيسابور خارج بلده شهرستان، ثم انتقل بعدها إلى بغداد سنة ٥١٠ هـ، فأقام ثلاث سنين، وعاد إلى بلده وتوفي بها .. والشهرستاني – التي هي شهرته – منسوب إلى شهرستان وهي بلدة في خراسان الإقليم المعروف في إيران وتقع بين (نيسابور وخوارزم)، قال ابن خلكان: وهي مركبة من (شهر) بمعنى مدينة، و(ستان) بمعنى



مذهب الشهرستاني العقائدي هو مذهب الأشاعرة وقد اضطرب فيه:

وقد صرح هو بذلك في بعض كتبه، ويكاد يُجمع عليه المترجمون له .. بل إن أشهر كتبه: (الملل والنحل) يدل دلالةً واضحةً على ذلك .. ثم جاء كتابه (نهاية الإقدام في علم الكلام) لينصر من خلاله مذهب أبي الحسن الأشعري بأدلته وحججه ويناقش الآراء المخالفة له ويردُّ عليها، ويعلن فيه أنه قد آب إلى دين الفطرة والعجائز، بل طفق في مقدمته يذم علم الكلام ويحذر منه ويوضح أن علم الكلام إنما يورث الحيرة والندم وليس لدى أربابه يقينٌ في عقيدتهم، فكان أن تراجع بهذا عن شبهاته إلى مذهب السلف وإن لم يمحضه، واعترف بالاضطراب والندم والحيرة نتيجة تعمقه في الفلسفة وعلم الكلام، وإزاء خوضه في الإلهيات عن طريق الفلاسفة والمتكلمين لكونه لم يجد لديهم إلا الحيرة والندم اللذين عبر عنهما بقوله: "لم نجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم" .. وقد أنشد هو في أول كتابه المذكور وتحديدًا ص ٣ بيتين في وصف حاله وحال عموم أهل الكلام قائلًا:

"لقد طفت في تلك المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم

الناحية، بما يعني: (مدينة الناحية) .. هذا ومن كتبه (الملل والنحل) و(نهاية الإقدام في علم الكلام) و(الإرشاد إلى عقائد العباد) و(تلخيص الأقسام لمذاهب الأنام) و(مصارعات الفلاسفة) و(تاريخ الحكماء) و(المبدأ والمعاد) و(تفسير سورة يوسف) بأسلوب فلسفي و(مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار) في التفسير .. تُرجم له في تاريخ حكماء الإسلام ١٤١: ١٤٤ والتحبير ٢/ ١٦٠: ١٦٢ ومعجم البلدان ٣/ ٣٧٧ وطبقات السبكي ٦/ ١٢٨: ١٣٠ وطبقات ابن الصلاح ق ١٧ والأعلام ٦/ ٢١٥ ومفتاح السعادة ١/ ٣٢٣: ٣٢٤ وكشف الظنون ٥٧، ٢٩١ وشذرات الذهب ٤/ ١٤٩ وروضات الجنات ١٨٦: ١٨٨ وهدية العارفين ٢/ ٩١ والسير ٢٠/ ٢٨٦: ٢٨٨ ووفيات الأعيان ٤/ ٢٧٣: ٢٧٥ والمختصر ٣/ ٢٧ والعبر ٤/ ١٣٢ ودول الإسلام ٢/ ٦٤ وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٣١٣ وتتمة المختصر ٢/ ٨٥: ٨٦ والوافي بالوفيات ٣/ ٢٧٨: ٢٧٩ ومرآة الجنان ٣/ ٢٨٩: ٢٩٠ وطبقات الإسنوي ٢/ ١٠٦: ١٠٧ والعسجد المسبوك ق ٦٨/ ١ ووفيات الوفيات ١/ ٤٨٢ ولسان الميزان ٥/ ٢٦٣: ٢٦٤ والنجوم الزاهرة ٥/ ٣٠٥.



فلــم أر إلا واضعًا كف حـــائر على ذقن أو قارعًا ســن نادم[1]

كما أورد في نفس الكتاب ص٤ قوله: "عليكم بدين العجائز فهو من أسنى الجوائز" .. وحكا له ذلك ونقل أبياته السالفة الذكر: القرطبي ت ٦٥٦ وذلك في كتابه المفهم ٦/ ٥٦٣، وشيخ الإسلام في (العقل والنقل) ١/ ١٥٩ ومجموع الفتاوى ٤/ ٧٣، ٥/ ١٠ أو الحموية ص ٧، وابن عبد الهادي المقدسي في (كتاب الانتصار) ص١٣٨، وابن القيم في الصواعق ص ٩، وابن أبي العز في شرحه للطحاوية ص ١٤٨، وابن الوزير في الروض الباسم ٢/ ١٥، والشنقيطي في الأضواء ٧/ ٣١٩، ٣٢٠ والإقليد ص٧٧، ٧٨، والألباني في مختصر العلو ص ٣٤، ود. مصطفى حلمي في هامش ص ٢٢٤ من كتابه (قواعد المنهج السلفي)، و.د. العباد في شرحه مقدمة ابن أبي زيد القيرواني ص ٣٦ والعثيمين في شرح الواسطية ص ٥٧ وغيرهم.

ومن سديد ما فاه به الشهرستاني، واضطر فيه للتوسع في ذكر السلوب ليرد – من خلاله وفيما يبدو – على مخالفيه، قوله في نهاية الإقدام ص ١٠٣: "إن الله سبحانه لا يشبه شيئًا من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها بوجه من وجوه المشابهة والمماثلة، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى: ١١]، فليس الباري سبحانه بجوهر ولا جسم ولا عرض، ولا في مكان – يعني: بالمعني الوجودي التحيزي والمتبادر إلى الأذهان – ولا في زمان، ولا قابل للأعراض، ولا محل للحوادث".

وتجدر الإشارة إلى أن اضطرابه – الذي بدا واضحًا في كتابه (الملل والنحل) – إنما كان من جنس اضطراب قرينه وسلفه الإمام أبي المعالي إمام الحرمين ابن الإمام الجويني ت ٤٧٨– رحمة

---

(١) فما كان من الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني إلا أن رد عليه بقوله:

الطواف بمعهـــد والاه من كل عـــــالمِ
من يُهدي بهدي محمدٍ تـــــراهُ قـــارعًا سن نادمِ





الله على الجميع – فقد كان هو الآخر يظن أن معتقد السلف في الصفات هو تفويض المعنى والكيف، ومن كلام الشهرستاني الذي يفيد ذلك قوله في (الملل والنحل) ص ٨٣، ٨٤:

"اعلم أن السلف من أصحاب الحديث لما رأوا توغل المعتزلة في علم الكلام ومخالفة السنة التي عهدوها من الأئمة الراشدين، ونصرَهم جماعة من أمراء بني أمية على قولهم بالقدر، وجماعة من خلفاء بني العباس على قولهم بنفي الصفات وخلق القرآن، تحيَّروا في تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في متشابهات آيات الذكر الحكيم وأخبار النبي الأمين ﷺ .. فأما أحمد بن حنبل وداود بن علي الأصفهاني وجماعة من أئمة السلف فجرَوا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث مثل: مالك بن أنس ومقاتل بن سليمان، وسلكوا طريق السلامة فقالوا: (نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ولا نتعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعًا أن الله عز وجل لا يشبه شيئًا من المخلوقات) .. وقالوا: (إنما توقفنا في تفسير الآيات وتأويلها لأمرين:

أحدهما: المنع الوارد في التنزيل في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧﴾ [آل عمران: ٧]، فنحن نحترز عن الزيغ.

والثاني: أن التأويل أمر مظنون بالاتفاق، والقول في صفات الباري بالظن غير جائز، فربما أولنا الآية على غير مراد الله فوقعنا في الزيغ، بل نقول كما قال الراسخون في العلم: كلٌّ من عند ربنا، آمنا بظاهره وصدقنا باطنه، ووكلنا علمه إلى الله تعالى، ولسنا مكلفين بمعرفة ذلك، إذ ليس ذلك من شرائط الإيمان وأركانه)".

فالشهرستاني برضائه وسوقه هذا الكلام وإن نجا من فتنة التأويل الذي كان عليه متأخرو الأشاعرة، إلا أنه يرى أن السلف كانوا على تفويض علم ما تشابه إلى الله، وكما هو متعالم فإن هذا



هو مذهب المفوضة كما سبق أن قررنا إبان الحديث عما كان عليه إمام الحرمين أبو المعالي ابن الإمام الجويني.

وقد ذكرنا هنالك أن إمام الحرمين وإن سلِم – بما ذكره – من شائبة التأويل، إلا أن عبارته بحق تفويض الصفات موهمة، إذ لو كان مراده من التفويض تفويض كيفيات تلك الصفات دون معناها المتعارف عليه واللائق بحقه تعالى، فمُسَلم به لكون هذا هو معنى إثبات السلف، بل والمبتنى على أساس قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] .. أما إن أراد بالتفويض: (تفويض المعاني المفهومة لتلك الظواهر) على ما هو المفاد من كلامه، فليس هذا هو مذهب السلف، فإن السلف يفهمون معاني تلك الصفات التي وردت بها النصوص ويعتقدونها ولكنهم لا يعلمون كيفياتها .. وعليه، فإنه لا يُقبل من أبي المعالي هنا – ولا كذلك من مثله – ما يُقبل من أئمة السلف من إمرارهم الصفات، وذلك نظرًا لما بين المقصودين من فرق، ونظرًا لما كان عليه حاله قبل التراجع من خلط وانشغال بعلم الكلام، فلعله لكل ذلك فاته الصواب على وجه الدقة، فيكون قد أخطأ فيما صرح به من أمر التفويض وأصاب فيما كفَّ عنه من أمر التأويل[1].

وذكرنا ساعتها أن مما يدل على صدق توجه إمام الحرمين في ترك ما كان عليه الخلف جملة وتفصيلًا، قوله عقب مقولته الملبسة هذه وقبيل وفاته: "قرأت خمسين ألفًا في خمسين ألفًا، وركبت البحر الخضم – كل ذلك في طلب الحق وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد – وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه – يعني: علم الكلام – وغصت في كل شيء نهى عنه أهل العلم، كل ذلك في طلب الحق وفرارًا من التقليد، والآن رجعت إلى كلمة الحق

---

(١) وينظر في شأن ذلك هامش التوحيد لابن منده ١/ ٩٠.



واعتقدت مذهب السلف، فإن لم يدركني الله بلطفه وأموت على دين العجائز وتختم عاقبة أمري على الحق وكلمة الإخلاص، وإلا فالويل لابن الجويني".

وكذا هو الحال تمامًا بالنسبة للإمام الشهرستاني، فما أشبه حاله – في طلب السلامة وإن لم يصب في تحصيلها – بحال إمام الحرمين أبي المعالي .. وما أنشده مما سبق أن نقلته عنه من أبيات، خير شاهد على مدى تشابه ما بين الرجلين .. وباعتقادي أن هذا هو مصدر الاضطراب والحيرة لديهما.

عموم بلوى متأخري الأشاعرة في القول بالتفويض ونسبته إلى السلف ووقوعهم بذلك في التناقض:

وما ذكراه هو في الحقيقة مما عمت به البلوى، فقد غلب على ظن البعض من متأخري علماء الكلام ومن لا يزال متأثرًا – عن جهالة – بمعتقدهم، أو متشبثًا – في إصرار وعناد – برأيهم، أن التفويض في معنى الصفات هو طريق السلف .. ويُذكر أن الشهرستاني كان من أوائل من ذكر أن مذهب السلف هو التفويض موافقًا في ذلك إمام الحرمين أبا المعالي بن عبد الله الجويني، وقد تبعهما فيه الفخر الرازي والسيوطي، ثم شاع هذا بين الباحثين قديمًا وحديثًا وراج حتى اتخذت هذه العبارات شبهة تَقرر من خلالها أن مذهب السلف هو التجهيل أو التفويض وليس الإثبات، قال الشهرستاني في (الملل والنحل) ص ٧٤ – فيما نتج عن تناقض ذلك لما عليه سلف الأمة –:

"ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف، فقالوا: لا بد من إجرائها على ظاهرها فوقعوا في التشبيه الصرف، وذلك على خلاف ما اعتقده السلف"، فقد أفاد في هذا النص أن إجراء آيات الصفات على ظاهرها هو زيادة على مذهب السلف، وأن هذا لم يكن طريقهم ولا مرادهم في فهم صفات الله تعالى، لكون القول بإجراء الصفات على ظاهرها مؤد – على ما ظنه – إلى التشبيه الصرف.



وفضلًا عن عدم صحة ما ذكره في هذا الصدد، فقد ناقض نفسه حين قال قبل ذلك بنفس الصفحة: "اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة، و .. لا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل بل يسوقون الكلام سوقًا واحدًا، وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل اليدين والوجه ولا يؤولون ذلك"، ثم ذكر أن ممن يقول بهذا مالك بن أنس وأحمد بن حنبل وسفيان الثوري وداود الظاهري ومن تابعهم، ولا يعني ذلك – على حد فهمه – إلا اعتقاد أن باقي أئمة السلف على وجود فارق بين صفات الذات والصفات الفعلية والخبرية، لوجوب تأويل الأخيرة حتى لا يتوهم منها التشبيه.

ويحق لنا هنا – ونحن نشير إلى أن التفويض لم يكن بحال من الأحوال مذهبًا للسلف، وإلى أن المتشابه إنما كان مقصورًا لديهم على كيفيات الصفات دون معانيها – أن نتساءل: أليس ما ذكره الشهرستاني من القول بالتفويض ومن أن المراد منها غير الظاهر، هو من قبيل ذكر الشيء وضده؟، وأليس ذلك وما أفاده من نسْبة كلٍّ للسلف – وعلى رأسهم مالك وأحمد والثوري وداود وغيرهم وعلى رأسهم مالك وأحمد والثوري وداود وغيرهم – هو التناقض بعينه؟، وألا يكفي ويشهد لما نسبه مؤخرًا – وفي مقدمتهم من ذكرنا – للسلف من إثبات لصفات الذات وصفات الفعل ومن إجراء للصفات جميعًا على ظاهرها دون ما تمثيل ولا تشبيه، أن يكون هو الحق الذي لا ينبغي الحياد عنه؟، وأليس ما ذكره في شأن صفات الفعل والصفات الاختيارية وإيهام أنهما شيئان مختلفان عن صفات الذات، مدعاة للتفرقة بين صفات مثبتة وأخرى مثبتة كذلك؟[1].

تحرير قول الشهرستاني للوصول من خلاله إلى صحيح ما كان عليه سلف الأمة:

---

(١) ينظر كتابنا (موقف السلف من تفويض الصفات) ص ٩٨: ١٠٠.



إن هذه الأسئلة جميعًا كانت مثار تعجب واستغراب لدى شيخ الإسلام – رحمه الله – فكان جوابه عنها في مجموع الفتاوى ٥/ ٩- ١٢ أو الحموية ص ٦- ٨ ما نصه: "إن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم – يعني بقولهم: إن طريقة السلف القائلة بالتفويض أسلم وطريقة الخلف أحكم وأعلم – إنما أوتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، وأنهم كانوا بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، وأن طريقة الخلف استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات، فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالات التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر"، يعني: دون البحث في معنى مرادات الله منه.

وفي رد ذلك الذي وقع فيه الشهرستاني وأضرابه يقول – رحمه الله –: "وقد كذبوا على طريقة السلف وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف .. وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر وكان مع ذلك لابد للنصوص من معنى، بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى وهي التي يسمونها طريقة السلف، وبين صرف اللفظ إلى معان بنوع تكلف وهي التي يسمونها طريقة الخلف، فصار هذا الباطل مركبًا من فساد العقل وتعطيل السمع، فإنَّ النفي – يعني نفي أن يكون للصفات معانٍ – إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلام عن مواضعه، فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكاذبتين كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واستبلاههم واعتقاد أنهم كانوا قومًا أميين بمنزلة الصالحين من

العامة، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله".

يقول: "ثم إن هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة، بل في غاية الضلالة، إذ كيف هؤلاء المتأخرون .. المفضولون المسبوقون، أعلم بالله وأسمائه، وأحكم في باب ذاته وآياته، من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل وأعلام الهدى ومصابيح الدجى، الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء فضلًا عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم، وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حِكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة؟.

ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة – لاسيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته – من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟، أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان وورثة المجوس والمشركين وضُلال اليهود والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشباههم، أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟" أ.هـ من كلام ابن تيمية.

وكلامه بهذا فضلًا عن كونه ردًا على من فهم عن السلف التفويض بطريق الخطأ، هو كذلك رد فاحم على من يرى أن رأي الخلف أعلم وأحكم .. وليس ما سبق فقط هو الذي يدعو للدهشة وإنما يدعو إليها أيضًا أن من أتوا بعد الشهرستاني أو كان قريب العهد به من نحو ابن الجويني والغزالي، بدءوا من حيث بدأ هؤلاء ولم يقفوا على نهاية أقدامهم، فوقع من ثم فيما وقع فيه سابقوهم، على الرغم من اشتهار تراجع أولئك السابقين عما خاضوا فيه من مسائل الصفات!! .. ولو أنهم تأملوا كلام الجويني – الذي سبق أن نقلناه عنه بنصه – لزالت شبههم ..





والله نسأل أن يبصرنا بعيوبهم وعيوبنا، لنلقاه تعالى بقلوب سليمة من دخن ما وقع فيه أهل الكلام والاعتزال، إنه تعالى ولي ذلك والقادر عليه.



(١٩) ابن رشد الحفيد يسير في ركاب الأشعري ..
فيثبت لله تعالى (العلو والفوقية والاستواء) ويرد على الأشعرية شبههم

ويأتي ضمن من أدركوا خطأ ما عليه متأخرو الأشاعرة، ابن رشد المعروف بالحفيد، قال عنه الذهبي في (السير) ٢١/ ٣٠٧: إنه "العلامة فيلسوف الوقت أبو الوليد محمد بن أبي القاسم أحمد ابن شيخ المالكية أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي .. وكما في الديباج: كان – على شرفه – أشد الناس تواضعًا وأخفضهم جناحًا، عني بالعلم من صغره إلى كبره حتى حُكي أنه لم يدع النظر ولا القراءة مذ عقل، إلا ليلة وفاة أبيه وليلة بنائه على أهله، وأنه سوَّد – فيما ألف وهذب واختصر – نحوًا من عشرة آلاف ورقة .. وأنه كان يفزع إلى فتياه في الطب كما يفزع إلى فتياه في الفقه مع الحظ الوافر من الإعراب والآداب والحكمة، عرض الموطأ على أبيه، وأخذ عن أبي مروان بن مسرَّة وجماعة، وبرع في الفقه وأخذ الطب عن أبي مروان بن حزبول، ثم أقبل على علوم الأوائل وبلاياهم حتى صار يُضرب به المثل في ذلك .. ولما كان المنصور صاحب المغرب بقرطبة استدعى ابن رشد واحترمه كثيرًا، ثم نقم عليه بعدُ لأجل الفلسفة .. قال شيخ الشيوخ ابن حمُّوية عن نهايته: (لما دخلتُ البلاد سألت عن ابن رشد، فقيل: إنه مهجور في بيته من جهة الخليفة يعقوب، لا يدخل إليه أحد لأنه رفعت عنه أقوال ردِيَّة ونُسبت إليه العلوم المهجورة، ومات محبوسًا بداره بمراكش سنة أربع أو خمس وستمائة هـ)"[١].

---

(١) كما كان له فضل وأي فضل على فلاسفة الغرب من أمثال: (روجر بيكون) الفيلسوف الشهير؛ الذي استفاد من مؤلفاته وحيًا، واستنزل من حكمته إلهامًا، وذكره في كتابه اللاتيني (أبوس ماجوس)، وأثنى عليه وعلى مواهبه وسعة علمه، فقال: «إنه فيلسوف متين متعمق، صحَّح كثيرًا من أغلاط الفكر الإنساني، وأضاف إلى ثمرات العقول ثروة لا يُستغنى عنها بسواها، وأدرك كثيرًا مما لم يكن قبله معلومًا لأحد، وأزال الغموض عن كثير من الكتب التي تناولها ببحثه» .. وأيضًا كان له الفضل على (توماس الأكويني) أكبر فلاسفة وقديسي



ولا غرو، فقد ذكر عنه ابن تيمية أنه كان معظِّمًا للفلاسفة ومغاليًا في تعظيمهم، وهو معدود في أتباع أرسطو الفيلسوف، يقول في (درء التعارض)١/ ١٥٢: "وأما كلامه – يعني: أرسطو – وكلام أتباعه كالإسكندر الأفروديسي وبرقلس وثامسطيوس والفارابي وابن سينا والسهروردي المقتول وابن رشد الحفيد وأمثالهم في الإلهيات، فما فيه من الخطأ الكثير والتقصير العظيم، ظاهر لجمهور عقلاء بني آدم، بل في كلامهم من التناقض ما لا يكاد يُستقصى"أ.هـ..

كنائس الغر في القرون الوسطى، فقد سطع نجمه وعلا بكتابه: (إجمال اللاهوت) (سوماتيولوجيا)، وقد ذكر توماس أسباب اتصاله بالأفكار الدنيوية، ودلَّ على أن الفضل في وضع كتابه شكلًا ومادة يعود إلى طريقة ابن رشد وفلسفته .. ولابن رشد من مؤلفاته: (شرح أرجوزة ابن سينا) في الطب و(المقدمات) و(بداية المجتهد ونهاية المقتصد) في الفقه، وكتاب (جوامع كتب أرسطوطاليس) و(شرح كتاب النفس) وكتاب في المنطق وكتاب (تلخيص الإلهيات) لنيقولاوس وكتاب (تلخيص ما بعد الطبيعة) لأرسطو و(كتاب تلخيص التعريف) وكتاب (الحميات)، وكتاب (حيلة البرء)، ولخص كتاب (السماع الطبيعي) وله كتاب (تهافت التهافت) وكتاب (مناهج الأدلة) ومختصر المستصفى في الأصول وكتاب (فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال) وكتاب (شرح القياس) لأرسطو .. إضافة لعدة مقالات في علوم مختلفة جلها في أمور الفلسفة والكلام .. ترجم له في: السير٢١/ ٣٠٧- ٣١٠ والتكملة للمنذري ٤٦٩ وابن سعيد في المقرب ١٠٤ وتاريخ الإسلام والعبر ٤/ ٢٨٧ والوافي ٢/ ١١٤ والعسجد المسبوك ورقة ١٠٣ والنجوم الزاهرة ٦/ ١٥٤ وشذرات الذهب ٤/ ٣٢٠ والأعلام ٥/ ٣١٦- ٣١٧ وأزهار الرياض ٣/ ٥٩ وقضاة الأندلس ٩٨ والديباج ٢/ ٢٤٨: ٢٥٠.

وإنما أريد بلقبه (الحفيد)، التفرقة بينه وبين جده الذي كان – كما قال عنه ابن بشكوال في الصلة جـ٣ – "فقيهًا عالمًا، حافظًا للفقه، مُقَدَّمًا فيه على جميع أهل عصره، عارفًا بالفتوى على مذهب مالك وأصحابه، بصيرًا بأقوالهم واتفاقهم واختلافهم، نافذًا في علم الفرائض والأصول، من أهل الرئاسة في العلم والبراعة والفهم مع الدين والفضل، والوقار والحلم، والسمت الحسن والهدي الصالح"، ومع أن ابن رشد الحفيد لم يُدرك جدَّه العظيم هذا – حيث تُوُفِّيَ جدُّه وعُمر الحفيد شهر واحد – إلاَّ أنه ورث العلم الغزير خاصَّة في الفقه عن أبيه الذي تربَّى وتَعَلَّم على يد جدِّه، وعن غيره من فقهاء عصره .. وقيل: إنه تلقَّى علوم الفلسفة على ابن باجة"[(ابن رشد) لرحاب عكاوي في موسوعة عباقرة الإسلام: ٢/ ٢٤٩].



كما نقل عنه ابن تيمية في درء التعارض ١/ ١٦٢ وابن أبي العز في شرح الطحاوية ص ١٤٧ والشنقيطي في الإقليد ص ٧٧ وفي تفسير آية ٨ من سورة (محمد) بالأضواء ٧/ ٣١٩ ود. العباد في شرحه على مقدمته على رسالة القيرواني ص ٣٥ قوله في تهافت التهافت: "ومن الذي قال في الإلهيات شيئًا يعتد به؟" .. يعني: من غير ما جاء به الرسل، ومن غير طريق الوحي .. ونصها في التهافت ٢/ ٥٤٧: "لم يقل أحد من الناس في العلوم الإلهية قولًا يعتد به" .. وملخص رأي ابن رشد الذي يخالف فيه رأي الأشاعرة: أن الأشاعرة يرون أن كلام الفلاسفة أو كثير منه باطل وأنه يجب أن يردوا عليه، وابن رشد يرى غير ذلك .. فهو يرى أن (الشريعة) والفلسفة التي يسميها (الحكمة) لا يتعارضان، ومن هنا اشتغل بالدفاع عن الفلسفة وألف في ذلك كتابه الذي جعله بعنوان: (فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال).

وقد شهر عن الإمام الغزالي أنه هجر طُرق الفلاسفة بعد أن عرف كلامهم وأيس من نيل مطلوبه من طريقتهم، ووضع كتابًا سماه: (تهافت الفلاسفة)، لكن ذلك لم يعجب ابن رشد، فرد عليه بكتاب سماه: (تهافت التهافت) .. وفي شأن ذلك يقول شيخ الإسلام في (درء التعارض) ٦ / ٢١٠: إنه "صنَّف كتاب (تهافت التهافت) وانتصر فيه لإخوانه الفلاسفة ورد فيه على أبي حامد في كتابه الذي صنفه في تهافت الفلاسفة"ا. هـ

ابن رشد يبدي تحفظه على منهج الأشاعرة في توحيد الصفات، في كتابه (مناهج الأدلة):

لكن الذي يظهر لأي متتبع لما كان عليه حال ابن رشد، يلحظ أنه على الرغم من دفاعه على الفلسفة باعتبارها غير متعارضة – بنظره – في التوصل إلى صحيح الاعتقاد على الأقل في باب الإلهيات، إلا أنه انتقد منهج الأشاعرة انتقادًا شديدًا وبين ما فيه من تناقض وخلل واضطراب .. فقد تبرأ مما كان يقول به متأخرو الأشاعرة في تأويل الصفات، وانتصر لظواهر الشرع في إثباتها .. وبدا هذا واضحًا في كتابه (الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة)، حيث أثبت فيه صفة (الجهة) التي تقتضي وصفه تعالى بالعلو والفوقية والاستواء على العرش والنزول، فقال ما نصه:



"وأما هذه الصفة، فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة مثل قوله تعالى: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٧]، ومثل قوله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥]، ومثل قوله: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾[المعارج: ٤]، ومثل قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦]، إلى غير ذلك من الآيات التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولًا، وإن قيل فيها: إنها من المتشابهات عاد الشرع كله متشابهًا، لأن الشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء وأن منه تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين، وأن من السماء نزلت الكتب، وإليها كان الإسراء بالنبي ﷺ حتى قرب من سدرة المنتهى" .. إلى أن قال في حكاية الإجماع على إثباتها وعدم خروجه عليه: "وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله تعالى والملائكة في السماء، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك"(١).

ويسترسل ابن رشد في بيان "الشبهة التي قادت نفاة (الجهة) جميعًا إلى نفيها"، فيحصرها في "أنهم اعتقدوا أن إثبات الجهة يوجب إثبات المكان، وإثبات المكان يوجب إثبات الجسمية"، وفي رد ذلك يقول: "إن هذا كله غير لازم، فإن الجهة غير المكان، وذلك أن الجهة هي: إما سطوح الجسم نفسه المحيطة به وهي ستة، وبهذا نقول: إن للحيوان فوقًا وأسفلًا ويمينًا وشمالًا وأمام وخلف، وإما سطوح جسم آخر تحيط بالجسم من الجهات الست، فأما الجهات التي هي سطوح الجسم نفسه فليست بمكان للجسم نفسه أصلًا، وأما سطوح الأجسام المحيطة له فهي له مكان"، ويُمثِّل ابن رشد لهذا الأخير بـ "سطوح الهواء

---

(١) وفي التعقيب على ذلك، يشير ابن تيمية في درء التعارض ٦/ ٢٤٥ إلى أن "ما ذكره ابن رشد من أن هذه الصفة – صفة العلو – لم يزل أهل الشريعة في أول الأمر يثبتونها لله تعالى حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم في نفيها متأخرو الأشاعرة، كلام صحيح، وهو يبين خطأ من يقول: إن النزاع في ذلك ليس إلا مع الكرامية والحنبلية".



المحيطة بالإنسان، وسطوح الفَلَك المحيطة بسطوح الهواء هي أيضًا مكان للهواء، وهذه الأفلاك بعضها محيطة ببعض ومكان له، وأما سطح الفلك الخارج فقد تبرهن أنه ليس خارجه جسم، لأنه لو كان ذلك كذلك لوجب أن يكون خارج ذلك الجسم جسم آخر ويمر الأمر إلى غير نهاية، فإذًا سطح آخر الأجسام، العالم ليس مكانًا أصلًا، إذ ليس يمكن أن يوجد فيه جسم .. فإذًا إن قام البرهان على وجود موجود في هذه الجهة، فواجب أن يكون غير جسم".

وهنا يبدي ابن رشد، خطورة إغفال هذه القاعدة ووجه نفي (الجهة) لمن قال به وأوّل على إثره ظواهر الشرع، فيقول: "إن إبطال هذه القاعدة إبطال للشرائع، وإن وجه العُسر في تفهيم هذا المعنى مع نفي الجسمية، هو أنه ليس في الشاهد مثال له، وهو بعينه السبب في أن لم يصرح الشرع بنفي الجسم عن الخالق سبحانه، لأن الجمهور إنما يقع لهم التصديق بحكم الغائب" .. ثم قال بعد أن ذكر مراتب الناس في تصور هذا المعنى وأصنافهم: "وأشدُّ ما عرض على الشريعة في هذا الصنف – صنف المؤولة – أنهم تأولوا كثيرًا مما ظنوه ليس على ظاهره، وقالوا: إن هذا التأويل هو المقصود به، وإنما أتى الله به في صورة المتشابه ابتلاء لعباده واختبارًا لهم"، وفي رد ذلك يقول:

"ونعوذ الله من هذا الظن بالله، بل نقول: إن كان كتاب الله العزيز إنما جاء معجزًا من جهة الوضوح والبيان، فإذًا ما أبعد عن مقصود الشرع من قال فيما ليس بمتشابه: إنه متشابه، ثم أوله بزعمه وقال لجميع الناس: إنّ فرضكم هو اعتقاد هذا التأويل، مثل ما قالوه في آيات الاستواء على العرش وغير ذلك مما قالوا: إن ظاهره متشابه!!"، وفي رد هذه المزاعم لمتأولي (الجهة) وغيرها من جميع نصوص الصفات، فيما يشبه أن تكون قاعدة عامة لها، يقول – رحمه الله –: "وبالجملة فأكثر التأويلات التي زعم القائلون بها أنها المقصود من الشرع، إذا تُؤمِّلت، وُجدتْ ليس يقوم عليها برهان"[1].

(١) الكشف عن مناهج الأدلة ٩٣: ٩٨ وينظر نقض التأسيس ص ٩٧: ١٠٣ ودرء التعارض ٦/ ٢١١: ٢١٥.





والذي نستطيع أن نخلص إليه من خلال كلام وطريقة ابن رشد الحفيد، ومن خلال عرضه السالف الذكر لصفة (الجهة) وما ينشأ عنها من إثبات الفوقية والعلو والاستواء: عدم صحة الادعاء بـ "أن طريقته في العقيدة وأصول الدين لم تكن مرضية، وأنه كان مجانبًا لمنهج أهل السنة والجماعة، ميممًا وجهه شطر الفلاسفة يتلقى منهم، معرضًا عن نصوص الوحيين وطريقة السلف المتقدمين"، على الأقل في باب الصفات.

ومن جليل ما فاه به في كتابه (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال) ص ٣٣، قوله عن أثر التأويل عند الأشعرية جراء تأثرهم بتأويلات المعتزلة وتركهم ما كان عليه سلف الأمة: إنهم به "أوقعوا الناس في شنآن وتباغض وحروب، ومزقوا الشرع وفرقوا الناس كل التفريق، وزائدًا إلى هذا كله: أن طرقهم التي سلكوها في إثبات تأويلاتهم ليسوا فيها مع الجمهور ولا مع الخواص، لكونها – يعني: تلك التأويلات – إذا تُؤملت وجدت ناقصة عن شرائط البرهان، وذلك يقف عليه بأدنى تأمل: من عرف شرائط البرهان" .. وقوله ص ٣٥: إن من أتى بعد الصحابة "لما استعملوا التأويل، قل تقواهم وكثر اختلافهم وارتفعت محبتهم وتفرقوا فرقًا .. فإن الأقاويل الشرعية المصرح بها في الكتاب العزيز للجميع، لها ثلاث خواص دلت على الإعجاز:

أحدها: أنه لا يوجد أتم إقناعًا وتصديقًا للجميع منها، والثانية: أنها تقبل النصرة بطبعها إلى أن تنتهي إلى حد لا يقف على التأويل فيها إلا أهل البرهان، والثالثة: أنها تتضمن التنبيه لأهل الحق على التأويل الحق، وهذا ليس يوجد لا في مذاهب الأشعرية ولا في مذاهب المعتزلة"أ.هـ وهو كلام له ما له من الأهمية، راح على إثره يرد على الأشعرية بدعهم في كون الصفات زائدة عن الذات، وتأويلاتهم لليدين والوجه وأن ذلك وسائر ما أثبته الله لنفسه لا يستلزم القول بالحدوث ولا بالتجسيم الذي لم يصرح الشرع فيه بنفي ولا إثبات.

مزيد بيان في إزالة إشكالية إثبات صفة (الجهة) لله تعالى:



وتجدر الإشارة إلى أن لفظة (الجهة) الوارد ذكرها في عبارة ابن رشد هي من الألفاظ المجملة التي كثر اللغط حولها .. وفي ردها يقال للمنكرين لها: «إن أردتم أنه منزه عن جهة وجودية تحيط به وتحويه وتحصره إحاطة الظرف بالمظروف، فنعم؛ هو أعظم من ذلك وأكثر وأعلى، ولكن لا يلزم من كونه فوق عرشه، هذا المعنى .. وإن أردتم بالجهة أمرًا يوجب مباينة الخالق للمخلوق وعلوه على خلقه واستواءه على عرشه، فنفيكم لهذا المعنى باطل، وتسميته (جهة) اصطلاح منكم توسلتم به إلى نفي ما دل عليه العقل والنقل والفطرة، وسمَّيتم ما فوق العالم (جهة) وقلتم: منزه عن الجهات، وسميتم العرش حيزًا وقلتم: ليس بمتحيز، وسميتم الصفات أعراضًا وقلتم: منزه عن قيام الأعراض به، وسميتم حِكمته غرضًا وقلتم: منزه عن الأغراض، وسميتم نزولَه إلى سماء الدنيا ومجيئَه يوم القيامة لفصل القضاء وغضبَه إذا عُصى ورضاه إذا أُطيع وفرحَه إذا تاب إليه العباد، ومحبتَه لمن كان يبغضه حال كفره ثم صار يحبه بعد إيمانه، وربوبيتَه التي بها كل يوم هو في شأن حوادث، وقلتم: هو منزه عن حلول الحوادث .. ومن تأمل بعين البصيرة يجد أن حقيقة هذا التنزيه هو تنزيه عن وجود الوجود وعن الربوبية وعن الملك وعن كونه فعالًا لما يريد، بل وعن الحياة والقيومية.

فانظر ماذا تحت تنزيه المعطلة النفاة بقولهم: ليس بجسم ولا جوهر ولا مركب، ولا تقوم به الأعراض، ولا يوصف بالأبعاض، ولا يفعل بالأغراض، ولا تحله الحوادث، ولا تحيط به الجهات ولا يقال في حقه (أين) وليس بمتحيز؟ .. كيف كسوا حقائق أسمائه وصفاته وعلوه على خلقه واستواءه على عرشه، هذه الألفاظ، ثم توسلوا إلى نفيها بواسطتها وكفَّروا وضللوا من أثبتها واستحلوا منه ما لم يستحلوه من أعداء الله من اليهود والنصارى؟»[1].

---

(١) مختصر صواعق ابن القيم ص ١٣٦ وينظر الحموية لابن تيمية ص٦٦.



وقد اضطرَ شنيعُ ما استلزمه قولهم بنفي الجهة المفضي إلى القول بنفي علو ذاته سبحانه ومخالفة إمام المذهب، بعضَ أئمة العلم من سلف الأمة الصالح لأن يصرحوا بعلو ذاته تعالى، ونذكر من هؤلاء: الحافظ الحجة أبي نصر السجزيّ ت ٤٤٤حيث قال في إبانته: «أئمتنا كسفيان الثوري ومالك وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة والفضيل وابن المبارك وأحمد وإسحاق متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش وعلمه بكل مكان، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، وأنه يغضب ويرضى ويتكلم بما شاء»[١].

ذلك «أن الجهمية لما قالوا: إن الاستواء مجاز، صرح أهل السنة بأنه مستو بذاته على عرشه، وأكثر من صرح بذلك أئمة المالكية، فصرح به الإمام أبو محمد بن أبي زيد في ثلاثة مواضع من كتبه، أشهرها (الرسالة)، وفي كتاب (جامع النوادر) وفي كتاب (الآداب) .. وصرح بذلك القاضي عبد الوهاب، وقال: إنه استوى بالذات على العرش، وصرح به القاضي أبو بكر الباقلاني وكان مالكيًا، حكاه عنه القاضي عبد الوهاب نصًا، وصرح به أبو عبد الله القرطبي في كتاب (شرح أسماء الله الحسنى)، فقال: ذكر أبو بكر الحضرمي من قول الإمام الطبري وأبي محمد بن أبي زيد وجماعة من شيوخ الفقه والحديث، أنه مستو على عرشه بذاته، وأطلقوا في بعض الأماكن: (فوق خلقه)، قال: وهذا قول القاضي أبي بكر في (تمهيد الأوائل) له، وهو قول أبي عمر بن عبد البر والطلمنكي وغيرهما من الأندلسيين، وقول الخطابي في (شعار الدين)»[٢].

وقال الإمام أبو زكريا يحيى بن عمار السجستاني في رسالته: «لا نقول كما قالت الجهمية: إنه تعالى مُداخل للأمكنة ومُمازج بكل شيء ولا نعلم أين هو؟، بل نقول: هو بذاته على العرش وعلمه محيط بكل

---

(١) ينظر العلو ١٧٢، ١٨٠ ومختصره ص٢٥٥، ٢٦٦ واجتماع الجيوش ص٩٧، ١١٠ والمعارج ١/ ١٥٠.

(٢) (الصواعق المرسلة) لابن القيم ص ٣٨٥، ٣٨٦ و(الأسنى) للقرطبي ص ٢٢٠.

شيء، وعلمه وسمعه وبصره وقدرته مدركة لكل شيء، وذلك معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] فهذا الذي قلناه، هو كما قال الله وقال رسوله ﷺ»[١].

ومن غير ما مر بنا في رد ما تفوهوا به، نتخير من أقوال أئمة السلف المشهود لهم بالعلم، ما ذكره الإمام القرطبي صاحب التفسير الكبير، قال: «وقد كان السلف الأول - رضي الله عنهم - لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق به في كتابه وأخبرت به رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى – بذاته – على عرشه حقيقة، وخص عرشه بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء، فإنه لا تُعلم حقيقته، قال مالك رحمه الله: (الاستواء معلوم والكيف مجهول)»[٢].

ومما أفاده الشيخ حكمي في كتابه (معارج القبول) فيما يتعلق بمسألة المكان، أن لا منافاة بين قربه سبحانه وبين علوه، فإنه المتصف في دنوه بجميع معان العلو ذاتًا وقهرًا وشأنًا، فيدنو تعالى من خلقه بكيفية لا يعلمها إلا هو كيف يشاء، وينزل إلى السماء الدنيا في آخر كل ليلة كيف يشاء، ويأتي لفصل القضاء بين عباده كيف يشاء، وليس ذلك منافيًا لفوقيته ولا لاستوائه على عرشه فإنه ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله[٣].

تضافر الأدلة على صحة ما ذهب إليه ابن رشد ورجع إليه:

نخلص من هذا، إلى ما خلص إليه ابن رشد الحفيد من أن: إثبات أهل الشريعة الذين حكا ابن رشد مقولتهم لصفة (الجهة)، وان هذا مما تقتضيه ظواهر الشرع، وكذا النفي الذي جنح المعتزلة إليه وتبعهم فيه متأخرو الأشاعرة، إنما كان على النحو الذي فصلنا .. وأن ما قيل في أمر إثبات (الجهة) يقال مثله في إثبات

---

(١) العلو للذهبي ص ١٧٧، ١٧٨ ومختصره ص ٢٦٣.

(٢) العلو للذهبي ص ١٩٤ ومختصره للألباني ص٢٨٦ وينظر تفسير القرطبي ٣/ ٢٧٣٧ واجتماع الجيوش ص ١٠٣، ١١٠ واستعجال الصواعق ص ٣٨٥ والمعارج ١/ ١٥٢.

(٣) ينظر المعارج ١/ ٨٧، ١٥٤، ١٥٦ وما بعدها.



صفات العلو والفوقية والاستواء له تعالى، خلافًا لما كان عليه أمر الجهمية والمعتزلة الذين حكا أبو الحسن الأشعري مقولتهم وتبرأ منها وذلك في كتابيه (الإبانة) و(مقالات الإسلاميين).

فقد ذكر في الأول منهما ص ١٠٩ ما نصه: "وزعمت المعتزلة والحرورية والجهمية أن الله تعالى في كل مكان، فلزمهم أنه في بطن مريم وفي الحشوش والأخلية، وهذا خلاف الدين، تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا" .. كما أوضح في المقالات ص ٢١٢ أن المعتزلة الذين طالما ارتبط اسمهم باسم الجهمية، اختلفوا "في ذلك، فقال قائلون: إن الله بكل مكان بمعنى أنه مدبر لكل مكان، وقال قائلون: البارئ لا في مكان بل هو على ما لم يزل عليه، وقال قائلون: البارئ في كل مكان بمعنى أنه حافظ للأماكن وذاته مع ذلك موجودة بكل مكان، واختلفوا هل يقال إن البارئ لم يزل عالمًا قادرًا حيًا أم لا يقال ذلك؟، على مقالتين".

وفي رد كل ذلك يقول الأشعري رحمه: "ويقال لهم: إذا لم يكن مستويًا على العرش بمعنىً يخص العرش دون غيره – كما قال ذلك أهل العلم ونقلة الأخبار وحملة الآثار – وكان الله عز وجل في كل مكان، فهو تحت الأرض التي السماء فوقها، وإذا كان تحت الأرض والأرض فوقه والسماء فوق الأرض .. فإن في هذا ما يلزمكم أن تقولوا لأجله: إن الله تحت التحت والأشياء فوقه، وأنه فوق الفوق والأشياء تحته، وفي هذا ما يستلزم أنه تحت ما هو فوقه وفوق ما هو تحته، وهذا هو المحال والمتناقض، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا».

كما يشهد لهذا جميع الشرائع والفطر، ففي قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]، دليل صدق على أن فرعون إنما كذَّب موسى في أن رب السماوات والأرض وما بينهما هو الذي في السماء، فوق جميع خلقه مباين لهم لا تخفى عليه منهم خافية، وأن هذا الفهم هو الذي أدى بفرعون لأن يبتغي بصرحه الذي أمر ببنائه، أن يطَّلع إلى إله موسى، ولو أن كليم الله موسى – رضي الله عنه – قال إنه في كل مكان بذاته، لطلبه الفرعون في بيته ولما أجهد نفسه والقائم على وزارته ببنيان الصرح؟! .. وفي خبر معاوية ابن الحكم أيضًا – وفيه أنه أسف لصفع جاريته فاختبرها النبي ﷺ ثم أمره بإعتاقها – ما يدل على ذلك أيضًا:





"فقد سأل رسولَ الله عن إعتاق السوداء، فامتحنها ليعرف أهي مؤمنة أم لا، وقال لها: (أين ربك؟)، فأشارت إلى السماء، فقال لمعاوية: (اعتقها فإنها مؤمنة)، حيث حكم بإيمانها لما أقرت بأن ربها في السماء، وعرفت ربها بصفة العلو والفوقية»[١].



(١) عقيدة أصحاب الحديث للصابوني ص ٤٨.



(٢٠) ابن أبي الحديد المعتزلي يعلن ندمه عما حار فيه أمره، وقضى فيه عمره

هذا، وممن أعلن ندمه على ما فات من عمره الذي أضاعه فيما لا طائل من ورائه من علم الكلام، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد .. وهو: أبو حامد عز الدين، من أعيان المعتزلة، عالم بالأدب وله اطلاع واسع في التاريخ والشعر الجيد .. ولد في المدائن وكان الغالب على أهل المدائن التشيع والتطرف والمغالاة فسار في دربهم وتقبل مذهبهم ونظم العقائد المعروفة بـ (القصائد السبع العلويات) على طريقتهم، ثم انتقل بعدُ إلى بغداد، وخدم في الدواوين السلطانية، وبرع في الإنشاء، وكان حظيا عند الوزير مؤيد الدين محمد ابن العلقمي الرافضي.

من تآليفه: (شرح نهج البلاغة) ويقع في عشرين مجلدًا، صنفه لخزانة كتب ابن العلقمي، ولما فرغ من تصنيفه أنفذه على يد أخيه موفق أبي المعالي، فبعث له مائة دينار وخلعة سنية وفرسًا .. ومنها: (الفلك الدائر على المثل السائر) و(نظم فصيح ثعلب) و(العبقري الحسان) في الأدب، و(شرح الآيات البينات للفخر الرازي) و(الاعتبار) على كتاب الذريعة للمرتضى في ثلاثة أجزاء، و(ديوان شعر) .. جنح إلى الاعتزال وأصبح معتزليًا جاهزيًا في أكثر شرحه بعد أن كان شيعيًا غاليًا[1] .. توفي ببغداد ٦٥٦هـ.

ابن أبي الحديد يظهر ندمه وحيرته وينشد في ذلك أبياتًا:

جمع ابن أبي الحديد في شرحه لـ (نهج البلاغة) ١٣/ ٥١ كلمات بليغة منسوبة إِلَى عدة من الحكماء أو الخطباء، ونسبها جميعًا إِلَى علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وقد كَان في درجة من الفصاحة، والبلاغة، فكان فيما جمعه هذه الأبيات التي جعل يقول فيها:

---

(١) تُرجم له في سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣٧٢ والبداية والنهاية ١٣/ ١٩٩، ٢٠٠وفوات الوفيات ١/ ٢٤٨ وآداب اللغة ٣/ ٤٢ ومعجم المؤلفين ٥/ ١٠٦ وروضات الجنات ٥/ ٢٠، ٢١ والكنى والألقاب ١/ ١٨٥ والأعلام للزركلي ٣/ ٢٨٩، ٤/ ٦٠.



فيك يا أَغلــوطةَ الفِكَــرِ حارَ أَمري وانقضى عمري
سافرتْ فيكَ العقــول فما ربحـــــتْ إلا أذى السفــر
رجعت حسرى وما وقفت لا على عيــن ولا أثـــــر
فلحا اللهُ الأولى زعمــوا أنك المعــــروف بالنظــر
كذَبــوا إنَّ الــذي ذكــروا خــــارجٌ عــن قــوة البشــر

يقول: هذا العلم – علم الإلهيات وعلم معرفة اليقين والحق عن طريق الكدح الذهني والنظر والمجادلة وأشباه ذلك – حار فيه أمري وانقضى عمري، ولا غرو فهذه العلوم تحار فيها العقول ولا تصل بها إِلَى نهاية ولا تجد في محصلتها إلا مشقة السفر والتعب والأذى .. ثم هو يعيب ويلوم أولئك الذين أفنوا أعمارهم وكانوا سببًا في شقائه، فيقول:

فلحا اللهُ الأولى زعمــوا أنك المعــــروف بالنظــر

ولحاهم الله يعني: أهلكهم، فهو يدعو على أولئك الذين زعموا أنه سبحانه المعروف بالنظر وبالعقل .. وقد كذبوا فإن الذي ذكروه، خارج عن قوة البشر لكونه من الأمور الغيبية التي لا يمكن الوصول إليها عن طريق العلوم النظرية، وإنما يتوصل إليها عن طريق علم الغيب وهو الوحي .. وهذا مثلما قال الآخر:

لولا التنافس في الدنيا لما وُضعت كُتْبُ التناظر لا المغني ولا العمد

ويستنبط مما عنون له ابن أبي الحديد كتابه (شرح الآيات البينات)، أنه يشترك في الاقتباس من علوم الفخر الرازي الذي جمع في كتبه بين مذاهب الرافضة والأشعرية والاعتزال، وكان الجامع المشترك لهذه المذاهب: الفلسفة .. وقد كان لابن أبي الحديد البغدادي من غير أبياته السالفة الذكر، قوله كذلك:

وحقـــك لو أدخلتني النـــار قلت للـــذين بها: قـــد كنت ممن يحبه
وأفنيت عمـــري في علــوم كثيرة وما بغيتي إلا رضـــاه وقـــربُه

أما قلتم: من كــان فينا مجاهــدٌ سيكرم مثــواه ويعــذب شِربه
أما رد شك ابن الخطيب وزيغــه وتمويهه في الدين إذ جل خطبه
وآية حب الصبِّ أن يعذب الأسى إذا كــان من يهــوى عليه يصُبُّه

وقوله فيما ساقه إبان شرحه لنهج البلاغة أيضًا:

وأسائل الملـل التي اختلفت في الدين حتى عابدي الوثن
فإذا الذي استكثرت منه هو الجاني على عظـائم المحن
فضللت في تيــه بــلا عــلم وغرقــت في يــم بلا سفن

وقوله:

طلبتك جاهدًا خمسين عامـًا فلــم أحصل على برد اليقين
فهل بعد المات بك اتصال فأعلم غامض السر المصون
نوى قذف وكم قد مات قبل بحسرتــه عليك من القـرون

وممن ذكر له تلك المقاطع من الشعر لاسيما الأوَل منها: صاحب درء تعارض النقل والعقل ١/ ١٦١، وكذا ابن شاكر الكتبي صاحب (فوات الوفيات)١/ ٥١٩، وشارح الطحاوية ص ١٤٩، وابن القيم في (الصواعق) ص ٣٦ وابن الوزير في (الروض الباسم) ٢/ ١٣، وفي (إيثار الحق على الخلق) ص ٩١ والعاملي في (الكشكول) ١/ ٣٥ و د. العباد في شرحه على مقدمة ابن أبي زيد القيرواني ص ٣٦.

ومما قاله الشيخ الجبرين في شرحه على الطحاوية ٢/ ٢٧٦بحق ابن أبي الحديد وبحق من كان على شاكلته: "هذه الكلمات المنقولة عنهم، لا شك أنها دليل واضح على أن هذا النوع من علم الكلام نهايته الحيرة، وأنهم لا يثبتون على طريقة، بل حجج هؤلاء ترد على حجج هؤلاء" .. نسأل الله السلامة.



المبحث الرابع
تراجع إمام مذهب الخلف والمنظر له ..
العلامة فخر الدين الرازي

(٢١) الفخر الرازي بعد أن أصل لما عليه الخلف ..
يئوب إلى نهج الأشعري وإلى ما كان عليه أمر السلف

وممن هداهم الله إلى صراطه المستقيم بعد أن حاد عنه حيدًا كبيرًا ومال عنه ميلًا عظيمًا، فخر الدين الرازي أشهر متكلمي الأشاعرة وإمام مذهب الخلف، وهو: الفقيه الشافعي أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الطبرستاني المتوفى سنة ٦٠٦، والملقب بفخر الدين والمعروف بابن الخطيب[1]، والمعبِّر عن المذهب الأشعري في مرحلته الأخيرة، حيث أغرق في الاستناد إلى العقل

(١) وإنما عرف بذلك لأن أباه كان خطيب الري أكبر المدن في بلاد الفرس، ويُقَالَ: إنها هي التي تسمى اليوم طهران .. وقد تُرجم للرازي في الكامل ٢/ ١٢٠ وتاريخ الحكماء ٢٩١: ٢٩٣ ومرآة الزمان ٨/ ٥٤٢: ٥٤٣ وعقود الجمان لابن الشعار ٦ الورقة ٥٤: ٦٠ والتكملة للمنذري ٢/ الترجمة ١١٢١ وذيل الروضتين ٦٨ وعيون الأنبا ٣/ ٣٤: ٤٥ والجامع المختصر لابن الساعي ٩/ ٣٠٦: ٣٠٨ وتاريخ ابن العبري ٢٤٠ ووفيات الأعيان ٤/ ٢٤٨: ٢٥٢ والمختصر لأبي الفدا ٣/ ١١٨ ودول الإسلام ٢/ ١١٢، ١١٣ والعبر ٣/ ١٤٢ وميزان الاعتدال ٣/ ٣٤٠ والسير ٢١/ ٥٠٠، ٥٠١ والوافي بالوفيات ٤/ ٢٤٨: ٢٥٩ وطبقات السبكي ٨/ ٨١: ٩٦ والبداية ١٣/ ٥٥: ٥٦ والعقد المذهب لابن الملقن الورقة ٧٤: ٧٥ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٣٨١: ٣٨٣ والإسنوي ٢/ ٢٦٠ ولابن كثير ٢/ ٧١٦: ٧٢١ وطبقات المفسرين للسيوطي الترجمة ١١٩ وطبقات الداودي ٢/ ٢١٣ وطبقات ابن هداية ٢١٦ والشذرات ٥/ ٢١، ٢٢



وتأويل النقل وخلط الكلام بالفلسفة، بالإضافة إلى أنه صاحب القاعدة الكلية التي ورد ذكرها في كتابيه (المطالب العالية) ٣/ ٢٢١، وأساس التقديس ص ١٩٣، ١٩٤ وفيهما انتصر للعقل وقدَّمه على الأدلة الشرعية التي صرح بأنها لا تفيد اليقين ولا يجب التمسك بها.

الأمر الذي دعا الذهبي في (الميزان) ٣/ ٣٤٠ – وتبعه ابن حجر في اللسان ٤/ ٤٢٦ – لأن يدخله ضمن (الضعفاء) والمبتدعة ممن "عُرِّي من الآثار" .. يعني: لكون ما فاه به يُعد طعنًا بالله الذي أنزل هذه الأدلة وسماها برهانًا كما قال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَـٰنٌ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [النساء: ١٧٤]، ولكون ما قعد به وله يستلزم: عدم التيقن بنصوص الصفات التي قرر الأشاعرة الذي هو على رأسهم، قصر التدليل عليها بالأدلة النقلية التي لا تفيد اليقين دون العقلية التي تحيلها، ولأن يصير الدين كله ظنيًا لأن أسَّا الدين – الذي هو: (قال الله) و(قال الرسول) – هو على كلامه من الظن، والله نهى عن اتباع الظن(١).

شبهات الرازي التي عطل بسببها النص وأعمل العقل زعمًا منه إمكانية تعارضهما:

ولسان ابن حجر ٤/ ٤٢٦: ٤٢٩ وعقد الجمان للعيني ١٧ الورقة ٣٢٢: ٣٢٤ والنجوم الزاهرة ٦/ ١٩٧: ١٩٨ ومعجم الشافعية لابن عبد الهادي الورقة ٤٧: ٤٨ و(الرازي مفسرًا) د. محسن عبد الحميد.

(١) غير أن السبكي في طبقاته ١/ ٢٠٢ نعى بطريقته وعادته في التعصب على الذهبي – وكذا ابن حجر لكون مؤيدًا في (اللسان) لما ذكره الذهبي من ترك الرازي منهج السلف وتوبته وتراجعه عما كان عليه – إيراده الرازي ضمن "الضعفاء" وأهل البدع والكلام ممن لم يعبئوا بالآثار، وكونه وكذا الغزالي ليسا من أهل الروايات .. ذلك أن توبة الغزالي والرازي وتراجعهما عن نهج أهل الكلام إلى منهاج السلف، لا يروقان للسبكي الذي يعدهما من مجددي الإسلام .. ويُذكر أن السبكي قد ذكر في طبقاته ٨/ ٩٠: ٩٢ تفاصيل الوصية التي خلفها الرازي والتي فيها يُظهر تراجعه عن منهج المتكلمين والندم على تعاطي علم الكلام عندما كان أشعريًا .. وعجيب من السبكي أن يكون أمره بعد ذكر وصية الرازي، على النحو الذي ذكرنا، ولاسيما وقد ذكر في نهاية ترجمته أبياته التي أولها: (نهاية إقدام العقول عقال) .. إلخ.



يقول الرازي – فيما تراجع عنه بعدُ – ما نصه: "اعلم: أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء، ثم وجدنا أدلة نقلية يُشعر ظاهرها بخلاف ذلك، فهناك لا يخلو الحال من أمور أربعة: إما أن يُصدق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين وهو محال، وإما أن نبطلهما فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال، وإما أن تكذَّب الظواهر النقلية وتصدق الظواهر العقلية وإما أن تصدق الظواهر النقلية وتكذب الظواهر العقلية وذلك باطل، لأننا لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية: إثبات الصانع وصفاته، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول، وظهور المعجزات على يديه ﷺ .. ولو صار القدح في الدلائل العقلية القطعية لصار العقل متهمًا غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم تثبت هذه الأصول، خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة، فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معًا وأنه باطل، ولَمَّا بطلت الأقسام الأربعة، لم يبق إلا أن يُقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة: بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال إنها غير صحيحة، أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها"[1]، يعني فتأول.

ونص عبارته في المطالب العالية ٣/ ٢٢١ وتحت عنوان (فصل في حصر صفات الله تعالى): "اعلم أن المتكلمين حصروا الصفات في هذه الثمانية، وهي: كونه حيًا، عالمًا، قادرًا، مريدًا، سميعًا، بصيرًا، متكلمًا، باقيًا، فإذا قيل: فهل تثبتون لله صفة أخرى؟، قالوا: لا، لأن الدليل لم يدل إلا على هذه الصفات، وما لا دليل عليه يجب نفيه" .. وفي تأييده لما عليه المتكلمون يقول في نفس

---

(١) أساس التقديس ص ١٩٣، ١٩٤ .. وعلى نحو ما ترى فإن محصلة تقسيمات الرازي على أن العقل هو الأصل في العقائد، وعليه تعرض السمعيات كالأحاديث والآثار، فما وافق منها عقل المتكلم من الأشعرية وغيرهم قبله وما خالفه حرَّفه تأويلًا أو عطله تفويضًا .. وكلاهما – بالطبع – مخالف لما عليه صحيح الدين.

الصفحة: "بل الواجب أن يقال: إن ما دل العقل على ثبوته قضينا بثبوته، وما لا يدل العقل على ثبوته ولا على عدمه، وجب التوقف فيه".

ونصها في المحصول – وإبان حديثه عن شروط قطعية الدليل النقلي وأن منها: سلامته من المقدمات الظنية التي يندرج تحتها ضمن ما يندرج: (نفي المعارض العقلي) –: "فإنه لو قام قاطع عقلي على نفي ما أشعر به ظاهر النقل، فالقول بهما محال، لاستحالة وقوع النفي والإثبات، والقول بارتفاعهما محال لاستحالة عدم النفي والإثبات، والقول بترجيح النقل على العقل محال لأن العقل أصل النقل، فلو كذبنا العقل لكنا كذبنا أصل النقل، ومتى كذبنا أصل النقل فقد كذبنا النقل، فتصحيح النقل بتكذيب العقل يستلزم تكذيب النقل، فقلنا لا بد من ترجيح دليل العقل" .. ليخلص من كلامه هذا إلى أن "التمسك بالأدلة النقلية مبني على مقدمات ظنية والمبني على الظني ظني، وعليه فالتمسك بالدلائل النقلية – يعني: في حال وجود المعارض العقلي، ويعني به في باب الصفات: إيهام التشبيه والتجسيم والحدوث – لا يفيد إلا الظن"أ.هـ من المحصول ١/ ٥٧٢: ٥٧٤.

فهذه القواعد التي افترضها ووضع أسسها فخر الدين الرازي – في مسألة النقل في حال تعارضه بزعمه مع العقل – تقضي بأن القدح في العقل الذي يأبى – بزعمه أيضًا – إثبات الصفات الخبرية والفعلية، يفضي إلى القدح في العقل والنقل معًا وأن ذلك باطل .. وقد أداه تسليمه لما قرره هاهنا، لأن يفصح عن أن الدلائل العقلية قاضية و"قاطعة بأن الدلائل النقلية – يقصد في حال تعارضها على حد فهمه مع الدلائل العقلية – إما أن يقال إنها غير صحيحة، أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظاهرها"، ثم يردف قائلًا: "ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم يجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى، فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات".أ.هـ من كلام الرازي[1].

---

(١) ينظر أساس التقديس ص ١٩٣، ١٩٤.





ويحق لنا هنا – ونحن نشير إلى أن التفويض وجعل نصوص الصفات من المتشابهات، لم يكن بحال من الأحوال مذهبًا للسلف على ما سبق أن قررنا ذلك مرارًا وتكرارًا – أن نؤكد على أن ما أفاده الرازي هنا وصرح به ص ٢٠٧ من كتابه (أساس التقديس) بشأن جعل آي وأحاديث الصفات من "المتشابهات التي يجب القطع بأن مراد الله منها شيء غير ظواهرها، كما يجب تفويض معناها إلى الله تعالى ولا يجوز الخوض في تفسيرها"(١)، ونسبة ذلك إلى السلف، فضلًا عن كونه لا يمت إلى السلف بصلة .. هو من قبيل ذكر الشيء وضده.

كما يحق لنا أن نتساءل: كيف ينسب الرازي هنا للسلف تفويض معاني هذه المتشابهات – على حد زعمه – إلى الله، ثم يدعي عليهم حملها على غير ظواهرها؟، وكيف يسوغ فيما وجب حمله على غير ظاهره أن يقع فيه التفويض؟، وكيف يتسنى القول بالتفويض أصلًا، ومجرد حملها على غير ظواهرها المفضي حتمًا إلى التأويل، هو نقض للتفويض من الأساس؟، وأليس هذا بعينه هو التناقض الذي سبق أن رددنا عليه إبان حديثنا عن الشهرستاني ومن قبل على أبي المعالي بن

---

(١) متبعًا فيه سبيل الشهرستاني الذي يعد من طليعة من قال بأن مذهب السلف هو التفويض لمعاني الصفات، وذلك حين أفاد في الملل ص ٨٤، ٧٤ أن أوائلهم: "سلكوا طريق السلامة فقالوا: (نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ولا نتعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعًا أن الله عز وجل لا يشبه شيئًا من المخلوقات)"، وأن "جماعة من المتأخرين – منهم – زادوا فقالوا: لابد من إجرائها على ظاهرها، فوقعوا في التشبيه الصرف، وذلك على خلاف ما اعتقده السلف" .. كذا بما يعني أن حملها على ظواهرها لم يكن مذهبًا للسلف وإنما هو مذهب المشبهة .. وهذا من الخطأ بمكان، فإنهم كانوا يثبتونها على ظواهرها بدون تشبيه ولا تجسيم .. وقد ناقض الشهرستاني نفسه حين ذكر بعد ذلك مباشرة أن السلف من أمثال مالك وأحمد والثوري كانوا يثبتون الصفات من نحو الاستواء وغيره "ولا تهدَّفوا للتشبيه".



الجويني؟، ثـم إن كان "لا يجوز لنا – على حد قوله – الخوض في تفسيرها"، فما فائدة القول إذن بحملها على غير ظاهرها أو القول على سبيل التبرع بتأويلها؟[(١)].

مناقشه الرازي فيما جنح إليه من تقديمه العقل على النقل:

من خلال ما نقلناه للرازي يبدو بوضوح أن الخرق – فيما يتعلق بمسألة إهمال النصوص وبخاصة المثبِتة منها للصفات وتقديم العقل المتعارض معها على حد قوله – قد اتسع، وبخاصة في سكوت الرازي عما افترضه في قوله: "وإما أن تكذَّب الظواهر النقلية وتصدق الظواهر العقلية" وعدم إحالته ذلك ولا قال ببطلانه، بينا أحال وقال ببطلان تكذيب الدلائل العقلية ليخرج بهذه النتيجة البائسة، وهي: (تقديم العقل على النقل، والتسليم للأول وتكلف البحث عن مسالك التأويل للثاني).

إن الجواب على غاية ما جنح إليه الرازي هنا ومن تبعه: أن قولَهم في مقدمات ما توصلوا إليه من نتائج: "إن القدح في العقل – يعني: لتصحيح وإعمال النقل – يفضي إلى القدح في العقل والنقل معًا" لذا وجب تقديم العقل، ممنوعٌ .. فإنهم:

إن أرادوا بذلك: جعل العقل أصلًا في ثبوت النقل في نفس الأمر، فهذا لا يقول به عاقل، لأن النقل ثابت في نفس الأمر وليس موقوفًا على علمنا أو علم العقل به، فعدم علمنا بالحقائق لا ينافي ثبوتها في نفس الأمر، فما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ هو ثابت في نفسه، سواء علمناه بعقولنا أم لم نعلمه، وسواء صدقه الناس أو لم يصدقوه، كما أن رسول الله حق وإن كذبه من كذبه، وكما أن وجود الله وثبوت أسمائه وصفاته حق سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه، فلا يتوقف ذلك

(١) ينظر – في تفاصيل أجوبة تلك الأسئلة، ومعرفة أن موقف السلف ينحصر في إثبات صفاته تعالى من غير تشبيه ولا تأويل، وأن قصرهم التفويض كان على كيفياتها دون معانيها وتفسيراتها – كتابا (موقف السلف من تفويض الصفات) و(موقف السلف من المجاز في الصفات).



على وجودنا فضلًا عن علومنا وعقولنا، لأن الشرع المنزل من عند الله مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا، ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه، فإذا علم العقل ذلك حصل له كمال لم يكن قبل ذلك، وإذا فقده كان ناقصًا جاهلًا.

وإن أرادوا به: أن العقل أصل في معرفتنا بالنقل ودليل على صحته، قيل لهم: ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلًا للنقل ودليلًا على صحته، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصى، والعلم بصحة السمع يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول ﷺ من العقليات، وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدقه ﷺ، بل إن ذلك يُعلم بالبراهين والآيات الدالة على صدقه .. فعُلم بذلك أن جميع المعقولات ليست أصلًا للنقل، لا بمعنى توقف ثبوته في نفس الأمر عليها، ولا بمعنى توقف العلم بالنقل، عليها .. وأنه لا يلزم من تقديم السمع على المعقول في الجملة، القدح في أصله[1].

وجوابه أيضًا: "أن أرباب هذا القانون الذين منعوا استفادة اليقين من كلام الله ورسوله ﷺ مضطربون في العقل الذي يعارض النقل أشد الاضطراب، فالفلاسفة وفرق الشيعة والخوارج والمعتزلة والقرامطة والباطنية والإسماعيلية والاتحادية وطوائف أهل الكلام، كل منهم يدعي أن صريح العقل معه، وأن مُخالفه قد خرج عن صريح العقل، ونحن نصدق جميعهم ونبطل عقل كل فرقهم بعقل الأخرى، ثم نقول للجميع: (بعقل من منكم يوزن كلام الله ورسوله ﷺ فما وافقه قُبِل وأُقر عليه وما خالفه أوِّل أو فوض إلى عقولكم!، مع العلم أن كلها تفيد الريب والشك والحيرة والجهل المركب) .. ومع العلم أيضًا أن القرآن مملوء بذكر الأدلة العقلية على صفات كماله، فإن لم تفد يقينًا، لم يفد دليل يقينًا بمدلول أبدًا؟!.

كما أن الذين زعموا أن العقل يجب تقديمه على السمع عند تعارضهما، إنما أتوا من جهلهم بحكم العقل، فظنوا ما ليس بمعقول – من وجهة نظرهم – معقولًا، أو من جهلهم بالسمع إما

(١) ينظر: مختصر الصواعق ص ٩٨: ١٠٠ ودرء التعارض ١/ ٨٨.



بنسبتهم إلى الرسول ما لم يقله، أو نسبتهم إليه ﷺ ما لم يرده بقوله، وإما لعدم تفريقهم بين ما يدرك وما لا يدرك بالعقول، فهذه أربعة أمور أوجبت لهم ظن التعارض بين السمع والعقل"(١).

وفيما يتعلق بالأخير من هذه الاحتمالات يفيد ابن القيم رحمه الله أنه تعالى قد أخبر في كتابه أن ما على رسوله إلا البلاغ المبين، وقد شهد الله له – وكفى بالله شهيدًا – بالبلاغ، كما شهد له به أعقل الخلق وأعلمهم وأفضلهم، فلو لم يعرف المسلمون ما أرسل به ويحصل لهم منه العلم واليقين، لما حصل منه ﷺ البلاغ المبين .. وإذا كان أعقل الخلق على الإطلاق ﷺ إنما حصل له الهدى بالوحي كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ﴾ [سبأ: ٥٠]، فكيف يحصل لغيره الاهتداء إلى حقائق الإيمان وصفات الكمال، بمجرد عقولهم دون نصوص الوحي، حتى اهتدوا بتلك الهداية إلى المعارضة بين العقل ونصوص الوحي؟!(٢).

وجوابه كذلك: أن هذا التقسيم الذي جنح إليه الرازي وبنى عليه قاعدته السالفة الذكر، غير صحيح ولا منطقي بالمرة، ذلك أنه بنى هذه القاعدة على تقسيم وأصل باطلين، فتقسيمه الذي تبنته وللأسف مؤسسة الأزهر، والقاضي بأنه عند تعارض النقل والعقل، إما أن يقال بالجمع بينهما، أو ببطلانهما، أو بتقديم النقل، أو بتقديم العقل، والمفضي إلى اختيار الأخير منها للعلة السابق ذكرها وهي: (أنا لو قدمنا النقل – في حال التعارض – على العقل، لبطل العقل

---

(١) مختصر الصواعق ص ٩٦، ٩٧، ٧٠ بتصرف .. وقد رد صاحبه رحمه الله ادعاءات الرازي ومن لف لفه، في طاغوتية (عدم إفادة الأدلة اللفظية اليقين ووجوب تقديم العقلية عليها)، وذلك من سبع وخمسين وجهًا فيما يقارب المائة صفحة، كما رد ادعاءاته في طاغوتية العقل وتقديمه عند تعارضه مع النقل من اثنين وخمسين وجهًا استغرقت فيما يقرب من المائتي صفحة من كتابه السالف الذكر، فلله دره! ولله در شيخه فيما بذل في كتابه درء التعارض.

(٢) ينظر السابق ص٨٧، ٨٨.



وهو أصل النقل، وللزم بالتالي بطلان العقل والنقل معًا، فتعين تقديم العقل) .. هذا "التقسيم – فضلًا عن أنه جعل من العقل طاغوتًا على حد تسمية ابن القيم الذي قيض لكسره بابًا في صواعقه استغرق منه قرابة المائتي صفحة – هو باطل من أصله.

والتقسيم الصحيح أن يقال: إذا تعارض دليلان سمعيان أو عقليان أو سمعي وعقلي، فإما أن يكونا قطعيين وإما أن يكونا ظنيين وإما أن يكون أحدهما قطعيًا والآخر ظنيًا، فأما القطعيين فلا يمكن تعارضهما وإلا لزم الجمع بين النقيضين، وإن كان أحدهما قطعيًا والآخر ظنيًا تعين تقديم القطعي سواء كان عقليًا أو سمعيًا، وإن كانا ظنيين صرنا إلى الترجيح ووجب تقديم الراجح منهما"، لا لكون المتعين أو الراجح فيما إذا كان عقليًا لأنه عقلي، وإنما لكونه قطعيًا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا التقسيم – زيادة على أنه المترجَح المتفق على مضمونه بين العقلاء – فإن جانب الترجيح أو القطع العقليين فيه، يصبان في دائرة المباحات فقط دون سائر الأحكام التشريعية التكليفية الأخرى ودون سائر الأمور العقدية، كما أنه الذي "علم منه أن تقديم العقلي مطلقًا خطأ[1]، وأن جعل جهة الترجيح كونه عقليًا خطأ، وأن جعل سبب التأخير والاطراد كونه نقليًا خطأ"[2] فحدَّ بذلك من سلطان العقل بموجب العقل، ذلك – والكلام لا زال لابن القيم في صواعقه ص١١٦ – "أن الأمور السمعية التي يقال إن العقل عارضها كإثبات علوه تعالى على خلقه واستوائه على عرشه وإثبات سائر الصفات الخبرية والفعلية له، هي مما عُلم بالاضطرار أن الرسول جاء بها، وقد عُلم بالاضطرار صحة نبوته ورسالته، وما عُلم باضطرار امتنع أن يقوم على بطلانه دليل وامتنع أن يكون له معارض صحيح، لأنه لو قام على بطلانه دليل

---

(١) وإنما الأمر فيه على ما مرّ، من أن الدليل العقلي إن وافق السمعي في كونه قطعيا فلا تعارض، وإن عارضه تعين القطعي، وإن كانا ظنيين صرنا إلى الترجيح ووجب تقديم الراجح منهما

(٢) الصواعق ص ٩٨ وينظر ما قبلها وما بعدها.



لم يبق لنا وثوق بمعلوم أصلًا لا حسيٍّ ولا عقليّ، وهذا يبطل حقيقة الإنسانية؛ بل حقيقة الحيوانية المشتركة بين الحيوانات، فإن لها تمييزًا وإدراكًا للحقائق بحسبها، وهذا الوجه في غاية الظهور، وهو مبني على مقدمتين قطعيتين: إحداهما: أن الرسول أخبر عن الله بذلك، والثانية: أنه صادق، ففي أي المقدمتين يقدح المعارِض بين العقل والنقل" أو مقدم الأول منهما على الثاني؟.

على أن تقديم العقل على النقل يستلزم ويتضمن القدح في العقل والنقل معًا وليس العكس، لأن العقل – فضلًا عما سبق ذكره – هو: ما يؤدي إلى قبول الشرع، فأما ما يؤدي إلى إبطاله فهو جهل لا عقل، كما لا بديل أمام العقل من تصديق الشرع، ومن ضرورة تصديقه له: قبول خبره، وذلك لأن العقل قد شهد الشرع والوحي بأن النقل أعلم منه، وأن نسبة علوم العقل ومعارفه إلى الوحي، أقل من خردلة بالإضافة إلى جبل، فلو قدم حكم العقل عليه لكان ذلك قدحًا في شهادة العقل ذاته، وإذا بطلت شهادته بطل قبول قوله، ذلك أن الشرع فضلًا عن أنه مأخوذ عن الله بواسطة رسوليه: الملَك والبشر، هو كذلك مؤيدٌ بشهادة الآيات وظهور البراهين على ما يوجبه العقل ويقتضيه تارة، وعلى ما يستحسنه تارة وعلى ما يجوزه تارة ويضعف عن دركه تارة.

ولنضرب لذلك مثالًا بحال المعتزلة – وقد جعلوا التوحيد أصلًا من أصولهم الخمسة، وأرادوا بتعطيلهم الصفات الخبرية والفعلية تنزيه الله عن الشبيه والمماثل من كل وجه – ولنتأمل إلام وصلت عقولهم وماذا فعلت عندما اكتفوا بها وحدها واستغنوا عن نصوص الوحي؟!، لقد أدت بهم هذه العقول إلى نفي صفات الخالق، والتكذيب ومن ثم التأويل لصحيح النصوص التي جاءت بإثباتها، فعطلوا الصفات التي أثبتها الله لنفسه وأثبتها له رسوله ﷺ من نحو صفة الكلام ورؤية الله في الآخرة، وقد جرهم ذلك إلى القول بخلق القرآن وتأويل ما جاء من نصوص في رؤيته تعالى، وفتح ذلك لهم الباب واسعًا لنفي سائر ما أثبته تعالى لنفسه من صفات الأخبار

والأفعال، كصفة اليد والعين وصفات المحبة والرضا والغضب والسخط ليؤولوها بما يلائم عقولهم، وكانت حجتهم في ذلك أن تعدد الصفات مؤذن بتعدد الذات .. ولا يخفى ما في هذا الدليل من فساد وضعف وانحراف، إذ لا يلزم من تعدد الصفات تعدد الذات، وليس ثمة ما يمنع أن تكون ذاته تعالى واحدة وصفاته متعددة .. وهكذا بدا فساد اعتقادهم في سائر ما وضعوه من أصول فسَّروها وقالوا فيها بأهوائهم .. ومن شديد ما يؤسف له أن تبعهم في بعض ذلك أئمة الخلف، فمنهم من هدى الله ومنهم من آثر السير على نهجهم في اتباع العقل وهجران الشرع.

وفي شأن ذلك يقول ابن القيم في إغاثة اللهفان ٢/ ١٣٨: "وكان السلف يسمون أهل الآراء المخالفة للسنة وما جاء به الرسول ﷺ في مسائل العلم الخبرية وأهل مسائل الأحكام العملية، يسمونهم: أهل الشبهات والأهواء، لأن الرأي المخالف للسنة جهل لا علم، وهوى لا دين، فصاحبه ممن اتبع هواه بغير هدى من الله، وغايته الضلال في الدنيا والشقاء في الآخرة".

ويقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١٦/ ٤٤٠ – في إشارة إلى وجوب تقديم الشرع على الهوى والرأي، وجعل ذلك أصلًا عظيمًا يفترق فيه أهل السنة المتبعون عن مخالفيهم من جميع الطوائف والفرق –: "معلوم وجوب تقديم النص على الرأي، والشرع على الهوى، فالأصل الذي افترق عليه المؤمنون بالرسل والمخالفون على حدٍّ سواء: تقديم نصوصهم على الآراء، وشرعهم على الأهواء".

ويقول الشاطبي: "سُمي أهلُ البدع أهلُ الأهواء، لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا الأدلة الشرعية .. بل قدَّموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورًا فيها من وراء ذلك"، وقال – بعد أن ساق أثر عمر بن الخطاب (إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنة، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا) –: "وهذا هو دأب أهل

البدع، يضعون أهواءهم أولًا ثم يطلبون الأدلة عليها من الشرع وكلام العرب، بعكس أهل الحق فإنهم يضعون الدليل أولًا ثم ينقادون له، فيعتقدون ويحكمون بعد ما يستدلون، وأهل الأهواء إذا وجدوا الأدلة على خلاف ما يعتقدون أولوها وحرفوها وصرفوها عن حقيقة معناها"[١] .. وتلك هي مصيبة زماننا ومصدر فتنتنا في كل الأحداث التي تمر بمصرنا وبسائر امة الإسلام.

وإذا كان التيقن بأن ما التُجأ فيه إلى التأويل قد تمحض صوابه بحيث لا يتطرق إليه باطل ولا ابتداع، يعد جناية على الشريعة .. فإن المبادرة إلى التأويل دون ما تيقن كذلك ولا تثبت، يعد هو الآخر ومن باب أولى، جناية على الشريعة .. وللغزالي – فيما يبدو صدروه عنه بعد تراجعه – كلام جيد في هذا وأحكام صارمة، قد نقلها عنه ابن القيم، وفيها يقول:

"ومن الناس من يبادر إلى التأويل ظنًا لا قطعًا، فإن كان فتح هذا الباب والتصريح به يؤدي إلى تشويش قلوب العوام، بُدع صاحبه .. وكل ما لم يؤْثر عن السلف ذِكره وما يتعلق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمة، فيجب تكفير من يغير الظواهر بغير برهان قاطع"[٢]، ويقول أيضًا: "ولم تجر عادة السلف بهذه المجادلات بل شددوا القول على من يخوض في الكلام ويشتغل بالبحث والسؤال" .. يقول ابن القيم معلقًا: "وقد اتفقت الأئمة الأربعة على ذم الكلام وأهله، وكلام الإمام الشافعي ومذهبه فيهم معروف عند جميع أصحابه، وهو أنهم يُضربون ويُطاف بهم في قبائلهم وعشائرهم ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام .. وقال: لأن

---

(١) الاعتصام ١/ ٢٤٩ وينظر مجلة التوحيد ص ٤٦عدد صفر ١٤٢٥.

(٢) ويقول في ضبط أنواع التأويلات التي يندرج تحتها تأويل التفسير: (كل ما لم يحتمل التأويل في نفسه وتواتر نقله ولم يتصور أن يقوم على خلافه برهان، فمخالفته تكذيب محض، وما تطرق إليه احتمال تأويل ولو بمجاز بعيد، فإن كان برهانه قاطعًا وجب القول به، وإن كان البرهان يفيد ظنًا غالبًا ولا يعظم ضرره في الدين فهو بدعة، وإن عظم ضرره في الدين فهو كفر).

يبتلى العبد بكل شيء نُهي عنه غير الكفر، أيسر من أن يبتلى بالكلام"(١) .. نسأل الله السلامة في الدين والدنيا والآخرة، ونحمده تعالى على أن عافانا مما ابتلى به غيرنا.

بطلان ما جنح إليه الرازي من أن غير صفات المعاني لا يستدل عليها بدلالة العقل:

على أن ما خلص إليه الرازي من أن: (صفات الله الخبرية والفعلية لا يدل عليها العقل، ومن ثم لا يمكن أن نثبتها لله عز وجل وإن دل عليها الشرع) .. كلام غير مسلم به، ويرد عليه:

أ-أن دلالة العقل، على إثباتها .. فالعقل يقضي بأن الشيء قد تتعدد أدلته ويكون له أكثر من دليل، ولا يعني انتفاء أحد الأدلة انتفاء المدلول .. فإذا افترضنا جدلًا أن العقل لا يدل على هذه الصفات، فإن الشرع دل عليها، وإذا دل عليها وجب إثباتها بدلالة الشرع، لأن الشيء إذا انتفى دليله المعين قام الدليل الثاني مقامه وثبت المدلول عليه بالدليل الآخر، فإن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول.

ب-ويرد عليه أيضًا: "أن ليس في القرآن ولا في صحيح السنة صفة إلا وقد دل العقل الصريح على إثباتها لله تعالى .. وقد نبه سبحانه على ذلك في غير ما موضع، وبين أن ما وصف به نفسه هو الكمال الذي لا يستحقه سواه، فجاحده جاحد لكلام الرب تعالى، فإنه تمدح بكل صفة وصف بها نفسه وأثنى بها على نفسه ومجد بها نفسه وحمد بها نفسه، وتعرف بها على عباده ليعرفوا كماله وعظمته وجماله، والعقل جازم بإثبات ذلك له.

جـ-يضاف لذلك أن الدليل العقلي الذي دل على ثبوت الحياة والقدرة والعلم والإرادة والسمع والبصر، دل نظيره على ثبوت الحكمة والرضا والرحمة والغضب والفرح والضحك والوجه واليدين .. إلخ، والذي دل على أنه فاعل بمشيئته واختياره دل على قيام أفعاله به وأنه ينزل كيف يشاء ويجئ كيف يشاء ويستوي كيف يشاء .. إلخ، ويمتنع أن يصف تعالى نفسه أو

---

(١) أعلام الموقعين ٤/ ٢١٤ وينظر نصوص النهي عن الكلام في بدايات هذا الكتاب وفي مظانه ومصادره، وما أكثرها!.



يصفه رسوله بصفة توهم نقصًا، وعليه فمن شك من أي من صفاته تعالى فهو المصاب في عقله وسالب للكمال عمن هو أحق بالكمال من كل ما سواه، فضلًا عن قدحه لدلالة الإجماع، ويكفيك في فساد عقل مُعارض الوحي: أن لم يقم عنده دليل عقلي على تنزيه ربه عن العيوب والنقائص .. كما أن أدلة مباينة الرب – في جميع صفاته – لخلقه، وعلوه على جميع مخلوقات، أدلة عقلية فطرية توجب هي الأخرى العلم الضروري بمدلولها"(١).

د- كما يرد على ما جنح إليه الرازي: بطلان الرجوع في هذه الأمور إلى العقل بمفرده، وذلك شرعًا وعقلًا، أما شرعًا: فلقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾ ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴿١٠٣﴾﴾[الأنعام: ١٠٣].

وأما عقلًا: فلآن هذه الأمور، هي من الأشياء الغيبية التي لا تُتلقى إلا بالخبر المحض، وما كان كذلك فبمقتضى العقل الصريح: لا يكون الرجوع ولا التحكيم فيها، ولا الحكم ولا التعويل ولا الاعتماد عليها، إلا من خلال النقل الصحيح .. ذلك أنه تعالى ليس كمثله شيء في ذاته ولا صفاته، وإذا كان سبحانه مخالفًا للخلق في ذاته وصفاته، فهل يَحكم الخلق بعقولهم وإدراكاتهم على من هو فوق هذه العقول والإدراكات؟، وإذا كان الجواب بالنفي، فما نفيتموه بالعقل قد دل عليه العقل، تمامًا على نحو ما دل عليه الشرع، ويقال لكم – والحال كذلك –: إذا كان المجيء مثلًا والإتيان، إنما يختلف حتى بالنسبة للمخلوق، إذ هما بالنسبة لإنسان نشط ليسا كمن يمشي على عصا ولا ينقل رجلًا من مكانها إلا بعد تعب، بل يختلف الأمر فيهما لكبراء البلد أو من ولاة

---

(١) ينظر: مختصر الصواعق ص٣٦، ١١٨، ١٢١، ٢٠١.



الأمور بالنسبة لشخص لا يُحتفى به، فكيف بهما بالنسبة له تعالى؟، كما يقال لهم أيضًا: أنتم من تفترون وتهدمون العقل بما تدعونه عقلًا .. ولله در العلامة السفاريني ت ١١٨٨ حين قال:

ولا نردُّ ذاك بالعقول　　لقول مفتر به جهول
فعقدنا الإثبات يا خليلي　　من غير تمثيل ولا تعطيل(١)

ومن قبله الإمام الطحاوي ت ٧٩٢ حيث قال: "كل ما جاء في ذلك – يعني: في رؤيته تعالى وسائر ما وصف به نفسه – من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا نَدخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلِم في دينه إلا من سلّم لله ولرسوله ﷺ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه" .. ومن بعده الشيخ حافظ حكمي ت ١٣٨٨، قال:

حي وقيوم فلا ينام　　وجلَّ أن يشبهه الأنام
لا تبلغ الأوهام كُنه ذاته　　ولا يكيف الحجا صفاته

وقد ساق إبان شرحه إياها في معارجه ١/ ١٥٨ قول القائل:

جاءوا بها في قالب التنزيه　　لله كي يغووَن كل سفيهِ
قالوا صفات كماله منفية　　عنه مخافة موجب التشبيه
تعطيلهم سموه (تنزيهًا) له　　ليروجوا، فاعجب لذا التمويه
والوحي قالوا: نصه لا يوجب الـ　　ـعلم اليقين فأي دين فيه
ما الدين إلا ما عن اليونان قد　　جئنا به، طوبى لمن يحويه
نبذوا كتاب الله خلف ظهورهم　　وبقوا حيارى في ضلال التيهِ

(١) ينظر: شرح العقيدة السفارينية ص٩٤، ١٦١ وما بعدهما.

ثم علق يقول: "وسبب ضلالهم أنهم قدموا بين يدي الله ورسوله واتهموا الوحيين فيما نطقا به، ووزنوهما بعقولهم السخيفة وأذهانهم البعيدة وقوانينهم الفاسدة التي هي ليست من الله في شيء، ولا من علوم الإسلام في ظل ولا فيء، وإنما هي أوضاع مختلفة أدخلها الأعادي على أهل الإسلام لقصد إظهار الفساد، ولغرس شجرة الإلحاد المثمرة تعطيل الباري عز وجل عن صفات كماله وعلوه واعتقاد الحلول والاتحاد.

سموا النور الذي أنزله الله عز وجل على رسوله ﷺ تفصيل كل شيء وتبيانًا لكل شيء ولم يفرط فيه من شيء، وبيان النبي ﷺ من جوامع كلمه التي اختصه الله بها، سموا ذلك كله (آحادًا ظنية لا تفيد اليقين) .. وسموا زخارف أذهانهم ووساوس شياطينهم (قواطع عقلية) .. ولا والله ما هي إلا خيالات وهمية ووساوس شيطانية، هي من الدين بريئة وعن الحق أجنبية، توجب الحيرة وتعقب الحسرة، كثيرة المباني قليلة المعاني، كسراب يحسبه الظمآن ماءً، ويا ليته إذا جاءه لم يجده شيئًا لكن وجده السم النقيع والداء العضال"(١) .. وعذر الإمام الفخر الرازي أنه برئ من كل ذلك.

شهادات المحققين من أهل العلم بوقوف الرازي على حقيقة التوحيد وبخاصة ما تعلق منه بتوحيد الأسماء و الصفات:

فقد تراجع الفخر الرازي فيمن تراجعوا عن نهج المتكلمة وتقديم الرأي وما نتج عنهما بفضل الله تعالى، وفي تصوير حاله وما آل إليه أمره:

---

(١) ومن قبل هؤلاء جميعًا كانت صولات أبي الحسن الأشعري وجولاته، في إقامة الأدلة العقلية على إثبات صفات الخبر والأفعال ورد ما فاه به الجهمية وأهل الاعتزال والكلام .. فلتراجع في مظانها، كما ينظر في شأن ذلك كتابنا: (مجمل اعتقاد أبي الحسن) ص ٨٣ وما بعدها.



١- يقول ابن خلكان ت ٦٨١ في كتابه (وفيات الأعيان) ٤/ ٢٥٢ ما نصه: "وذكر فخر الدين في كتابه الذي أسماه (تحصيل الحق)، أنه اشتغل في علم الأصول .. ثم رجع عن مذهبه ونصر مذهب أهل السنة والجماعة .. ورأيت له وصية أملاها في مرض موته على أحد تلامذته تدل على حسن العقيدة".

٢-ويقول الحافظ الذهبي ت ٧٤٨ في سير أعلام النبلاء ٢١/ ٥٠١: "وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم، وسحر وانحرافات عـن السنة، والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة والله يتولى السرائر".

٣-كما نقل عنه الذهبي بنفس المصدر، وكذا ابن تيمية ت ٧٢٨ في مجموع الفتاوى٤/ ٧٢، ٥/ ١٠ أو الحموية ص٧ ودرء تعارض النقل والعقل ١/ ١٦٠، ومحمد بن عبد الهادي المقدسي ت ٧٤٤ في (كتاب الانتصار) ص١٣٨، وابن القيم ت ٧٥١ في الصواعق ص ٩، والسبكي ت ٧٧١ في طبقات الشافعية ٨/ ٩٦، وابن كثير ت ٧٧٤ في البداية والنهاية ١٣/ ٥٦ وطبقات الشافعية له ٢/ ٧١٨، وابن أبي العز ت ٧٩٢ في شرحه على الطحاوية ص ١٤٧، وابن الوزير ت ٨٤٠ في الروض الباسم ٢/ ١٤، والحافظ ابن حجر ت ٨٥٢ في فتح الباري ١٣/ ٣٥٠، وابن العماد ت ١٠٨٩ في شذرات الذهب ٥/ ٢٢، والشنقيطي في أضواء البيان ٧/ ٣١٩ والإقليد ص ٧٧وغيرهم[(١)] .. ما ذكره في كتابه (أقسام اللذات) الذي صنفه في نهاية حياته وأعلن فيه توبته، قائلًا:

نهاية إقدام العقول عِقال وأكثر سعي العالمين ضلالُ
وأرواحنا في وحشة من جسومنا وغاية دنيانا أذى ووبال

(١) من نحو ابن أبي أصيبعة في عيون الأنبا ٢/ ٢٦: ٢٨ ود. مصطفى حلمي في كتابه (قواعد المنهج السلفي) ص ٢٢٣ ود. عبد المحسن العباد في شرحه مقدمة ابن أبي زيد القيرواني ص ٣٥.



ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا
فكم قد رأينا من رجال ودولة ... فبادوا جميعًا مسرعين وزالوا
وكم من جبالٍ قد علت شرفاتها ... رجالٌ فزالوا والجبالُ جبالُ(١)

يريد: أن إقدام العقول وخوضها فيما لم تُخلق له، نهايته ضلال وغايته لا خير فيه .. وقد توجد الوحشة والجفوة بين الروح والجسد، فمن مشى متبعًا للشرع، وجعل قلبه وروحه متفقًا مع الشرع اتفق قلبه وجسمه، وانتفت الوحشة بينهما .. أما إذا اختار الإنسان لقلبه طريقًا غير طريق الإيمان بالله، فهنا تحصل الوحشة .. وما انتحار من هم في غاية النعيم الجسدي من الأموال والملذات الدنيوية، ومع وجود كل ما يطمح إليه الجسد، إلا لوجود الوحشة والتنافر بين الجسد والروح، بين القلب وهذه الحياة، فهو لا يأنس ولا يطمئن لهذه الحياة أبدًا لأنه لا راحة ولا طمأنينة إلا بالإيمان بالله واتباع أمره، وكفى بهذا عبرة للإنسان إذا تأمل.

وليُعلم أن الحياة السعيدة وأعظم تنمية يجب أن تسعى إليها جميع الشعوب والأفراد، هي: تنمية الإيمان بالله والأوبة لمنهجه تعالى، فهما اللذان ينميان الراحة والطمأنينة، ناهيك عن البركة في الأموال والأولاد على ما أفاده قوله تعالى على لسان نوح عليه السلام: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ١٠ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ١١ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا ١٢﴾ [نوح: ١٠-١٢] .. كما أنهما مصدر السعادة في الآخرة، وبهما يوجد التآلف والتلاؤم حتى مع الأمور المادية فضلًا عن التآمها مع النفس والروح والجسد، وبين الفرد والمجتمع، بل بين الحياة البشرية والكون الذي يحيط بها .. فالمنبر المصنوع من جذع

(١) وتشكيك د. رشاد سالم في نسبة هذه الأبيات بحجة عدم عثوره عليها وأن بروكلمان لم يذكر الكتاب الذي تضمنها ضمن مؤلفات الرازي، تشكيك في غير محله ولا يدل على عدم ثبوتها، لاسيما وقد ذكر الكتاب وما تضمنه من أبيات وبهذا الشكل المتواتر، العديد من ثقات أهل العلم على نحو ما رأينا.



النخلة يحن؛ لأن النبي ﷺ ترك الخطابة عليه، وجبل أُحد قال فيه ﷺ: (نحبه ويحبنا)؛ لأن له إحساس يحب ويبغض!، ولا عجب، فالكون كله خلق الله وكل البشر عبيده يُسخره ويسخرهم كما يشاء.

والعكس صحيح فإذا أفسد العبد علاقته مع الله عز وجل وقطع صلته به، كانت النفرة حتى مع الزوجة ومع الأولاد بل ومع الحياة جميعًا، كما قال تعالى: ﴿ٱلۡأَخِلَّآءُ يَوۡمَئِذِۭ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلۡمُتَّقِينَ ٦٧﴾ [الزخرف: ٦٧] فالأخلاء في النار يتلاعنون ويتخاصمون وكل منهم يلوم الآخر .. وأما قول الرازي:

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أنا جمعنا فيه قيل وقالوا

فذا هو علم الكلام: ليس فيه سوى (قيل وقالوا)، فـ (إن قيل قلنا) و(إن قلتَ قلتُ)؛ وليس شيء منه يصدر عن يقين ولا عن اعتقاد جازم، ولا هو بالعلم النافع المثمر .. والمشكلة أنهم يقولون هذا الكلام الصريح الجلي ويأتي تلاميذهم فينسونه ويأخذون بما في كتبهم، كهذا الذي كان عليه أبو المعالي ابن الجويني من قبل .. فقد جَاءَ من بعده أبو حامد الغزالي تلميذه وأخذ يسلك المناهج التي تاب منها فيما بعد .. وعندما جَاءَ الرازي من بعدهما الرازي لم يقل: نبدأ من حيث انتهيا، بل اشتغل طول عمره في علم الكلام، وفي آخر المطاف وعند الموت إذا به يقول هذا الكلام، ويقول: (أقرب الطريق طريقة القرآن) .. ثُمَّ أتى الإيجي صاحب المواقف الذي هو حجة عصره في علم الكلام، فترك كلام الرازي الأخير الذي مات عنه وأخذ ينقل من كلامه في الأربعين وفي التفسير .. وهكذا نجد الخطأ يتكرر، وهذا من أعجب العجب! فالعاقل يتعظ بغيره، لكن هَؤُلاءِ ومن على شاكلتهم إلى يومنا هذا، لا يتعظون بغيرهم.

٤-ومما دَل به الرازي على أوبته، قوله في نفس المصادر تقريبًا ويضاف إليها مجموع الفتاوى٥/ ٥٦٢ والسير ٢١/ ٥٠١ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٣٨١، ٣٨٢ وشرح السفارينية ص ١١٥ وشرح الواسطية ص ٥٧: "لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج



الفلسفية، فما رأيتها تَشفي عليلًا ولا تروي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وأقرأ في النفي – يعني المجمل –: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴿١١٠﴾﴾ [طه: ١١٠]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥] .. ثم قال: (ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي)".

٥-والعبارة ذاتها ذكرها المرتضى الزبيدي ت ١١٤٥ في إتحاف السادة المتقين ١/ ١٧٤، ١٧٥ ثم أتبعها بما نقله عن بعضهم من قول الرازي: "(أفنيت عمري في الكلام أطلب الدليل، فإذا أنا لا أزداد إلا بعدًا عنه، فرجعت إلى القرآن أتدبره وأتفكر فيه، وإذا أنا بالدليل حقًا معي وأنا لا أشعر به)، فقلت: (والله ما مثلي إلا كما قال القائل:

ومن العجائب والعجائب جمة ... قرب الحبيب وما إليه وصول
كالعيس في البيداء يقتلها الظما ... والماء فوق ظهورها محمول

فإذا هو كما قيل، بل فوق ما قيل:

كفى وشفى ما في الفؤاد فلم يدع ... لذي أرب في القول جدًا ولا هزلًا

والمقصود أن القرآن مملوء بالاحتجاج، وفيه جميع أنواع الأدلة والأقيسة الصحيحة .. ومناظراته ﷺ وأصحابه لخصومهم، لا ينكرها إلا جاهل مفرط في الجهل"أ.هـ

٦-وهي في (طبقات الشافعية) للسبكي ٨/ ٩١، ٩٢ و(الروض الباسم) لابن الوزير ٢/ ١٣ و(القائد إلى تصحيح العقائد) للمعلمي اليماني ص ٧٤ بلفظ: "لقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن، لأنه يسعى في



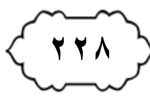
تسليم العظمة والجلال لله تعالى، ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات، وما ذاك إلا للعلم بأن العقول البشرية تتلاشى في تلك المضايق العميقة والمناهج الخفية"[١].

٧-ومما دل به الرازي على أوبته أيضًا: ما جاء عنه في قوله كما في طبقات السبكي ٨/ ٩٠: ٩٢: "ديني متابعة الرسول ﷺ، وكتابي القرآنُ العظيمُ، وتعويلي في طلب الدين عليهما، اللهم يا سامع الأصوات ويا مجيب الدعوات ويا مقيل العثرات، أنا كنت حسن الظن بك عظيم الرجاء في رحمتك، وأنت قلت: (أنا عند ظن عبدي بي)، وقلت: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢]، فهب أني ما جئت بشيء، فأنت الغني الكريم، فلا تخيب رجائي ولا ترد دعائي، واجعلني آمنا من عذابك قبل الموت وبعد الموت وعند الموت، وسهل عليَّ سكرات الموت فأنت أرحم الراحمين، وأما الكتب التي صنّفتها واستكثرت فيها من إيراد السؤالات، فليذكرني من نظر

---

(١) يلاحظ أن السبكي لم ينقل الرواية السابق ذكرها – على الرغم من تضافر من نقلها عن الرازي – وما ذلك إلا لأنها لا تتماشى مع مذهبه في الدفاع عنه أو الاعتراف بندمه وتراجعه إلى مذهب سلف الأمة، وأيضًا لا تروق للسبكي الذي كان يعده والغزالي من مجددي الإسلام .. وذلك يفسر نعي السبكي على الذهبي وهجومه عليه متهمًا إياه بالتعصب، يقول في طبقاته ٨/ ٨٨: "واعلم أن شيخنا الذهبي ذكر الإمام في كتابه (الميزان) في الضعفاء، وكتبت أنا على كتابه حاشية مضمونها أنه ليس لذكره في هذا المكان معنى، ولا يجوز من وجوه عدة، أعلاها: أنه ثقة حبر من أحبار الأمة، وأدناها: أنه لا رواية له، فذكره في كتب الرواة، مجرد فضول وتعصب وتحامل تقشعر منه الجلود" .. والحق أن التعصب كان من طرف السبكي لاعترافه بكونه ليس من أهل الروايات .. فذا، مع تقديم الرازي أدلة العقل عليها وتأويله صفات الخبر والأفعال لأجلها؛ عيب قاتل، دافعَ بسببه ابن حجر عن شيخه الذهبي قائلًا في (لسان الميزان) ٤/ ٤٢٧ ما نصه: "فكيف ذكر السبكي هذا – يعني الرازي – وأمثاله كالسيف الآمدي، ثم اعتذر عنه بأنه – يعني الذهبي المصنف – يرى أن القدح في هؤلاء من الديانة، وهذا بعينه – يعني ما جنح إليه السبكي – التعصب" .. وأيضًا لتضافر ما جاء في ندم الرازي على ما كان عليه من شهادات أئمة العلم، بل وباعترافه هو على نحو ما رأينا.





فيها بصالح دعائه على سبيل التفضل والإنعام، وإلا فليحذف القول السيئ، فإني ما أردت إلا تكثير البحث وشحذ الخاطر".

كذا بما يعني أن الرازي قلَّتْ ثقته بالعقل الإنساني وأدرك عجزه، فأبدى من ثَم ندمه وأوصى بوصيته المشهورة هذه التي دل فيها على: التعويل على صحيح النقل غير المتعارض – بالطبع – مع صريح العقل، وتَبرُئِه مما أساء فهمه بسبب تعويله على العقل المجرد أو تقديمه إياه على النقل .. وقد جاءت عبارة السبكي هذه ضمن تفاصيل وصية الرازي التي فيها يبدي حسرته على تعاطي علم الكلام عندما كان أشعريًا، في إشارة إلى أن توبته وتراجعه لم يكونا من الاعتزال، وإنما على سلوكه طريق أهل الكلام على ما سيأتي التصريح بهذا بعدُ.

٨-كما أورد وصيته د. علي محمد حسن العماري، وذلك ص ٧٥ في كتابه (الإمام فخر الدين الرازي- حياته وآثاره) وهو من مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ط ١٣٨٨/ ١٩٦٩.

٩-ومما أبدى فيه الرازي نفسه قلة ثقته بالعقل – الذي جعل أهل الاعتزال منه سلطانًا على النقل وقد تبعهم في ذلك أهل الكلام – قوله في المطالب العالية ٤/ ٤٢٦ وذلك أثناء استعراض أقوال المعتزلة والأشاعرة حول مسألة التحسين والتقبيح العقليين: "واعلم أن هذه المذاهب، ظهر في كل واحد منها من المدائح والقبائح، فعند هذا قال أصحاب الحيرة والدهشة: إن هذه الدلائل النقلية ما بلغت – في الوضوح والقوة إلى حيث تُزيل الشك وتملأ بقوتها ونورها – العقل، بل كل واحد منها يتوجه فيه نوع غموض" .. والحق أن الذين قالوا ذلك، وكذا من ادعوا "أن العقل يخالف النقل – ومنهم الرازي ذاته – أخطئوا في خمسة أصول:

أحدها: أن العقل الصريح لا يناقضه، والثاني: أنه يوافقه، والثالث: أن ما يدَّعونه من العقل المعارض ليس بصحيح، الرابع: أن ما ذكروه من المعقول المعارض، هو المعارض للمعقول



الصريح، الخامس: أن ما أثبتوا به الأصول – كمعرفة الباري وصفاته – لا يثبتها، بل يناقض إثباتها"[١]، يضاف إلى ذلك أن "الرسول ﷺ بين الأصول الموصلة إلى الحق أحسن بيان، كما بين الآيات الدالة عليه، والذين أصلوا أصولًا تناقض الحق ورأوا أنها تناقض ما جاء به الرسول، قدموها على ما جاء به ﷺ، ثم تارة يقولون إن الرسول جاء بالتخييل وتارة يقولون إنه جاء بالتأويل وتارة يقولون جاء بالتجهيل"[٢].

١٠- ويقول الإمام الذهبي ت ٧٤٨ في (ميزان الاعتدال) ٣/ ٣٤٠ إن الرازي "رأسٌ في الذكاء والعقليات، لكنه عري من الآثار، وله تشكيكات على مسائل من دعائم الدين تورث حيرة .. فلعله تاب من تآليفه إن شاء الله تعالى".

١١-وقد نقل عبارةَ الذهبي كالمؤيد لما ورد بها، الحافظُ ابن حجر ت ٨٥٢ في لسان الميزان إلى أن قال ٤/ ٤٢٩: "وقد مات الفخر يوم الاثنين سنة ست وستمائة بمدينة هراة .. وأوصى بوصية تدل على حسن اعتقاده" .. وقال ٤/ ٤٢٧: "وكان مع تبحره في الأصول يقول: (من التزم دين العجائز فهو الفائز)"، يعني لكونه الذي على الفطرة والخالي من التكلف والتعمق الذي قصد إليه المتكلمة .. ذلك "أن المتكلمة ما قنعوا بما قنعت به الشرائع، وطلبوا الحقائق، وليس في قوة العقل إدراك ما عند الله من الحكمة التي انفرد بها، ولا أخرج الباري من علمه لخلقه ما علمه هو من حقائق الأمور .. فلما انتهوا إلى غاية التدقيق في النظر لم يشهدوا ما ينفي العقل من التعليلات والتأويلات، فوقعوا في مراسم الشرع وجنحوا عن القول بالتعليل، وأذعن العقل بأن فوقه حكمة إلهية فسلم"[٣].

---

(١) انتهى من كلام ابن تيمية في درء التعارض ١٦/ ٤٦٣.

(٢) ينظر نفس المصدر ١٦/ ٤٣٩.

(٣) أ.هـ من كلام ابن عقيل في (تلبيس إبليس) لابن الجوزي ص ٩٢.

١٢-وفيما يكشف عن إبداء ندم الرازي عما بدر منه، يقول الحافظ ابن كثير ت٧٧٤ في (البداية و النهاية) ١٣/ ٥٥: "كان مع غزارة علمه في فن الكلام يقول: (من لزم مذهب العجائز كان هو الفائز)، وقد ذكرتُ وصيته عند موته وأنه رجع عن مذهب الكلام فيها إلى طريقة السلف، وتسليم ما ورد على وجه المراد اللائق بجلال الله سبحانه".

١٣-ومما قاله ابن قاضي شهبة ت٨٥١ في (طبقات الشافعية) ١/ ٣٨١ عن الفخر الرازي: "إنه ندم على دخوله في علم الكلام".

١٤-وفي شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٥/ ٢١: "قال ابن الصلاح: أخبرني القطب الطوغاني مرتين أنه سمع فخر الدين الرازي يقول: (يا ليتني لم أشتغل بعلم الكلام)، وبكى".

١٥-وفي الإقليد للشنقيطي ص ٧٦ ما نصه: "واعلم أن الفخر الرازي الذي كان في زمانه أعظم أئمة التأويل، رجع عن ذلك المذهب إلى مذهب السلف، معترفًا بأن طريق الحق هي اتباع القرآن في صفات الله".

١٦-ومما قاله د. مصطفى حلمي في كتابه قواعد المنهج السلفي ص ٢٢٢ بحق الرازي: "أما الرازي – وهو المعبر عن المذهب الأشعري في مرحلته الأخيرة حيث خلط الكلام بالفلسفة – فقد نبه في أواخر عمره إلى ضرورة اتباع منهج السلف، وأعلن أنه أسلم المناهج بعد أن دار دورته في طرق علم الكلام والفلسفة".

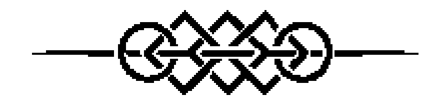
هكذا أدرك الرازي في نهاية حياته مدى عجز العقل عن إدراك حقيقة ما يجب اعتقاده تجاه صفات الخلق سبحانه، فأوصى وصية تنم عن صدق توجهه، منبهًا في أواخر عمره إلى ضرورة اتباع منهج السلف البعيد كل البعد عن التأويل أو التفويض، ومعلنًا انه أسلم المناهج وأصحها.

فهل يتأتى لآحاد الناس – بعد تقارير أهل العلم المتضافرة عن الإمام الرازي وبعد هذه النصوص الواردة على لسانه هو – أن ينكر تراجعه وندمه على ما فاته من صحيح المعتقد؟، أو





يظل هذا الآحاد مُصِرًا على الاقتداء به في أصل الدين، متجاهلًا عن عمد وصاياه ناشرًا أفكاره وكتبه التي برئ منها وندم على تضييع وقته في وضعها؟! .. اللهم إن هذا لا يرضيك ولا يرضيه.





الفصل الرابع

وقفات مع النفس لأئمة السنة فيما سبق أن أيدوا فيه أهل الكلام من متأخري الأشاعرة .. ورؤى صالحة تبشر بصحيح المعتقد

- المبحث الأول: نماذج لاستدراكات أئمة السنة .. لما فاتهم وسبق أن أيدوا فيه متأخري الأشاعرة (ابن الجوزي والقرطبي والنووي والشوكاني .. نموذجًا).

- المبحث الثاني: رؤى صالحة تبشر بصحيح المعتقد في توحيد الصفات.

المبحث الأول
نماذج لاستدراكات أئمة السنة ..
لما فاتهم وسبق أن أيدوا فيه متأخري الأشاعرة

(٢٢) تراجع ابن الجوزي – فيما يبدو – عن بقية ما كان يخالف فيه الأشعري وسلف الأمة

ابن الجوزي، هو: علامة عصره جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله القرشي التيمي البكري الحنبلي .. شيخ الإسلام ومفخرة العراق، الفقيه المحدث والمؤرخ المتكلم، ولد وتوفي في بغداد .. حظي بشهرة واسعة ومكانة كبيرة في الخطابة والوعظ والتصنيف، كما برز في كثير من العلوم والفنون، فهو الإمام العلامة والحافظ المفسر الذي يعود نسبه إلى محمد بن أبي بكر الصديق –رضي الله عنهما-.

عرف بابن الجوزي لشجرة جوز كانت في داره بـ (واسط)، ولم تكن بالبلدة شجرة جوز سواها، وقيل: نسبة إلى (فرضة الجوز)، وهي: مرفأ نهر البصرة .. كان أهله تجارًا في النحاس، توفي والده وله من العمر ثلاث سنين .. وعلى الرغم من فراق والده في طفولته، فقد ساعده في توجهه إلى طلب العلم وتفرغه لذلك: ثروة أبيه الذي كان موسرًا، فقد ترك له من الأموال الشيء الكثير .. عاش ابن الجوزي منذ طفولته ورعًا زاهدًا، لا يحب مخالطة الناس خوفًا من ضياع الوقت، ووقوع الهفوات، فصان بذلك نفسه وروحه ووقته.

قال هو عن نفسه في صيد الخاطر ص ٢٠٤: "لقد كنت في حلاوة طلبي العلم ألقى من الشدائد ما هو عندي أحلى من العسل لأجل ما أطلب وأرجو، كنت في زمان الصبا آخذ معي



أرغفة يابسة فأخرج في طلب الحديث، وأقعد على نهر عيسى[١]، فلا أقدر على أكلها إلا عند الماء، فكلما أكلت لقمة شربت عليها، وعين همتي لا ترى إلا لذة تحصيل العلم".

وقال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ١٣/ ٢٩عند ترجمته له: "وكان – وهو صبي – ديِّنًا مجموعًا على نفسه لا يخالط أحدًا ولا يأكل ما فيه شبهة، ولا يخرج من بيته إلا للجمعة، وكان لا يلعب مع الصبيان"، وقال ١٣/ ٢٨: إنه كان "أحد أفراد العلماء، برز في علوم كثيرة، وانفرد بها عن غيره، وجمع المصنفات الكبار والصغار نحوًا من ثلاثمائة مصنفًا وكتب نحوًا من مائتي مجلدة[٢] .. وكان يحضر مجلس وعظه الخلفاء والوزراء والملوك والأمراء والعلماء والفقراء، وأقل ما كان يجتمع في مجلس وعظة عشرة آلاف".

---

(١) نهر في ضواحي بغداد.

(٢) وعبارة الذهبي في تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٤٢: "صاحب التصانيف السائرة في فنون العلم .. وكتب بخطه ما لا يوصف كثرة" .. ومن أشهر هذه المصنفات: (المغني في علوم القرآن) كبير جدًا و(زاد المسير في علم التفسير) أربعة أجزاء، و(نواسخ القرآن) وكتاب (دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه) و(الموضوعات من الأحاديث المرفوعات) جمع فيه الأحاديث الموضوعة، لكن تُعقِّب عليه في بعضها، وله أيضًا: (صفوة الصفوة) و(تلبيس إبليس) و(التذكرة) في الوعظ وكتاب (ذم الهوى) و(صيد الخاطر) و(الوجوه والنظائر) و(منهاج القاصدين) و(الوفاء بأحوال المصطفى) و(المنتظم في تاريخ الملوك والأمم) و(تاريخ بيت المقدس) و(أخبار الحمقى والمغفلين) و(لقط المنافع) في الطب و(تنبيه النائم الغمر على مواسم العمر) كتيب، و(لفتة الكبد إلى نصيحة الولد) رسالة، و(أعمار الأعيان) وكتاب (المدهش في المحاضرة) وهو من أعظم مصنفات الوعظ بلاغة، و(فنون الأفنان في عيون علوم القرآن) و(مناقب الصديق – عمر – علي – عمر بن عبد العزيز – الشافعي – أحمد – الثوري – سعيد بن المسيب) و(أخبار الظراف والمتماجنين)، وله كذلك: كتاب (الأذكياء) و(بستان الواعظين ورياض السامعين) و(التبصرة) في الوعظ و(درر الجواهر من كلام الشيخ عبد القادر) و(بحر الدموع) .. وقد ترجم له: الذهبي في تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣١: ١٣٦ وفي السير ٢١/ ٣٦٥: ٣٨٤ وفي تاريخ الإسلام وصاحب دول الإسلام ٢/ ٧٩ وابن حجر في العبر ٤/ ٢٩٧ وابن الجزري في غاية النهاية ١/ ٣٧٥ وابن الأثير في الكامل ١٢/ ٧١ وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة ٦/ ١٧٤: ١٧٦ وابن الساعي في الجامع المختصر ٩/ ٦٥: ٦٨ وابن خلكان في الوفيات ٣/ ١٤٠ وأبو شامة في الذيل على



كما كان له دور كبير ومشاركة فعالة في الخدمات الاجتماعية، وقد بنى مدرسة بدرب دينار وأسس فيها مكتبة كبيرة ووقف عليها كتبه وكان يدرس أيضًا بعدة مدارس، ببغداد .. وفي عهد الخليفة الناصر عينه ابن يونس الحنبلي في ولايته منصب الوزارة بعد أن سحب المنصب من عبد السلام بن عبد الوهاب بن عبد القادر الجيلي الذي أحرقت كتبه بسبب اتهامه بالزندقة وعبادة النجوم .. هذا وقد توفى ابن الجوزي سنة ٥٩٧ هـ بعد أن قارب التسعين من العمر[1] فرحمه الله رحمة واسعة.

الروضتين ٢١: ٢٨ والسيوطي في طبقات المفسرين ١٧ ومختصر دول الإسلام ٢/ ٧٩ وابن كثير في البداية ١٣/ ٢٨: ٣٠ واليافعي في مرآة الجنان ٣/ ٤٨٩: ٤٩٢ وأبو الفداء في المختصر في أخبار البشر ٣/ ١٠٦ وابن العماد في شذرات الذهب٤/ ٣٢٩: ٣٣١ وابن الأثير في الكامل ١١/ ٦٧ وطاش كبري في مفتاح السعادة ١/ ٢٠٧: ٢٠٨ والخوانساري في روضات الجنات ٤٢٦: ٤٢٩ وحاجي خليفة في كشف الظنون ١٧، ٢٤٤، ٣٧٦، ٤٧١، ١٠٨٠، ١٩٥١ وغيرها والبغدادي في هدية العارفين ١/ ٥٢٠: ٥٢٣، ٢/ ٥٥٥ وفي إيضاح المكنون١/ ٤٠، ٤٤٣، ٥٤٤، ٢/ ٢٤، ٣١٠ وغيرها وجميل العظم في عقود الجواهر ٣٩: ٤٥ والكتاني في فهرس الفهارس ١/ ٢٢٦: ٢٢٨ وأحمد عيسى في معجم الأطباء ٢٥٠: ٢٦٢ والصعيدي في المجددون في الإسلام ٢٣٢: ٢٤٠ وابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٣/ ٤٩٩: ٤٣٣، ٤/ ٢٦١: ٢٦٢ والشيخ أحمد الزهراني في (ابن الجوزي بين التأويل والتفويض) وخالد محمد عبد الله الشنيبر في (ابن الجوزي وكتابه دفع التشبيه).

(١) ومن كلماته التي كان يناجي بها ربه، قوله – كما في ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٣/ ٤٢٢ –: "إلهي لا تعذب لسانًا يخبر عنك، ولا عينًا تنظر إلى علوم تدل عليك، ولا قدمًا تمشي في خدمتك، ولا يدًا تكتب حديث رسولك"، وقوله – كما في بستان الواعظين ص ١٧٣ –: "اللهم يا أكرم الأكرمين، تفضل علينا وعلى جميع المذنبين، بتوبة تنقلنا من ذل المعية إلى عز الطاعة، وثبتنا عليها حتى تخرجنا من الدنيا بلا ذل ولا تباعة، على منهج أهل السنة والجماعة، الذين أوجبت لهم الرحمة والشفاعة".



مبعث اضطراب ابن الجوزي وسر تناقضاته في باب (توحيد الصفات):

باستعراض وتتبع ما كان عليه ابن الجوزي رحمه الله، وجد أن له كلامًا في بعض كتبه لم يكن موفَقًا ولا موافِقًا فيه لما عليه سلف الأمة، إذ تراه تارة يقول بالتأويل وتارة يقول بالتفويض وتارة ثالثة يقول بالإثبات .. ومن المهم أن نُذكِّر أولًا بما قاله بعض العلماء ليتضح أمر الإمام ابن الجوزي فيما كان عليه من اعتقاد في توحيد الصفات .. فقد قال عنه الإمام ابن قدامة موفق الدين المقدسي فيما نقله عنه ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٣ / ٤١٥ – وبنحوه الذهبي في السير ٢١/ ٣٨١ –: إنه "كان حافظًا للحديث وصنّف فيه، إلاّ أننا لم نرضَ تصانيفه في السُّنة ولا طريقته فيها" .. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٤/ ١٦٩: إنه "متناقض في هذا الباب لم يثبت على قدم النفي ولا على قدم الإثبات، بل له من الكلام في الإثبات نظمًا ونثرًا ما أثبت به كثيرًا من الصفات التي أنكرها في هذا المصنف"أ.هـ.

كما له من التأويلات ما يجعله في مصاف أهل الكلام، فأضحى يعيش – ومن قبله شيخه أبو الوفاء علي بن عقيل – تناقضًا بين انتمائه السلفي لمدرسة الحنابلة الأثرية الرافضة لعلم الكلام والبدع، وبين قوة التيار الكلامي الذي بلغ ذروته وأوج نشاطه في القرنين الخامس والسادس .. وقال سيف الدين ابن المجد – فيما نقله عنه الحافظ الذهبي في السير ٢١/ ٣٨٢، ٣٨٣ –: "سمعت ابن نقطة يقول: (قيل لابن الأخضر: ألا تجيب عن بعض أوهام ابن الجوزي؟، فقال: إنما يُتتبع من قلّ غلطه، فأما هذا، فأوهامه كثيرة)، ثم قال سيف الدين: (ما رأيت أحدًا – يُعتمد عليه في دينه وعلمه وعقله – راضيًا عنه)".

ومبعث عدم الرضا من أولئك الأئمة الأعلام، والاضطراب الذي ورد في عباراتهم بسبب فلتات ابن الجوزي، يكمنان في أنه سار على نهج شيخه علي بن عقيل في جل أحواله، فكان يسلك في تعامله مع قضية توحيد الصفات مسلك نفاة الصفات الخبرية وينكر على من يسميها صفات ويقول: (إنما هي إضافات) موافَقًا بذلك المعتزلة ومتبعًا فيه طريقة شيخه علي بن عقيل.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل ٨/ ٦٠، ٦١[1] متحدثًا عن نوع الخطأ الذي وقع فيه (ابن عقيل) وتبعه فيه ابن الجوزي: "ولابن عقيل أنواع من الكلام، فإنه كان من أذكياء العالم كثير الفكر والنظر في كلام الناس، فتارة يسلك مسلك نفاة الصفات الخبرية وينكر على من يسميها صفات ويقول: (إنما هي إضافات) موافَقةً للمعتزلة، كما فعله في كتابه: (ذم التشبيه وإثبات التنزيه)، وغيره، واتبعه على ذلك أبو الفرج ابن الجوزي في: (كف التشبيه بكف التنزيه)، وفي كتابه: (منهاج الوصول)، وتارة يثبت الصفات الخبرية ويرد على النفاة والمعتزلة بأنواع من الأدلة الواضحات، وتارة يوجب التأويل كما فعله في: (الواضح) وغيره، وتارة يحرم التأويل ويذمه وينهى عنه كما فعله في كتاب: (الِانتصار لأصحاب الحديث)، فيوجد في كلامه من الكلام الحسن البليغ ما هو معظم مشكور، ومن الكلام المخالف للسنة والحق ما هو مذموم مدحور".

وقد سبق أن نقلنا قول الحافظ ابن رجب بذيل طبقات الحنابلة ٣/ ١٤٤ في تعليل ما لقيه أبو الوفاء من أصحابه الحنابلة: "والأذية التي ذكرها مِن أصحابه له، وطلبهم منه هجران جماعة من العلماء، نذكر بعض شرحها: وذلك أن أصحابنا كانوا ينقمون على ابن عقيل تردده إلى ابن الوليد وابن التبان شيخي المعتزلة، وكان يقرأ عليهما في السر علم الكلام، ويظهر منه في بعض الأحيان نوع انحرافٍ عن السنَّة، وتأولٍ لبعض الصفات، ولم يزل فيه بعض ذلك إلى أن مات رحمه الله" .. ومع هذا فإن تأثر ابن الجوزي بشيخه بدا واضحًا، فحاد عن طريق أئمة مذهب السلف، وقال بقول أهل التأويل، لاسيما في كتابه (دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه)، الذي صنفه في الرد على بعض مشايخ المذهب، كابن حامد والقاضي أبي يعلى، وشيخه ابن الزاغوني، وليس في الرد على الحنابلة كما زعم بعضهم.

---

(١) وهو بهامش سير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٤٤ ترجمة ابن عقيل.



ابن الجوزي في اضطرابه يتوسط بين أهل السنة وأهل الكلام، فهو وإن تأول أحيانًا إلا أنه ينفي عما أثبتَه: التشبيه والتعطيل

ويدل على اضطراب أبي الفرج نتيجة تأثره بشيخه ابن عقيل، قوله في كتابه: (مجالس ابن الجوزي) ص١١: "إن نفيت التشبيه في الظاهر والباطن فمرحبًا بك، وإن لم يمكنك أن تتخلص من شرك التشبيه إلى خالص التوحيد وخالص التنزيه إلا بالتأويل، فالتأويل خير من التشبيه" .. وفي تأكيده على إساغة التأويل يقول ابن الجوزي أيضًا بنفس المصدر والصفحة: "المرض: التشبيه والتعطيل، والدواء: التفسير والتأويل، وكما أن ذلك المريض الذي أشرف على التلف، لا غنية له عن استعمال الدواء .. كذلك من غلب عليه مرض التشبيه والتعطيل ولم يتداو بدواء التفسير والتأويل، فإنه يهلك لا محالة".

وفات ابن الجوزي – رحمه الله – أن الدواء الحقيقي يكمن في الامتناع عنهما، وفي – قبل وبعدُ – اتباع نهج النبي ﷺ وصحابته الكرام ومن تبعهم بإحسان من أهل السنة إلى يوم الدين .. وذلك قوله هو – وباعترافه بنفس المصدر ص ٦ بعد أن ما ذكر من نصوص القرآن في صفاته تعالى ما ذكر –: "فالمعتزلة: يذهبون إلى التعطيل والتمويه، والمشبهة: إلى التمثيل، وأهل السنة: إلى التوحيد والتنزيه .. فالمعتزلة جحدوا، والمشبهة إلتحدوا، وأهل السنة وحَّدوا .. المعتزلة قالوا: (المراد باليد: القدرة أو النعمة، والمراد بالوجه: الذات) .. والمشبهة قالوا: (أراد باليد: الجارحة، وبالوجه: وجه الصورة)، وكذلك كل ما جاء عن هذا النحو تأولوه تأولًا أبطلوا به .. وأهل السنة أثبتوا اليد ونفوا الجارحة، وأثبتوا الوجه ونفوا الصورة، وهو المذهب الحق" .. وسبحان الله!!، يَشهد بأن الإثبات هو المذهب الحق، ويضطرب ويخلط ويتردد في قبوله.

وفي انتصاره لما عليه أهل السنة ورده على المعتزلة يقول في ص ٧: "قول المعتزلة: (إن المراد باليد: القدرة) باطل، لأنه يؤدي إلى أن تكون للحق سبحانه قدرتان، فإنه قال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وأجمع المسلمون قاطبة: أنه لا يجوز أن تكون له قدرتان، ثم هم يوافقون على أن له تعالى قدرة واحدة، فكيف يتأولون – يعني: المعتزلة – تأويلًا يخالف مذهبهم وإجماع



المسلمين؟ .. ثم لو كان الأمر كما زعموا لما كان لآدم فضيلة على إبليس أن يقول: (وأنا بيدك خلقتني)" .. ثم هو يتابع أهل الاعتزال الذين سبق أن رد قولهم، فيقول بنفس الصفحة جانحًا إلى التأويل وإخراج (اليد) عن ظاهر معناها: "إن الحق يقول في موضع: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠]، فأثبت يدًا واحدة، وقال في موضع: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، وقال في موضع آخر: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ [يس: ٧١] فجمع، فإن حَمل – المشبه – الآية على ظاهرها على ما يتوهمه من الجارحة، فلا يخلو أن يثبت له يدًا واحدة أو اثنتين أو ثلاثة وما زاد على ذلك، وكل ذلك نقص يليق بالمخلوق ولا يليق بالخالق".

لقد أداه عدم قدرته على الجمع بين الآي، إلى تأويل جل ما جاء في نفس الصفة، وإلى العجز عن بيان موقف المثبِت غير المشبِّه مما ذكر .. وما كان أحوجه لأن يطلع على ما ذكره أبو الحسن الأشعري في كتابه الإبانة وفيه: "إن قال قائل: إذا ذكر الله عز وجل (الأيدي) – يعني في قوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ – وأراد (يدين)، فما أنكرتم أن يذكر (الأيدي) ويريد (يدًا) واحدة؟، قيل له: ذكر تعالى (أيدي) وأراد (يدين)، لأنهم أجمعوا على بطلان قول من قال: (أيدي كثيرة)، وقول من قال: (يدًا واحدة)، فقلنا: (يدان)؛ لأن القرآن على ظاهره، إلا أن تقوم حجة بأن يكون على خلاف الظاهر، فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون قوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ وقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ على المجاز؟ قيل له: حَكَم الله تعالى أن يكون على ظاهره وحقيقته، ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز إلا بحجة"(١) .. ويعني بها هنا: الإجماع، وما جاء من صريح النصوص من نحو قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾.

من الإنصاف ألا يحسب ابن الجوزي على الأشاعرة لكونه غير موافق على جميع ما قالوا به:

ومن عجيب ما ذكره وأقام به الحجة على نفسه، قوله بنفس المصدر ص ٩، ١٠ بعد أن أوّل ما أوّل وحرّف ما حرف وكيّف ما كيف: "وما مثال من ليس له بصيرة، إلا كجماعة من العميان

---

(١) الإبانة ت حماد الأنصاري ص ١٠٣، ١٠٤، ت فوقية حسين ٢/ ١٣٩، ١٤٠، ت محمد عبد الهادي ص١٤٢



سمعوا بأنه حمل إلى البلد حيوان عجيب يقال له (الفيل)، فقالوا: (تعالوا حتى ننظر هذا الحيوان العجيب)، فجاءوا ليعرفوا حال الفيل وليس لهم نور يدركونه به، فوقعت يد أحدهم على رِجله وآخر على نابه وآخر على أذنه، فانصرفوا وقالوا: (قد فهمنا الفيل وأدركناه)، فلما انصرفوا استقبلهم من يحضرهم من العميان وسألهم عنه، فشرعوا في الإخبار عنه، فقال الذي لمس رجله: (يشبه اسطوانة خشبية إلا أنه لين)، وقال الذي لمس نابه: (أخطأت، إنما يشبه اسطوانة حديد)، وقال الذي لمس أذنه: (أخطأتما، إنما يشبه جلدًا غليظًا)، وكلهم مخطئون في التشبيه والخطأ ما جاء في هذا الوقت، وإنما جاء في ابتداء الأمر، وهو أنهم طمعوا أن يروا حقيقة الفيل من غير بصر، فالرَّجُل الذي له بصر إذا سمع العميان يخبرون بذلك، أخذ يضحك منهم، وإذا جاء البصير الذي شاهده، قال: (أخطأتم معاشر العميان، لا يشبه خشبًا ولا حديدًا ولا جلدًا)، فيقولون: (ماذا يشبه؟)، فإذا أراد أن يُعرِّفهم، كيف يقدر أن يشبهه بشيء ما رأوه؟، وليس له حيلة سوى أن يقول: (أيها العميان، إن الذي خطر ببالكم وسبق إلى أفهامكم من التشبيه، الفيل بخلافه)".

ويقول معلقًا: "فإذا كانت صورة لها أشباه وأمثال لا يمكن إيصال تفهيمها إلى أفهام العميان، فتفهيم الصفة الصمدية التي لا تشبه شيئًا ولا يشبهها شيء، كيف يمكننا أن نوصلها ونصورها لرجل لا بصيرة له؟، وعلى هذا القياس فقس سائر الصفات، فهي كالذات ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] .. وقد قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وتكفيك هذه ردًا على المشبهة والمجسمة، وتكفيك: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ردًا على المعطلة".

فابن الجوزي – على أي حال ومع كونه متناقضًا ومضطربًا – أهون حالًا من متأخري الأشاعرة، لكونه وإن بدا مضطربًا في التأويل على نحو ما أفضنا، إلا أنه في عموم أحواله ينفي عما أثبته من الصفات: التشبيه والتعطيل .. ولعل هذا هو سر تفضيل شيخ الإسلام ابن تيمية ابن الجوزي وشيخه ابن عقيل على كثير من متأخري الأشاعرة الذين انتحلوا نحلة الجهمية .. وهذا – برأيي – ما دعا كثيرين لأن يعدوا طريقته مذهبًا ثالثًا بين متأولة أهل الاعتزال ومثبتة أهل السنة، لكون التأويل ناتج عن التشبيه وهو قد فرق بينهما.



ويشخص ابن تيمية حالته تلك فيقول في شرح العقيدة الأصفهانية ص ٧٨: "انتساب الأشعري وأصحابه إلى الإمام أحمد خصوصًا وسائر أئمة أهل الحديث عمومًا، ظاهر مشهور في كتب المعتزلة، وما في كتب الأشعري مما يوجد مخالفًا للإمام أحمد وغيره من الأئمة، يوجد في كلام كثير من المنتسبين إلى أحمد .. ما هو أبعد عن قول أحمد والأئمة من قول الأشعري وأئمة أصحابه، ومن هو أقرب إلى أحمد والأئمة من مثل ابن عقيل وابن الجوزي"، فيبين رحمه الله أن ابن الجوزي – وإن وافق المعتزلة في بعض تأويلاتهم – إلا أنه أفضل حالًا من متأخري الأشاعرة الذين غالوا في البدعة وخرجوا عن قول أحمد والأشعري نفسه، ومن ثم كان "أقرب إلى السنة من كثير من أصحاب الأشعري المتأخرين الذين خرجوا عن كثير من قوله إلى قول المعتزلة أو الجهمية أو الفلاسفة"أ. هـ.

أئمة السنة ينتقدون ويناصحون ابن الجوزي لترك ما تناقض وخالف فيه سلف الأمة

ومن غير ما سبق أن نقلناه عن نقد بعض أهل العلم لابن الجوزي بسبب اضطرابه في باب الصفات .. أورد الحافظ الذهبي في السير ٢١/ ٣٨١ عن موفق الدين ابن قدامة العالم المشهور قوله: "ابن الجوزي إمام أهل عصره في الوعظ، وصنف في فنون العلم تصانيف حسنة، وكان صاحب فنون، كان يصنف في الفقه، ويدرس، وكان حافظا للحديث، إلا أننا لم نرض تصانيفه في السنة ولا طريقته فيها، وكانت العامة يعظمونه، وكانت تنفلت منه في بعض الأوقات كلمات تُنكر عليه في السنة، فيُستفتي عليه فيها ويضيق صدره من أجلها"أ.هـ .. كما نقل الذهبي بنفس المصدر عن سيف الدين ابن المجد حفيد ابن قدامة قوله: "قال جدي: (كان أبو المظفر ابن حمدي ينكر على أبي الفرج كثيرًا كلماتٍ يخالف فيها السنة)".

وقال ابن رجب في (الذيل) ٣/ ٤١٤ في أسباب ذكر كلام الناس بحق ابن الجوزي – وقد نقله عنه ابن العماد في الشذرات ٤/ ٣٣١ –: "ومنها – وهو الذي من أجله نقم جماعة من مشايخ أصحابنا وأئمتهم من المقادِسَة والعلثيين –: ميله إلى التأويل في بعض كلامه، واشتد نكرهم عليه

في ذلك، ولا ريب أن كلامه في ذلك مضطرب مختلف، وهو إن كان مطلعًا على الأحاديث والآثار في هذا الباب، فلم يكن خبيرًا بحل شبهة المتكلمين وبيان فسادها، وكان معظمًا لأبي الوفاء ابن عقيل، يتابعه في أكثر ما يجد في كلامه، وإن كان قد رد عليه في بعض المسائل، وكان ابن عقيل بارعًا في الكلام، ولم يكن تام الخبرة بالحديث والآثار، فلهذا يضطرب في هذا الباب، وتتلون فيه آراؤه، وأبو الفرج تابعٌ له في هذا التلون"أ. هـ.

ولتضافر ذلك عن ابن الجوزي فقد كتب له إسحاق بن أحمد بن محمد العلثي[1] ت: ٦٣٤هـ رسالة طويلة يناصحه وينكر فيها عليه مقالاته في الصفات، ومن ذلك قوله نافيًا نسبة تفويض المعاني إلى أهل السنة: "وزعمتَ أن طائفة من أهل السنة والأخيار تلقوها وما فهموا؛ وحاشاهم من ذلك"، ثم قال: "اعلم أنه قد كثر النكير عليك من العلماء .. بمقالتك الفاسدة في الصفات، وقد أبانوا وهاء مقالتك"، ثم قال مبينًا تناقضه: "ثم لك قصيدة مسموعة عليك في سائر الآفاق، اعتقدها قوم وماتوا بخلاف اعتقادك الآن فيما يبلغ عنك"[2].

---

(١) الفقيه الحنبلي الزاهد، اشتهر بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أنكر على الخليفة الناصر فمن دونه، وواجه الخليفة وصدعه بالحق .. وكان فقيهًا عالمًا، له رسائل ونصائح إلى الأعيان .. ينظر في ترجمته: ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة٢/ ٢١١ والعليمي في المنهج الأحمد ٤/ ٢٢٨ والدر المنَضد ١/ ١٦٩ والذهبي في السير ٢٣/ ١٠، ١٣٩ وتاريخ الإسلام وفيات سنة ٦٣٤ هـ

(٢) ذيل طبقات الحنابلة : ٤/ ٢٠٥-٢١١ .. ونصها كما في الذيل: "من عُبَيْد الله (إسحاق بن أحمد بن محمد بن غانم العلثي) إلى عبد الرحمن بن الجوزي، حمانا الله وإياه من الاستكبار عن قبول النصائح، ووفقنا وإياه لاتباع السلف الصالح، وبصَّرنا بالسنة السنية، ولا حرمنا الاهتداء باللفظات النبوية، وأعاذنا من الابتداع في الشريعة المحمدية، فلا حاجة إلى ذلك، فقد تركنا على بيضاء نقية، وأكمل الله لنا الدين، وأغنانا عن آراء المتنطعين، ففي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ مقنع لكل من رغب أو رهب، ورزقنا الله الاعتقاد السليم، ولا حرمنا التوفيق فإن العبد إذا حُرمه لم ينفع التعليم، وعرَّفنا أقدار نفوسنا، وهدانا الصراط المستقيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، وفوق كل ذي علم عليم، وبعد حمد الله سبحانه والصلاة على رسوله:



فلا يخفى أن (الدين النصيحة) خصوصًا للمولى الكريم والرب الرحيم، فكم قد زل قلم وعثر قدم وزلق متكلم، ولا يحيطون به علمًا .. قال عز من قائل : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ٨﴾ [الحج: ٨]، وأنت يا عبد الرحمن، ما يزال يُبَلِّغ عنك ويُسمع منك، ويُشاهد في كتبك المسموعة عليك، تذكر كثيرًا ممن كان قبلك من العلماء بالخطأ، اعتقادًا منك أنك تصدع بالحق من غير محاباة، ولا بُد من الجريان في ميدان النصح: إما لتنتفع إن هداك الله، وإما لتركيب حجة الله عليك ويَحذر الناس قولك الفاسد، ولا يغرُّك كثرة اطلاعك على العلوم (فرب مُبلَّغٍ أوعى من سامع)، ورب حامل فقه لا فقه له، ورب بحر كَدِر ونهر صاف، فلستَ بأعلم من الرسول، حيث قال الإمام عمر: (أتصلي على ابن أُبيّ؟)، فنزل: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٖ مِّنۡهُم﴾ [التوبة: ٨٤]؟، ولو كان لا يُنْكَر من قلَّ علمه على من كثر علمه إذًا لتعطَّل الأمر بالمعروف وصرنا كبني إسرائيل، حيث قال تعالى: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ﴾ [المائدة: ٧٩] .. بل يُنكر المفضول على الفاضل وينكر الفاجر على الولي على تقدير معرفة الولي، وإلا فأين العنقاءُ لتُطلب وأين السمندلُ ليُجلب؟" .. إلى أن قال: (واعلم أنه قد كثر النكيُر عليك من العلماء والفضلاء، والأخيار في الآفاق بمقالتك الفاسدة في الصفات، وقد أبانوا وَهاء مقالتك، وحكوا عنك أنك أبيت النصيحة، فعندك من الأقوال التي لا تليق بالسنة ما يضيق الوقت عن ذكرها .. تعرضت لصفات الخالق تعالى وكأنها صَدَرَتْ لا من صدرٍ سكنَ فيه احتشام العلي العظيم، ولا أملاها قلبٌ ملئ بالهيبة والتعظيم، بل من واقعات النفوس البهرجية الزيوف .. وزعمت أن طائفة من أهل السنة والأخيار تلقَّوها وما فهموا، وحاشاهم من ذلك!، بل كفوا عن الثرثرة والتشَدُّق، لا عجزًا – بحمد الله – عن الجدال والخصام ولا جهلًا بطرق الكلام، وإنما أمسكوا عن الخوض في ذلك عن علم ودراية لا عن جهلٍ وعماية.

والعجب ممن ينتحل مذهب السلف، ولا يرى الخوض في الكلام ثم يُقدِم على تفسير ما لم يره أولًا، ويقول: إذا قلنا كذا أدَّى إلى كذا، ويقيس ما ثبت من صفات الخالق على ما لم يثبت عنده، فهذا الذي نَهيتَ عنه؟!، وكيف تنقضُ عهدك وقولك بقول فلان وفلان من المتأخرين؟!، فلا تُشمت بنا المبتدعة فيقولون: تنسبوننا إلى البدع وأنتم أكثر بدعًا منا، أفلا تنظرون إلى قول من اعتقدتم سلامة عقده، وتثبتون معرفته وفضله، كيف أقول ما لم يقل؟!، فكيف يجوز أن تتبع المتكلمين في آرائهم، وتخوض مع الخائضين فيما خاضوا فيه، ثم تنكر عليهم؟!، هذا من العجب العجيب .. ولو أن مخلوقًا وصف مخلوقًا مثله بصفات من غير رؤية ولا خبر صادق، لكان كاذبًا في إخباره، فكيف تصفون الله سبحانه بشيء ما وقفتم على صحته .. وتنفون الصفات التي رضيها لنفسه، وأخبر بها رسوله ﷺ بنقل الثقات الأثبات بـ (يَحْتملُ، ويحتمل)؟؟ .. ثم لك في الكتاب

الذي أسميته: (الكشف لمشكل الصحيحين)[طبع بتحقيق د. علي حسين البواب، بدار الوطن بالرياض سنة ١٤١٨هـ] مقالات عجيبة، تارة تحكيها عن (الخطابي) وغيره من المتأخرين، أطلَّع هؤلاء على الغيب؟، وأنتم تقولون: لا يجوز التقليد في هذا، ثم ذكره فلان، ذكره (ابن عقيل)، فنريد الدليل من الذَّاكرِ أيضًا فهو مجرَّد دعوى، وليس الكلام في الله وصفاته بالهيِّن لُيلْقى إلى مجاري الظنون" .. إلى أن قال : "إذا أردت: كان ابنُ عقيلٍ العالمِ، وإذا أردتَ: صار لا يَفهم، أوهيتَ مقالته لما أردت" .. ثم قال:

"وذكرت الكلام المحدث على الحديث: ثم قلت: (والذي يقع لي)، فبهذا تقْدُمُ على الله .. وتقول: (قال علماؤنا، والذي يقع لي) .. تتكلمون في الله عز وجل بواقعاتكم تخبرون عن صفاته؟!، ثم ما كفاك حتى قلت: (هذا من تحريف بعض الرواة)، تحكمًا من غير دليل .. وأهل البدع إذًا كلما رويتم حديثًا ينفُرُون منه، ويقولون: (يحتمل أنه من تغيير بعض الرواة) .. فإذا كان المذكور في الصحيح المنقول من تحريف بعض الرواة، فقولكم ورأيكم في هذا يحتمل أنه من رأي بعض الغواة!!، وتقول: (قد انزعج الخطَّابي لهذه الألفاظ)، فما الذي أزعجه دون غيره؟ ونراك تبني شيئًا ثم تنقضه، وتقول: قد قال فلان وفلان، وتنسب ذلك إلى إمامنا أحمد ومذهبه معروف في السكوت عن مثل هذا ولا يفسِّره – يعني بتفاسير وتأويلات الجهمية – بل صحَّح الحديث ومنع من تأويله .. وكثير ممن أخذ عنك العلم إذا رجع إلى بيته، علم بما في عَيبته من العيب، وذمَّ مقالتك وأبطلها، وقد سمعنا عنك ذلك من أعيان أصحابك المحبوبين عندك، الذين مدحتهم بالعلم ولا غرض لهم فيك، بل أدَّوا النصيحة إلى عباد الله، ولك القول وضدَّه منصوران، وكل ذلك بناء على الواقعات والخواطر.

وتدَّعى أن الأصحاب خلطوا في الصفات، فقد قُبِحتَ أكثر منهم وما وسعتك السنة، فاتق الله سبحانه ولا تتكلم فيه برأيك فهذا خبر غيب، لا يُسْمع إلا من الرسول المعصوم، فقد نصبتم حربًا للأحاديث الصحيحة، والذين نقلوها نقلوا شرائع الإسلام .. ثم لك قصيدة مسموعة عليك في سائر الآفاق، اعتقدها قوم وماتوا بخلاف اعتقادك الآن فيما يبلغ عنك، وسُمع منك منها:



ـتَ النار هَبَّت، فعـدتْ	أهـل البغـي والعنـاد
ـما ألقـى فيهـا حطمـت	ـه، وهـي في ازديـاد
ـع الجبـار فيهـا قدمـا	ـتْ عـن التشبيـه بالأجساد
ـزوي مـن هيبتـه، وتمتلـي	ـو سـمعتَ صوتهـا ينـادي
ـبي حسـبي ، قـد كفـاني مـا أرى	، هيبـة أذهبـت اشتـداد
ـذر مقـال مبتـدع فـي قولـه	روم تـأويلا بكـل وادي

فكيف هذه الأقوال وما معناها؟، فإنا نخاف أن تحدث لنا قولا ثالثًا فيذهب الاعتقاد الأول باطلًا، لقد آذيت عباد الله وأضللتهم، وصار شغلك نقل الأقوال فحسب، وابن عقيل سامحه الله قد حُكي عنه: أنه تاب بمحضر من علماء وقته من مثل هذه الأقوال، بمدينة السلام فهو بريء – على هذا التقدير – مما يُوجد بخطه أو يُنسب إليه من التأويلات والأقوال المخالفة للكتاب والسنة.

وأنا وافدة الناس والعلماء والحفَّاظ إليك، فإما أن تنتهي عن هذه المقالات وتتوب التوبة النصوح كما تاب غيرك، وإلا كشفوا للناس أمرك وسيَّروا ذلك في البلاد وبيَّنوا وجه الأقوال الغَثَّةِ، وهذا أمر تُشُورِ فيه وقُضي بليل، والأرض لا تخلو من قائم لله بحجة، والجرح لا شك مقدَّم على التعديل، والله على ما نقول وكيل وقد أعذر من أنذر.

وإذا تأوَّلتَ الصفات على اللغة وسوّغته لنفسك وأبيتَ النصيحة، فليس هو مذهب الإمام الكبير أحمد بن حنبل، فلا يمكنك الانتساب إليه بهذا، فاختر لنفسك مذهبًا إنْ مُكنتَ من ذلك، ومازال أصحابنا يجهرون بصريح الحق في كل وقت ولو ضُربوا بالسيوف، لا يخافون في الله لومة لائم، ولا يبالون بشناعة مشنِّع، ولا كذبِ كاذبٍ، ولهم من الاسم العذب الهني وتركهم الدنيا وإعراضهم عنها اشتغالًا بالآخرة: ما هو معلوم معروف.

ولقد سوّدتَ وجوهنا بمقالتك الفاسدة وانفرادك بنفسك، كأنك جبَّار من الجبابرة، ولا كرامة لك ولا نُعْمى، ولا نُمكنك من الجهر بمخالفة السنة، ولو اُستقبل من الرأي ما استدبر: لم يُحك عنك كلام في السهل ولا في الجبل، ولكن قدَّر الله وما شاء فعل، بيننا وبينك كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ولم يقل: (إلى ابن الجوزي)، وترى كل من أنكر عليك نسبتَه إلى الجهل، ففضل الله أُوتيته وحدك؟! .. وإذا جَهَّلت الناس فمن يشهد لك أنك عالم؟! ومن



الظن بابن الجوزي: ثبوت تراجعه عن سائر ما كان يقول والأشاعرة به، إلى ما كان عليه سلف الأمة:

ولكون خطأ ما جاء في توحيد صفات الله لا يجتمع مع ما جاء في صوابه، ولأن الخلاف في هذه المسألة من نوع خلاف التضاد الذي المصيب فيه واحد والقولان فيه متنافيان .. فإنه لا معنى لما ورد عن ابن الجوزي في هذا الصدد سوى أن راجع نفسه بشكل أو بآخر لصحيح المعتقد على الأقل في نهاية حياته، ولا يبعد أن يكون قد فعل ذلك ولم يرد عنه، أو ترجح لديه دون أن يصل به إلى درجة اليقين .. إذ من المحال أن يتعرف الإنسان على صحيح المعتقد ثم لا يرجع إليه بعد أن ذاق حلاوة ما كان عليه النبي ﷺ وصحابته وتابعيهم بإحسان، وتحلى بنور المعرفة واليقين، ووضع قدميه على طريق الهدى والرشاد، وخالط الحق بشاشة قلبه ونياط فؤاده .. كما أنه من الصعب أن يناصِح مسلم مسلمًا على هذا النحو الذي حصل لابن الجوزي ومن أخلص خلصائه، ثم لا تقع منه استجابة ولا تصدر عنه أوبة .. والحق أن الدلائل على ثبوت صحيح المعتقد لدى الإمام ابن الجوزي – ومن ثَمّ على ترجيح ما ذهبت إليه هنا – كثيرة، وهذا بحد ذاته يرجح ما سبق أن التمسنا له به العذر .. ونذكر من هذه الدلائل:

١– تعظيمهُ للنقل وتقديمه على ما سواه: وهو ما نشأ من ارتباطه بعلوم الكتاب والسنة دراسةً وتدريسًا، وظهر بشكل واضح في قوله في (بستان الواعظين) ص ٧٩ما نصه: "أيها السامع لما جاء من أحاديث الصفات والآثار المشكلات، سلّم الأمور إلى باريها، واترك تأويلها إن كنت تاليها وقاريها" .. ومنها قوله في المدهش ص ١٣٧ : "جادة التسليم سليمة، وادي النقل بلا نقع، انزل عن علو غلو التشبيه، ولا تعلُ قُلل أباطيل التعطيل، فالوادي بين جبلين، المشبِّه متلوث بفرث التجسيم والمعطل نجس بذم الجحود، ونصيب المحق لبن خالص، هو: التنزيه".

أجهل منك حيث لا تُصغي إلى نصيحة ناصح، وتقول: من كان فلان ومن كان فلان من الأئمة الذين وصل العلم إليك عنهم؟!، من أنت إذًا؟!، فلقد استراح من خاف مقام ربِّه وأحجم عن الخوض فيما لا يعلم لئلا يندم .. فانتبه يا مسكين قبل الممات، وحَسِّن القول والعمل، فقد قرب الأجل، ولله الأمر من قبل ومن بعد ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم"أ.هـ.



٢- حثهُ على لزوم السنة واجتناب البدعة، وقد ظهر هذا واضحًا من طريقته في كتابهِ: (تلبيس إبليس)، فقد جرت عادته في هذا الكتاب أن يردّ على جميع الانحرافات بما ثبت في الكتاب والسنة .. وبدأه بضرورة التمسك بالسنة ولزوم الجماعة، كما حذر من فرق الضلالة، وذكر الكثير من تلبيسات إبليس على تلك الفرق، وأورد ص ٩٤ضمن ما أورد: تلبسات إبليس على الأمة (في العقائد والديانات)، فرد على القائلين بالتجسيم وفند تأويلاتهم، ورجح عليها مقولة السلف بقراءة الآيات والأحاديث من غير تفسيراتهم المفادة من الحس والكيف .. بل ذكر قبل ذلك تراجع أئمة الخلف القائلين بمقولة المعتزلة والمتكلمة، وعدَّد منهم: (الوليد بن أبان الكرابيسي) و(أبا المعالي ابن الجويني) وغيرهم ممن أدركوا خطأ ما كانوا عليه وقالوا بالرجوع إلى دين العجائز، وعلل ذلك بـ "أنهم لما انتهوا إلى غاية التدقيق في النظر، لم يشهدوا ما ينفي العقل من التعليلات والتأويلات، فوقفوا مع مراسم الشرع وجنحوا عن القول بالتعليل، وأذعن العقل بأن فوقه حكمة إلهية، فسلَّم".

٣- حديثه عن تراجع شيخه ابن عقيل، وقد أبان ذلك فيما حكاه عنه في تلبيس إبليس ص ٩٢، من قوله: "لقد بالغتُ في الأصول طول عمري، ثم عدتُ القهقرى إلى مذهب المكتب"، يعني: حيث عقيدة الفطرة والصبية الذين ما دروا ما علم الكلام .. وقد علق ابن الجوزي يقول: "وإنما قالوا: إن مذهب العجائز أسلم لأنهم لما انتهوا إلى غاية التدقيق في النظر، لم يشهدوا ما ينفي العقل من التعليلات والتأويلات، فوقفوا مع مراسم الشرع وجنحوا عن القول بالتعليل، وأذعن العقل بأن فوقه حكمة إلهية، فسلَّم" .. فكيف يتسنى لابن الجوزي أن يتكلم عمن تراجعوا بهذا الشكل ثم لا يكون هو واحدًا منهم؟!.

٤- ذمُّهُ للكلامِ وأهله: فتراه على سبيل المثال – وفي أثناء نقاشهِ مع المتكلمين بشأن إثبات الحرف والصوت في كلام الله تعالى – يقول في كتابه صيد الخاطر ص ٢٣٧ ما نصه: "بالله تأملوا، أليس قد وجب علينا هجرُ الرّبا بقولهِ تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾[آل عمران: ١٣٠]، وهجر الزنا بقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]؟، فأي فائدة لنا في ذكرِ قراءة ومقروء وتلاوة



ومتلو وقديم ومحدث .. فإن قيل: (فلا بدّ من اعتقاد)، قلنا: (طريق السلف أوضح محجّة؛ لأنا لا نقوله تقليدًا بل بالدليل، ولكنا لم نستفدهُ عن جوهر وعرض، وجزء لا يتجزأ، بل بأدلة النقل مع مساعدة العقل، من غير بحث عما لا يُحتاج إليه)".

كذا بما يعني: أن هذه الأسماء (الزنا)، (الربا) لها معان وبينها فروق معلومة، وهي معروفة للصحابة وإن لم يتكلموا بها لعدم الحاجة إلى ذلك، ولما حدثت البدع احتاج العلماء إلى ذكر هذه الأسماء وبيان معانيها، وما بينها من فروق ليزول الاشتباه الناشئ عن الاشتراك اللفظي والمعنوي .. وهكذا الأمر فيما يتعلق بصفات الله تعالى بعيدًا عما خاض فيه أهل الكلام وحذر منه "فقهاء الأمصار مثل .. أحمد والشافعي" .. وينظر إلى ذلك في نفس المصدر ص ٩٧، ١٥٥وما بعدهما تحت عناوين: (فتنة أهل الكلام)، (مباحث علم الكلام وخطرها على العامة).

ومن صريح ما جاء عنه في ذم الكلام، ما أورده بحق المتكلمة من قوله – وقد نقله الذهبي عنه في السير ٢١/ ٣٧٦ –: "أهل الكلام يقولون: (ما في السماء رب ولا في المصحف قرآن، ولا في القبر نبي) .. ثلاث عورات لكم" .. وما نقله في تلبيس إبليس ص ٩٢عن شيخه ابن عقيل من قوله: "أنا أقطع أن الصحابة ماتوا وما عرفوا الجوهر والعرض، فإن رضيت أن تكون مثلهم فكن، وإن رأيت طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبى بكر وعمر فبئس ما رأيت، وقد أفضى الكلام بأهله إلى الشكوك وبكثيرٍ منهم إلى الإلحاد، تشم روائح الإلحاد من فلتات كلام المتكلمين» .. إلى آخر ما هو مبثوث في كتب ابن الجوزي، ودال على اتخاذه موقفًا معاديًا لما عليه أهل الكلام ومتأخرو الأشاعرة.

٥- تبنيه لمقولة السلف، ومن ذلك قوله في توجيهاته للمتصدين للتعليم والوعظ: "لا ينبغي للواعظ أن يتكلم في الأصول، إلا أن يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأخبار الصفات تمرّ كما جاءت"[١] .. وما أورده في المناقب من كتاب أحمد بن حنبل لمسدَّد[٢]، وفيه: "صِفوا الله بما

(١) زاد المسير ١/ ٥٤، التبصرة١/ ٣٢، القصاص والمذكرين٣٦٧.

(٢) ينظر ترجمة مسدد في سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٩١ وتهذيب التهذيب ١٠/ ١٠٧.



وصف به نفسه، وانفُوا عن الله ما نفاه عن نفسه" .. وما ذكره في صيد الخاطر ص ٣٩٤ تحت عنوان (علماء السلف): "فالله الله، عليكم بملاحظة سير السلف، ومطالعة تصانيفهم وأخبارهم، فالاستكثار من مطالعة كتبهم رؤية لهم كما قال:

فاتني أن أرى الديار بطرفي فلعلي أرى الديار بسمعي

وإني أخبر عن حالي، ما أشبع من مطالعة الكتب، وإذا رأيت كتابًا لم أره فكأنني وقعت على كنز".

٦- قوله نافيًا القول بالتفويض – وقد نقله عنه ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١٧/ ٤٢٥ –: "من قال عن جبريل ومحمد صلوات الله وسلامه عليهما، وعن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأئمة المسلمين والجماعة: (إنهم كانوا لا يعرفون شيئًا من معاني هذه الآيات، بل استأثر الله بعلم معناها، كما استأثر بعلم وقت الساعة، وإنما كانوا يقرئون ألفاظًا لا يفهمون لها معنى، كما يقرأ الإنسان كلامًا لا يفهم منه شيئًا) .. فقد كذب على القوم، والنقول المتواترة عنهم تدلّ على نقيض هذا، وأنهم كانوا يفهمون هذا كما يفهمون غيره من القرآن".

٧- ما تردد على ألسنة البعض من أنه تراجع في آخر عمره عن خطأ ما كان عليه، وأنه تابع في ذلك شيخه ابن عقيل الذي صنف في ذلك كتابًا أسماه: (الانتصار لأصحاب الحديث)[1]، ولا يبعد – إن صح هذا – أن يكون قد جرى بعدما راسله أبو إسحاق العلثي الحنبلي ناصحًا ومعاتبًا له عتابًا شديدًا.

ومهما يكن من أمر، وسواء صح عنه هذا أو بعضه، أو صح ما أفاده ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٤/ ١٦٩ من "أن أبا الفرج – يعني ابن الجوزي – نفسه متناقض في هذا الباب، لم يثبت على قدم النفي ولا على قدم الإثبـات؛ بل له من الكلام في الإثبات نظمًا ونثرًا ما أثبت به كثيرًا من الصفات التي أنكرها في هذا المصنف – يعني كتاب دفع شبه التشبيه – فهو في هذا الباب مثل

(١) الذي سبق أن ورد اسمه في نص عبارة ابن تيمية من درء التعارض ٨/ ٦١.



كثير من الخائضين في هذا الباب من أنواع الناس، يثبتون تارة وينفون أخرى في مواضع كثيرة من الصفات، كما هو حال أبي الوفاء ابن عقيل وأبي حامد الغزالي" .. فإننا يجب أن نذكر لابن الجوزي أنه ليس ممن حرَّروا المسائل العقديَّة .. وأن أغلب الأخطاء العقدِّية التي وقع فيها إمَّا أخطاء سببها الاجتهاد أو التقليد .. وأن شأنه في "ذلك، شأن كل من فرَّق نفسه في بحور العلم"[1] ولم يتخصص في أي منها على حد ما ذكر الذهبي في تاريخ الإسلام إبان ترجمته لابن الجوزي .. وأن للرجل تحريرات قيمة في تنزيه الباري تعالى، عن كل ما لا يليق بجلاله سبحانه[2]،

---

(١) على حد قول الذهبي إثناء ترجمته لابن الجوزي في السير وتاريخ الإسلام – يعيب عليه انشغاله عن صحيح السنة بالتبحر في التاريخ والوعظ والتفسير –: "وأما الكلام على صحيحه وسقيمه فما له فيه ذوق المحدثين ولا نقد الحفاظ المبرزين، فإنه كثير الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة مع كونه كثير السياق لتلك الأحاديث في الموضوعات .. والتحقيق أنه لا ينبغي الاحتجاج بها ولا ذكرها في الموضوعات، وربما ذكر في الموضوعات أحاديث حسانا قوية" .. قال: "وكلامه في السنة مضطرب تراه في وقت سنيًا وفي وقت متجهمًا محرفًا للنصوص، والله يرحمه ويغفر له"ا.هـ

(٢) ونذكر من هذه التحريرات – ومن غير ما سقناه له – قوله في صيد الخواطر ص ٨٦، ٨٧: "إن الله أخبر باستوائه على العرش، فأنِسَتِ النفوس إلى إثبات الإله ووجوده – وإثبات صفاته كما – قال تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال: ﴿غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾[المجادلة: ١٤]، وقال: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾ [المائدة: ١١٩]، وأخبر ﷺ أنه ينزل إلى السماء الدنيا، وقال: (قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن)، وقال: (كتب التوراة بيده)، و(كتب كتابًا فهو عنده فوق العرش)، إلى غير ذلك مما يطول ذكره .. فإذا امتلأ العامي والصبي من الإثبات، وكاد يأنس من الأوصاف بما يفهمه الحس، قيل له: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]، فمحى من قلبه ما نقشه الخيال، وتبْقى ألفاظ الإثبات متمكنة، ولهذا أقر الشرع على مثل هذا، فسمع ﷺ منشدًا يقول: (وفوق العرش رب العالمينا) فضحك، وقال له آخر: (أو يضحك ربنا؟)، فقال: (نعم)، وقال: (إنه على عرشه هكذا)، كل هذا ليقرر الإثبات في النفوس .. فأصلح ما نقول للعوام: (أمِرُّوا هذه الأشياء كما جاءت ولا تعرضوا لتأويلها)، وكل ذلك يُقصد به حفظ الإثبات، وهذا الذي قصده السلف" .. وقوله بنفس المصدر ص٢٨٥: "اعلم أن ذاته سبحانه لا تُشبه الذوات، وصفاته ليست كالصفات، وأفعاله لا تُقاس بأفعال الخلق" .. وقوله بنفس



كما له تقعيدات مهمة في أبواب الإيمان والتوحيد تدل على تمسكه بالسنة وإقراره بمنهج الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في إثبات صفات الله تعالى كما أنزلها الله من غير تحريف ولا تبديل.

ومن أجل ذا فلا يجوز بحال إخراجه من جماعة أهل السنة، وأن ما صدر عنه لا يعدو أن تكون بحقه زلة عالم، لا يُتَّبع عليها، ولا يُقتدى به فيها .. كما أنها لم تصدر عنه من واقع انتساب إلى مذهب بدعي أو فرقة ضالة، بل ابتلي بذلك بسبب تقليده لبعض العلماء كابن عقيل وغيره وسببه الغلو الذي كان منهم في الإثبات كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .. يضاف لذلك أن الخطأ من سمات البشر، والعصمة إنما هي للأنبياء؛ وسبحان من له الكمال وحده.



المصدر ص ١٥٩، ٦٥: "إن إثبات الإله بظواهر الآيات والسُّنن، ألزم للعوام من تحديثهم بالتنزيه، وإن كان التنزيه لازمًا"، "فينبغي أن يُوقف في إثباته على دليل وجوده، ثم يستدل على جواز بعثة رسله، ثم تُتَلقَّى أوصافه من كتبه ورسله، ولا يُزاد على ذلك، ولقد بحث خلق كثير عن صفات الله بآرائهم، فعاد وبالُ ذلك عليهم" .. وقوله ص ٢٣٢: "ما نهى السلف عن الخوض في الكلام إلا لأمر عظيم، وهو: أن الإنسان يريد أن ينظر ما لا يقوى عليه بصره، فربما تحير فخرج إلى الحجب، لأنا إذا نظرنا في ذات الخالق حار العقل وبهت الحس، لأنه – الإنسان – لا يعرف شيئًا لا بداية له، ولا يعلم إلا الجسم والجوهر والعرض، فإثبات ما يخرج عن ذلك لا يفهمه" .. وقوله ص ٣٠٧: "على العامي أن يؤمن بالأصول الخمسة: بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويقنع بما قال السلف: القرآن كلام الله غير مخلوق، والاستواء حق والكيف مجهول، وليُعلم أن رسول الله ﷺ لم يكلف الأعراب سوى مجَّرد الإيمان، ولم تتكلم الصحابة في الجواهر والأعراض، فمن مات على طريقهم مات مؤمنًا سليمًا من بدعةٍ، ومن تعَّرض لساحل البحر وهو لا يُحسن السباحة، فالظاهر غرقه"، والحق أن هذا إنما يكون للعامة وغيرهم، لاتفاقه مع الفطرة ولما عليه سلف الأمة من الإمرار بلا كيف، ولعل هذا سر تمني من راجعوا أنفسهم من المتكلمة أن يُتوفوا على دين العجائز والصبيان.



(٢٣) القرطبي وترجيح القول برجوعه عن تأويل الصفات بعد اضطرابه وتردده

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي المالكي المفسر .. ولد في قرطبة وعاش بها، ثم انتقل إلى مصر حيث استقر بِمُنْيَة بني خصيب بمحافظة المنيا، وبقي حتى تُوفِي بها وكانت وفاته ليلة الاثنين التاسع من شهر شوال سنة ٦٧١هـ .. أقبل القرطبي منذ صغره على العلوم الدينية والعربية إقبال المحبِّ لها، الشغوف بها؛ ففي قرطبة تعلم العربية والشعر إلى جانب تعلمه القرآن الكريم، وتلقى بها ثقافة واسعة في الفقه والنحو والقراءات وغيرها على جماعة من العلماء المشهورين، وكان يعيش آنذاك في كنف أبيه ورعايته، وبقي كذلك حتى وفاة والده.

كان القرطبي إلى جانب تلقيه العلم، ينقل الآجُرَّ لصنع الخزف في فترة شبابه، وقد كانت صناعة الخزف والفخَّار من الصناعات التقليدية التي انتشرت في قرطبة آنذاك .. وكانت حياته متواضعة، استقاها من أسرته المتوسطة مع ما لها من علوِّ الحَسَب والنسب، وقد أعلى هو ذِكرها بما قدَّم من آثار ومؤلفات.

عاش – رحمه الله – مأساة الأندلس، فقد بقي بقرطبة حتى سقوطها، وخرج منها نحو عام ٦٣٣هـ، ورحل إلى المشرق طلبًا للعلم من مصادره، فانتقل إلى مصر التي كانت محطًا لكثير من علماء المسلمين على اختلاف أقطارهم، فدرس على أيدي علمائها، واستقرَّ بها .. وكان من الزهد والورع بمكان، ومن ثَمَّ أثنى عليه المؤرخون لتحلِّيه بهذه الصفات الحميدة؛ قال ابن فرحون: "كان من عباد الله الصالحين، والعلماء العارفين الورعين، الزاهدين في الدنيا، المشغولين بما يعنيهم من أمور الآخرة"(١) ووصفه مترجموه بأن: "أوقاته معمورة ما بين توجُّه وعبادة وتصنيف"(٢) .. كما صنف – فيما يدل على ورعه وزهده – كتابي: (قمع الحرص بالزهد والقناعة) و(التذكرة في

---

(١) الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب ٢/ ٣٠٧.

(٢) الديباج ٢/ ٣٠٧ ونفح الطيب للمقري ٢/ ٢١٢ وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٦٥.



أحوال الموتى وأمور الآخرة). ومن مظاهر ذلك: ذَمُّه الغِنَى الذي يجعل صاحبه مزهوًّا به، بعيدًا عن تعهُّد الفقراء، ضعيفًا في التوكل على ربِّ الأرض والسماء(١).

نظرة عامة على ما تضمنه تفسير القرطبي (الجامع)، وكتابه (الأسنى):

يُعد تفسير (الجامع لأحكام القرآن الكريم) من أجلِّ مصنفات الإمام القرطبي، وهو وإن عُني فيه بالأحكام الفقهية المستنبطة من آي القرآن، إلا أنه في جانب الاعتقاد – وتحديدًا فيما يتعلق بآي الصفات – أتى في معظمه بما يقضي به مذهب متأخري الأشاعرة في تأويلها، وقد ساعده على هذا: أن لم يكن مصنِّفُه يميز الصحيح من الضعيف من الأحاديث، ولم يشأ – رحمه الله – أن يجعله على نهج ما فعله ابن جرير ت ٣١٠ وابن كثير ت ٧٧٤ مثلا في تفسيريهما، حيث كانا يعمدان إلى تفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسنة، ثم بالآثار الواردة عن الصحابة والتابعين وما يستنبط منها.

كما أن القرطبي في كتابه: (الأسنى) – وإبَّان عرضه لما ورد من أسماء الله الحسنى وصفاته العلى ص ٢٠١ وما بعدها – تكلم عن صفات (العَلي)، و(رفيع الدرجات) و(وذي المعارج) و(ذي العرش)، وأفاض في هذه الأخيرة، وراح – بعد أن نقل كلام متأخري الأشاعرة – يعضد من رأي السلف، وينقل له كلام أبي الحسن الأشعري في إثبات الاستواء ونفي أن يكون موجبًا للحوادث، أو يكون على معنى كون الجسم على الجسم بملاصقة ومجاورة، لكونه – سبحانه –

---

(١) ومما جادت به قريحته من غير ما ذكرنا: (جامع أحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وآي الفرقان) جمع فيه تفسير القرآن كاملًا، و(التذكار في أفضل الأذكار) و(الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) و(الأعلام بما في دين النصارى من المفاسد والأوهام، وإظهار محاسن دين الإسلام) و(المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس) و(اللمع اللؤلؤية في شرح العشرينات النبوية) و(شرح التقصي) و(التقريب لكتاب التمهيد) .. وقد ترجم له ابن العماد في الشذرات ٥/ ٣٣٥ والداودي في طبقات المفسرين ٢/ ٦٥ والسيوطي في طبقات المفسرين ص ٩٢ وابن فرحون في الديباج ٢/ ٣٠٨: ٣٠٩ والمقري في نفح الطيب ٢/ ٢١٠: ٢١٢ وحاجي خليفة في كشف الظنون ٣٨٣، ٣٩٠، ٥٣٤ والبغدادي في إيضاح المكنون ١/ ٨١، ٢/ ٢٤١ وفي هدية العارفين ٢/ ١٢٩ كما تُرجم له في الوافي بالوفيات ٢/ ١٢٢: ١٢٣ ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٣٩: ٢٤٠ وديوان الإسلام ٤/ ٢٨: ٢٩ والأعلام ٥/ ٣٢٢ وغاية النهاية ٢/ ٨ وفي (آراء القرطبي والمازري من خلال شرحيهما لصحيح مسلم) دكتوراه لعبد الله بن رميان الرميان.



تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا .. وأنه بهذا الذي استقر عليه أمر السلف: قال الطبري وابن أبي زيد وعبد الوهاب وجماعة من شيوخ الفقه والحديث .. وأيضًا ابن عبد البر، وبناء عليه، فإن "من تأول عليه – يعني: ابن عبد البر – وفهم من كلامه في كتاب (التمهيد) و(الاستذكار) أن الله مستقر على عرشه استقرار الجسم على الجسم، فقد أخطأ وتقوَّل عليه ما لم يقل وحسبه الله"أ.هـ.

أئمة العلم يقرون للقرطبي إثباته للعلو والفوقية والاستواء:

وعلى الرغم مما ذكرنا عن القرطبي في تفسيره (الجامع)، من أنه: كان في تأولاته لصفات الله تعالى محسوبًا على متأخري الأشاعرة .. إلا أن نفرًا من أهل العلم الثقات، نقلوا عنه – فيما يبدو ترجيحًا منه لما كان يدين الله به – إثباته لها وسيره على خطا سلف الأمة الصالح.

أ- فالحافظ الذهبي ت ٧٤٨ في كتابه (العلو) ص١٩٥ قد ذكر له في تفسير (ثم استوى على العرش .. الأعراف/ ٥٤) قوله: "هذه مسألة قد بينا فيها كلام العلماء في كتاب (الأسنى في شرح الأسماء الحسنى، وذكرنا فيها أربعة عشر قولًا" .. إلى أن قال: "وقد كان السلف الأوَل -رضي الله عنهم- لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والعامة بإثباتها لله كما نطق كتابه وأخبرت به رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وإنما جهلوا كيفية الاستواء، فإنه لا تعلم حقيقته كما قال مالك: الاستواء معلوم – يعني في اللغة – والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة".

ب- ثم جاء من بعد الحافظ الذهبي: الإمامُ ابن القيم ت ٧٥١ فذكر في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية) ص ١٠٣ أثناء نقولاته لأقوال المفسرين في إثبات صفة العلو والاستواء، قول أبي عبد الله القرطبي في الآية ذاتها: "(هذه مسالة الاستواء، وللعلماء فيها كلام)، وذكر قول المتكلمين الذين يقولون: (إذا وجب تنزيه الباري عن الحيز فمن ضرورة ذلك تنزيهه عن الجهة، فليس بجهة فوق عندهم، لما يلزم عن الحيز والمكان من الحركة والسكون والتغيير والحدوث)، قال: (هذا قول المتكلمين)، ثم قال: (وقد كان السلف الأول -رضي الله عنهم- لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك" .. إلى أن قال بعد أن نقل خبر الإمام مالك السالف الذكر: "هذا لفظه في تفسيره، وهو من فقهاء المالكية ومن علمائهم"أ.هـ



جـ- كما ذكر ابن القيم – رحمه الله – في نفس المصدر ص ١١٠، ١١١ وأثناء نقله لأقوال الشارحين لأسماء الله الحسنى، "قول القرطبي في شرحه، قال: (وقد كان الصدر الأول لا ينفون الجهة بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبر نبيه ﷺ، ولم ينكر أحد من السلف أنه استوى على العرش حقيقة، وخص العرش بذلك دون غيره لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تعلم حقيقته، كما قال مالك: الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عن الكيف بدعة، وكذلك قالت أم سلمة) .. ثم ذكر كلام أبي بكر الحضرمي في رسالته التي سماها بـ (الإيماء إلى مسالة الاستواء) وحكايته عن القاضي عبد الوهاب: (أنه استواء الذات على العرش)، وذكر أن ذلك قولُ القاضي أبي بكر بن الطيب الأشعري كبير الطائفة، وأن القاضي عبد الوهاب نقله عنه نصًا، وأنه قول الأشعري وابن فورك في بعض كتبه، وقول الخطابي وغيره من الفقهاء والمحَدثين، قال القرطبي: (وهو قول أبي عمر بن عبد البر والطلمنكي وغيرهما من الأندلسيين)، ثم قال بعد أن حكا أربعة عشر قولًا:

(وأظهر الأقوال ما تظاهرت عليه الآي والأخبار، وقال جميع الفضلاء الأخيار: إن الله على عرشه كما أخبر في كتابه وعلى لسان نبيه بلا كيف، بائن من جميع خلقه .. هذا مذهب السلف الصالح فيما نقل عنهم الثقات)" إ. هـ كلامه .. وكلامًا مثل هذا ذكره ابن القيم في الصواعق المرسلة ص ٣٨٥، ٣٨٦ .. وليس لأحد أن يجادل أو يزايد في كلام الحافظ الذهبي ولا شيخ الإسلام ابن القيم عن القرطبي – رحمهم الله – وأن عقيدته تميل إلى السلفية وإن لم يمحضها.

جدل عقيم يُنشؤه متعصبو أهل الكلام من الأشاعرة:

وقد أعظم قوم الفرية على الإمام القرطبي، فادعوا عليه مقولات آثمة مفادها: رفضه لمذهب السلف المتكئ على نصوص الآي والحديث وإجماع الأخيار، وأن نفيه – رحمه الله – للجهة تعني نفيه لعلوه تعالى واستوائه على عرشه.

أما الفرية الأولى: فقد تبناها صاحب كتاب (أقاويل الثقات) حيث قال في ص ١٣٢ ما نصه: "قال القرطبي: أظهر الأقوال – وإن كنت لا أقول به ولا أختاره – ما تظاهرت عليه الآي



والأخبار، والفضلاء الأخيار: أن الله سبحانه على عرشه كما أخبر في كتابه، بلا كيف، بائن من جميع خلقه، هذا جملة مذهب السلف الصالح" .. ولا ينقضي العجب من تعصب صاحب (الأقاويل)، في تبريره مقولة القرطبي "وإن كنت لا أقول به ولا أختاره"، بقوله: "ولعله خشي من تحريف الحسدة، فدفع وهمهم بذلك"أ.هـ .. وقد نقله عنه السفاريني في (لوامع الأنوار) ١/ ٢٠٦ واستدرك يقول: "وبهذا قال جماهير الحنابلة، لكن قالوا: (استوى على الوجه الذي يستحقه لذاته، مما لا يشاركه فيه المُحْدَث ولا يشابهه ولا يماثله، ولا يدل على إثبات كمية ولا صفة كيفية، بل على الوجه الذي يستحقه لنفسه)".

وأما الفرية الثانية: فقد جعلها صاحبها تحت عنوان: (ترشيد العقلاء إلى أشعرية القرطبي بجلاء)، وساق تحت هذا العنوان نص كلام القرطبي في تفسيره ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] الذي قال فيه: "مسألة الاستواء؛ وللعلماء فيها كلام وإجراء، وقد بينا أقوال العلماء فيها في (الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى) وذكرنا فيه هناك أربعة عشر قولًا، والأكثر من المتقدمين والمتأخرين أنه إذا وجب تنزيه الباري سبحانه عن الجهة والتحيز، فمن ضرورة ذلك ولواحقه اللازمة عليه عند عامة العلماء المتقدمين وقادتهم من المتأخرين تنزيهه تبارك وتعالى عن الجهة، فليس بجهة فوق عندهم؛ لأنه يلزم من ذلك عندهم متى اختص بجهة: أن يكون في مكان أو حيز، ويلزم على المكان والحيز: الحركة والسكون للمتحيز، والتغير والحدوث، هذا قول المتكلمين .. وقد كان السلف الأول – رضي الله عنهم – لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة .. وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تعلم حقيقته، قال مالك رحمه الله: (الاستواء معلوم – يعني في اللغة – والكيف مجهول والسؤال عن هذا بدعة)، وكذا قالت أم سلمة – رضي الله عنها – وهذا القدر كاف، ومن أراد زيادة عليه فليقف عليه في موضعه من كتب العلماء"أ.هـ من تفسيره ٣/ ٢٧٣٧ .. واستنبط هذا المعاند المتعصب من كون السلف:



- "(لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك.. بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله) .. عدم إثباتٍ أو نفيٍ، بل ذكرٌ للنص فقط" .. وراح يقول: "وهذا هو محض التفويض".

الرد على ما أثير حول معتقد القرطبي الموافق إلى حد كبير لما عليه السلف:

وما ورد – فيما سبق – من فرى، يَرد عليه:

١ -أن جملة الاعتراض التي ذكرها مرعي الكرمي صاحب (أقاويل الثقات) يكتنفها – قولًا واحدًا –: الكذب والتدليس من كل جانب .. فهي من ناحية ليست في النسخة المعتمدة والمحققة لكتاب الأسنى، ففي طبعة (مكتبة فياض) - على سبيل المثال - التي حققها (الشحات الطحان) وقدم لها الشيخ (مصطفى العدوي) .. قلّبتُ الكتاب من أوله إلى آخره فما وجدت لما قاله الكرمي من أثر يذكر .. ما يؤكد أنه كلام مختلق لم يقله القرطبي، ومن ثم فإنه من الخطأ بمكان أن ينسب إليه .. وعلى القول بافتراض ثبوته يكون من ضلالات نساخ أهل الكلام وتحريفاتهم.

٢- كما أنه من ناحية أخرى يخالف ما ذكره القرطبي نفسه من عبارات أيد فيها بقوة رأي السلف، وحسبنا دلالة على ذلك ما جاء في عباراته السالفة الذكر وما حملته تلك العبارات من تعظيم للسلف وترض عنهم، وسوقه – في تعضيد ما ذهبوا إليه – لكلام أم سلمة -رضي الله عنها- ومالك -رحمه الله-، وغيرهما .. وقوله في النهاية: "وهذا القدر كاف".

٣- أن استشهاد القرطبي بكلام مالك لم يكن إلا للشاهد، أي: ليقوي ما يقول به ويراه ويعتقده بنص إمامه الذي لم يخالفه في فروع الوضوء وإزالة النجاسة، فكيف يخالفه في أصول العقائد؟!.

٤ -أن التبرير لقالة القرطبي المدَّعَى عليه بها، بأن الإمام ابن القيم رحمه الله قد جعل كتابه: (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية) لحشد مقالات مختلف الطوائف بعد إقامة الحجة على الأشاعرة، وأنه أراد أن يقول لهم: (ها هو القرطبي الأشعري يعترف بأن هذا مذهب السلف – رغم أنه لا يقول به ولا يختاره – فيقيم بذلك الحجة عليهم من أقوال شيوخهم) ..



أقول: إن هذا تبرير بارد وحجة داحضة لا يقبلها منطق ولا عقل، وعبارة ابن القيم – على نحو ما رأينا – لم يذكر فيها أصلًا تأبي القرطبي لرأي السلف أو عدم اختياره له .. وأبرد منها وأدحض: ادعاء أنه قالها خشيةً "من تحريف الحسدة، فدفع وهمهم بذلك"، يعني: أنه وضع الجملة صيانة لكتابه من أن يتلاعب به الحساد، فأرضاهم القرطبي بذلك حتى يكفوا أيديهم عن تحريف كلمه عن مواضعه.

٥-أن العقل والمنطق لا يقبلان من إمام في قدر ومكانة القرطبي أن يَرُدَّ آي القرآن وأحاديث السنة وإجماع سلف الأمة، بهذه الفجاجة أيا ما كانت درجة الخلاف أو الاجتهاد .. كيف وفي ذلك ضلال وأي ضلال؟! وخروج عن المألوف من أئمة العلم وأي خروج؟!، بل وطعن في دين وإيمان القرطبي نفسه وأي طعن؟! وهل للقرطبي وأمثاله من بضاعة يُسوِّقونها، أو مستقى يصدرون عنه سوى القرآن والسنة والإجماع؟!.

٦-أن ما سبق من ادعاءات على القرطبي، لا يتفق – بحال من الأحوال – مع انتصاره لابن عبد البر ورده لما تُقُوِّل عليه من "أن الله تعالى مستقر على عرشه استقرار الجسم على الجسم" .. فقد أفاد القرطبي في رده أن من تقول عليه بهذا: "قد أخطأ وتقول عليه ما لم يقله".

وفي رد هذا بمزيد من البيان والتفصيل قال القرطبي – كما في الأسنى ص ٢٢١ – ما نصه: "وقال أبو الحسن – الأشعري – في آخر الفصل بعد كلامٍ كثير مع المعتزلة: (ومما يدل على أن الله فوق الأشياء، وأنه مستو على عرشه كما أخبر في كتابه عن نفسه: أن المسلمين يشيرون بالدعاء إلى السماء وإلى جهة العلو ولا يشيرون على جهة الأرض، وهذا إجماع منهم)، قلت – القرطبي –: (هذا كلام الشيخ أبي الحسن، وهو الذي نقله أبو عمر واحتج به غير واحد من العلماء .. وإنما حملني على ذكر هذا، أن كثيرًا من الأصوليين وجهلة المتفقهين يتأول على أبي عمر أنه حشوي قاعد ومجسم ظاهر .. وهذا كلام فيه تحامل لا يصدر مثله إلا عن تجاهل بما قالته قبله العلماء وسطرته في كتبها الأئمة الفضلاء، وإنما كان عليه أن يُبين ويُوضح ويُعلم"أ.هـ.



٧-أن المتأمل لأمر انتصار القرطبي لما عليه ابن عبد البر، يلحظ أنه لم يكن قاصرًا على الدفاع عما هو عليه، وإنما يعكس روح ومزاج القرطبي في الدفاع عما يؤمن هو به أيضًا وسائر علماء السنة من صحيح المعتقد، ذلك أن علة سرد وذكر القرطبي لأقوال أهل العلم في معنى الاستواء وعلى رأسهم الأشعري إمام المذهب، تكمن في: الدفاع عما تبناه علماء السنة من نحو ابن عبد البر والطلمنكي وغيرهم، وخشية أن يُعَدُّوا بإثباتهم (العلو) لله تعالى، من المجسمة .. ونص عبارته في الأسنى ص ٢٢٠:

"قال القاضي – أبو بكر بن الطيب – باب: فإن قال قائل: فأين هو؟؛ قيل له: الأين سؤال عن المكان، وليس هو – سبحانه – مما يحويه مكان ولا تحيط به أقطار، غير أنا نقول: (إنه على عرشه استوى لا على معنى: كون الجسم على الجسم بملاصقة ومجاورة، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا) .. قلت – القرطبي –: (وهذا قول أبي عمر ابن عبد البر وأبي عمر الطلمنكي وغيرهم من الأندلس، فمن تأول على أبي عمر بن عبد البر وفهم من كلامه في كتاب التمهيد والاستذكار أن الله تعالى مستقر على عرشه استقرار الجسم على الجسم، فقد أخطأ وتقول عليه ما لم يقله".

وقد مر بنا قول القرطبي – بعد سوقه لمذهب الأشعري في إثبات علوه تعالى واستوائه على عرشه –: "هذا كلام الشيخ أبي الحسن وهو الذي نقله أبو عمر واحتج به غير واحد من العلماء: أن الله فوق عرشه كما ذكرنا، وإنما حملني على ذكر هذا: أن كثيرًا من الأصوليين وجهلة المتفقهين يتأول على أبي عمر أنه حشوي قاعد ومجسم ظاهر".

فاتهام المتأولة لأهل السنة بالجسمية والحشوية، أمر معلوم ومتعارف عليه، ولو كان لِمَا ادُّعي على القرطبي من رفضٍ لما عليه أهل السنة، من صحة .. لما كان لدفاعه عن ابن عبد البر وغيره من علماء السلف المثبتين، معنى .. والأعجب أن يترك المخالِف مثل هذا ويأخذ من كلام القرطبي ما يعضد كلامه فيكون أشبه حالًا بمن اتخذ القرآن عضين وآمن ببعض الكتاب دون البعض.



٨- أن ما جاء في عبارة الكرمي، وكذا اتهام القرطبي بالتفويض وتبنيه لمذهب الخلف دون السلف، يتناقض مع ما يؤمن به القرطبي من قول مالك وأم سلمة من أن: (الاستواء معلوم) .. كما أنه يتنافى مع نقوله التي كثر تعضيده بها لما قاله السلف .. ونذكر من ذلك – من غير ما سبق ذكره من سوقه كلام الأشعري وما جاء في تفسيره لآية الأعراف – قوله في تفسير ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ﴾ [الشورى: ١١]: "وقد قال بعض العلماء المحققين: التوحيد إثبات ذات غير مشبهة للذوات ولا معطِّلة للصفات، وزاد الواسطي رحمه الله بيانًا، فقال: ليس كذاته ذات، ولا كاسمه اسم، ولا كفعله فعل، ولا كصفته صفة، إلا من جهة موافقة اللفظ" .. وهذا هو عين اعتقاد السلف.

٩-أنه لا دلالة لاعتماد نص الكرمي، سوى الحكم على الإمام الذهبي والإمام ابن القيم – فيما سبق أن ذكرناه لهما – بالتدليس والكذب والافتراء أن لم يذكرا تلك العبارة، وهذا حكم جائر لا يصدر عن جاهل أو طويلب علم يرتع في تراب ساحة العلم، فضلًا أن يصدر عن عالم يتمرغ في قصوره ومرابعه، وهو كذلك ما لم نسمع به في آبائنا ولا في علمائنا الأولين.

١٠-كما أنه لا دلالة لسوق الذهبي وابن القيم لكلام القرطبي في عداد كلام أهل السنة المثبتين، سوى: جعله واحدًا منهم يقول بقولهم، وترجيح أن يكون قد رجع – أو مال على الأقل – عما كان يقول به قبل، إلى صحيح ما هم عليه.

١١-أن تعجب الإمام العلامة السفاريني ت١١٨٨ هـ في كتابه (لوامع الأنوار البهية) وتعليقه على كلام القرطبي رحمة الله عليه بقوله ص ١/ ٢٠٦: "وفي قوله رحمه الله تعالى: (وإن كنت لا أقول به) غاية العجب، لأنه اعترف بتضافر الآيات القرآنية عليه ودلالة الأخبار النبوية إليه وتعويل السلف الصالح الأخيار عليه، فكيف يليق من مثله أن يقول: (وإن كنت لا أقول به ولا أختاره) مع الدلالات القرآنية والأحاديث النبوية، وكونه معتقد الرعيل الأول والحزب الذي عليه المعول" .. أقول: إن تعجب السفاريني على هذا النحو الذي ذكرنا، يصب في دائرة ما



نتكلم فيه من الدلالة على استنكار وعدم صحة ما نسب إلى القرطبي رحمه الله في هذه العبارة، أو التشكيك فيها على أقل تقدير.

١٢-كما يدل على عدم صحة تلك العبارة: كلام القرطبي ذاته الذي رجح من خلاله معنى الاستواء ووضع قاعدته، وذلك قوله في تفسير ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] ١/ ٢٩٩: "والقاعدة في هذه الآية ونحوها: منع الحركة والنقلة"، فالرجل هنا، وكذا في تبنيه لمذهب السلف في مسألة الجهة، لم ينكر العلو ولا الاستواء ولا حتى الجهة التي أراد بها أهل الكلام أن يعكروا بها عليه، كما أنه لم يتجاوز – في ميله – ما صدر عن الصحابة والتابعين[1] .. وإن كنا لا نعفيه من التقصير في التصريح بذلك والجزم به، ولا من تأويله ما أوله دون مستند من آية أو حديث أو أثر .. ولا أحد ينكر – مع كل ما سبق ذكره – أن للقرطبي تأويلات جعلته في مصاف متأخري الأشاعرة، لكن ما نريد إثباته هنا هو تبرئته مما اتهمه به البعض من تعصب للأشعرية، وأيضًا من استهانة بنصوص الوحي وعصف بإجماع الأمة وعدم القول بهذه المصادر ولا بمرجعيتها في كونه تعالى على عرشه، وعدم استبعاد أو إحالة أن يكون قد تراجع عما كان يقول به من تأويل أو تفويض أو رجحه على الأقل.



(١) وقد بدا ذلك واضحًا من خلال كل ما ذكرناه له، وبخاصة عن الجهة .. إذ – بالفعل – ليس في نصوص الوحي إثبات هذا اللفظ ولا نفيه .. "وقد عُلم أن ما ثَمّ موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق سبحانه وتعالى مباين للمخلوق، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته وليس في ذاته شيء من مخلوقاته، فيقال لمن نفى: أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلًا في المخلوقات، أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟، فلا ريب أن الله فوق العالم، وكذلك يقال لمن قال: (الله في جهة)، أتريد بذلك أن الله فوق العالم، أم تريد به أنه تعالى داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حق وإن أردت الثاني فهو باطل"[مختصر العلو ص ٧٠، ٧١ عن التدمرية ص ٢٢] .. وعليه فيقال لمن يدافع عن تأويل أو تفويض القرطبي فيما يخص (الجهة): إن ما رمتم بيانه من أن القرطبي لا يقول بالجهة حق، ولكن ليس في العبارة الموسومة ما ذهبتم إليه.





(٢٤) أوبة الإمام النووي (عن تأويل نصوص الصفات) .. وما أثير حولها من لغط

١- نبذة مختصرة عن الإمام النووي رحمه الله تعالى:

الإمام النووي، هو: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرِّيٍّ بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حِزام[1] النَّوَوِيُّ، نسبة إلى نَوَى، وهي قاعِدة الجولان من أرض حُوران من أعمال

(١) لُقب النووي: بمحيي الدين مع كراهيته له، تواضعًا .. وعن نسبته، قال: "زعم بعض أجدادي أن نسبه ينتهي إلى حزام والد (حكيم بن حزام) الصحابي" .. وإنما كني النووي بأبي زكريا مع أنَّه من العُلَماء العزَّاب، الذين آثَرُوا العلم على الزواج: لأنَّ ذلك من السُّنَّة، وهو أن يكنى المسلم ولو لم يتزوَّج، أو لم يولد له، أو حتى لو كان صغيرًا، وقد قالت السيدة عَائِشَةُ – رضِي الله عنها – للنبيِّ ﷺ: يا رسول الله، كلُّ نسائك لها كنية غيري، فقال لها رسول الله ﷺ: (اكتَنِي أنت أم عبد الله)، فكان يُقال لها: أم عبد الله، حتى ماتت ولم تلد قطُّ [أخرَجَه أحمد في مسنده وصحَّحه الألباني] .. وفي صحيحي البخاري ومسلم عن أنس ﷺ قال: كان النبي ﷺ أحسن الناس خُلقًا، وكان لي أخٌ يُقال له: أبو عمير – قال: أحسبه فطيمًا – وكان إذا جاء قال: (يا أبا عُمَير، ما فعل النُّغَير؟)، لطائر كان يلعب به يشبه العصفور لكن منقاره أحمر؛ يُداعِبه ﷺ .. هذا وقد تَرجم للإمام النووي: ابن قاضي شهبة في (طبقات النحاة واللغويين) ٥٢٩ وابن هداية في (أسماء الرجال الناقلين عن الشافعي أو المنسوبين إليه) ٨٦: ٨٧ وطبقات الشافعية ٨٦: ٨٧ واليافعي في (مرآة الجنان) ٢/ ١٨٢: ١٨٣ وابن العماد في (الشذرات) ٥/ ٣٥٤: ٣٥٦ والنعيمي في (الدارس في تاريخ المدارس) ١/ ٢٤: ٢٥ وطاش كبري في (مفتاح السعادة) ١/ ٣٩٨، ٢/ ١٧ وحاجي خليفة في (كشف الظنون) صفحات ٥٩، ٣٤٠، ٤٦٥، ٥٥٧، ٩٢٩، ١٨٧٣ وغيرها والبغدادي في (إيضاح المكنون) ١/ ٢٥٢، ٢/ ١٥٢، ١٩٩، ٤٢٥ و(هدية العارفين) ٢/ ٥٢٤: ٥٢٥ وعمر كحالة في (معجم المؤلفين) ١٣/ ٢٠٢: ٢٠٣ والإسنوي في (طبقات الشافعية) ٢/ ١٧٠: ١٧١ وموسى الأنصاري في (التذكرة) ٢/ ٥١: ٥٣ وابن عبد الهادي في (التراجم) ٢/ ١٠٦: ١٠٧ والطيبي في (أسماء الرجال) ١٠٠: ١٠١ والذهبي في (تذكرة الحفاظ) ٤/ ١٤٧٠: ١٤٧٤ و(العبر) ٥/ ٣١٢: ٣١٣ والسبكي في (طبقاته) ٨/ ٣٩٥: ٤٠٠ وابن الفرضي في (تاريخ العلماء والرواة) ٢/ ١٩٠: ١٩١ والمقريزي في (السلوك) ١/ ٦٤٨ وابن تغري بردي في (النجوم الزاهرة) ٧/ ٢٧٨: ٢٧٩ وابن كثير في (البداية والنهاية) ١٣/ ٢٧٨: ٢٧٩، كما ترجم له ابن العطار في (تحفة الطالبين



دمشق، فهو الدمشقي أيضًا، خصوصًا وأنه قد أقام بدمشق نحوًا من ثمانٍ وعشرين سنة، فهو النَّوَوِيُّ مولدًا، والدمشقيُّ إقامةً، والشافعي مذهبًا، والحزامي قبيلة، والسني مُعتَقَدًا.

نشأ النووي تحت كنف والده وكان مستور الحال، عمل مدة وهو صغير في دكان أبيه، وكان الأطفال يُكْرِهونه على اللعب معهم، وهو يهرب منهم ويبكي ويقرأ القرآن الكريم، فرآه واحدٌ من صالحي زمانه يُدعى: (الشيخ ياسين بن يوسف[١]) وهو على هذه الحالة، فقال للذي يعلِّمه القرآن – بعد أن أوصاه به –: (هذا الصبي يُرجَى أن يكون أعلم أهلِ زمانه وأزهدهم، وينتفع الناس به)، فقال له المعلِّم: أمُنَجِّم أنت؟! فقال: (لا؛ وإنما أنطقني الله بذلك)، فذُكَر ذلك لوالده، فحَرِصَ عليه إلى أنْ ختَم القرآن الكريم وقد ناهَز الاحتلام .. ثم قَدِمَ به أبوه إلى دمشق، وكانت آنذاك مَحطَّ العلماء وطلبة العلم .. وعن صبره ومجاهدته نفسه في طلب العلم ينقل عنه ابن العطار قوله: "لما كان عمري تسع عشرة سنة، قدم بي والدي إلى دمشق .. فسَكَنت المدرسة الرَّواحِيَّة[٢]، وبقيت نحو سنتين لا أضع جنبي بالأرض، وكان قُوتي فيها جِرَاية المدرسة .. وحفظت التنبيه في نحو أربعة أشهر ونصف، وحفظت ربع العبادات من المهذب[٣] في باقي السنة"[٤].

لم يكن النووي يضيع وقتًا في ليلٍ ولا في نهار، وكان كثيرَ العِبادة من الصلاة والصوم والذِّكر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإفادة والتعليم والتأليف، قرأ الفقه والحديث وأصولهما والنحو وأصول الدين، كما ولي مشيخة دار الحديث .. وصَفَه كلُّ مَن رآه بأنَّه زاهد في الدنيا، مُقبِل على الآخرة، كثير التحرِّي والتواري عن الناس، وكان يصوم الدهر، ولا يجمع بين

في ترجمة النووي) والسخاوي في (المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي) و(مناقب الإمام النووي) والسيوطي في (المنهاج السَّوِي في ترجمة النووي).

(١) المراكشي، المقرئ الحجّام، حج أكثر من عشرين مرة، وبلغ الثمانين وتوفي سنة ٦٨٧.

(٢) مدرسة مكانها شرقي مسجد ابن عروة الذي هو لصيق الجامع الأموي من ناحية بابه الشرقي.

(٣) التنبيه والمهذب في الفقه الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي ت ٤٧٦.

(٤) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي لابن العطار ص ٢٤، ٢٥.



إدامين، وكان لا يأكل من فاكهة دمشق؛ لأنها كثيرة الأوقاف لِمَن هو تحت الحَجْر شرعًا .. وكان يَقبل من الفقير ويردُّ الغني، يقول الحق ولا يخشى في الله لومة لائم، ويُحكى عنه في ذلك أنه لَمَّا جاء المرسوم السلطاني على خلاف حكم الشرع ذهَب الناس إليه يشكون، فأرسَل رسالةً إلى السلطان ابتدَأها ببيان حقِّ الراعي والرعية، ثم حثَّه على الالتِزام بالشريعة، ونهاه عن هذا الفعل، فغَضِب السلطان وأمَر المسئولين أن يعزلوا هذا الشيخ ويمنعوه راتبه، فتلطَّفوا له قائلين له: إنَّه لا يَتعاطَى راتبًا، وليس له منصب.

والنووي من العلماء الذين آثَرُوا العلم والعبادة على الزواج، لا رغبة عنه ورهبنة منه، وإنما هو مسلك شخصي اتخذه وأمثاله حين "رَجَح لديهم خير العلم على خير الزواج، فقدَّموا مطلوبًا على مطلوب، ولم يَدْعوا أحدًا من الناس إلى الاقتِداء بهم في هذا المسلك، ولا قالوا للناس: التبتُّل للعلم أفضَل من الزواج، ولا ما نحن عليه أفضل ممَّا أنتم عليه"[1]

كان النووي إمامًا في علومٍ كثيرة، أعلاها الحديثُ الشريف والفقه والتفسير، والعِبادة والوَرع، والرِّجال واللغة، وهو صاحِب الكلمات النُّورانية الأخَّاذة والقلم السيَّال؛ فهو إمامُ سنَّة، وقامِع بدعة، فكم من آلاف المسلمين تعلَّموا السُّنة منه عبْر العصور، ومعلومٌ أنَّ نشر السنة معناه: هدم لباطل وإبطال لبدعة .. كما كان رحمه الله – رأسًا في الأدب الجم مع العُلَماء والمخالِفين، حتى إنَّ إخلاصه وصدْق نيَّته قد ظهر من خِلال سِيرته العَطِرة، ومن استِفادة كافَّة العُلَماء – فضلًا عن طلبة العلم – على تعدُّد مشاربهم من مؤلَّفاته؛ فكتبه: (رياض الصالحين)، و(التبيان)، و(المجموع) وغيرها، تُقرَأ في المعاهد العلميَّة وتُنثَر دُرَرُها بين العُلَماء وطلَبَة العلم والعامَّة في كلِّ حين، وإنه لَيَجْدُرُ بنا أن نقول في حقِّه: إنَّه ما جاء بعدَه من عالمٍ ولا متعلِّم إلا وللإمام النَّوَوِيِّ – رحمه الله تعالى – في عنقه منَّة، نحسبه كذلك ولا نزكِّي على الله أحدًا.

---

(١) (صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل) ص٢٨٥، وينظر (العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج) ص١٩ المقدمة، وكلاهما للشيخ عبد الفتاح أبي غُدَّة.



على أن هذه المؤلفات التي خلفها وسارت بها الركبان، والتي يعجز الواحد منا عن استيعابها جميعًا فكيف بتأليفها؟!، قد وفَّقه الله – تعالى – في تصنيفها وعمره لم يَتجاوَز الخامسة والأربعين سنة؛ إذ إنَّ ميلاده كان سنة (٦٣١ هـ)، ووفاته كانت سنة (٦٧٦ هـ)، وهذا فضل الله يُؤتِيه من يشاء[١].

٢- مرجع اضطراب المترجمين للنووي في كونه من السلف أو الخلف:

اضطرب المترجمون للإمام النووي – قديمًا وحديثًا – في عقيدته في الصفات، فبعضهم نعتها بأنها (سلفيه)، ونعتها آخرون بأنها (أشعرية تأويلية)، ونعتها فريق ثالث بأنها (تفويضية) .. ففي كتابه (تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام) يقول الحافظ الذهبي إبان ترجمته له: "إن مذهبه في الصفات السمعية: السكوت وإمرارها كما جاءت، وربما تأول قليلًا في (شرح مسلم)"، وقد نقله السَّخاوي عنه في (ترجمة الإمام النووي) ص ٣٦، وتعقبه بقوله: "كذا قال، والتأويل كثير في كلامه"، وكان السَّخاوي قد نقل عن بعض مترجميه وصفه بأنه أشعري، فقال بنفس الصفحة: "وصرح اليافعي والتاج السُّبكي – رحمهما الله – أنه أشعري" .. ونص عبارة الأخير في (طبقات الشافعية الكبرى) ٨/ ٣٩٥: إنه "شيخ الإسلام، أستاذ المتأخرين وحجة الله على

---

(١) ومن أبرز ما جادت به قريحة النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، والإشارات في بيان الأسماء المبهمات، ورياض الصالحين، والأذكار، وكتاب الأربعين، والتيسير في مختصر الإرشاد في علوم الحديث .. وأيضًا: التحرير في شرح ألفاظ التنبيه للشيرازي، والعمدة في صحيح التنبيه، والإيضاح في المناسك، والإيجاز في المناسك، وبستان العارفين في التصوف، والتبيان في آداب حملة القرآن، ومختصره وقد جعله في ذيل رسالته: (جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات)، ومنهاج الطالبين، وإرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، والمنثورات، ومسألة الغنيمة، وكتاب القيام، وكتاب الفتاوى، والروضة في مختصر شرح الرافعي .. ومما ابتدأه ولم يتمه: قطعة في شرح التنبيه، وقطعة في شرح البخاري، وقطعة في شرح سنن أبي داود، وقطعة في الإسناد على حديث الأعمال بالنيات، وقطعة في الأحكام، وقطعة كبيرة في التهذيب للأسماء واللغات، وقطعة مسودة في طبقات الفقهاء، وقطعة في التحقيق في الفقه إلى باب صلاة المسافر، ومسودات كثيرة.



اللاحقين، والداعي إلى سبيل السالفين"، قال: "وله الزهد والقناعة، ومتابعة السالفين من أهل السنة والجماعة"(١).

وحال الإمام النووي بالفعل – وكما هو متضح من كتاباته – كان على نحو ما فاه به المترجمون هنا .. لكن كلامهم فضلًا عن أنه يفتقر إلى الدقة، فإنه ما كان ينبغي أن يؤخذ بمنأى عن سائر أحواله، أو يُفصَل عن باقي ما نُقل عنه .. وأكتفي في هذا الصدد بما قاله الذهبي نفسه، الذي نقل عنه وتعصب له وتأثر به أيما تأثر: السبكي وغيره.

يقول الحافظ الذهبي في كتابه العلو ص ١٦١: "وكتاب (الإبانة) من أشهر تصانيف أبي الحسن الأشعري، شهره الحافظ ابن عساكر واعتمد عليه، ونسخه بخطه الإمام محيي الدين النووي" .. وبنحو ذلك ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى ٣/ ٢٢٤ ونص عبارته: "ولما اجتمعنا في دمشق وأحضرتْ كتب أبي الحسن الأشعري – مثل (المقالات) و(الإبانة) – وأئمة أصحابه كالقاضي أبي بكر وابن فورك والبيهقي وغيرهم، وأحضِر كتاب الإبانة – وما ذكر ابن عساكر في كتاب (كذب المفترى فيما نسب إلى الأشعري) – **وقد نقله بخطه أبو زكريا النووي**، وقال فيه: فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، قيل له: قولنا: (التمسك بكتاب الله وسنة رسوله وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون وبما كان يقول به أحمد بن حنبل نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون، ولما خالف قوله مجانبون، لأنه الإمام الفاضل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال وأوضح به المنهاج وقمع به بدع المبتدعين وزيغ الزائغين وشك الشاكين".

وقد أتى ذلك الاعتراف من الحافظ الذهبي وشيخ الإسلام بعد أن ساقا جزءً كبيرًا مما نسخه النووي من إبانة الأشعري، وفيه: "فإن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟، قيل له: نقول:

(١) ينظر: الردود والتعقيبات على ما وقع للإمام النووي في شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات، للشيخ: مشهور بن حسن آل سلمان.



إن الله مستو على عرشه كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ۝٥﴾ [طه: ٥]، وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [النساء: ١٥٨] .. ورأينا المسلمين جميعًا يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء، لأن الله مستو على العرش الذي هو فوق السماوات .. وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: إن معنى استوى: (استولى وملك وقهر)، وأنه تعالى في كل مكان، وجحدوا أن يكون على عرشه كما قال أهل الحق" .. ومما جاء في إبانة الأشعري وساقاه، قوله: "وأن له – سبحانه – وجهًا كما قال: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأن له يدين كما قال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له عينين بلا كيف كما قال: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]" .. إلى آخر ما ذكراه عن الأشعري رحمه الله تعالى.

والتساؤل الذي يفرض نفسه الآن: هل يُعقل أن يخالف الإمامُ النووي أبا الحسن الأشعري إمامَ المذهب في صحيح معتقده الذي رجع إليه واستقر عليه أمره؟! .. وهل يسوغ له أن ينقض ما خطه بيده من صحيح معتقد سلف الأمة وعلى رأسهم إمام السنة أحمد بن حنبل؟! .. وهل يمكن أن يُظن بالنووي ظن السَّوء، فيُقدِّم في توحيد الله في أسمائه وصفاته، مقولة الخلف على مقولة أهل الحق والسنة والجماعة المستمدة من نصوص الوحي؟! .. وأما كانت أمانة العلم تقتضي من السبكي – رحمه الله – ومن تأثر به، أن ينقل ما ذكرناه مؤخرًا عن الحافظ الذهبي، تمامًا على النحو الذي دعاه – وكذا غيره – لأن ينقل عنه ما نَقل من أشعريته؟!.

أسئلة كلها تعكس مدى تعصب الإمام السبكي ومن تأثر به، لا لشيء إلا لرغبتهم الجارفة في أن ينتصروا لرأيهم القاضي بتأويل الصفات أو تفويض معانيها، والذي هو في الأصل مخالف لما كان عليه النبي ﷺ، وصحابته الكرام عليهم الرضوان، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

٣- الدلائل تشير إلى أن النووي مر – في معالجاته لقضية توحيد الصفات – بمراحل عدة:

كان أولها: مرحلة التصنيف والنقل: وهذا يفيده بوضوح:

أ- ما ذكره الإسنوي في كتاب (المهمات) ١/ ٩٩، من أن "الشيخ محيي الدين النووي لما تأهل للنظر والتحصيل، رأى من المسارعة إلى الخيرات أن جعَل ما يحصله ويقف عليه: تصنيفًا



ينتفع به الناظر فيه، فجعل تصنيفه تحصيلًا، وتحصيله تصنيفًا، ومَن هذا حاله لا يستحضر غالبًا – من غير المشهور – إلا الموضع الذي يعمل فيه، وهو غرض صحيح وقصد جميل، ولولا ذلك لم يتيسَّر له من التصانيف ما تيسر .. وأما الرافعي فإنه سلك الطريقة الغالبة فلم يتصدر للتأليف إلا بعد كمال انتهائه، وهكذا حال ابن الرفعة" رحمة الله عليهم أجمعين.

وأرى أن الطريقة هذه التي اتبعها النووي وبخاصة في أمور الاعتقاد، هي من الخطأ بمكان، وقد أدت بالنووي – على نحو ما نرى –: إلى عدم تحريه الصواب، ووقوعه في خطيئة تأويل الصفات أو تفويض معانيها وشيوع ذلك عنه في سائر كتبه، وإلى افتتان أهل العلم وتشبث وتعصب كلٍّ من يعتمد طريق الخلف بما كان عليه، وإلى احتجاجهم على صحة ما يدينون الله به برأيه لاسيما وأنه محسوب على أهل السنة، وإلى صعوبة الوصول والاستدلال على صحة معتقد أهل السنة وما استقر عليه أمر النووي نفسه .. وما أكثر ما يعانيه أهل الحق – على مدار الأحقاب المتطاولة – من ذيوع كتبه التي خالف فيها صحيح المعتقد، وما يعانونه من كثرة طباعتها وسهولة تناولها ورواج ما تضمنتها، وما أكثر ما يعانونه كذلك من عدم تنبه الكافة إلى ما رجع – وغيره من أئمة الخلف – إليه، وإقناعهم به .. وأكثر من كل ذلك معاناة: صرف الكافة عن إذاعة ونشر وطبع خطأ ما كان عليه النووي آنفًا، وعدم الاعتقاد – من ثم – والتسليم بما آب إليه لاحقًا، وما الإمام السبكي – على ما سيتضح – إلا نموذج صارخ لهذا الذي نشير إليه هنا.

ب- شهادة جل من ترجم للإمام النووي من أنه في شرحه لصحيح الإمام مسلم، كان يسهب – إبان تناوله لمسائل توحيد الصفات – في ذكر أقوال السلف والخَلَف ولا يُرَجِّح أيًا منها، وكذلك كان يفعل في سائر كتبه وفتاويه المتناثرة؛ وأن ذلك – كما أوضح بعض أهل التحقيق – إنما كان يرجع إلى عدة أمور، أبرزها:

أنَّ شرحه كان مُنصَبًّا على فقه الحديث خاصَّة .. وأنه كان ينقل من شرحي الإمامين الجليلين القاضي عِيَاض[١] والإمام المازَرِي[٢] على (صحيح مسلم)، فكان الكثير من أقواله – رحمه الله – نقلًا لا ابتداءً، وكان هو فيها ناقلًا وليس بقائل، وأنه لم يتفرَّغ ولم يتطرق من خلالها لتحقيق المسائل العقدية، فظن أهل الكلام أنه بصنيعه هذا أضحى واحدًا منهم وموافقًا لهم، بينا الأمر لا يعدو ما ذكرتُ.

ثم تمثلت ثانية هذه المراحل في مسايرته لما هو الغالب في عصره مع مزيد بحث وإمعان وميل لما صح في عقيدة توحيد الصفات:

وتشهد كتب التراجم أن عقيدة الأشاعرة كانت هي الغالبة في عصر النووي ولها السلطان والانتشار الواسع، بحيث يكون من خالفها في خطر .. ولا يبعد أن يكون النووي قد استشعر هذا الخطر إذا هو استعلن بما يخالف ما شاع في عصره ولم يتبع سبيل الحكمة في نشر الحق فيما يعتقده .. أو خشي أن يكون هو سببًا في شق الصف وإحداث فرقة أو فتنة بين أبناء قومه .. كما لا يبعد أن يكون قد تأثر بشيوخه ولاسيما أن أكثر الذين درس عليهم النووي كانوا على غير منهج السلف في العقيدة، وإنما كانوا أشاعرة تبعًا لحالة العصر، وأن الأمر كان يحتاج منه حينذاك وإبان انشغاله بتصنيف كتبه، إلى مزيد تحرٍ ودراسة.

---

(١) هو الإمام العلامة القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي، ثم السبتي المالكي ت٥٤٤ .. له تواليف كثيرة ماتعة، منها: كتاب (الشفا في شرف المصطفى – ﷺ)، وله كتاب (مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار)، وله (الإكمال في شرح صحيح مسلم)، أكمل به كتاب: (المُعْلِم بفوائد شرح صحيح مسلم)؛ للإمام المازَرِيِّ، وهو – عياض – أحد أبرز علماء المالكية، ومن أبرز تلاميذ الإمام المازَرِيِّ.

(٢) ومازَر: بليدة من جزيرة صقلية بفتح الزاي وقد تكسر – كما في (سير أعلام النبلاء) للإمام الذهبي ٢٠/ ١٠٥ – والإمام المازَرِيُّ هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي، أحد أبرز أئمَّة المالكية، ومن تلاميذه: القاضي عِياض المالكي، وللإمام المازَرِيِّ: (إيضاح المحصول في الأصول)، ت سنة ٥٣٦هـ.



وجاءت بعدُ مرحلة الاهتداء والاطمئنان لما كان عليه سلف الأمة والانتصار له: ذلك أن الإمام النَّوَوِيّ في آخر عمره، صنَّف – فيما يبدو منه استظهار ما كان يميل إليه واستدراك ما فاته في الانتصار لما كان عليه سلف الأمة – رسالة صغيرة في إثبات كلام الله[1]، كان قد سطرها قبل وفاته بما يقرب من أربعة أشهر، حيث انتهى من تصنيفها في الخميس الثالث من شهر ربيع الآخر سنة ٦٧٦ بينا كانت وفاته في الرابع والعشرين من رجب من نفس السنة، وقد ردَّ بها على الأشاعرة ومَن مشى في رِكابهم، أو تعلَّق بفلكهم أو لَفَّ لَفَّهم، وهي رسالةٌ موسومة بـ (جزء فيه ذكر اعتِقاد السلف في الحروف والأصوات) .. وقد تضمنت هذه الرسالة:

أ- ذمَّ الأشاعرة صراحة، بل وفيها استغرب النووي – رحمه الله – من مذهبهم ومن قولهم في الصفات، فقال في ص ٥١ ما نصه: "والعجب أن كتب الأشاعرة مشحونة بأن كلام الله منزَّل على نبيه ومكتوب في المصاحف ومتلوٌ بالألسنة على الحقيقة، ثم يقولون: المنزَّل هو العبارة والمكتوب غير الكتابة والمتلو غير التلاوة، ويشرعون في مناقضات وتعقبات باردة ركيكة، ويكفي في دحض هذا المعتقد كونُهم لا يستطيعون على التصريح به، بل هم فيه على نحو من المراء!".

ولّما ذكر الإمام النووي شُبهَهم التي استدلوا بها على قولهم .. كانت إحداها: (أن إثبات الحرف والصوت لله مخالف لبديهية العقل ومستحيل في نفسه)، فكان جواب الإمام النووي في ص ٥٧ قاطعًا بـ "أن مجموع ما ذكرنا من الآيات والأخبار والإجماع، صريح في مدعانا ونص له عليه وفيه، ودعوى المجاز مردودة إذ هو خلاف الأصل، ثم كيف يُظن بالصحابة -رضي الله عنهم – وهم أصحاب العربية وأهل اللغة – تواطئهم على استعمال المجاز في صور لا تعدُّ ولا تحصى؟!"، يعني: من غير قرينة.

---

(١) قامت دار الأنصار بمصر بطبعها للمرة الأولى، ثم أعادت دار ابن عباس بمصر أيضًا طبعها ١٤٢٩، وهي تلخيص لكتاب فخر الدين أبي العباس أحمد بن الحسن بن عثمان الأرموي الشافعي، الذي هو بعنوان: (غاية المرام في مسألة الكلام)، وجعل النووي هذا التلخيص في القسم الأول من رسالته تلك، بينا جعل القسم الثاني منها في بعض ما تضمنه كتابه (التبيان في آداب حملة القرآن).



وبعد أن رد عليهم أقوالهم قال – رحمه الله – في ص ٦٦: "ولعمري!، لقد اندفع بهذا التقرير كثيرٌ من كلام الأشاعرة وتلبيساتهم عند العارف بمعاني الكلام ودقائقه، بقي على هذا أن يقال: قد نقل عن الإمام مالك –رحمه الله – أنه قال: (ليس من السنة أن يجادل عنها، إنما السنة أن يخبر بها، فإن قُبِل منك وإلا فاسكت)".

ب- **تصريحه بقول السلف رضوان الله عليهم في صفات الرب جل في علاه:** كالاستواء والصوت واللفظ في كلامه عز وجل، وأن القرآن كلام الله، تلفظ به بصوت مسموع إلى جبريل عليه السلام، وغير ذلك من الصفات .. وكان مما قاله ص ٦٦، ٦٧ ومن غير ما سبق: "قد روي عن ابن عباس –رضي الله عنهما– أنه قال: (من أخذ دينه بالقياس: ذهب دهره في الإلباس، مائلًا عن المنهاج طاعنًا في الاعوجاج)[(١)]، ثم قال ابن عباس: (نعرف ربنا بما عرَّفنا به نفسه، ونصفه بما وصف به نفسه، لا يُدرك بالحواس ولا يقاس بالناس، قريب من الأشياء غير ملاصق، بعيد منها غير مفارق، تَحققٌ بلا تمثيل، وتَوحُّدٌ بلا تعطيل)".

وبعد أن ساق أدلته من الكتاب والسنة، نقل عن أئمة أهل العلم الكثير من عباراتهم، فنقل في ص ٧٦ عن الإمام أحمد قوله: "(لعن الله المشبهة و المعطلة)، فقيل له: من المشبه؟، فقال: (الذين يقولون: يد كيدي وبصر كبصري)، ونقل عنه أنه قال: (من شبه الله بخلقه فهو كافر بالله العظيم)، وروي عنه أنه قال: (مذهبنا بين مذهبين وهدي بين ضلالتين، إثبات الأسماء والصفات، مع نفي التشبيه والأدوات، لا نغالي في الصفات فنجعلها أجسامًا فنشبه الله بخلقه – تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا – ولا نقصر فنمحوا عنه ما أثبته لنفسه، بل نقول كما سمعنا ونشهد بما علمنا)" .. ثم علق يقول: "فالتشبيه زيغ وضلال، والتعطيل كفر وإبطال، والوقوف مع السلامة أسلم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم".

وكان مما رواه – بنفس الصفحة – عن أئمة الهدى: قول "يونس بن عبد الأعلى المصري عن الشافعي، أنه قال: (نثبت هذه الصفات التي جاء بها القرآن ونثبت الصفات التي جاءت بها

(١) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢/ ١٨.



السنة، وننفي التشبيه كما نفى ذلك عن نفسه فقال عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فنحن نصف ولا نشبه، ونثبت ولا نجسم، ونعرِف ولا نكيف، مذهبنا بين باطلين وهدى بين ضلالتين وسنة بين بدعتين، وقد تفرد الله بحقائق صفاته ومعانيها عن العالم، فنحن بها مؤمنون وبحقائقها موقنون وبمعرفة كيفيتها جاهلون)".

ثم راح يذكر كلامًا واضحًا بينًا في إثبات مذهب السلف، ناصرًا لهم ومؤيدًا لأقوالهم، وسمى فصله الأخير الذي عقده في هذا ص٨٠: (فصلٌ في أحاديث تؤكد القول بهذا المعتقد، وتؤيده على هذا التنزيه الذي عليه أئمة الإسلام، حشرنا الله على معتقدهم وأماتنا على محبة السلف الصالحين والأئمة المهديين رضي الله عنهم أجمعين)، وكان مما قاله بنفس الصفحة وما تلاها: "فانظروا إلى ما كان عليه الأئمة المهديون، والفَرق بينهم وبين غيرهم من المتعصبين من أهل زماننا على موافقة أغراضهم ومخالفتهم لهم، لكونهم انعطفوا على حب الدنيا وزخارفها، والتحبب إلى رؤساء أعصارهم: حملُهم على هذه الأمور المستبشعة، فباعوا المقطوع بالمظنون، ولقد أحسن الشاعر حيث يقول:

عجبت لمبتاع الضلالة بالهدى ... ومن يشتري دنياه بالدين أعجب

ونحن من ديننا: التمسك بكتاب الله عز وجل وسنة نبينا ﷺ وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث المشهورين، ونؤمن بجميع أحاديث الصفات – لا نزيد على ذلك شيئًا ولا ننقص منه شيئًا، كحديث قصة الدجال وقوله فيه: (وإن ربكم ليس بأعور)[1]، وكحديث النزول إلى سماء الدنيا[2]، وكحديث الاستواء على العرش[3]، وأن القلوب بين أصبعين من

(١) رواه البخاري (٣٠٥٧، ٣٤٣٩) ومسلم (١٦٩).

(٢) رواه البخاري (١١٤٥) ومسلم (٧٥٨).

(٣) رواه البخاري (٣١٩٤، ٧٤٠٤) ومسلم (٢٧٥١).



أصابعه[١]، وأنه يضع السماوات على إصبع والأرضين على إصبع[٢] .. وما أشبه هذه الأحاديث جميعها – كما جاءت بها الرواية من غير كشف عن تأويلها، وأن نُمِرَّها كما جاءت.

ونقول: إن الله يجيء يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وأن الله يقرب من عباده كيف شاء لقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] .. وأشباه ذلك من آيات الصفات، ولا نتأولها ولا نكشف عنها، بل نكف عن ذلك كما كف عنه السلف الصالح، ونؤمن بأن الله على عرشه كما أخبر في كتابه العزيز ولا نقول هو في كل مكان، بل هو في السماء وعلمه في كل مكان لا يخلو منه مكان، كما قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وكما قال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وكما جاء في حديث الإسراء إلى السماء السابعة: (ثم دنا من ربه)، وكما جاء في حديث سوداء أريدت أن تُعتق، فقال لها النبي ﷺ: (أين ربك؟)، فقالت في السماء، فقال: (أعتقها فإنها مؤمنة)[٣]، وأمثال ذلك كثير في الكتاب والسنة، نؤمن بذلك ولا نجحد شيئًا من ذلك، وقد روت الثقات عن مالك بن أنس أن سائلًا سأله عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فقال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)[٤]".

وطفق – عليه من الله سحائب الرحمة والرضوان – يكرر ويطلب من ربه المغفرة وقبول التوبة على ما فاته من صحيح الدين والاعتقاد، قائلًا: "يا إله السماوات والأرضين ويا خالق الخلق أجمعين، أنت المطلع على البواطن وأنت الرقيب على كل خافق وساكن، أسألك أن تغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلًا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم" ..

(١) رواه مسلم (٢٦٥٤).

(٢) رواه البخاري (٤٨١١، ٧٥٠٧) ومسلم (١٦٢، ٢٧٨٦).

(٣) رواه مسلم (٥٣٧).

(٤) صحيح رواه البيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٦، ٨٦٧) والدارمي في الرد على الجهمية (١٠٤) واللالكائي في شرح أصول السنة (٦٤٤) وغيرهم.



ثم قال: "فهذا: آخر ما أردنا ذكره من هذا المختصر من معتقد مصنفه، مما ذكره في كتابه كتاب (غاية المرام في مسألة الكلام)، للشيخ أبي العباس أحمد بن الحسن الأرموي الشافعي، وهو الذي عليه الجمهور من السلف والخلف"أ.هـ

لقد أفاض الإمام النووي في الثناء على معتقد سلف الأمة، وأفاد وأجاد في الرد على الذين لا يثبتون اللفظ والكلام لله عز وجل، وجاء اختصاره في عبارة سهلة سلسة، وذكر لهم عشرين وجهًا يستترون بها، ذكر أقوالهم ثم نقضها عليهم وفضح عوارهم وكشف زيفهم بعشرين حجة هي أفصح بيانًا وأقوى برهانًا، مثبتًا بذلك صفة الكلام على طريقة السلف الصالح، ومثبتًا كذلك كل ما أثبته تعالى لنفسه وأثبته له رسوله الكريم ﷺ، من غير تأويل ولا تفويض لمعانيها، خاتمًا بذلك حياته، متراجعًا من خلاله عما كان عليه من قبل.

٤ – النزعة السلفية لدى النووي ومناوئته للأشاعرة، ومخالفته – منذ أن عرف حقيقة الأمر – لما هم عليه:

ويرشح القول بسلفيَّة الإمام النووي العَقَدِيَّة والتي كان يميل إليها ويفصح عنها كلما لاحت له فرصة، أمور عدة:

أولها: الطريقة التي اتبعها في رسالته السالفة الذكر، فهي على صغرها مشابهة تمامًا لطريقة السلف وأسلوبهم في سرد أدلة القرآن أولًا، ثم الأحاديث الصحاح، ثم أقوال السلف الذين استشهد بأقوالهم كثيرًا وروى عباراتهم مرارًا، دون أن يشير أدنى إشارة إلى من دونهم من الخلف، اللهم إلا في معرِض الرد عليهم.

ثانيها: اعتداده وحفاوته بكلام أئمة السلف في الرسالة ذاتها، ومن ذلك قوله في ص ٣٥ – ومن غير ما سبق، وبعد أن نقل أقوال الإمام أحمد وابن مندة والقاضي محمد الهاشمي من أصحاب الإمام أحمد، والبخاري وابن القطان وابن المبارك وابن راهويه –: إنه "لا سبيل إلى الخروج عما اعتقدوه، فهم القدوة للإسلام والأنجم في الظلام".



ثالثها: قوله بالإثبات في غير الرسالة السالفة الذكر، فقد جاء في ترجمته للخطابي من تهذيبه على طبقات الفقهاء الشافعية ١/ ٤٦٩: ٤٧٠ ما نصه: "وصرح الخطابي بأنه سبحانه في السماء، وقال: (زعم بعضهم أن معنى الاستواء: الاستيلاء، ونزع فيه ببيت مجهول، لم يقله من يصح الاحتجاج بقوله)(١)"، وسكوته عن ذلك إقرار به.

رابعها: تصريحه وإقراره بمذهب السلف في غير مسألة توحيد الصفات، فقد قال بقول أهل السنة دون متأخري الأشاعرة في مسمى الإيمان ومسائل القدر، وذلك في رسالته السالفة الذكر عن الحرف والصوت في كلام الله تعالى ص ٨١، وكذا في أماكن متفرقة من شرحه على صحيح مسلم، وغيرهما.

خامسها: أنه في الأربعين النووية وعند تناوله للحديث الواحد والأربعين، يذكر أن من مروياته: كتاب (الحجة على تاركي سلوك طريق المحجة) لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي، و"هو كتاب – على ما يقول ابن رجب – يتضمن أصول الدين على قواعد أهل الحديث والسنة"(٢).

سادسها: ما سبق أن ذكرته قبلُ، عن الحافظ الذهبي من كتاب (العلو) – بحق الإمام النووي – وانتصاره وشيخ الإسلام له.

سابعها: تحذير الإمام النووي من ميل أبي حامد الغزالي – قبل تراجعه بالطبع – إلى التخييل والتأويل والتجهيل في قضايا الصفات والاعتقاد، وتأثره في ذلك بطريقة الفلاسفة، وأنه حين فعل ذلك أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية .. وقد نبه لهذا شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٤/ ٦٦ قائلًا: "وقد حُكي عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يُوجد تصديق ذلك في كتبه، ورد عليه أبو عبد الله المازَرِي في كتاب أفرده" إلى أن قال: "ورد عليه الشيخ أبو البيان والشيخ أبو عمرو بن الصلاح، وحذّر من كلامه في ذلك هو وأبو زكريا النووي

---

(١) يعني به ما نسب إلى الأخطل النصراني: استوى بشر على العراق * من غير سيف ودم مهراق.

(٢) ينظر جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي ص ٤٨٩.





وغيرهما" .. فكون النووي يحذر من كلام أبي حامد الغزالي في مسألة الصفات والاعتقاد على سبيل الإجمال، فإن هذا يؤكد تأييده لما كان عليه أهل السنة والجماعة، وأقصى ما يقال: إنه وافق أهل البدع أو وافق الأشاعرة والخلف في بعض المسائل عن اجتهاد منه وتأول.

ثامنها: أن الإمام النووي خالف الأشاعرة مخالفة صريحة في مسألة أول واجب على المكلف، ونصر فيها مذهب السلف فقال في المجموع شرح المهذب ١/ ٢٤، ٢٥: "وأما أصل واجب الإسلام وما يتعلق بالعقائد، فيكفي فيه التصديق بكل ما جاء به رسول الله ﷺ"، يعني: تصديق العوام للنبي ﷺ على سبيل الإجمال دون التفصيل.

فأوضح أن أول ما يلزم المسلم: أن يصدق بكل ما جاء به النبي ﷺ تصديقًا "جازمًا سليمًا من كل شك، ولا يتعين على من حصل له هذا، تعلم أدلة المتكلمين"، ثم قال: "هذا هو الصحيح الذي أطبق عليه السلف والفقهاء والمحققون من المتكلمين من أصحابنا وغيرهم، فإن النبي ﷺ لم يطالب أحدًا بشيء سوى ما ذكرناه، وكذلك الخلفاء الراشدون ومن سواهم من الصحابة فمن بعدهم من الصدر الأول، بل الصواب للعوام وجماهير المتفقهين والفقهاء: الكف عن الخوض في دقائق الكلام، مخافة اختلالٍ قد يتطرق إلى عقائدهم يصعب عليهم إخراجه .. وقد بالغ إمامنا الشافعي – رحمه الله تعالى – في تحريم الاشتغال بعلم الكلام أشد مبالغة، وأطنب في تحريمه، وتغليظ العقوبة لمتعاطيه، وتقبيح فعله، وتعظيم الإثم فيه، فقال: (لأن يلقى اللهَ العبدُ بكل ذنب ما خلا الشرك، خير من أن يلقاه بشيء من الكلام)، وألفاظه بهذا المعنى كثيرة مشهورة، وقد صنف الغزالي في آخر أمره كتابه المشهور الذي أسماه: (إلجام العوام عن علم الكلام)".

وهذا كله كلام لا يمكن وصفه بغير الانتصار لما عليه سلف الأمة الصالح والوقوف على آخر ما استقر عليه أمر الإمام الغزالي وعلى آخر ما صنفه، ولنا بعده أن نقول: (**إن الإمام النووي قد رجع فعلًا عن قول الأشاعرة والمتكلمة**، وأن قوله الأخير في معتقد توحيد الصفات الذي سجله في رسالته عن إثبات الحرف والصوت في كلام الله، هو الحجة .. وأن هذا، هو معتقده الذي أفصح عنه قبل أن يُتوفي – رحمه الله – بأشهر قليلة جدًا، فعليه التعويل .. إذ رأي الإنسان



ومعتقده هو دائمًا ما يختم به حياته ويستقر عليه أمره، وعادة ما يأتي منه بعد فحص وتحقيق وتدقيق .. وعليه فكل كلام منه يُحمل على فكر ومنهج متأخري الأشاعرة أو يُظن أنه انتصار له، يعد ظلمًا بيِّنًا لهذا الرجل، ومن المؤكد أنه قد تبرأ منه في حياته أو قبيل مماته، وصلنا ذلك عنه صراحة أم لم يصلنا، ولا عذر بعد ذاك لمن قال به، إذ يكفينا منه ما جاء في رسالته السالفة الذكر في الحروف والأصوات .. وهذا ما نَدِين الله تعالى به للنووي إمام السنة، ودون ما تحيز أو تعصب[١].

٥- لا معنى لاضطراب المترجمين للنووي أو رميه بالأشعرية، بعد معرفة حقيقة وآخر ما استقر عليه أمره:

وابتناء على ما سبق، فإنه لا معنى لاضطراب المترجمين للإمام النووي، سوى أنه – وقبل تصنيفه رسالته الموسومة بـ (جزء فيه ذكر اعتِقاد السلف في الحروف والأصوات) – قد راج عليه في أول أمره، أمر تأويل الصفات وتفويض معانيها، تمامًا كما راج على كثيرين غيره من أئمة العلم، وأنه قد أشكل عليه نسبة التفويض إلى السلف وأنهم كانوا يقولون به في معاني الصفات جراء قولهم بـ (إمرارها كما هي) الذي لم يُفهم مرادهم منه أو فُهم بطريق الخطأ[٢]، تمامًا كما أشكل عليهم، فترجّح لديه – على نحو ما ترجح لديهم – هذا الفهم، ثم ما كان منه إلا أن رجع عن كل ذلك.

آية ذلك قوله في المجموع ١/ ٢٥– وهو من أعظم وأجل كتب الإمام النووي في الفقه كما أنه أصل في مراجع كتب الفقه في المذهب الشافعي –: "اختلفوا في آيات الصفات وأخبارها، هل يُخاض فيها بالتأويل أم لا؟، فقال قائلون: تُتأول على ما يليق بالله عز وجل، وهذا أشهر المذهبين للمتكلمين .. وقال آخرون: لا تُتأول، بل يُمسَك عن الكلام في معناها، ويُوْكل علمها إلى الله

---

(١) وللشيخ مشهور بن حسن كتاب أسماه: (الردود والتعقيبات على ما وقع للإمام النووي في شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات وغيرها من المسائل المهمات) سرد فيه من الأدلة على سلفية النووي بما به تقام الحجة، فليراجعه من أراد المزيد.

(٢) وينظر في تفاصيل ذلك كتابنا: (موقف السلف من تفويض الصفات) ص ١٢٣ وما بعدها.



تعالى" .. فإن قوله: (ويوكل علمها) خطأ، إذ الذي يوكل علمه إلى الله تعالى هو: (كيفيتها) وهو ما ارتآه السلف، أما قوله: (يوكل علمها) فهذا هو تفويض المعنى الذي قال به الخلف وأتباعهم عندما لا يجدون مسوغًا للتأويل[١] .. فبضميمة ما قاله هنا مع ما قاله في رسالته عن: (اعتقاد السلف في الحروف والأصوات) التي أقرها قبيل وفاته، يتأكد رجوعه عما قاله قبلُ في أمر تأويل الصفات وتفويض معانيها.

وفي معني ما ذكرنا يقول الشيخ الألباني رحمه الله: "مثل النووي وابن حجر العسقلاني وأمثالهم، من الظلم أن يقال عنهم: إنهم من أهل البدع، أنا أعرف أنهما من (الأشاعرة)، لكنهما ما قصدوا مخالفة الكتاب والسنَّة، وإنما وهِموا وظنُّوا أنما ورثوه من العقيدة الأشعرية، شيئان اثنان:

أ) أن الإمام الأشعري يقول ذلك، وهو لا يقول ذلك إلاَّ قديمًا؛ لأنه رجع عنه.

ب) توهموه صوابًا، وليس بصواب"[٢].

وقد أثبتنا فيما مضى أنه بما فعل، قد أزال هذا الوهم .. وعليه فإنه لا يسعنا والحال كذلك، إلا أن نقول – حتى على افتراض أنه قال بما قال به متأخرو الأشاعرة – : إن قوله في تأويل الصفات أو تفويض معناها فيما مضى، بدعة .. لكن هو غير مبتدع، لأنه في الحقيقة كان متأولًا، والمتأول إذا أخطأ مع اجتهاده فله أجر، فكيف نصفه بأنه مبتدع وننفِّر الناس منه والقول غير

---

(١) وقد سبق أن رددنا على تلك الشبهة وذلك إبان حديثنا عن تراجع إمام الحرمين فليراجع، وليراجع معه ما ارتآه والده الإمام الجويني فإنه من الأهمية بمكان .. ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، كان يشخص هذه الحالة ويقول: "وقل طائفة من المتأخرين إلا وقع في كلامهم نوع غلط؛ لكثرة ما وقع من شبه أهل البدع، ولهذا يوجد في كثير من المصنفات في أصول الفقه وأصول الدين والزهد والتفسير والحديث من يذكر في الأصل العظيم عدة أقوال، والأصل فيها أنها قول واحد، فتجد الواحد منهم وهو إمام كبير فحْلٌ يذكر في هذا الأصل العظيم الذي لا ينبغي أن يُذكر فيه إلا كلام واحد، عدة أقوال، ومع هذه الأقوال الكثيرة لا يذكر القول الصحيح، لعدم علمه به، لا لكراهيته لِما عليه الرسول ﷺ".

(٢) انتهى من (شريط رقم ٦٦٦) وهو بعنوان: (من هو الكافر ومن هو المبتدع)



القائل، فقد يقول الإنسان الخطأ ولا يُخَطأ .. والأدلة على ذلك متضافرة، نذكر منها على سبيل المثال: قصة الرجل الذي فقد راحلته حتى أيس منها، واضطجع تحت شجرة ينتظر الموت، فإذا بالناقة على رأسه، فأخذ بها وقال من شدة الفرح: (اللهم أنت عبدي وأنا ربك)(١)، فإن هذه الكلمة: كلمة كفر، لكن هو لم يكفر، وقال النبي ﷺ عنه: (أَخطَأَ مِن شِدَّةِ الفَرَح) .. وهذا الذي كان مسرفًا على نفسه وقال لأهله: (إذا أنا مت فأحرقوني وذرُّوني في اليمِّ، فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا من العالمين)، ظنًا منه أنه بذلك ينجو من عذاب الله، وهذا شك في قدرة الله عزّ وجل، والشك في قدرة الله كفر، ولكن هذا الرجل لم يكفر، ذلك أنه لما جمعه الله عزّ وجل وسأله لماذا صنعت هذا؟ وقال: (مخافتك) وفي رواية أخرى: (من خشيتك)، غفر الله له(٢).

وصفوة القول: أن الإمام النووي انطلق فيما صار إليه في الأسماء والصفات من وجوه مختلفة في فهم النص، وقد أدى ذلك به إلى القول بالتفويض أو التأويل، وخاصة في الصفات الخبرية والفعلية كالعلو وإثبات الإصبع وكالنزول والفرح والغضب والضحك والإتيان والمجيء ونحو هذا .. ووجود تأويلاته تلك إلى الآن وبخاصة في شرحه لمسلم، دليل دامغ على دحض ما افتراه تاج التاج السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى) ٢/ ١٩ على أهل السنة، وعلى قوله بحقهم: "وقد وصل حال بعض المجسمة في زماننا، إلى أن كَتَب شرح صحيح مسلم للشيخ محيى الدين النووي، وحذف من كلام النووي ما تكلم به على أحاديث الصفات، فإن النووي أشعري العقيدة فلم تَحمِل قوى هذا الكاتب أن يكتب الكتاب على الوضع الذي صنفه مصنفه، وهذا عندي من كبائر الذنوب فإنه تحريف للشريعة وفتح باب لا يؤمن معه بكتب الناس وما في أيديهم من المصنفات، فقبح الله فاعله وأخزاه، وقد كان في غنية عن كتابة هذا الشرح وكان الشرح

---

(١) رواه مسلم (٢٧٥٩).

(٢) رواه البخاري (٣٤٨١) ومسلم (٦٨٤٨) وينظر في شرحه إضافة لما ذكر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ١١٢ والتمهيد لابن عبد البر ١٨/ ٤٢ ومجموع الفتاوى١/ ١١٣، ١١/ ٤٠٧، ١٢/ ٤٩٢ وما بعدها.



في غنية عنه" .. وخلص السبكي – ويا لعجب ما خلص إليه!! – إلى أن هذا، من الأدلة على أشعرية النووي رحمه الله وعفا عنه!!، وإلى أن تأويل الصفات وتحريفها ليس من كبائر الذنوب!!.

وكان من الممكن أن يعد كلام السبكي صحيحًا لو لم ترد تأويلات النووي في كتبه وعلى النحو الذي دبَّجه، أمَا وقد وردت على هذا النحو فلا مجال ولا محل لانتقاد السبكي ولا لمآخذه على أهل السنة واتهامهم بالباطل والزور من القول .. لكن الذي يُنتقد ويعاب على السبكي نفسه، وعلى الوجه الذي انتقد وعاب به غيره، وبنفس الدرجة والقدر والحمية التي لديه – لكن بالحق –: هو أنه لم يفصح إبان ترجمته للنووي عن رسالته في (إثبات الحرف والصوت في كلام الله تعالى)، والتي أقرها النووي في نهايات حياته وذكر فيها اعتقاده الأخير .. وهذا بنظري قمة الإجحاف من العلامة تاج الدين السبكي، بل وأعلى درجات انعدام الأمانة العلمية، وبخاصة أن رأي الإنسان – على ما هو متعالم وكما نبهنا على ذلك مرارًا – هو آخر ما استقر عليه أمره.

وعليه فليس ما فاه به السبكي من الإنصاف، وإنما القول المنصف بحق النووي إن يُخرَّج على ما ذكرنا، وأن يلتمس له العذر أن انشغل في بداية أمره بعلم الحديث ونأى بنفسه عن الخوض أو التعمق في علم الكلام، بل إن هذا بحد ذاته – أعني عكوفه وانشغاله بعلوم الحديث والنأي عن علم الكلام – جعله مؤهلًا لأن يوافق أهل السنة والجماعة فيما بعد؛ لكون من يشتغل بعلم الحديث عادة ما يسير على نهج أهل السنة والجماعة.

٦- لا يعني التماس العذر للمجتهد أو تبرئته .. اتباعه فيما أخطأ فيه عند معرفة الصواب:

ولا أحسن في التماس الأعذار – على خطأ ما كان الإمام النووي يدين اللهَ به – من شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فقد كان مما قاله بهذا الصدد في مجموع الفتاوى ٣٢/ ٢٣٩: "ليس لأحدٍ أن يتبع زلات العلماء، كما ليس له أن يتكلم في أهل العلم والإيمان إلا بما هم له أهل، فإن الله تعالى عفا للمؤمنين عما أخطئوا، كما قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال الله: (قد فعلت) .. وأمرنا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا ولا نتبع من دونه أولياء، وأمرنا أن لا نطيع مخلوقًا في معصية الخالق، ونستغفر لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان،



فنقول: ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠] .. وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الأمور، ونعظم أمره تعالى بالطاعة لله ورسوله ﷺ، ونرعى حقوق المسلمين لاسيما أهل العلم منهم كما أمر الله ورسوله، ومن عدل عن هذه الطريق فقد عدل عن اتباع الحجة إلى اتباع الهوى في التقليد، وآذى المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا، فهو من الظالمين، ومن عظم حرمات الله وأحسن إلى عباد الله، كان من أولياء الله المتقين".

وقال أيضًا في المجموع ١٠/ ٣٧١، ٣٧٢: "ما ثبت قبحه من البدع وغير البدع من المنهي عنه في الكتاب والسنة، أو المخالف للكتاب والسنة: إذا صدر عن شخص من الأشخاص؛ فقد يكون على وجه يعذر فيه؛ إما لاجتهاد أو تقليد يعذر فيه، وإما لعدم قدرته .. فإن نصوص الوعيد التي في الكتاب والسنة ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك، لا يستلزم ثبوت موجَبها في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، لا فرق في ذلك بين الأصول والفروع؛ هذا في عذاب الآخرة .. فأما أحكام الدنيا، فكذلك أيضًا؛ فإن جهاد الكفار يجب أن يكون مسبوقا بدعوتهم؛ إذ لا عذاب إلا على من بلغته الرسالة، وكذلك عقوبة الفساق لا تثبت إلا بعد قيام الحجة».

ومما قاله في المجموع كذلك ٦/ ٦١: "إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم، فاغتُفرت لعدم بلوغ الحجة له، فلا يُغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتُفِر للأول، فلهذا يُبدَّع من بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك .. فهذا أصل عظيم، فتدبره فإنه نافع" .. وفيه ٣/ ١٧٩ – بعد أن ذكر الفرقة الناجية واعتقادها، ودلل على نجاتها –: "وليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكًا، فإن المنازع قد يكون مجتهدًا مخطئًا يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة".

وأوضح – رحمه الله – أنه ربما يكون العالم من المتأولين ومن أهل الاجتهاد، ومن ذوي فضل وصلاح وحرص على اتباع الشريعة واقتفاء آثار الرسول ﷺ، ولكنه أخطأ في فهم النصوص وغلط في اجتهاده ووهم فيما ذهب إليه من تأويل .. وبيَّن أن هذا الصنف مأجور



ومعذور، ولكن لا يجوز اتباعه في غلطه، فقال في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم) ص ٢٦٧ – وبنحوه في مجموع الفتاوى ٤/ ١٩٥ –: "فمن نَدب إلى شيء يُتقرب به إلى الله، أو أوجبه بقوله أو بفعله حتى من غير أن يشرعه، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، ومن اتبعه في ذلك فقد اتخذه شريكًا لله، شرع له من الدين ما لم يأذن به الله، نعم: قد يكون متأوِّلًا في هذا الشرع، فيُغفر له لأجل تأويله إذا كان مجتهدًا الاجتهاد الذي يعفي معه عن المخطئ، ويثاب أيضًا على اجتهاده، لكن لا يجوز اتباعه في ذلك، كما لا يجوز اتباع سائر من قال قولًا أو عمل عملًا قد علم الصواب في خلافه، وإن كان القائل أو الفاعل مأجورًا أو معذورًا".

هذا ما استخرجه شيخ الإسلام باستقراء النصوص الشرعية والأحوال السلفية، وقد خلص منه إلى القول: "فإذا رأيت إمامًا قد غلَّظ على قائل مقالته أو كفره، فلا يعتبر هذا حكمًا عامًا في كل من قالها، إلا إذا حصل فيه الشرط الذي يستحق به التغليظ عليه، والتكفير له" .. كذا بما يعني أنه عندما يقرِّر أهل العلم قبول هذا العذر من هذا الإمام أو ذاك، بسبب اجتهاد وتأولٍ، فلا يلزم من هذا القبول: الإقرار بالخطأ والمخالفة، أو الرضا بهما، بل يجب بيان الصواب .. فالقول بحصول الأجر وعدم نيله الوزر بسبب الاجتهاد وبذل الوسع والتماس العذر له بعد ذلك شيء؛ وإنكار الخطأ والتحذير منه شيء أخر[1].

على أن ما قيل بحق الإمام النووي، يقال مثله بحق الحافظ ابن حجر[2] وكذا من كان على شاكلتهما من المحسوبين على أهل السنة، فمثل هؤلاء العلماء لا يمكن أن نقدح فيهم، وإن كنا لا

(١) مفاد من كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في شرحه للحديث الثامن والعشرين من الأربعين النووية، وينظر معه: (الدلائل الوفية في تحقيق عقيدة الإمام النووي أسلفية أم أشعرية) و(الردود والتعقيبات على ما وقع للإمام النووي في شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات وغيرها من المسائل المهمات) وكلاهما لمشهور بن حسن آل سلمان، ومقال ورد على الشبكة العنكبوتية لأخ فاضل يدعى: محمد جميل حمامي.

(٢) وبخاصة مع نحو قوله في فتح الباري ٨/ ٤١٣ – عن إثبات الإصبع له سبحانه، وبعد أن ساق بعض أقوال بعض المتأولة –: "والأولى في هذه الأشياء: الكف عن التأويل مع اعتقاد التنزيه" .. وقوله في ١٣/ ٤١٨ بعد أن نقل إجماع من جاءوا بعد القرون الفاضلة – وعلى رأسهم ابن عبد البر – على الإثبات دون التأويل



نقبل خطأهم .. وقد جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ٣/ ١٧٨ – ونحوه في ٣/ ١٦٣ – ما نصه: "موقفنا من أبي بكر الباقلاني والبيهقي وأبي الفرج بن الجوزي وأبي زكريا النووي وابن حجر، وأمثالهم ممن تأول بعض صفات الله تعالى أو فوَّضوا في أصل معناها: أنهم في نظرنا من كبار علماء المسلمين الذين نفع الله الأمة بعلمهم، فرحمهم الله رحمة واسعة وجزاهم عنا خير الجزاء، وأنهم من أهل السنة فيما وافقوا فيه الصحابة -رضي الله عنهم- وأئمة السلف في القرون الثلاثة التي شهد لها النبي ﷺ بالخير، وأنهم أخطئوا فيما تأولوه من نصوص الصفات وخالفوا فيه سلف الأمة وأئمة السنة رحمهم الله، سواء تأولوا الصفات الذاتية وصفات الأفعال، أم بعض ذلك .. وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم"أ.هـ.

(٢٥) صحيح ما قاله الشوكاني .. يجبُّ خطأه

الإمام الشوكاني هو: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن محمد بن صلاح بن علي بن عبد الله، الشوكاني الخولاني ثم الصنعاني .. ولد بهجرة شوكان من بلاد خولان على بعد مسيرة يوم من صنعاء .. وكان من كبار علماء اليمن وأحد أبرز علماء أهل السنة والجماعة وفقهائها بعد رحلة شاقة دان فيها للمذهب الزيدي، عُرف بحدة الذكاء وتوقد الذهن والورع والتقوى والكرم والزهد في عطايا ومجالس الحكام، واشتهر بسعة التبحر في العلوم على اختلاف أجناسها وأنواعها، وكان طليق اللسان، فصيح البيان، رصين العبارة واستحق بورعه وسعة علمه وتنوع مُصنفاته أن يطلق عليه لقب: (الفقيه المجتهد) و(مفتي الأئمة) و(القاضي الأكبر) و(سلطان العلماء) .. كانت أسرته عريقة في النسب والمكانة الاجتماعية والعلم والقضاء، فهي تصل إلى جد القبائل اليمنية القحطانية همدان بن مالك بن زيد، وكانت لها مكانه سياسية مرموقة في عهد الزيديين لمناصرتهم لهم في حروبهم ضد الأتراك.

والتفويض: "وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث، وهم فقهاء الأمصار كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة، فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة".



أما هو فقد نشأ وتربى في حجر والده العالم وقرأ عليه شرح الأزهار وشرح الناظري لمختصر العصيفري في الفرائض، كما حفظ القرآن في سن مبكرة وجوَّده على مشايخ القراءات في صنعاء، وحفظ المتون والمختصرات في مختلف العلوم، وفرغ نفسه لطلب العلم وجد واجتهد في طلب علوم الفقه والكلام والمنطق والطبيعة والمناظرة وتاريخ الأمم والحضارات، وتعمق في علوم اللغة العربية والآداب، وكانت دروسه في اليوم والليلة نحو ثلاثة عشر درسًا .. بلغ مرتبة من التفوق المبكر جعلته يُدرِّس وهو في أثناء طلبه للعلم، ويفتي وهو في العشرين من عمره، ثم يتولى بعد ذلك القضاء العام وهو في السادسة و الثلاثين من عمره، ووجد في قضائه فرصة متاحة له لنشر مذهبه في الاجتهاد ونبْذِ التقليد والدعوةِ إلى طريق السلف الصالح، وظل متوليا منصب القضاء حتى توفي بصنعاء عام ١٢٥٠هـ.

عاصر – رحمه الله – المذاهب والفرق والطوائف الدينية المختلفة، كالرافضة والزيدية والصوفية والمعتزلة وغيرهم، ورأى ما فيهم من التعصب والجمود والانحراف العقدي والسلوكي المتناقض لتعاليم الإسلام، كما رأى ما وقع فيه الناس حوله من الفساد والشرور والبدع والشركيات، ورأى قعود العلماء والحكام عن أداء واجباتهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ورأى الظلم الاجتماعي الذي ساد المجتمع اليمني عمومًا وقد تبدّت له مظاهره في سلوكيات القضاة والعمال والحكام، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في ظهوره وقيامه بالإصلاح.

تبنى الشوكاني المذهب الزيدي الذي كان أقرب المذاهب لمذهب أهل السنة والقائم على: الاجتهاد الفقهي فيما يجدُّ من مشكلات شرعية واجتماعية، والانفتاح على الرصيد المعرفي للمدارس الإسلامية الأخرى[1] .. جاء في تفسير (فتح القدير) في ترجمة الشيخ: أنه – رحمه الله –

(١) وأغلب الظن أنه لم يلبث أن تخلى عن التقليد والتمذهب، وأصبح لا يتقيد بفرقة من الفرق أو مذهب من المذاهب، بل اعتمد اعتمادًا مباشرًا على الكتاب والسنة، وأصبح من المجتهدين في البحث عن الحكم الشرعي والرأي العقائدي من خلال الأدلة والبراهين، لا من طريق التقليد والتلقين، وكانت دعوته إلى الاجتهاد ونبذ التقليد والرجوع بالتشريع إلى طريق السلف تمثل امتدادا لأدوار من سبقه من المجددين والمصلحين، كالإمام



"تفقه على مذهب الإمام زيد وبرع فيه، وألف وأفتى حتى صار قدوة فيه .. وطلب الحديث وفاق فيه أهل زمانه حتى خلع ربقة التقليد وتحلى بمنصب الاجتهاد فألف كتاب (السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار) وفيه تكلم على عيون من المسائل وصحيح ما هو مقيد بالدلائل وزيف ما لم يكن عليه دليل، وقد أدى ذلك إلى قيام أهل عصره عليه .. فجعل كلامه في شرح الأزهار الذي هو في فقه آل البيت المختار موجها إليهم في التنفير عن التقليد المذموم، وإيقاظهم إلى النظر في الدليل، لأنه كان يرى تحريم التقليد، وألف في ذلك رسالة سماها: (القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد)"(١).

مالك و أبي حنيفة و أحمد بن حنبل وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وكابن الوزير والمقبلي والأمير الصنعاني ونظائرهم .. وقد تعرض في سبيل الدعوة لأذى كثير من المتعصبين والمقلدين في عصره.

(١) ومن مصنفاته من غير ما ذكرنا: (نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار في الحديث الشريف) و(أدب الطلب ومنتهى الأرب) و(تحفة الذاكرين شرح عدة الحصن الحصين) و(إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات): يرد به على موسى بن ميمون الأندلسي اليهودي و(البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع) و(إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول) و(التحف في مذاهب السلف) .. وقد تَرجم له صديق خان في التاج المكلل ٣٠٥: ٣١٧ وزبارة في نيل الوطر ٢/ ٢٩٧: ٣٠٢ والكتاني في الرسالة المستطرفة ١١٤ وفهرس الفهارس ٢/ ٤٠٨: ٤١٢ والبغدادي في هدية العارفين ٢/ ٣٦٥ والصعيدي في المجددون في الإسلام ٤٧٢: ٤٧٥ والغزي في معجم المؤلفين ١١/ ٥٣: ٥٤ وسركيس في معجم المطبوعات ١١٦٠: ١١٦١ والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة٣/ ٢٢٨٩ومصفى المقال لآغابزرك ٤٤١ واكتفاء القنوع ٤٩٦ وفهرس دار الكتب المصرية ٨/ ٣٤ و د. محمد بن حسن الغماري في كتابه: (الإمام الشوكاني مفسرًا) ص ١٨٠: ٢٠٦ والشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي في كتابه (المفسرون بين التأويل والإثبات) ٢/ ٢٢٣: ٢٣٧ و.د عبد الرحمن بن محمد العيزري في كتابه (مصنفات الإمام الشوكاني وموارده) دار ابن حزم ط١٤٢٨ ود. محمد بن عبد الرحمن الخميس في رسالته (عذب الغدير في بيان التأويلات في كتاب فتح القدير) و. د. عبد الله نومسوك في أطروحة للدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بعنوان: (منهج الإمام الشوكاني في العقيدة) نشرته دار القلم ط١/ ١٤١٤.



كتابه: (التحف في مذاهب السلف) .. يجبُّ ما قبله:

أوّل الإمام الشوكاني بعض الصفات الإلهية في تفسيره: (فتح القدير) تأويلًا تأثر فيه كثيرًا بمتأخري الأشعرية، فأول من الصفات: (الوجه) و(العين) و(اليد) و(العلو) و(المجيء) و(الإتيان) و(المحبة) و(الغضب) .. لكن الملفت للنظر أنه نقض كل ذلك في كتاب ألفه وجعل عنوانه: (التحف في مذاهب السلف)، وقد طُبع هذا الكتاب غير ما مرة[1]، وجعله جوابًا عن سؤال: "هل إقرارها – الصفات – وإمرارها وإجراؤها على الظاهر بغير تكييف ولا تمثيل، ولا تأويل ولا تعطيل، عقيدة الموحدين وتصديق بالكتاب المبين واتباع بالسلف الصالحين، أو هو مذهب المجسمين؟"، فكان جوابه ص٣:

أن ما ذُكر هو مذهب الموحدين وهو الذي "تأيد بالنصوص واتفق عليه الخصوص"، كما يمثل قائلوه الطائفة الوسط بين المعطلة والمؤولة .. وأنه على الرغم من أن الأخيرتين "متفقون فيما بينهم على أن طريق السلف أسلم، لكن زعموا أن طريق الخلف أعلم، فكان غاية ما ظفروا به من هذه الأعلمية لطريق الخلف أن تمنَّى محققوهم وأذكياؤهم في آخر أمرهم: دين العجائز، وقالوا: (هنيئًا للعامة)، فتدبر هذه الأعلمية التي حاصلها أن يهنِّي من ظفر بها: الجاهل الجهل البسيط، ويتمنى أنه في عدادهم وممن يدين بدينهم ويمشي على طريقهم، فإن هذا الذي ينادي بأعلى صوت ويدل بأوضح دلالة على أن هذه الأعلمية التي طلبوها: الجهل خير منها بكثير" .. وتساءل – رحمه الله – "فهلا عملوا على جهل هذه المعارف التي دخلوا فيها بادئ بدء، وسلِموا من تبِعاتها وأراحوا أنفسهم من تعبها؛ وقالوا كما قال القائل:

أرى الأمر يفضي إلى آخر يصير آخره أولا

وربحوا الخلوص من هذا التمني والسلامة من هذه التهنئة للعامة، فإن العاقل لا يتمنى رتبة مثل أو دون، ولا يُهني من هو دونه أو مثله، إلا لمن رتبته أرفع من رتبته ومكانه أعلى من

---

(١) منها طبعة دار الفجر بمصر كما طبع ضمن المجموعة المنيرية ٢/ ٨٤: ٩٦ من المجلد الأول



مكانه" .. وهنا يُبدي الشوكاني تعجبه، قائلًا ص ٩: "فيا لله العجب من علم يكون الجهل البسيط أعلى رتبة منه وأفضل مقدارًا بالنسبة إليه".

ويخلص إلى: "أن الحق الذي لا شك فيه ولا شبهة، هو ما كان عليه خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، وقد كانوا – رحمهم الله وأرشدَنا إلى الاقتداء بهم والاهتداء بهديهم – يُمِرُّون أدلة الصفات على ظاهرها، لا يتكلفون علم ما لا يعلمون، ولا يتأولون .. وهذا المعلوم من أقوالهم وأفعالهم والمتقرر من مذاهبهم: لا يشك فيه شاك ولا ينكره منكِر ولا يجادل فيه مجادل(١) .. وإن نزع بينهم نازع أو نجم في عصرهم ناجم، أوضحوا للناس أمره وبينوا لهم أنه على ضلالة، وصرحوا بذلك في المجامع والمحافل، وحذروا الناس من بدعته .. وبينوا ضلالته وبطلان مقالته، فحَذِروه إلا من ختم الله على قلبه وجعل على بصره غشاوة .. وهكذا كان مَن بعدهم: يوضح للناس بطلان أقوال أهل الضلال ويحذرهم منها، كما فعله التابعون رحمهم الله بالجعد بن درهم(٢) ومن قال بقوله وانتحل نحلته الباطلة .. ثم ما زالوا هكذا لا يستطيع المبتدع في الصفات أن يتظاهر ببدعته، بل يكتمونها كما تتكتم الزنادقة بكفرهم"، ثم طفق – رحمه الله – بعد أن حذر من المتكلمة والمؤولة والمعطلة، يُفصِّل على مدار رسالته مذهب السلف الصالح، ويقيم الحجج والبراهين على صحته وصوابه، ويتكلم بكلام جيد حري بأن يقرأ وأن يُتأمل ويُتمعن فيه، فإنه من الأهمية بمكان.

ولا دلالة لكل ذلك سوى أن الإمام الشوكاني – رحمه الله – قد هدي إلى صحيح ما أخطأ فيه قبلُ، إذ يرفض العقل أن يقول إنسانٌ – بمقدار وحجم الإمام الشوكاني – بما عليه أدلة القرآن

---

(١) ينظر ما نقله أهل العلم الثقات – من نحو شيخ الإسلام في (الفتوى الحموية) وتلميذه ابن القيم في (اجتماع الجيوش) والذهبي في (العلو) واللالكائي في (شرح أصول السنة) وابن خزيمة في (التوحيد) وعبد الله بن الإمام أحمد في (السنة) والآجري في (الشريعة) .. وغيرهم كثير – عن السلف، فأقوال هؤلاء وأولئك وألفاظهم، كلها تنبض بالإثبات دون تأويل أو تعطيل وتنهى عن علم الكلام وأهله.

(٢) مبتدع ضال، زعم أن الله لا يرى بالأبصار ولم يتخذ إبراهيم خليلًا ولم يكلم موسى تكليمًا، فقتل على ذلك بالعراق يوم النحر .. والقصة مشهورة ذكرها جل من صنفوا كتب الاعتقاد.

والسنة وإجماع سلف الأمة، ثم ينكص على عقبيه ويرجع القهقرى ويرتد إلى خطأ ما كان عليه، وهذا بحد ذاته يؤكد على أن تصنيفه لهذا الكتاب السالف الذكر جاء في مرحلة تالية ومتأخرة من كتبه التي أول فيها صفات الله تعالى، ويجعل شكوك د. عبد الله نومسوك في رسالته التي بعنوان: (منهج الإمام الشوكاني في العقيدة) وقوله إزاء ذلك: "إذا كانت رسالته: (التحف في عقيدة السلف) متقدمة على (نيل الأوطار) في الفقه، وتفسيره (فتح القدير) التي نجد فيهما تأويل بعض الصفات، يكون الشوكاني بذلك متناقضا في الصفات الإلهية، أما إذا كانت رسالة (التحف) متأخرة، فيكون ما فيها هو عقيدة الشوكاني التي مات عليها والتي ينبغي نسبته إليها".

أقول: إن ما ذكرته، يذهب بشكوك الدكتور ويجعلها في غير محلها .. وقد كان ذلك محل انتقاد منه هو بالفعل، وذلك قوله في خاتمة رسالته وبعد ذكره تأويلات الشوكاني: "وهذا التأويل مناقض لمنهجه في رسالته (التحف) في إثبات الصفات على ظاهرها، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، وهو مذهب السلف رضوان الله عليهم"، إذ كيف يكون الأمر كذلك؟، وكيف يفسر سوى على الوجه الذي ذكرنا؟.

ولعل ما يؤكد ما ذهبنا إليه هنا: شهادة الشوكاني نفسه، فقد قال في التحف ص ٢٢ ما نصه: "وها أنا أخبرك عن نفسي وأوضح لك ما وقعت فيه في أمسي، فإني في أيام الطلب وعنفوان الشباب شُغلت بهذا العلم الذي سموه تارة: (علم الكلام)، وتارة: (علم التوحيد)، وتارة: (علم أصول الدين)، وأكبَبْتُ على مؤلفات الطوائف المختلفة منهم، ورمت الرجوع بفائدة والعود بعائدة، فلم أظفر من ذلك بغير الخيبة والحيرة، وكان ذلك من الأسباب التي حَببت إليَّ مذهب السلف، على أني كنت قبل ذلك عليه، ولكني أردت أن أزداد منه بصيرة وبه شغفًا، وقلت عند ذلك في تلك المذاهب:

وغـــايـــة ما حصَّلت من مباحثي ... ومن نظري من بعد طول التدبرِ
هو الوقف ما بين الطريقين حيرة ... فما علــم من لم يلق غيـر التحير
على أنني قـد خضت منه غماره ... وما قنعت نفسي بغيـــر التبحر"

كما يؤكده: قول صاحب الرسالة نفسه فيما نصه: "من خلال دراستي لمنهج الشوكاني في العقيدة، تبين لي أنه وافق السلف أهل السنة في جميع أركان الإيمان الستة، وهي: الإيمان بالله،

وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقضاء والقدر، ولم يخالفهم إلا في مسائل قليلة، وكان رأيه في بعضها مضطربًا بين كتاب وآخر، كما في بعض الصفات"، وراح فضيلته يعدد هذه المسائل القليلة فذكر منها:

١- نهجه "منهج أهل التفويض في صفة المعية في رسالته (التحف) ص٢٥، فلم يفسرها بمعية العلم، بل زعم أن هذا التفسير (شعبة من شعب التأويل المخالف لمذهب السلف)[1]، وهذا مخالف لما ذهب إليه في تفسيره في كتابه: (تحفة الذاكرين) من أن هذه المعية: معية العلم"، يعني بما "فسرها .. السلف".

٢- أنه "ذهب مذهب الواقفية في مسألة خلق القرآن، فلم يجزم برأي هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟!" .. على الرغم من أن عدم جزمه لا يعني بالضرورة أنه خالف السلف في هذه أيضًا، فثمة احتمال أن يكون قد ذهب فيها مذهب السلف، وإن لم يفصح عن ذلك أو يُنقل عنه.

٣- أنه "أجاز التوسل بالذات والجاه وجعله كالتوسل بالعمل الصالح، وهذا مخالف لما قرره ودعا إليه في عدد من كتبه من محاربة الشرك وسد الذرائع المؤدية إليه"، ويقال في ذلك ما قيل في غيره.

٤- أنه " ذهب إلى جواز تسمية الله بما ثبت من صفاته، سواء ورد التوقيف بها أو لم يرد، غير أني لم أقف على تطبيق الشوكاني هذه القاعدة لا في تفسيره، ولا في غيره" .. وهذا لا يرقى

(١) والحق أن تفسير المعية بمعية العلم، ليس من التأويل، بل هو من قبيل تفسير القرآن بالقرآن وهو المفاد من سياق آية المجادلة التي صدرت وختمت بذلك، يقول تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ٧﴾ [المجادلة: ٧]، ومعلوم أن تفسير القرآن بالقرآن هو أعلى درجات التفسير، والذي من خلاله يمكن الجمع بين الآيات المفصحة أنه تعالى استوى على العرش، فله – جل جلاله – صفات العلو والفوقية .. ومن هنا ساغ للسلف أن يعدوا ذلك هو ظاهر الخطاب وحقيقته – على ما أفاده ابن تيمية في الحموية ص ٦١ – في نحو قولك: "(ما زلنا نسير والقمر معنا)، أو (هذا المتاع معي) .. لمجامعته لك وإن كان فوق رأسك".



بصاحب الرسالة إلى درجة اليقين التي تجعلنا نحكم على الإمام الشوكاني أنه خالف في هذا أيضًا سلف الأمة.

٥- أنه "أورد أحاديث ضعيفة ومنكرة في فضائل علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- في بعض كتبه، وألف في آخر عمره كتابه: (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة)، حيث بين نكارة كثير من تلك الأحاديث .. وهذا – يقول الدكتور – يدل على أنه لم يتبين له ما في تلك الأحاديث من النكارة، ولما نضج علمه توصل إلى هذه النتيجة في الحكم عليها، وهو أمر يدل على تطور في علمه بعلوم الحديث، شأنه كشأن غيره من العلماء المجتهدين".

ونقول: إن هذا في مجمله لم يكن اضطرابًا من الشوكاني بقدر م كان رجوعًا إلى منهج السلف في هذه المسائل، وإن الذي دفعه لأن يرجع هنا عما رجع عنه من تأويلاته في الصفات – وهو اجتهاده وتحاكمه إلى نصوص الوحي وتمسكه بها وعضه عليها بالنواجذ على النحو الذي رأينا منه ونقلناه عنه – ليس بمستغرب ولا بمستبعد أن يدفعه كذلك لأن يكون قد رجع عن سائر هناته إلى صحيح ما كان عليه السلف من الإثبات، فإن من شأن الاعتصام بالكتاب والسنة: ألا يضل بهما أحد ولا تزل بهما قدم.

وعلى أي حال فإنا – مع الدكتور – "لا ندعي له العصمة، ولا نقول عنه إلا أنه من البشر والبشر يخطئون ويصيبون"، وكما قال هو نفسه في البدر الطالع ٢/ ١١١، ١١٢ عند ترجمته للحافظ الذهبي: "إن الخطأ شأن البشر، وكل يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم ﷺ، والأهوية تختلف والمقاصد تتباين، وربك يحكم بينهم فيما كانوا فيه يختلفون" .. وما يعنينا من كل ذلك ألا نتتبع زلاتهم، وأن نسير على صحيح ما قالوه وأن نتجنب خطأ ما تجنوه أو تراجعوا عنه .. وأن نتمثل في كل ذلك مقولة شيخ الإسلام ابن تيمية التي سبق أن ذكرناها بحق الإمام النووي ومن جاء على شاكلته: "وقلَّ طائفة من المتأخرين إلا وقع في كلامها نوع غلط لكثرة ما وقع من شبه أهل البدع، ولهذا يوجد في كثير من المصنفات في أصول الفقه، وأصول الدين والفقه والزهد



والتفسير والحديث، من يذكر في الأصل العظيم عدة أقوال، ويحكي من مقالات الناس ألوانًا، والقول الذي بعث الله به رسوله ﷺ لا يذكره لعدم علمه به لا لكراهية لما عليه الرسول ﷺ"[١].

تلك نماذج حية لأئمة كبار، ولو ذهبنا نستقصي مَن فعل فعلهم لطال بنا المقام .. والمهم ألا نمقتهم حقهم ولا نتتبع زلاتهم، والأهم من ذلك أن نأخذ من تجاربهم العظة والعبرة، وأن نتبنى صحيح ما صاروا إليه دون سواه، فإن هذا من العدل والإنصاف اللذين أمرا بهما شرعنا الحنيف.

(١) شرح حديث النزول ص ١١٨ أو مجموع الفتاوى ٥/ ٤٨٤.



المبحث الثاني
رؤى صالحة تبشر بصحيح المعتقد في توحيد الصفات

رؤى مبشرة بصحة معتقد سلف الأمة في إثبات الصفات دون تأويل أو تفويض:

ولقد تضافرت رؤى أهل الصلاح، وطفقت تبشر أهل الإيمان بصحيح المعتقد فيما يخص قضية إثبات الصفات، فما بين راءٍ للرسول ﷺ يأمره بنصرة ما كان عليه وصحابته كما جرى لأبي الحسن الأشعري مما فصلنا القول فيه في كتاب (صحيح معتقد أبي الحسن الأشعري في توحيد الصفات)، وما بين نصيحة له – بأبي هو وأمي – ينصح بها أحد أفراد أمته ليسير على خطا من سار على دربه ﷺ، وما بين تحذير من فرق الضلال حتى نأخذ كلامهم بكثير من الحيطة ونسعى جاهدين للرد على فظائع ما كانوا عليه من اعتقادات باطلة، بأدلة العقل والنقل .. إلى آخر ما سنقصه في هذا المبحث.

وتعد الرؤيا الصالحة واحدة من المبشرات المنبئة بصحة أو عدم صحة ما شُغب فيه بين الناس من أمور الدنيا أو الآخرة، أو ما كان من ذلك من الغيبيات المبشرة أو كان منها محل نظر، فتكون حاسمة لما اختلف فيه، وفاصلة في الأمور المتعارك عليها .. يقول ﷺ كما في صحيح البخاري: (لم يبق من النبوة إلا المبشرات)، قالوا: وما المبشرات؟، قال: (الرؤيا الصالحة).

وقد جاء في الحديث المتفق عليه من طريق أبي هريرة قول النبي ﷺ: (رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءً من النبوة)، وهذا إخبار بأنها جزء من النبوة المشتملة على الوحي الإلهي، ومن ثم فإنه في حال صدروها من الرسل أو من صالحي المؤمنين، تقع صادقة، وبالتالي تكون مبشرة بشيء واقع أو سيقع، ونظير ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى -رضي الله عنه- ﷺ أنه قال: (رأيت في المنام أني أهاجر من مكة إلى أرضٍ بها نخل، فذهب وهَلي – أي: ظني – إلى أنها اليمامة أو هجر، فإذا هي المدينة يثرب)، وكذا رؤياه ﷺ أنه سيتزوج عائشة -رضي الله عنها- كما في قوله لها – والحديث متفق عليه –: (رأيتك في المنام مرتين، أرى رجلًا يحملك في سَرَقة من حرير فيقول: هذه امرأتك، فأكشفها فإذا هي أنت،



فأقول: إن يكن هذا من عند الله يمضه)[١] .. ويدل على شرط صدور الرؤيا المبشرة الصادقة عن صالحي المؤمنين تقييده ﷺ في قوله: (رؤيا المؤمن)، وكذا قوله كما في صحيح مسلم من طريق أبي هريرة أيضًا: (أصدقهم رؤيا: أصدقهم حديثًا).

وصفة الرؤيا الصالحة: أنها تكون أحيانًا على صفة ما رآها في منامه تمامًا، وتكون أحيانًا أخرى على صفة ضرب الأمثال، فيضرب له المثل في المنام فيكون الواقع على نحوه وليس مطابقًا له تمامًا .. مثل ما رأى النبي ﷺ قبيل غزوة أحد أن في سيفه ثلمة، ورأى بقرًا تنحر، فكانت الثلمة التي في سيفه: استشهاد عمه حمزة -رضي الله عنه-، وكان البقر التي تنحر: استشهاد من استشهد من الصحابة، وإنما عبر عن ذلك بالبقر لما فيه من الخير الكثير والنفع العميم، وكذلك كان الصحابة الكرام – ففضلًا عما كانوا فيه من صلاح في أنفسهم وأهليهم – فقد كانوا أنفع وأخلص الناس للناس.

ولما كان النبي ﷺ رؤياه حق والشيطان لا يتمثل في صورته كما ورد في صحيح السنة .. ولما كان ﷺ حريصًا على معرفة رؤى أصحابه ومن ثم تعبيرها .. ولما كان هذا من فعل الصحابة أيضًا رضي الله عنهم أجمعين .. كان من المهم أن نسوق بعضًا من رؤى أهل الصلاح فيما يخص موضوع بحثنا علّها تكون تذكيرًا وتنبيهًا لنا بأهمية وضرورة أن نكون في إثبات توحيد الصفات كما كانوا هم وسلف الأمة عليه.

ولقد ذكر الحافظ ابن أبي الدنيا ت ٣٨٥ جملة من المنامات وذلك في الموسوعة المسماة مؤخرًا باسمه، والتي جمعت جملة كتبه في السنة، فذكر في جزء المنامات بسنده عن أبي تميم بن مالك عن أبيه قال: رأيت سعيد بن جبير فيما يرى النائم في سحابة يقول: (يا مالك!؛ عليك بالأمر الأول، عليك بالأمر الأول)[٢] .. ومعلوم أن الأمر الأول: ما كان عليه الصحب الكرام على ما أفاده ابن عباس -رضي الله عنهما- في قوله موصيًا: (عليك بالاستقامة، واتبع الأمر الأول ولا تبتدع)، وابن مسعود -رضي الله عنه-

---

(١) أما ما يقع من ذلك للإنسان من مجريات حياته مما تحدثه به نفسه في اليقظة، فيسمى: (حِلمًا) .. وما يقع له مما يفزعه في نفسه أو ماله أو أهله أو مجتمعه، فإنه (إفزاع من الشيطان) ﴿لِيَحۡزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَيۡسَ بِضَآرِّهِمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [المجادلة: ١٠]، وإنما كان الأمر كذلك: لأن الشيطان دائمًا حريص على تنغيص حياته وتعكير صفوه في يقظة ومنامًا.

(٢) موسوعة ابن أبي الدنيا ت خيري بن سعيد ٣/ ٢٨.



في قوله: (إنكم أصبحتم على الفطرة، وإنكم ستحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالأمر الأول)، وفي رواية: (بالهدي الأول) .. وعمر بن عبد العزيز في قوله: (عليك بالاستقامة واتبع الأمر الأول ولا تبتدع)(١).

كما ذكر ابن أبي الدنيا بسنده عن يوسف بن موسى قال: سمعت جريرًا يقول: سمعت رجلًا يقول: (رأيت إبراهيم الصائغ في المنام – قال: وما أعرفه قط – فقلت: بأي شيء نجوت؟؛ فقال: بهذا الدعاء: اللهم عالم الخفيات، رفيع الدرجات، ذا العرش، تلقي الروح من أمرك على من تشاء من عبادك، غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب)(٢) .. يعني بإيمانه بعلوه تعالى وفوقيته وبإقراره باستوائه سبحانه على عرشه، وهذا من أفضل وأعظم ما يُتقرب ويُتوسل إلى الله تعالى بها، لكونها من أسمائه الحسنى وصفاته العلى.

ومن جملة ما أورده – رحمه الله –: ما رواه بسنده عن عبد الوهاب بن يزيد الكندي، قال: رأيت أبا عمر الضرير في النوم، فقلت: ما فعل الله بك؟؛ قال: (غفر لي ورحمني!)، قلت: فأي الأعمال وجدت أفضل؟؛ قال: (ما أنتم عليه من السنة والعلم)، قلت: فأي الأعمال وجدت شرًا، قال: (احذر الأسماء!)، قلت: وما الأسماء؟! قال: (قدري، معتزلي، مرجئ) .. فجعل يعد أصحاب الأهواء)(٣).

وما رواه بسنده أيضًا عن أبي بكر بن مقاتل، قال: مات أخ لي يكنى أبا حفص، فاشتد جزعي عليه، فرأيته في المنام فقلت: يا أخي ألست قد مُت؟، فقال: (أهل السنة ينقلون من دار إلى دار)(٤) .. يعني كما حَيَت قلوبهم في الدنيا بالسنة، فقد حَيَت أجسادهم ببركتها في الآخرة، فهم أحياء عند ربهم يرزقون.

ومن عجيب ما حكي عن العلامة ابن بطة(١): ما قاله بحقه أبو محمد الجوهري – كما في طبقات الحنابلة للقاضي ابن أبي يعلى ٣/ ٢٥٨ – قال: سمعت أخي أبا عبد الله يقول: رأيت النبي ﷺ في

---

(١) ينظر: الإبانة الكبرى لابن بطة ١/ ١٦١، ١٨٣: ١٨٦، ٢٠٣ وشرح أصول السنة للالكائي ١/ ١٣١.

(٢) السابق ٣/ ٤٢ كما رواه البيهقي في شعب الإيمان ٢٤٨١.

(٣) موسوعة ابن أبي الدنيا ٣/ ٦٤.

(٤) السابق٣/ ٧٧.



المنام فقلت له: يا رسول الله، أي المذاهب خير؟! أو قال أي المذاهب أكون؟! قال: (ابن بطة، ابن بطة، ابن بطة)، فخرجت من بغداد إلى عكبرى، فصادف دخولي يوم الجمعة، فقصدت الشيخ أبا عبد الله إلى الجامع، فلما رآني قال ابتداءً: (صدق رسول الله ﷺ، صدق رسول الله ﷺ) .. وهي في رواية أخرى أيضًا لأبي محمد الجوهري لكن بلفظ: "سمعت أخي الحسين يقول: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ، فقلت : يا رسول الله قد اختلفت عليّ المذاهب، فقال: (عليك بابن بطة)، فأصبحت ولبست ثيابي ثم أصعدت إلى عكبرى، فدخلت وابن بطة في المسجد، فلما رآني قال لي: (صدق رسول الله ﷺ، صدق رسول الله ﷺ".

كما روى ابن بطة بسنده في كتابه الإبانة ٤/ ٢٣عن رجل من بغداد يقال له أبو حاتم الهروي، قال: رأيت في المنام جنازة ومعها النصارى يقسقسون، فقلت: من هذا؟، فقالوا جنازة بشر المريسي، قلت: مسلم معه نصارى؟، فقال لي رجل: (أوَ هو عندك مسلم؟) .. وروى كذلك بنفس المصدر بسنده ٤/ ١١٩ عن المرُّوزي قال: سمعت الحَمَّاني يقول: رأيت الرسول ﷺ في المنام قد جاء فأخذ بعضادتيَّ، فقال: (نجا الناجون وهلك الهالكون)، فقلت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي، من الناجون؟ فقال: أحمد بن حنبل وأصحابه).

---

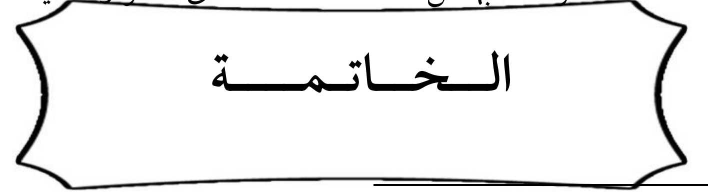
(١) هذا لقب لأحد أجداده .. وهو الإمام القدوة، العابد الفقيه المحدث، شيخ العراق عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري الحنبلي، مصنف كتاب (الإبانة الكبرى) في ثلاث مجلدات، وفيه قوله: (وأجمع المسلمون من الصحابة والتابعين وجميع أهل العلم من المؤمنين أن الله تبارك وتعالى على عرشه فوق سماواته بائن من خلقه وعلمه محيط بجميع خلقه لا يأبى ذلك ولا ينكره إلا من انتحل مذاهب الحلولية) .. كان شيخًا صالحًا من فقهاء الحنابلة مستجاب الدعوة .. قال عنه عبد الواحد بن علي العكبري: (لم أر في شيوخ الحديث ولا في غيرهم أحسن هيئة من ابن بطة رحمه الله) .. وقال الخطيب: (حدثني أبو حامد الدلوي، قال: لما رجع ابن بطة من الرحلة لازم بيته أربعين سنة، لم يُرَ في سوق ولا رُئِيَ مفطرًا إلا في عيد، وكان أمَّارا بالمعروف لم يبلغه خبر منكر إلا غيره)، ترجم له الذهبي في السير ١٦/ ٥٢٩ وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ٣/ ٢٥٩ وغيرهما .. ت ٣٨٧ هـ.



ومن طريف ما ذكره الحافظ الذهبي في هذا الصدد، ما حكاه في العلو ص ١٨٠عن إمام عصره شيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني(١) من طريق إسماعيل بن عبد الغافر أن سمع إمام الحرمين يقول: "كنت بمكة أتردد في المذاهب، فرأيت النبي ﷺ فقال: (عليك باعتقاد ابن الصابوني)"، وحسبه شرفًا أنه صاحب كتاب: (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) أو (الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة)، ومن جليل ما قاله رحمه الله فيها – وقد نقله عنه لفيف من أئمة العلم –: "يعتقد أصحاب الحديث ويشهدون أن الله فوق سبع سمواته على عرشه كما نطق به كتابه، وعلماء الأمة وأعيان الأئمة من السلف لم يختلفوا أن الله على عرشه، وعرشه فوق سمواته" .. مثبتًا بذلك من صفات الله تعالى: علوه وفوقيته واستواء تعالى على عرشه.

وهذا الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ يروي – في كتابه (شرف أصحاب الحديث) ص ٥٧ وإبان شرحه لحديث: (تفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة إلا واحدة) – عن أبي الحسن محمد بن عبد الله بن بشر قال: رأيت النبي ﷺ فقلت: من الفرقة الناجية من ثلاث وسبعين فرقة؟؛ فقال: (أنتم يا أصحاب الحديث) .. يعني لكونهم دون سواهم من يثبتون أحاديث الصفات ويفهمونها على النحو الذي فهمها بها صحابة النبي وتابعيهم، فيحملونها على ظواهرها دون ما تأويل ولا تفويض ولا تكييف ولا تعطيل ولا إخراج لها عن ظاهر معانيها.

فهذه الرؤى هو قليل من كثير مما سمح به الوقت، تشير بوضوح إلى أن النبي ﷺ في رضًا تامٍّ على ما استقر عليه أمر صحابته وتابعيهم بإحسان من سلفنا الصالح عليهم الرضوان، وهي في الوقت ذاته تنبيه وتحذير لسخطه ﷺ وعدم رضاه على من يعتقد ما عدا ذلك من مذاهب بدعية واعتقادات فاسدة ما أنزل الله بها من سلطان .. نسأله تعالى العفو والعافية.



الــخــاتــمـــــة

(١) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد النيسابوري، كان إمامًا مفسرًا ومحدثًا فقيهًا وصوفيًا واعظًا، وعظ المسلمين٦٠سنة، سمع من ابن خزيمة والسراج، وله تصانيف حسنة ت٤٤٧ أو ٤٤٩ .. اللباب٢/ ٢٢٨والعلو ١٨٠.



وبعد هذا التطواف مع فئة من أئمة الخلف، هداها الله لما هدى إليه السلف إلى صحيح الدين والعقيدة، لا يقولن قائل: (إن تلك مجرد فئة قليلة، تملأ الدنيا بها صخبًا وضجيجًا؟؛ وكيف وجموع الأمة لا زالت تدين بما يدين به متأخرو الأشاعرة الذين ملئوا الأرض طولًا وعرضًا؟!) .. لأن هذا كله يَرِدُ عليه ما سبق أن ذكرناه في طيات هذا الكتاب من قولة ابن المِبْرَد في ص ١٩٦ من كتابه (جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر) – بعد أن انتقد الأخيرَ ذكره لبعضهم في كتابه (تبيين كذب المفتري) –: "فصل .. ونحن نذكر جماعة ممن ورد عنهم مجانبة الأشاعرة ومجانبة الأشعري وأصحابه، من زمنه وإلى اليوم على طريق الاختصار" .. وقولته بعد ذاك ص ٢٨١ بعد أن ذكر ما يزيد عن الأربعمائة عالم: "ووالله، ثم والله، ثم والله! لَمَا تركنا أكثر مما ذكرنا، ولو ذهبنا نستقصي ونتتبع كل من جانبهم من يومهم وإلى الآن لزادوا على عشرة آلاف نفس" .. وعجبنا وقتها كل العجب أن تُترك معتقدات كل هؤلاء الذين أربى عددهم عن العشرة آلاف عالم حتى زمن ابن المِبْرد فقط، ويُتمسك بما هو دونها من معتقدات خرجت في مجموعها عما كان عليه النبي ﷺ وخير القرون من بعده من صحابته وتابعيهم وتابعي تابعيهم.

ثم إنه ليزول عجب القارئ وتساؤل السائل، عندما يعلم أن عقيدة المتكلمين جاءت على نمط ما كان – ولا يزال – يرى شيوخها من دمجها في مراحل التدريس بالمنطق والفلسفة على ما عمت به البلوى وكما حكا ذلك الإمام الجويني وسبق أن نقلناه عنه .. ثم إنهما ليزولا عندما يعلم أن عقيدتهم يشوبها خروج على الفطرة، ولك أن تقيس "عقيدة أهل الصلاح والتقى من عوام الناس، بعقيدة المتكلمين والمجادلين، فترى اعتقاد العامي في الثبات كالطود الشامخ، لا تحركه الدواهي والصواعق، وعقيدة المتكلم الحارس اعتقاده بتقسيمات الجدل، كخيط مرسل في الهواء تفيئه الرياح مرة هكذا ومرة هكذا"، وتلك هي عبارة الغزالي في الأحياء ١/ ١٦٢.

ثم إنهما ليزولا عندما يعلم أيضًا أن بروز هذا الاتجاه الجانح إلى تأويل نصوص الصفات، كان بفعل الضغوط التي كانت تمارس من قِبل الأمراء لنصرته، فقد "كان الأشعري وأتباعه في زمنه لا يَظهر منهم أحد بين الناس، ولا يقدر أحدهم على إظهار كلمة واحدة مما هم عليه، ثم لَمَّا .. جاء أصحاب أصحابه –



وكان ذلك في زمن شيخ الإسلام الأنصاري(١) – كان الواحد والاثنان والثلاثة منهم إذا أرادوا أن يتكلموا بشيء من مذهبهم وما هم عليه، اختلفوا بذلك بحيث لا يراهم أحد بالكلية .. ثم لما كان بعد ذلك بمدة في زمن الخطيب البغدادي وغيره ظهروا بذلك بعض الظهور، فقويت الشوكة عليهم(٢).

ثم بعد ذلك بمدة، في زمن ابن الجوزي وأبي الخطاب وغيرهم ظهروا بذلك وأبرزوه، وقويت شوكتهم، وكانوا يقومون به ويقعدون، تارة لهم وتارة عليهم، ثم في زمن ابن عساكر وغيره ظهروا وبرزوا أكثر من ذلك، وصاروا تارة يظهرون ويترجحون وتارة يُظهر عليهم، ثم في زمن الشيخ تقي الدين ابن تيمية ترجح أمرهم وظهروا غاية الظهور، ولكن كان يقاومهم هو وأصحابه، إلا أن الظفر في الظاهر مع أولئك، ثم بعد ذلك عم الخطب والبلوى بذلك، فصار ما هم عليه هو الظاهر، وصريح السنة وما عليه السلف هو الخفي، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم"(٣).

إنها قصة صراع إذًا بين حق وباطل، تعكس نوع البلاء الذي تعرضت له الأمة ولا زالت، كما تعكس سر العداء المستحكم إلى الآن لشيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – وكل من سار على دربه، وتعكس مرة ثالثة فتنةَ حتى من أراد أن ينصف أهل الحق فأخطأ طريقه والتبس عليه صواب ما كان عليه سلف الأمة على ما أوضحنا في ثنايا هذا الكتاب، ومرة رابعة دور الحكام والعلماء في نشر الحق والصبر عليه والعكس، ومرة خامسة صلافة الباطل وجلافته وغروره وكبريائه، وسادسة مسميات كتب القوم في صد هذا الفكر الانحرافي، من نحو: (الصواعق المرسلة)، (اجتماع الجيوش في غزو الجهمية والمعطلة)، (جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر) .. وهكذا.

وننقل عن ابن القيم طرفًا من هذا الصراع الذي حكا فصوله في مختصر الصواعق، وفيه: "ولما كثرت الجهمية في آخر عصر التابعين، كانوا هم أول من عارض الوحي بالرأي، ومع هذا فكانوا قليلين أذلاء مذمومين، وأولهم شيخهم (الجعد بن درهم)، وإنما نفق عند الناس لأنه كان معلم (مروان بن محمد)

---

(١) هو: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي ت ٤٨١هـ.

(٢) على نحو ما ذكرنا في خلافة القادر بالله، وما كان في دولة محمود بن سبكتكين، وفي الدولة السلجوقية في عهد السلطان طغرل بك.

(٣) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر ص ٢٨١، ٢٨٢ وينظر الأشاعرة في ميزان أهل السنة ص ٧٥١ وما بعدها.



وشيخه، ولهذا كان يسمى: (مروان الجعد)، وعلى رأسه سلب الله بني أمية الملك والخلافة[١] وشتتهم في البلاد ومزقهم كل ممزق ببركة شيخ المعطلة النفاة، ولما اشتهر أمره في المسلمين طلبه (خالد بن عبد الله القسري) – وكان أميرًا على العراق – حتى ظفر به فخطب الناس في يوم الأضحى .. ثم نزل فذبحه في أصل المنبر .. ثم طُفئت تلك البدعة والناس إذ ذاك على أمر واحد: (أن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، موصوف بصفات الكمال ونعوت الجلال).

إلى أن جاء أول المائة الثالثة ووُلي على الناس عبد الله (المأمون)، وكان يحب أنواع العلوم، وكان مجلسه عامرًا بأنواع المتكلمين في العلوم، فغلب عليه حب المعقولات فأمر بتعبير كتب اليونان وأقدم لها المترجمين من البلاد، فتُرجمت له فاشتغل بها الناس وغلب على مجلسه جماعة من الجهمية، ممن كان أخوه (الأمين) قد أقصاهم وتتبعهم بالحبس والقتل .. فلم تطل مدته، وصار الأمر بعده إلى (المعتصم) وهو الذي ضرب أحمد بن حنبل، فقام بالدعوة بعد (المأمون)، والجهمية تُصوِّب فعله وتدعو إليه، وتخبره أن ذلك هو: تنزيه الرب عن التشبيه والتجسيم، وهم الذين غلبوا على مجلسه وقُربه، والقضاة والولاة منهم فإنهم تبع لملوكهم، ومع هذا فلم يكونوا يتجاسرون على إلغاء النصوص وتقديم العقول والآراء عليها .. فقد ثبَّت الله أقوامًا جعل قلوبهم في نَصر دينه أقوى من الصخر وأشد من الحديد، وجعلهم أئمة يَقتدى بهم المؤمنون لما صبروا وكانوا بآياته يوقنون، فإنه بالصبر واليقين تُنال الإمامة في الدين .. وصنف في ذلك الزمان في السُنة ما لا يحصيه إلا الله" .. إلى آخر ما ذكره رحمه الله في مختصر الصواعق المرسلة ص ١٧٠ وما بعدها.

فالحمد لله الذي خلق الخلق ودلهم عليه، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .. والله نسأل أن يقيض للحق – فيما نستقبل من الزمان – رجالًا يقومون له وبه يعدلون، وفي سبيله يجاهدون، وعنه يذبون ويدافعون .. وأن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم ولا يجعل لأحد فيها شيئًا .. وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

انتهى في فجر يوم الجمعة الموافق للتاسع من ربيع الأول
لسنة خمس وثلاثين وأربعمائة وألف الموافق العاشر من يناير لسنة ألفين وأربعة عشر

(١) تأمل: سلب الله بني أمية الملك والخلافة .. واقرأ مع تأملك كتابنا: (تحفة الإخوان في صفات الرحمن).





ثبت بأهم المصادر والمراجع

١) الإبانة لأبي الحسن تقديم حماد الأنصاري وآخرين ت محمود بن الجميل. مكتبة الأنصار ط ٢/ ٢٠٠٦.

٢) الإبانة لأبي الحسن تحقيق د. فوقية حسين محمود دار الأنصار بالقاهرة ط١/ ١٣٩٧-١٩٧٧.

٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة ت الحسن بن قطب م الفاروق الحديثة ط١/ ١٩٤٩-٢٠٠٨.

٤) إبطال التأويلات لأخبار الصفات لأبي يعلى الفراء الحنبلي محمد بن الحسن البغدادي ت. محمد عثمان دار الكتب العلمية ط١/ ٢٠٠٩.

٥) أبو حامد الغزالي والتصوف د. عبد الرحمن الدمشقية تقديم محمد بن إسماعيل دار طيبة ط٢/ ١٤٠٩.

٦) أبو الحسن الأشعري للشيخ حماد الأنصاري مكتبة دار الهداية بدون تاريخ .

٧) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين لمحمد الحسيني الزبيدي ط. دار الفكر.

٨) اجتماع الجيوش الإسلامية لابن قيم الجوزية. دار الفكر بالقاهرة ط١/ ١٤٠١ .

٩) إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي ط. دار الشعب.

١٠) أخبار القضاة لمحمد بن خلف بن حيان المعروف بوكيع. م. عالم الكتب بيروت.

١١) آداب الشافعي ومناقبه لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت عبد الغني عبد الخالق م. الخانجي. ط ٢/ ١٤٢٣، ١٩٩٣.

١٢) أساس التقديس للفخر الرازي ت. د. حجازي السقا. ط١/ ١٤١٣- ١٩٩٣ دار الجيل بيروت.

١٣) الأسماء والصفات للبيهقي ت. فؤاد سراج عبد الغفار المكتبة التوفيقية بالقاهرة. بدون.

١٤) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلي للقرطبي ت مصطفى العدوي والشحات الطحان م. فياض ط١/ ١٤٢٧.

١٥) الأشاعرة في ميزان أهل السنة لفيصل بن قزار الجاسم (المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة) بالكويت ط١/ ١٤٢٨، ٢٠٠٧.

١٦) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ت هاني الحاج دار التوفيقية ط١.

١٧) أقاويل الثقات لزين الدين مرعي بن يوسف الكرمي ت شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة ط١/ ١٤٠٦، ١٩٨٥.

١٨) الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي ت عبد الله محمد الخليلي دار الكتب العلمية بيروت ط١/ ١٤٢٤، ٢٠٠٤.

١٩) الإقليد للأسماء والصفات والاجتهاد والتقليد للشنقيطي ت شريف هزاع مكتبة ابن تيمية ط/ ١٤٠٦.



٢٠) إلجام العوام عن علم الكلام للغزالي ت.أ. صفوت أحمد ١٤٢٥ دار الحرم للتراث بالقاهرة ط١/ ٢٠٠٤.
٢١) الانتصار في ذكر أحوال قامع المبتدعين وآخر المجتهدين ابن تيمية لمحمد بن عبد الهادي المقدسي ت د. محمد الجليند نشر لمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ط/ ١٤٣٣، ٢٠١٢ .
٢٢) البداية والنهاية للحافظ ابن كثير مكتبة المعارف بيروت ط٦/ ١٤٠٩، ١٩٨٨.
٢٣) بستان الواعظين ورياض السامعين لابن الجوزي دار المنار ط١/ ١٤١٧، ١٩٩٧.
٢٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية أو نقض تأسيس الجهمية لابن تيمية ت محمد بن عبد الرحمن بن قاسم مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ط١/ ١٣٩١ .
٢٥) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للحافظ الذهبي ت د. عمر عبد السلام تدمري دار الكتاب العربي بيروت ط١/ ١٤١٥، ١٩٩٤.
٢٦) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري لابن عساكر دار الفكر. دمشق ط٢/ ١٣٩٩ .
٢٧) التحف في مذاهب السلف للشوكاني ت شريف هزاع دار فجر للتراث ط١/ ١٤١١، ١٩٩٠.
٢٨) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي لابن العطار ت فؤاد عبد المنعم مؤسسة شباب الجامعة ط١/ ١٤١، ١٩٩١.
٢٩) تذكرة الحفاظ للذهبي دار إحياء التراث العربي برعاية وزارة المعارف الهندية ط/ ١٣٧٤، ١٩٥٥
٣٠) تفسير القرآن العظيم لابن كثير دار مصر للطباعة والنشر. بدون.
٣١) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) لشمس الدين محمد بن أحمد القرطبي دار الغد بالقاهرة ط٣/ ١٤٠٩، ١٩٨٩.
٣٢) تفنيد أهل السنة والجماعة لمذهب الأشاعرة للسيد بن أحمد أبو سيف ت محمد بن جبر مكتبة السنة ط١/ ١٤٣٠، ٢٠٠٩.
٣٣) تلبيس إبليس لابن الجوزي ت محمود عبد الخلق خلاف مطبعة المدني ط٥/ ١٤١٥، ١٩٩٤.
٣٤) تهافت التهافت لابن رشد الحفيد ت د. سليمان دنيا دار المعارف المصرية سلسلة ذخائر العرب ط٢/ ١٣٨٨، ١٩٦٨.
٣٥) التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لابن خزيمة ت د/ عبد العزيز الشهوان دار الرشد للنشر بالرياض ط١، ١٤٠٨.
٣٦) جامع بيان العلم وفضله لأبي عمر يوسف بن عبد البر ت أبي الأشبال الزهيري د. ابن الجوزي بالسعودية ط١/ ١٤١٤، ١٩٩٤.
٣٧) جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات للإمام النووي ت محمد عبد اللطيف الجمل مكتبة ابن عباس ط١/ ١٤٢٩، ٢٠٠٨ .



٣٨) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر ليوسف بن حسن بن عبد الهادي المعروف بابن المِبْرد ماجستير لمأفوسي عاسي (محمد فوزي حسن سعد) إشراف د. علي بن ناصر الفقيهي / ١٤١٨.

٣٩) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة للأصبهاني ت محمد بن محمود أبو رحيم دار الراية بالرياض ط٢/ ١٤١٩،١٩٩٩.

٤٠) الحطة في ذكر الصحاح الستة لأبي الطيب السيد صديق بن حسن القنوجي د. الكتب العلمية بيروت.ط ١/ ١٤٠٥، ١٩٨٥.

٤١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ت محمد سيد جاد الحق دار الكتب الحديثة والمدني ط١/ ١٣٨٥، ١٩٦٦.

٤٢) دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية ت د. محمد السيد مؤسسة علوم القرآن سوريا بيروت ط٢/ ١٤٠٤، ١٩٨٤.

٤٣) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون المالكي ت.د محمد الأحمدي أبو النور دار التراث بالقاهرة ط ١٣٩٤، ١٩٧٤.

٤٤) ٤٤-الذب عن أبي الحسن الأشعري لابن درباس ت د. ناصر الفقيهي ط١/ ٢٠٠٦دار الإمام أحمد بمصر .

٤٥) ذم الكلام وأهله لأبي إسماعيل الأنصاري ت عبد الرحمن شبل دار العلوم ط١/ ١٩٩٤.

٤٦) ذم التأويل لموفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي ت محمد حامد دار البصيرة بالإسكندرية ط١/ ٢٠٠٢.

٤٧) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي دار المعرفة بيروت.

٤٨) الرد على ابن عقيل الحنبلي لموفق الدين ابن قدامة المقدسي مرفق بكتاب تنزيه الشريعة لابن سمحان دار الآثار بمصر ط١/ ١٤٢٧،٢٠٠٧.

٤٩) الرد على الجهمية لابن مندة ت د. علي بن ناصر الفقيهي دار الإمام أحمد ط١/ ١٣١٨، ٢٠٠٥.

٥٠) الرد على الجهمية والزنادقة لأحمد بن حنبل ت صبري شاهين دار الثبات ١/ ١٤٢٤، ٢٠٠٣.

٥١) الرد على المنطقيين لابن تيمية المطبعة القيمة لشرف الدين الكتبي بمباي ت السيد سليمان الندوي ط١/ ١٣٦٨، ١٩٤٩.

٥٢) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري ت. د. عبد الله شاكر مكتبة العلوم والحكم ط٢/ ١٤٢٢.

٥٣) الرسالة التدمرية في تحقيق الإثبات لأسماء الله وصفاته لابن تيمية المطبعة السلفية ط٤/ ١٤٠٥.

٥٤) روح المعاني للآلوسي دار الفكر بيروت ط ١٤١٧- ١٩٩٧.

٥٥) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم لمحمد بن الوزير اليماني إدارة الطباعة المنيرية.

٥٦) سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي ت. محمود شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١/ ١٤٠٣، ١٩٨٣.

٥٧) شذرات الذهب في إخبار من ذهب لابن العماد دار الفكر للطباعة والنشر بدون.



٥٨) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ت نشأت المصري دار البصيرة ط١/ ٢٠٠٢.
٥٩) شرح السنة للبغوي ت علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود دار الكتب العلمية بيروت ط١/ ١٤١٢، ١٩٩٢.
٦٠) شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية ت حسنين محمد مخلوف مفني مصر الأسبق دار الكتب الإسلامية ط/ ١٣٨٦، ١٩٦٦
٦١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ت. الألباني وابن باز وشاكر والفوزان. دار الهيثم بالقاهرة ط١/ ١٤٢٦، ٢٠٠٥.
٦٢) شرح العقيدة السفارينية لمحمد بين أحمد بشرح ابن عثيمين مكتبة الصفا بمصر ط١/ ١٤٢٩،٢٠٠٨.
٦٣) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين ت محمد محمد عامر دار الدعوة الإسلامية ط١/ ١٤٢٢، ٢٠٠١.
٦٤) شرف أصحاب الحديث للحافظ أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي ت عمرو عبد المنعم مكتبة ابن تيمية ط١/ ١٤١٧، ١٩٩٦.
٦٥) الصفات للدارقطني ت. د ناصر الفقيهي ط دار إحياء السنة المحمدية.
٦٦) صفة العلو لله الواحد القهار لابن قدامة دار الصحابة للتراث ط١/ ١٤١٣- ١٩٩٣.
٦٧) صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل لعبد الفتاح أبو غدة دار القلم بيروت ط١/ ٣/ ١٤١٣، ١٩٩٢.
٦٨) صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام لجلال الدين السيوطي ت علي سامي النشار مكتبة الخانجي ط١.
٦٩) صيد الخاطر لابن الجوزي ت محمد الغزالي دار الكتب الإسلامية ط٢/ ١٤٠٨، ١٩٨٨.
٧٠) طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى دار المعرفة بيروت.
٧١) طبقات الشافعية للسبكي ت عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود الطناحي م. عيسى الحلبي ط١/ ١٣٨٥، ١٩٦٦.
٧٢) طبقات الشافعية للحافظ ابن كثير ت عبد الحفيظ منصور دار المد الإسلامي بيروت ط١/ ٢٠٠٤.
٧٣) طبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة ت د. علي محمد عمر مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة بدون
٧٤) العبر في خبر من غبر للذهبي ت محمد السعيد بن بسيوني زغلول دار الكتب العلمية بيروت ط١/ ١٤٠٥، ١٩٨٥.
٧٥) عقيدة ابن دقيق العيد ضمن الرسائل الإيمانية والذخائر الاعتقادية جمعها نزار حمادي.
٧٦) عقيدة السلف وأصحاب الحديث لشيخ الإسلام أبي عثمان إسماعيل الصابوني ت أبو اليمين المنصوري دار المنهاج ط١/ ١٤٢٣، ٢٠٠٣.
٧٧) العقيدة النظامية لإمام الحرمين عبد الملك بن الجويني ت د. محمد الزبيدي دار الرشاد ودار النفائس ط١/ ١٤٢٤، ٢٠٠٣.



٧٨) علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين لرضا بن نعسان. مطابع التراث بمكة ط١/ ١٤٠٢.
٧٩) علاقة صفات الله تعالى بذاته د. راجح الكردي دار العدوي بالأردن ط/ ١ ١٤٠٠- ١٩٨٠.
٨٠) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي ت الشيخ خليل الميسي دار الكتب العلمية ط١/ ١٤٠٣، ١٩٨٣.
٨١) العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها للإمام شمس الدين الذهبي ت عبد الرحمن محمد عثمان المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ط٢/ ١٣٨٨.
٨٢) الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية ط دار المعرفة بيروت.
٨٣) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء جمع أحمد بن عبد الرزاق الدرويشط١/ ١٤١٢.
٨٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ت محب الدين الخطيب المكتبة السلفية ط٣/ ١٤٠٧.
٨٥) الفتوى الحموية لشيخ الإسلام ابن تيمية المطبعة السلفية ط٣/ ١٣٩٨.
٨٦) القائد إلى تصحيح العقائد لعبد الرحمن بن يحيى المَعلمي اليماني ت. الألباني المكتب الإسلامي ط٣/ ١٤٠٤، ١٩٨٤.
٨٧) قطف الجنى الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني د. عبد المحسن العباد دار الضياء ط١/ ١٤٢٨.
٨٨) قواعد المنهج السلفي د. مصطفى حلمي دار الدعوة بالإسكندرية ط٢/ ١٣٠٥، ١٩٨٤
٨٩) الكشف عن مناهج الأدلة لابن رشد ت مصطفى عبد الجواد عمران المكتبة المحمودية ط٣/ ١٣٨٨، ١٩٦٨.
٩٠) لسان الميزان لابن حجر العسقلاني منشورات مؤسسة الأعلمى للمطبوعات بيروت ط٣/ ١٤٠٦، ١٩٨٦.
٩١) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية للسفاريني ت عبد الله أبي بطين وابن سحمان دار الأصبهاني بجدة ط/ ١٣٨٠
٩٢) مجالس ابن الجوزي في المتشابه من الآيات القرآنية لعبد الرحمن بن الجوزي ت جهاد عيسى البنا، دار الأنصار بالقاهرة، ط١ لسنة ١٣٩٩
٩٣) مجموعة الرسائل المنيرية دار إحياء التراث العربي بيروت إدارة الطباعة المنيرية ط١/ ١٣٤٣، ١٩٧٠.
٩٤) المجموع شرح المهذب للإمام النووي طبعة دار الفكر. بدون.
٩٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية ترتيب عبد الرحمن بن قاسم وولده. م ابن تيمية.
٩٦) المحصول في علم الأصول لفخر الرازي ت د. طه جابر فياض العلواني مطبوعات جامعة محمد بن سعود الإسلامية ط١/ ١٤٠١، ١٩٨١.
٩٧) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، المسمى (استعجال الصواعق المرسلة) لمحمد بن الموصلي مكتبة المتنبي بالقاهرة ط٢/ ١٤٠٠.



٩٨) مختصر العلو للعلي الغفار للألباني المكتب الإسلامي ١/ ١٤٠١- ١٩٨١.

٩٩) مدخل جديد إلى عقيدة التوحيد د. خضر سوندك مكتبة المنار بالأردن ط١/ ١٤١٠- ١٩٨٩.

١٠٠) المطالب العالية من العلم الإلهي للفخر الرازي ت. د. أحمد حجازي السقا دار الكتاب العربي بيروت ط١/ ١٤٠٧، ١٩٨٧.

١٠١) معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول للشيخ حافظ بن أحمد حكمي ت صلاح عويضة والقادري دار الكتب العلمية ط١/ ١٤١١- ١٩٩١.

١٠٢) معالم التنزيل للبغوي ت خالد عبد الرحمن العك ومروان شوار دار المعرفة بيروت ط١/ ١٤٠٦، ١٩٨٦.

١٠٣) معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية لعمر رضا كحالة م. المثنى بلبنان ودار إحياء التراث العربي ببيروت. بدون.

١٠٤) المفسرون بين الإثبات والتأويل في آيات الصفات لمحمد بن عبد الرحمن المغرواي دار طيبة الرياض ط١/ ١٤٠٥، ١٩٨٥.

١٠٥) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم للحافظ أبي العباس أحمد بن عمرو القرطبي ت هاني الحاج المكتبة التوفيقية.

١٠٦) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري ت هلموت ريتر الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر ط٤/ ١٤٢١- ٢٠٠٠.

١٠٧) الملل والنحل للشهرستاني ت. صدقي جميل العطار دار الفكر بيروت ط ١٤٢٦، ٢٠٠٥.

١٠٨) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي ت محمد عطا ومصطفى عطا دار الكتب العلمية بيروت ط١/ ١٤١٢، ١٩٩٢.

١٠٩) المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض الاعتزال لشيخ الإسلام ابن تيمية، اختصره الحافظ الذهبي ت محب الدين الخطيب دار الفتح ط ١٣٧٤.

١١٠) المنخول من تعليقات الأصول لأبي حامد الغزالي ت. محمد هيتو دار الفكر بدمشق ط٢/ ١٤٠٠، ١٩٨٠.

١١١) المنقذ من الضلال لأبي حامد الغزالي ت الشيخ عبد الحليم محمود دار الكتاب اللبناني بيروت ط١/ ١٩٧٩.

١١٢) المهمات في شرح الروضة والرافعي للإسنوي ت أبو الفضل الدمياطي أحمد بن علي دار ابن حزم بيروت ط١/ ١٤٣٠، ٢٠٠٩.

١١٣) موافقة صريح المعقول لصريح المنقول المعروف بدرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ت. محمد رشاد دار الكنوز الأدبية ط/ ١٣٩٩، ١٩٧٩.

١١٤) موسوعة الإمام ابن أبي الدنيا لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي ت أبي عبد الله خيري بن سعيد د. التوفيقية للتراث. بدون.

١١٥) موقف السلف من تفويض الصفات د. محمد عبد العليم دار اليسر ط٢/ ١٤٣٤، ٢٠١٣.



١١٦) موقف السلف من المجاز في الصفات د. محمد عبد العليم دار اليسر ط٢/ ١٤٣٤، ٢٠١٣.

١١٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ت علي محمد البجاوي دار المعرفة بيروت ط١/ ١٣٨٢، ١٩٦٣.

١١٨) النصيحة في صفات الرب جل وعلا للإمام عبد الله بن يوسف الجويني. ت. زهير الشاويش المكتب الإسلامي ط٣/ ١٤٠٣.

١١٩) نقض أساس التقديس لابن تيمية ت موسى بن سليمان الدرويش مكتبة العلوم والحكم ط١/ ١٤٢٥.

١٢٠) نهاية الإقدام في علم الكلام لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني. بدون

١٢١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ت إحسان عباس دار صادر بيروت ط٤/ ١٩٧١.



فهرس الموضوعات





كتب للمؤلف

- (التصوير البياني في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري .. دراسة ومقارنة)، رسالة (العالمية الدكتوراة) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (المشاكلة .. دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم)، رسالة (التخصص الماجستير) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (موروثنا البلاغي والأسلوبية الحديثة: دراسة وموازنة) .. ط. دار الحرم للتراث .
- (سيرًا على خُطا الأشعري.. أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (موقف السلف من المجاز في الصفات)، ط. دار اليسر.
- (موقف السلف من تفويض الصفات) .. ط. دار اليسر.
- (ومضات على موقف السلف من التفويض والتجوز في الصفات) وقد جمع بين سابقَيه..
- (من بلاغة الوقف في القرآن الكريم).
- (أثر الوقف على حروف المعاني والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه).
- (واو المعانقة في آي التنزيل بين العطف والاستئناف: دراسة بلاغية) ..
- (أثر الوقف على القيود والبد بها في إثراء المعنى واتساعه)
- (كلا: دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم).
- (التضمين في الأفعال بين النحاة وأهل البيان).
- (من بلاغة القرآن في التعبير بالغدو والآصال والعشي والإبكار) .. وقد جُمعت هذه السبعة كتب في مؤلف تحت عنوان: (من طرائق الاتساع في معاني الذكر الحكيم) .. ط. دار الحرم للتراث.



- (دور الخيال الشعري في النهوض بالصورة البيانية بين الأصالة والحداثة) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (شرح لامية البحتري في مدح محمد بن علي بن عيسى) .. ط. دار الحرم للتراث.
- (قرائن اللغة والعقل والنقل في حمل صفات الله الخبرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز)، ويقع في مجلدين .. ط. دار اليسر.
- (كشف الحجاب في ترجيح أدلة القائلين بفرضية النقاب) .. ط. دار اليسر.
- (مجمل معتقد أبي الحسن الأشعري في توحيد الصفات) .. ط. المكتبة الإسلامية.
- (تحفة الإخوان في صفات الرحمن .. إطلالة على رسالة العقائد ومنهج جماعة الإخوان في توحيد الأسماء والصفات).
- (براءة الحافظين .. النووي وابن حجر من عقائد الأشعرية والمتكلمين).
- (الغارة على العالم الإسلامي)، منشور ضمن كتب أخرى على موقع صيد الفوائد.
- (الخفاض: {صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون}
- (التماس القدوة في خاتم النبيين وإمام المرسلين).. وقد جمعت هذه الخمس الأخيرة في كتاب بعنوان (دراسات في الفكر الإسلامي المعاصر)
- (معارج القبول .. سؤال وجواب).. قيد الإعداد
- (حقائق حول عدم أحقية اليهود في أرض فلسطين .. بموجب ما جاء في التوراة والإنجيل وفي آي التنزيل) .. ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- (تقريب الإيضاح في: البلاغة وعلاقتها بالفصاحة – أحوال الإسناد الخبري ومكوناته) .. وهو شرح ممزوج بمتن الإيضاح للخطيب القزويني جزء أول .. دار الحرم





- (الإيجاز .. في أدلة اللغة والعقل والنقل على حمل صفات الله على الحقيقة دون المجاز).. وهو مجمل لما جاء في (قرائن حمل صفات الله الخبرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز) نشرت على هيئة حلقات بمجلة التوحيد التابعة لجمعية أنصار السنة المحمدية
- (القول المبين في حكم التوسل بالموتى والمغيبين) .. مفقود
- (إماطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد ووقائع وأحكام) .. ط. دار ابن عباس
- (ولايات المسلمين المعاصرة .. في ضوء معتقد أهل السنة وسلف الأمة) .. ط. دار ابن عباس.
- (جدلية ورود المجاز في القرآن وحسم اللغط الحاصل حولها) .. ط.دار الحرم للتراث
- (اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم) .. قيد الطبع
- (الإبانة في أصول الديانة) .. تحقيق. أ.د. محمد عبد العليم الدسوقي .. دار زهران
- (هذا معتقد أبي الحسن الأشعري .. فاتبعوه إن كنتم صادقين)
- (النقاب ضرورة اجتماعية وفريضة شرعية .. وتلك أدلته) طبعة مزيدة لما جاء في (كشف الحجاب)
- (قضية الفهم عن الله وعمن نأخذ ديننا؟)
- اتبعوا ولا تبتدعوا فد كفيتم) قيد الإعداد



